



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البصرة - كلية التربية للعلوم الإنسانية - قسم الجغرافية

التحليل المكاني لتغير استعمالات الأرض السكنية في مدينة البصرة

باستخدام الاستشعار عن بعد RS ونظم المعلومات الجغرافية GIS

(الجزء الأول)

أطروحة تقدم بها

مرتضى مظفر سهر الكعبي

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة البصرة وهي جزء من متطلبات

نيل شهادة الدكتوراه فلسفة في الجغرافيا

بإشراف

الأستاذ الدكتور

طارق جمعة علي المولى

مشرفا ثانيا

الأستاذ الدكتور

عباس عبد الحسن كاظم العيداني

مشرفا أولا

٢٠١٧ م

١٤٣٨ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ

يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ

قل



صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ

سورة الرعد الآية (١١)

الاهداء

- من استقر في عرش قلبي أمير المؤمنين (الإمام علي) (عليه السلام) .
- تحية إجلال إلى معلمي الأول الشيخ الدكتور أحمد الوائلي ... رحمك الله .
- الروح التي غيَّبها القدر والدي رحمه الله وأسكنه فسيح جناته
- روح أخي الشهيد فاخر رزقك الله تعالى فسيح جناته .
- نبع الحنان أمي صبرا و عرفانا .
- شريكة عمري ورفيقة دربي زوجتي الغالية وفاءً وإخلاصا .
- بذور المحبة والعطاء أولادي (أحمد ، حسين) .. أبقاهم الله ذخرا .



مرتضى الكعبي

الشكر والتقدير

الهي أذهلني عن إقامة شكرك تتابع طولك ، وأعجزني عن إحصاء ثنائك فيض فضلك، ونعماؤك كثيرة قصر فهمي عن إدراكها فضلا عن استقصائها فكيف لي بتحصيل الشكر وشكري إياك يفتقر إلى شكر ، فكلما قلت لك الحمد وجب علي ذلك أن أقول لك الحمد ، الهي أني أسألك ان تجعل خير عمري آخره، وخير إعمالي خواتيمها ، وخير أيامي يوم ألقاك فيه بحق من قدمته في الاصطفاء محمد خاتم الأنبياء وعلى اله الطاهرين مصابيح الدجى ، لاسيما قائمهم خاتم الأوصياء .

إنه لمن دواعي الفخر والاعتزاز وأنا اطوي الصفحات الأخيرة من الدراسة أن أحظي بعناية ومؤازرة من لدن العلماء ذوي الخبرة والاختصاص في مسالك العلم والمعرفة وأصحاب الإنسانية الراقية لذلك فمن الواجب إسداء الشكر والعرفان إلى أستاذي الفاضلين الأستاذ الدكتور **عباس عبد الحسن كاظم العيداني** والأستاذ الدكتور **طارق جمعة على المولى** لتفضلهما بالإشراف على هذه الأطروحة ، وبذليلهما الوقت الثمين ودقة ملاحظتهما القيمة التي كان لها عظيم الأثر في إنجاز هذا العمل فجزأهم الله عني خير الجزاء ، ويسرنني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذتي في قسم الجغرافيا الذين نهلت من فيض علمهم ولاسيما في مراحل الدراسة المختلفة وأخص منهم بالذكر الأستاذ الدكتور **عبد الحسين جواد السريح** والأستاذ الدكتور **عبد الرحمن جري الحويدر** والأستاذ الدكتور **صلاح هاشم الاسدي** والأستاذ الدكتور **أسعد عباس الاسدي** رئيس قسم الجغرافية .

وإنني لمدين بالعرفان إلى الأستاذ الدكتور **حسن عداي كرم الله** ، لتفضله في تقييم أطلس الخرائط ، ولما ابداه من ملاحظات قيمة وعلمية نابغة من عطائه الثري فأتمنى أن يمن عليه الباري عز وجل بالصحة والعافية والعمر المديد ، واعترافاً بالجميل أتقدم بعظيم امتناني الى الدكتور **أسامة اسماعيل الراشد** لقراءته بعض فصول الأطروحة ، كما أتقدم بوافر الشكر والامتنان إلى كل من ساندني خلال الزيارات الميدانية واخص بالذكر الدكتور **نجم الدين عبد الله الحجاج** والزملاء **حيدر جبر الوحيلي** و**محمد علي جبر** و**إبراهيم حاجم لازم** وأخي **علي مظفر**. كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى السيدة **دجلة قاسم** رئيس مساحين مهندسين في مديرية التخطيط العمراني لمحافظة البصرة لما قدمته من معلومات وخرائط لسنوات مختلفة أثرت الدراسة فجزاها الله عني خير الجزاء ، كما أسجل شكري إلى السيد **مصطفى ناصر داود** رئيس إحصائيين أقدم في مديرية الإحصاء السكاني في محافظة البصرة لجهوده المخلصة في مساعدتي .

وفي الختام أتقدم بتقديري وامتناني إلى كل من أسدى إلي معروفاً أو شجعني بكلمة طيبة أو دعوة صالحة ولكل من كان له دور في إنجاز هذه العمل فلكم من الله عظيم المثوبة والإحسان .

الباحث

إقرار المشرفين

نشهد أن أعداد هذه الأطروحة الموسومة (التحليل المكاني لتغير استعمالات الأرض السكنية في مدينة البصرة باستخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية) للطالب (مرتضى مظفر سهر) قد جرت بإشرافنا في جامعة البصرة/ كلية التربية للعلوم الإنسانية - قسم الجغرافية، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه فلسفة في الجغرافية .

الأستاذ الدكتور

طارق جمعة علي المولى

٢٠١٧/ /

الأستاذ الدكتور

عباس عبد الحسن كاظم العيداني

٢٠١٧/ /

بناء على التوصيات المقدمة، أرشح هذه الأطروحة للمناقشة.

الأستاذ الدكتور

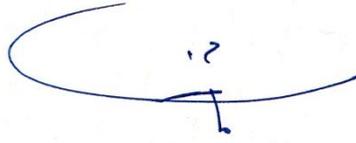
أسعد عباس الاسدي

رئيس قسم الجغرافية

٢٠١٧ / /

إقرار المقوم اللغوي

أشهد أن هذه الأطروحة الموسومة (التحليل المكاني لتغير استعمالات الأرض السكنية في مدينة البصرة باستخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية) للطلاب (مرتضى مظفر سهر) قد تمت مراجعتها من الناحية اللغوية وتصحيح ما ورد فيها من أخطاء لغوية وتعبيرية وبذلك أصبحت مؤهلة للمناقشة .



التوقيع :

الاسم : د. سَيِّفُ الْحَسَنِ الْجَوَادِ

المرتبة العلمية : دكتور

التاريخ: ٢٠١٧/٥/٤

أقرار الخبير العلمي

أشهد أن هذه الأطروحة الموسومة (التحليل المكاني لتغير استعمالات الأرض السكنية في مدينة البصرة باستخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية) قد قومت علميا من قبلي وبذلك أصبحت مؤهلة للمناقشة .

التوقيع :

الاسم : فؤاد عبد الله محمد

المرتبة العلمية : أستاذ الدكتور

التاريخ : ٢٠١٧ / ٥ /

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة أننا قد اطلعنا على أطروحة الطالب (مرتضى مظفر سهر الكعبي) الموسومة ((التحليل المكاني لتغير استعمالات الأرض السكنية في مدينة البصرة باستخدام الاستشعار عن بعد RS ونظم المعلومات الجغرافية GIS)) وناقشناه في محتوياتها وفي ما له علاقة بها ، ونشهد بأنها جديرة بالقبول لنيل درجة الدكتوراه فلسفة آداب في الجغرافية وبتقدير ((**إمتياز**)) .

أ.د.
صلاح هاشم زغير الاسدي

رئيساً

التاريخ : ٢٠١٧ / ٧ / ٩

أ.د.
عبد الرحمن جري مردان

عضواً

التاريخ : ٢٠١٧ / ٧ / ٦

أ.د.
تحسين جاسم شنان

عضواً

التاريخ : ٢٠١٧ / ٧ / ٦

أ.م.د.
علي لفتة سعيد

عضواً

التاريخ : ٢٠١٧ / ٧ / ٦

أ.م.د.
حسين علي خضير

عضواً

التاريخ : ٢٠١٧ / ٧ / ٦

أ.د.
طارق جمعة علي المولى

مشرفاً ثانياً

التاريخ : ٢٠١٧ / ٧ / ٦

أ.د.
عباس عبد الحسن كاظم العيداني

مشرفاً أولاً

التاريخ : ٢٠١٧ / ٧ / ٦

صادق مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة البصرة على قرار لجنة المناقشة.

أ.د.

حسين عودة هاشم

عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية

٢٠١٧ / /

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
ا	الآية القرآنية
ب	الإهداء
ج	الشكر والتقدير
د	إقرار المشرفين
هـ	إقرار المقوم اللغوي
و	إقرار المقوم العلمي
ز	إقرار لجنة المناقشة
ح-ل	قائمة المحتويات
م-س	قائمة الجداول
س	قائمة الإشكال
ع-ف	قائمة الصور
ف	قائمة الملاحق
ص-ق	المستخلص
١-١٥	المقدمة
١٦-٧٥	الفصل الأول : المعالجة الرقمية للمرئيات الفضائية وتحليل العوامل المؤثرة في تغير استعمالات الأرض السكنية لمدينة البصرة
١٨	أولاً : المعالجة الرقمية للمرئيات الفضائية
١٨	١. التصحيح الهندسي
٢٢	٢. الاقتطاع من مرئية فضائية
٢٣	٣. عملية الموزائيك (تجميع المرئيات)
٢٤	ثانياً : تحسين المرئيات الفضائية
٢٦	١. زيادة التباين بطريقة المدرج التكراري (الهستوكرام)
٢٧	٢. مؤشر التغير الطبيعي للاخضرار (NDVI)
٢٨	٣. إدماج المعطيات
٢٩	ثالثاً :التفسير البصري والرقمي للمرئيات الفضائية
٢٩	١. التفسير البصري للمرئيات الفضائية
٣٦	٢. التصنيف الرقمي للمرئيات الفضائية
٣٦	أ - التصنيف غير الموجه
٣٧	ب- التصنيف الموجه
٣٩	رابعاً : المتغيرات السكانية
٣٩	١. التغير في الحجم السكاني

٤٣	٢. مركزية الثقل السكاني والمكاني
٤٥	٣. الكثافة الحقيقية
٤٦	أ - الكثافة الحقيقية لعام ١٩٧٧
٤٧	ب - الكثافة الحقيقية لعام ١٩٩٧
٥٠	ج - الكثافة الحقيقية لعام ٢٠١٦
٥٣	خامساً : المتغيرات السياسية
٥٣	١. تدخل الدولة وسياساتها التخطيطية
٥٣	٢. سياسة بناء الوحدات السكنية وتوزيع الأراضي
٥٧	سادساً : المتغيرات الاجتماعية
٥٧	١. التركز والتشتت
٥٩	٢. الغزو والتتابع
٦٠	٣. السيطرة والتدرج
٦١	سابعاً : المتغيرات الاقتصادية
٦١	١. سعر الأرض والمنافسة
٦٥	٢. ارتفاع مستوى الدخل الفردي
٧١	ثامناً : طرق النقل
١٢٧-٧٦	الفصل الثاني : التوزيع المكاني لاستعمالات الأرض في مدينة البصرة وتغيراتها المساحية للمدة (١٩٧٧ - ٢٠١٦)
٧٧	أولاً : استعمالات الأرض الحضرية في المدينة لعام ١٩٧٧-١٩٠٧
٧٩	١. الاستعمال السكني
٨٣	٢. الاستعمال التجاري
٨٧	٣. الاستعمال الصناعي
٨٩	٤. استعمالات الأرض الخدمية
٩٠	أ - الخدمات الإدارية
٩١	ب - طرق النقل
٩٢	ج - الخدمات التعليمية
٩٣	د - الخدمات الترفيهية
٩٤	هـ الخدمات الصحية
٩٥	و - الخدمات الدينية
٩٦	٥. الأراضي الزراعية
٩٦	٦. الفضاءات المفتوحة
٩٧	ثانياً : استعمالات الأرض الحضرية في المدينة لعام ١٩٧٨-١٩٨٩
٩٨	١. الاستعمال السكني
٩٩	٢. الاستعمال التجاري
٩٩	٣. الاستعمال الصناعي

١٠٠	٤. استعمالات الأرض الخدمية
١٠٠	أ - الخدمات الإدارية
١٠٠	ب - طرق النقل
١٠١	ج - الخدمات التعليمية
١٠١	د - الخدمات الترفيهية
١٠٢	هـ الخدمات الصحية
١٠٢	و - الخدمات الدينية
١٠٢	٥. الأراضي الزراعية
١٠٣	٦. الفضاءات المفتوحة
١٠٣	ثالثا : استعمالات الأرض الحضرية في المدينة لعام ١٩٩٠-٢٠٠٢
١٠٤	١. الاستعمال السكني
١٠٥	٢. الاستعمال التجاري
١٠٥	٣. الاستعمال الصناعي
١٠٧	٤. استعمالات الأرض الخدمية
١٠٧	أ - الخدمات الإدارية
١٠٧	ب - طرق النقل
١٠٨	ج - الخدمات التعليمية
١٠٨	د - الخدمات الترفيهية
١١٠	هـ الخدمات الصحية
١١٠	و - الخدمات الدينية
١١٠	٥. الأراضي الزراعية
١١٠	٦. الفضاءات المفتوحة
١١٠	رابعا : استعمالات الأرض الحضرية في المدينة لعام ٢٠٠٣-٢٠١٦
١١٢	١. الاستعمال السكني
١١٢	٢. الاستعمال التجاري
١١٢	٣. الاستعمال الصناعي
١١٤	٤. استعمالات الأرض الخدمية
١١٥	أ - الخدمات الإدارية
١١٥	ب - طرق النقل
١١٦	ج - الخدمات التعليمية
١١٦	د - الخدمات الترفيهية
١١٦	هـ الخدمات الصحية

١١٧	و - الخدمات الدينية
١١٧	٥. الأراضي الزراعية
١١٧	٦. الفضاءات المفتوحة
١١٨	خامساً : التغيرات المساحية لاستعمالات الأرض الحضرية في مدينة البصرة للمدة ١٩٧٧-٢٠١٦
١١٩	١. كشف التغير الحاصل في مساحة استعمالات الأرض الحضرية في مدينة البصرة
١١٩	٢. التغير في الاستعمال السكني
١٢٢	٣. التغير في مساحة الاستعمال التجاري
١٢٤	٤. التغير في مساحة الاستعمال الصناعي
١٢٥	٥. التغير في مساحة الاستعمال الخدمي
١٢٦	٦. التغيرات في مساحة الأراضي الزراعية
١٢٧	٧. التغيرات في مساحة فضاء المدينة
١٩٢-١٢٨	الفصل الثالث : التغيرات في صنف الاستعمالات السكنية وأنماطها في مدينة البصرة
١٢٩	أولاً : البعد التاريخي والمكاني للاستعمال السكني في مدينة البصرة
١٣٥	ثانياً : تصنيف الأنماط السكنية في مدينة البصرة
١٣٧	١. نمط المساكن القديمة
١٤١	٢. نمط المساكن متوسطة النوعية :
١٤٤	٣. نمط المساكن جيدة النوعية :
١٤٥	٤. نمط المساكن النسقية(المتماثلة) والعمارات السكنية
١٤٦	أ - الوحدات السكنية النسقية(المتماثلة)
١٤٩	ب - العمارات السكنية
١٥١	٥. السكن العشوائي
١٥٨	ثالثاً : التغيرات في صنف الاستعمالات السكنية وأنماطها في المدينة
١٥٨	١. التغيرات المساحية في صنف الاستعمال السكني في المدينة
١٥٨	أ- التغير المساحي في صنف الاستعمال السكني الموجب لأحياء السكنية في المدينة للمدة (١٩٧٧ - ٢٠١٦)
١٦٤	ب- التغير في صنف الاستعمال السكني بالسالب لأحياء السكنية في المدينة للمدة (١٩٧٧ - ٢٠١٦)
١٦٦	ج - التغيرات في صنف الاستعمال السكني إلى استعمالات أخرى لعام ٢٠١٦
١٦٩	د - دوافع التغير في صنف الاستعمال السكني لعام ٢٠١٦
١٧٢	٢. التغيرات في نمط الاستعمال السكني في المدينة
١٧٢	أ- متغير عدد الأسر في الوحدة السكنية
١٧٣	ب- متغير عدد طوابق الوحدات السكنية
١٧٥	ج - متغير الحالة العمرانية للوحدات السكنية
١٨٢	د- ملكية الوحدات السكنية

١٨٤	هـ- التغيرات الحاصلة في نمط الوحدات السكنية لأحياء مدينة البصرة
١٨٧	و- دوافع التغير في نمط الاستعمال السكني
١٨٩	رابعا : الآثار المترتبة على تغير صنف او نمط الاستعمالات السكنية في المدينة
١٩٣-٢٤٠	الفصل الرابع : الممارسات التخطيطية للمدينة والتغيرات المستقبلية المقترحة للاستعمالات السكنية
١٩٥	أولا : الجهود التخطيطية للمدينة (١٩٤٢-٢٠١٦)
١٩٥	١. مرحلة ما قبل التخطيط والتصميم الأساسي لعام ١٩٤٢
١٩٨	٢. مخطط البصرة الجديد ١٩٥٦-١٩٧٦
٢٠١	٣. خطة تطوير البصرة لعام ١٩٧٥-٢٠٠٠
٢٠٥	٤. المخطط الأساسي لمدينة البصرة ١٩٨٥-٢٠٠٠
٢٠٨	٥. إستراتيجية تحديث التصميم الأساسي لمدينة البصرة لعام ٢٠١٤
٢١٩	ثانيا : التغيرات المستقبلية المقترحة لتغير استعمالات الأرض السكنية من منظور التصميم الأساسي لعام ٢٠١٤
٢٢٠	١. القطاع السكني
٢٢١	٢. التوقعات المستقبلية للسكان والسكن
٢٢٤	٣. التوقعات المستقبلية لأعداد الأسر والمساحة
٢٢٥	٤. التوقعات المستقبلية لاستعمالات الأرض المقترحة وفق محاور التوسع
٢٢٦	أ - التوزيع المقترح لاستعمالات الأرض حسب محور التوسع الغربي للمدينة
٢٢٦	ب - التوزيع المقترح لاستعمالات الأرض حسب محور التوسع الشرقي للمدينة
٢٢٩	٥. التوقعات المستقبلية للتنمية للسكان والإسكان
٢٣٢	٦. التغيرات في صنف الاستعمالات السكنية ونمطها حسب منظور التصميم الأساسي لعام ٢٠١٤
٢٣٢	أ- التغيرات في صنف الاستعمال السكني
٢٣٢	- التغير في صنف الاستعمال السكني الموجب
٢٣٥	- التغيرات المستقبلية في صنف الاستعمال السكني السالب
٢٣٥	ب - التغير في نمط الاستعمال السكني
٢٣٦	٧. ايجابيات وسلبيات ومعوقات التصميم إستراتيجية تطوير مدينة البصرة
٢٣٦	أ - ايجابيات التصميم لعام ٢٠١٤
٢٣٧	ب- سلبيات التصميم لعام ٢٠١٤
٢٣٩	ج- معوقات التصميم الأساسي لعام ٢٠١٤
٢٤١	النتائج والمقترحات
٢٤٦	المصادر
٢٥٥	الملاحق
A-B	الملخص باللغة الانجليزية

قائمة الجداول

ت	العنوان	الصفحة
١	الخرائط المستخدمة في الدراسة	٧
٢	التصاميم الأساسية لمدينة البصرة للمدة (١٩٤٢-٢٠١٤)	٧
٣	مواقع المربيات الفضائية المستخدمة في الدراسة ومواصفاتها	٩
٤	تغير عدد سكان مدينة البصرة ومعدلات نموها مقارنة بالمحافظة والعراق للاعوام (١٩٧٧-٢٠١٦)	٤٠
٥	الكثافة الحقيقية لسكان مدينة البصرة حسب الأحياء السكنية للسنوات (١٩٧٧-١٩٩٧-٢٠١٦)	٤٨
٦	عدد قطع الأراضي السكنية الموزعة في مدينة البصرة للمدة ١٩٥٦-٢٠١٦	٥٥
٧	أقيام الأرض في مدينة البصرة لعام ٢٠١٦	٦٤
٨	التباين المكاني لدليل خط الفقر في محافظات العراق لعام ٢٠٠٨	٦٧
٩	متوسط دخل العائلة حسب الأحياء السكنية لمدينة البصرة لعام ٢٠١٦	٦٨
١٠	مهنة رب العائلة حسب الأحياء السكنية لمدينة البصرة لعام ٢٠١٦	٧٠
١١	تطور أعداد السيارات في مدينة البصرة للمدة ١٩٧٧-٢٠٠٩	٧٥
١٢	استعمالات الأرض الحضرية في مدينة البصرة ومساحاتها لعام ١٩٧٧	٧٨
١٣	الوحدات السكنية في مدينة البصرة بحسب الأحياء لعام ١٩٧٧	٨٠
١٤	أنماط المؤسسات التجارية ونسبها المئوية في مدينة البصرة لعام ١٩٧٧	٨٦
١٥	التركيب الصناعي للمؤسسات الصناعية الكبيرة في المحافظة ومدينة البصرة لعام ١٩٧٧	٨٩
١٦	مساحة استعمالات الأرض الخدمية في مدينة البصرة لعام ١٩٧٧	٩٠
١٧	التغير الكمي للمؤسسات التعليمية وأبنيتها في مدينة البصرة للمدة ١٩٧٧-٢٠١٦	٩٣
١٨	أعداد المستشفيات والمراكز الصحية والتخصيصية للمدة ١٩٧٧-٢٠١٦	٩٥
١٩	استعمالات الأرض الحضرية في مدينة البصرة ومساحتها لعام ١٩٨٩	٩٧
٢٠	مساحة استعمالات الأرض الخدمية ونسبها المئوية في مدينة البصرة لعام ١٩٨٩	١٠٠
٢١	استعمالات الأرض الحضرية في مدينة البصرة ومساحتها لعام ٢٠٠٢	١٠٣
٢٢	مساحة استعمالات الأرض الخدمية ونسبها المئوية في مدينة البصرة لعام ٢٠٠٢	١٠٦
٢٣	الخدمات الترفيهية في مدينة البصرة لعام ٢٠٠٢	١٠٩
٢٤	استعمالات الأرض الحضرية في مدينة البصرة ومساحتها لعام ٢٠١٦	١١١
٢٥	التركيب الصناعي في مدينة البصرة لعام ٢٠١٤	١١٣
٢٦	مساحة استعمالات الأرض الخدمية ونسبها المئوية في مدينة البصرة لعام ٢٠١٦	١١٤
٢٧	التغيرات المساحية لاستعمالات الأرض الحضرية في مدينة البصرة للمدة (١٩٧٧-٢٠١٦)	١٢٠
٢٨	تطور أعداد المحلات السكنية وعدد سكان المدينة ومساحتها للمدة ١٩١٠-٢٠١٦	١٣٠
٢٩	أنماط الوحدات السكنية وأعدادها ونسبتها المئوية في مدينة البصرة لعام ٢٠١٦	١٣٨

١٣٩	الوحدات السكنية القديمة ومساحتها بحسب حجمها السكاني للمدة ١٩٠٠-١٩٦٩	٣٠
١٤٢	الوحدات السكنية المتوسطة (متدنية النوعية)	٣١
١٤٤	الوحدات السكنية المتوسطة (جيدة النوعية)	٣٢
١٤٦	الوحدات السكنية جيدة النوعية	٣٣
١٤٨	الوحدات السكنية النسقية المتماثلة	٣٤
١٥٠	العمارات السكنية في مدينة البصرة	٣٥
١٥٤	التوزيع الجغرافي للسكن العشوائي وأعدادها في مدينة البصرة لعام ٢٠١٣	٣٦
١٥٩	التغيرات المساحية للأحياء السكنية في مدينة البصرة للمدة ١٩٧٧-٢٠١٦	٣٧
١٧٨	النسب المئوية لتغير صنف الاستعمال السكني إلى استعمالات أخرى لعام ٢٠١٦	٣٨
١٧٠	دوافع التغير في صنف الاستعمال السكني لعام ٢٠١٦	٣٩
١٧٤	متغير عدد الأسر بحسب الأحياء السكنية في مدينة البصرة لعام ٢٠١٦	٤٠
١٧٦	عدد طوابق الوحدة السكنية بحسب الأحياء في مدينة البصرة لعام ٢٠١٦	٤١
١٧٩	الحالة العمرانية للوحدات السكنية في مدينة البصرة	٤٢
١٨١	بناء طابق إضافي بعد مدة زمنية من بناء الطابق الأرضي	٤٣
١٨٣	ملكية الوحدات السكنية ضمن أحياء مدينة البصرة لعام ٢٠١٦	٤٤
١٨٦	التغيرات الحاصلة في نمط الوحدات السكنية في مدينة البصرة لعام ٢٠١٦	٤٥
١٨٨	دوافع التغير في نمط الاستعمال السكني للوحدات السكنية في مدينة البصرة لعام ٢٠١٦	٤٦
١٩٧	مساحة ونسب توزيع استعمالات الأرض الحضرية بحسب التصاميم الأساسية في مدينة البصرة للمدة ١٩٥٦-٢٠١٤	٤٧
١٩٩	الحجم السكاني والمقترح والمهاجرون وفق التصميم الأساسي في مدينة البصرة لعام ١٩٥٥	٤٨
٢٠٠	أعداد المساكن المبنية بالطابق والصرائف (١٩٣١-١٩٥٦)	٤٩
٢٠٠	الكثافة السكانية في مدينة البصرة حسب المناطق السكنية لعام ١٩٥٦	٥٠
٢١٠	أعداد ونسب المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة المصنفة بحسب المحافظات لعام ٢٠٠٧	٥١
٢١٢	الجدول النهري في مدينة البصرة حسب مسوحات الشركة BOCP لعام ٢٠٠٩	٥٢
٢١٣	محاور التوسع وفق معايير محددة	٥٣
٢١٦	استعمالات الأرض الحالية والمقترحة ضمن منطقة مركز المدينة الخاصة	٥٤
٢٢٠	قطاعات مدينة البصرة ومساحتها وأعداد السكان لعام ٢٠٠٩ حسب منظور شركة BOCP	٥٥
٢٢٣	التوقعات المحدثة للسكان والسكن في مدينة البصرة للمدة ٢٠١٠-٢٠٣٥	٥٦
٢٢٣	المتطلبات السكنية الجديدة حتى عام ٢٠٣٥	٥٧
٢٢٤	توقعات أعداد الأسر والمساحة الكلية المطلوبة من الأراضي للسكن (هكتار)	٥٨
٢٢٥	معايير البنية الاجتماعية الكلية للأحياء السكنية	٥٩
٢٢٦	تقسيم الكثافات السكنية ومتوسط مساحات قطع الأراضي لأنماط السكنية المختلفة	٦٠
٢٢٧	التوزيع المقترح لاستعمالات الأرض في (الجزء الغربي) من مدينة البصرة	٦١
٢٢٨	التوزيع المقترح لاستعمالات الأرض ضمن التوسع العمراني الشرقي والمنطقة الغربية للأعمال لمدينة البصرة	٦٢

٢٢٩	التوزيع الكلي المقترح لاستعمالات الأرض في مدينة البصرة	٦٣
٢٣١	الأرقام المستهدفة لمجمل التنمية والسعات السكنية وتوزيعها لعام ٢٠٣٥	٦٤
٢٣١	الأهداف العامة للتنمية والسكان والاستيعابية السكنية لعام ٢٠٣٥	٦٥
٢٣٤	التغيرات المساحية المضافة لاستعمالات الأرض السكنية ٢٠٣٥-٢٠١٥	٦٦

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	ت
٥	الأسلوب التطبيقي للدراسة	١
٢٧	مبدأ التحسين ببسط التباين الهستوغرام بواسطة برنامج ERDAS 8.5	٢
٤١	معدل النمو السنوي لسكان مدينة البصرة والمحافظه والعراق للمدة ١٩٧٧-٢٠١٦	٣
٤٤	الخطوات العملية لاستخراج مركزية الثقل السكاني والمكاني في مدينة البصرة	٤
٥٦	القطع السكنية الموزعة في مدينة البصرة للمدة ١٩٥٦ - ٢٠١٦	٥
٦٢	اختلاف قيمة الأرض الحضرية بالبعد عن مركز المدينة	٦
٦٧	تباين خط الفقر لمحافظة العراق لعام ٢٠٠٨	٧
٧٨	النسب المئوية لاستعمالات الأرض الحضرية في المدينة لعام ١٩٧٧	٨
٩٨	النسب المئوية لاستعمالات الأرض الحضرية في مدينة البصرة لعام ١٩٨٩	٩
١٠٤	النسب المئوية لاستعمالات الأرض الحضرية في مدينة البصرة لعام ٢٠٠٢	١٠
١١١	النسب المئوية لاستعمالات الأرض الحضرية في مدينة البصرة لعام ٢٠١٦	١١
١٢١	التغير المساحي لاستعمالات الأرض الحضرية في مدينة البصرة للمدة ١٩٧٧-٢٠١٦	١٢
١٢٢	التغير المساحي للاستعمال السكني ونسبها المئوية للمدة ١٩٧٧-٢٠١٦	١٣
١٢٣	النسب المئوية للتغير المساحي لاستعمالات الأرض التجارية للمدة ١٩٧٧-٢٠١٦	١٤
١٢٤	النسب المئوية للتغير المساحي لاستعمالات الأرض الصناعية للمدة ١٩٧٧-٢٠١٦	١٥
١٢٥	النسب المئوية للتغير المساحي لاستعمالات الأرض الخدمية للمدة ١٩٧٧-٢٠١٦	١٦
١٢٦	النسب المئوية للتغير المساحي للأرض الزراعية للمدة ١٩٧٧-٢٠١٦	١٧
١٢٧	النسب المئوية للتغير المساحي لفضاء المدينة للمدة ١٩٧٧-٢٠١٦	١٨
١٣١	مراحل نمو المدينة البصرة للمدة (١٨٠٠ - ٢٠١٦)	١٩
١٣٨	النسب المئوية للأنماط السكنية في مدينة البصرة لعام ٢٠١٦	٢٠
١٥٧	السكن العشوائي في مدينة البصرة لعام ٢٠١٣	٢١
١٦١	النسب المئوية للتغير المساحي للاستعمال السكني للمدة ١٩٧٧ - ٢٠١٦	٢٢
١٦٣	التغير المطلق المساحة والتغير النسبي لأحياء مدينة البصرة للمدة (١٩٧٧ - ٢٠١٦)	٢٣
١٦٤	التغير المساحي بالسالب لأحياء المدينة حسب المدة (١٩٧٧ - ٢٠١٦)	٢٤

قائمة الصور

الصفحة	عنوان الصورة	ت
٨	بعض الخرائط المستخدمة في الدراسة ذات المقاييس المختلفة	١
١١	بعض الزيارات الميدانية لمنطقة الدراسة	٢
١٥	واجهات البرامج المستخدمة في الدراسة	٣
٢٠	موقع المشاهد الفضائية لمحافظة البصرة للأقمار الاصطناعية Landsat 8 - Landsat5	٤
٢١	بعض عمليات التصحيح الهندسي لمنطقة الدراسة بواسطة برامج ERDAS-GIS	٥
٢٣	عملية قطع منطقة الدراسة من المرئيات الفضائية بواسطة أداة (AOI)	٦
٢٤	عملية دمج المرئيات لمحافظة البصرة بواسطة برنامج ERDAS 8.5	٧
٢٨	معامل الاخضرار الطبيعي (NDVI) لمنطقة الدراسة للمدة (١٩٧٧ - ٢٠١٦)	٨
٣٢	معرفة نوع الظاهرة من خلال حجمها	٩
٣٢	الاستدلال على طبيعة الظاهرة من خلال الشكل الموجود على المرئية	١٠
٣٣	القدرة على تمييز الظاهرة من خلال اختلاف شدة اللونية	١١
٣٤	الاستدلال من الظلال لمعرفة الظاهرة (شقق الموقفية)	١٢
٣٤	اختلاف بين الأنماط السكنية النظامية والعشوائية	١٣
٣٨	تطبيق التصنيف غير الموجه لمرئيات منطقة الدراسة	١٤
١١٤	صناعة البلوك في حي الغدير	١٥
١٤١	التغيرات في مساكن الشناشيل الواقعة في حي الصمود	١٦
١٤٩	مشروع إسكان مديرية كهرباء المنطقة الجنوبية (النجبية) لعام ١٩٧٠	١٧
١٥٠	العمارات السكنية في أحياء (الموقفية والأصمعي)	١٨
١٥٦	بعض مظاهر السكن العشوائي في أحياء مدينة البصرة	١٩
١٦٥	الوحدات السكنية التي تغير صنف استعمالها ضمن المنطقة التجارية / محال تجارية او مخازن	٢٠
١٦٥	الوحدات السكنية التي تغير صنف استعمالها ضمن المنطقة التجارية الى صناعية	٢١
١٦٦	تغير صنف الاستعمال من سكني الى تعليمي في احياء الرافدين والميثاق	٢٢
١٦٧	تغير الاستعمال السكني الى صناعي في حي السلام (الشارع التجاري)	٢٣
١٧١	التجاوزات السكانية على المؤسسات العسكرية في منطقة الأكاديمية	٢٤

١٧٢	التجاوزات التجارية والصناعية على الفضاءات الفارغة في شارع النصر	٢٥
١٧٧	نماذج من الوحدات السكنية في مدينة البصرة (طابق ، طابقين ، ثلاثة طوابق)	٢٦
١٨٠	تغير نمط الاستعمال بناء طابق ثاني او بناء مشتمل	٢٧
١٨٤	التغير في نمط الوحدات السكنية النسقية في حي الزهراء	٢٨
١٩١	ظاهرة انتشار الحيوانات في شوارع حي الحسين	٢٩

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	ت
٢٥٦	التتبع التاريخي لتغير أسماء المحلات والأحياء السكنية في مدينة البصرة للمدة ١٩٧٧-٢٠١٦	١
٢٥٩	حجم العينة ٣% بالنسبة للوحدات السكنية في مدينة البصرة لعام ٢٠٠٩	٢
٢٦١	استمارة الاستبيان	٣
٢٦٢	الوحدات السكنية في مدينة البصرة لعام ١٩٧٧	٤
٢٦٣	الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والدوائر التابعة لها في مركز محافظة البصرة	٥

المستخلص

استندت الدراسة الحالية إلى تقنيات الاستشعار عن بعد RS ونظم المعلومات الجغرافية GIS كأساس تطبيقي في تتبع التغيرات المساحية لاستعمالات الأرض السكنية وذلك للكشف عن التباينات الزمانية والمكانية التي ساهمت في تغيرها في مدينة البصرة خلال المدة (١٩٧٧-٢٠١٦) إي ما يقارب أربعة عقود نتج عنها تغيرات في صنف الاستعمال والذي يشير إلى استحواذ المساحي للاستعمال السكني على مساحة بقية الاستعمالات الحضرية الأخرى (التجارية ، الصناعية ، الخدمية) ويسمى ذلك بالتغير الموجب ، في حين اقتطعت الاستعمالات الحضرية المشار إليها جزءا من مساحة الاستعمال السكني وضممتها إليها سمي ذلك التغير يصنف الاستعمال السالب ، فضلا عن دراسة التباين المكاني لتغير نمط استعمالات الأرض السكنية والتي تمثلت ببناء طابق ثاني أو مشتمل أضيفت للوحدات السكنية وهذه التباينات شملت كل أحياء المدينة بحسب الدراسة الميدانية النابعة من توزيع استمارة استبيان .

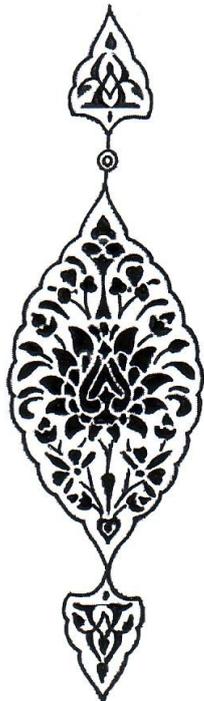
انطلقت الدراسة من فرضيه أساسية بان مجمل التغيرات التي أصابت الاستعمالات الأرض السكنية في الصنف أو النمط كانت نتيجة للنمو السكاني المتزايد والهجرة وحالات النزوح يقابل ذلك غياب تطبيق القانون وارتفاع المستوى الاقتصادي للسكان . ومن هذا المنطلق تهدف الدراسة إلى إجراء مسح شامل بواسطة تقنيات الاستشعار عن بعد RS ونظم المعلومات الجغرافية GIS اعتمادا على عدة مرئيات فضائية مختلفة التواريخ لإنتاج خرائط رقمية عالية الوضوح تمثل مجمل التغيرات المساحية للاستعمال السكني في مدينة البصرة خلال أربعة عقود من حياتها.

ولغرض تحقيق الهدف الدراسة فقد قسمت إلى مقدمة و أربعة فصول ، إذ تناول الفصل الأول المعالجة الرقمية وتفسير المرئيات الفضائية وتحليل العوامل المؤثرة في تغير استعمالات الأرض السكنية في مدينة البصرة ، بينما تطرق الفصل الثاني الى دراسة التوزيع المكاني لاستعمالات الأرض في المدينة وتغيراتها المساحية بحسب ما توفر من خرائط ومرئيات فضائية لأربع نقاط والتي اشتملت على سنوات مختارة (١٩٧٧ ، ١٩٨٩ ، ٢٠٠٢ ، ٢٠١٦) فضلا عن الدراسة الميدانية للباحث . أما الفصل الثالث فقد أشار الى التغيرات في صنف الاستعمالات السكنية وأنماطها في المدينة بحسب (خمس) فقرات تمثلت بـ (مراحل نمو المدينة البصرة وذلك بتتبعها تاريخيا ، التحليل المكاني لتطور استعمالات الأرض السكنية ، تحليل الأنماط السكنية في المدينة ، التغيرات في استعمالات الأرض السكنية من حيث النمط او الصنف سواء أكان في السالب ، دراسة أهم الآثار المترتبة عن التغيرات في صنف او نمط الاستعمال السكني . استرسل الفصل الرابع في دراسة الممارسات التخطيطية للمدينة والتغيرات المستقبلية لاستعمالات الأرض السكنية للمدة ١٩٤٢-٢٠١٤ إذ تم التعرض إلى دراسة تتبعية لجميع التصاميم الأساسية التي وضعت لمدينة البصرة ، بدا من مرحلة ما قبل أعداد التصاميم الأساسية لها عام ١٩٤٢ وانتهاء بالتصميم الأساسي (إستراتيجية تطوير مدينة البصرة وتحديث التصميم الأساسي لها) لعام ٢٠١٤ .

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج يمكن توضيح أبرزها بالنقاط التالية :

١. إن الزيادة السكانية المتنامية في المدينة وتباين المستويات الاقتصادية للأسر وحالة الأمن وتوافر العمل يعد وسيلة ضاغطة للتغيرات في الاستعمالات السكنية سواء أكان إيجاباً أم سلباً.
٢. أدت المتغيرات (السكانية ، السياسية ، الاجتماعية ، الاقتصادية ، طرق النقل) دوراً محورياً في التغيرات المساحية للاستعمال السكني .
٣. غياب تفعيل القوانين وتردي الواقع الرقابي سيما بعد تغيير النظام عام ٢٠٠٣ ، والذي كان حافزاً مهماً في التعدي على الأراضي الزراعية والفضاءات الفارغة ضمن حيز المدينة والتي تعود ملكيتها إلى جهات حكومية مما أفرز حالة من السكن العشوائي ، لذا نجد أن حرية التصرف في الوحدات السكنية (النظامية أو العشوائية) وفي ظل غياب القانون انعكست إيجاباً أم سلباً على التغيرات السكنية سواء كان هذا التغيير في الصنف أو النمط .
٤. إن سياسة البلد وتعاقب الحكومات فيها طيلة أربعة عقود لها بالغ الأثر في إيجاد تغيرات مساحية للاستعمال السكني والتي تمثلت بتوزيع القطع السكنية على شرائح مختلفة بحسب الظروف التي مر بها البلد ومنطقة الدراسة من ضمنها .
٥. اتضح من خلال الدراسة بفضل تحليل المرئيات الفضائية والخرائط الرقمية بواسطة برمجيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية أن الاستعمال السكني شهد تغيراً مساحياً بحسب مدة الدراسة (١٩٧٧-٢٠١٦) حيث سجل في عام ١٩٧٧ (١٥٨٦) هكتاراً ارتفع إلى (٥٦٠٩.٧) هكتاراً عام ٢٠١٦ بزيادة مساحية (٤٠٢٣.٧) هكتاراً ، ما يعني أن مساحة الاستعمال السكني ازدادت (أربعة أضعاف) خلال المدة المذكورة بنسبة تغير (٧١.٧%) .

المقدمة



المقدمة

تتعرض المدن بعد نشأتها إلى تغيرات وتبدلات مستمرة تؤثر على أحجامها ومساحاتها ، فهناك مدن تنقلص وتضمحل وتتلاشى مع الوقت ، يقابل ذلك مدن أخرى تكبر وتتسع بأثر زيادة استقطابها للسكان تحت تأثير العديد من العوامل ، وهذا ينعكس على زيادة حجم مساحتها العمرانية ، وأمام الاختلاف بين الصورتين نلاحظ بروز العديد من التغيرات تصيب نسيجها الحضري وهي نتيجة للتغير المستمر في حاجات المجتمع وتطلعاته ما يولد حالة من التحول في شكل المدينة ، وهذه التغيرات إما أن تكون تغيرا في صنف الاستعمال او تكون تغيرا في نمط الاستعمال والاختلاف بين المصطلحين كبير .

تعد مدينة البصرة واحدة من المدن الرئيسية التي شهدت العديد من التغيرات المتلاحقة متأثرة بالأحداث الزمانية والمكانية والتغيرات النوعية ، بوصفها محطة تجارية في إقليم زراعي واسع ، ما انعكس على تغير نسيجها الحضري ومساحتها عبر الزمن بحسب تدفق تيارات الهجرة السكانية بشكل مستمر خلال الربع الأول من القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر هذا من جانب ، فضلا عن ازدياد في عدد السكان من جانب آخر ، وأدت التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتخطيطية دورا بارزا في ذلك ، لهذا نتج عن ذلك خلخلة في التوزيع والكثافة بين أحياء المدينة ، اذ تضافرت مجتمعة تارة ومنفردة تارة أخرى في إحداث حالات التغير في الاستعمالات السكنية ، لذلك ركزت الدراسة الحالية في بيان التغير في الاستعمال السكني من جانبيين : اولا التغير في صنف الاستعمال وثانيا التغير في نمط الاستعمال وكلاهما في تغير مستمر (زيادة أو نقصان) .

ان كشف التغيرات في استعمالات الأرض الحضرية (صنف الاستعمال ونمطه) من المواضيع الحيوية الحديثة التي أخذ صداها يمتاز بالأهمية الواسعة ولاسيما في دراسات المدن الذي تزامن مع التطور في عمليات جمع المعلومات بواسطة تقنيات الاستشعار عن بعد RS ونظم المعلومات الجغرافية GIS التي تعد من التقنيات المتطورة والمستخدمه في رصد هذه التغيرات التي تحدث لاستعمالات الأرض الحضرية منذ السبعينيات من القرن الماضي، ويمكن القول : ان هذه التقنيات غيرت من مفهوم النظرة التقليدية لصانع الخريطة كونها قد حررتة من القيود التي كانت سائدة في إنتاج الخرائط الورقية ومن ثم تحول إنتاج الخرائط بفضل هذه التقنيات إلى إنتاج الخرائط الرقمية ثنائية او ثلاثية الأبعاد بعدما كانت مقتصرة على بعد واحد ، فضلا عن كونها سجلاً تاريخياً مرئياً للأرض خلال مدد زمنية مختلفة ، أخذت فيها هذه المرئيات كونها تعتمد في الأساس على مقدار الاختلاف في انعكاس الطاقة الكهرومغناطيسية التي تسجلها متحسسات الأقمار الصناعية ، وبناءً على ذلك اعتمدت الدراسة على أربع سنوات متباعدة ما يعني التتبع الزمني

للتغيرات المساحية للمدينة خلال المدة (١٩٧٧ - ٢٠١٦ لغرض إظهار التغير المساحي للاستعمال السكني ، إذ تبدأ المرحلة الأولى سنة أساس عام ١٩٧٧ التي تعد من بواكير التغير في صنف الاستعمال السكني ونمطه، على إثر تأميم النفط لعام ١٩٧٢ والنهضة العمرانية الكبيرة في المدينة ، وثانياً في عام ١٩٨٩ فتمثل استمراراً للتغير السكني في المدينة ، والتي تزامنت مع التغير السياسي وانعكاساته على تغير الاستعمال السكني وصولاً إلى سنة ٢٠٠٣ التي جرت فيها عدة تغيرات على الاستعمال السكني وصولاً إلى المرحلة الأخيرة عام ٢٠١٦ والتي تمثل قمة التغير في الاستعمال السكني ولاسيما في الصنف والنمط وفقاً للمتغيرات المشار إليها انفاً) ، اعتماداً على الهيئة الجيولوجية للمساحة الأمريكية USGS للقمر الاصطناعي Landsat والأقمار الاصطناعية الأخرى IKONOS و Quick Bird 2 إلى جانب توافر خرائط استعمالات الأرض ، لا سيما في مجال الفعاليات المتعلقة باستعمالات الأرض السكنية وتغيرها الزمني والمكاني ومدى انتشار أنماطها خلال مدة (٣٩) عاماً موفراً الركيزة الأساسية لرؤيا المدينة وتغيراتها خلال العقود التي مرت بها .

أولاً : مشكلة الدراسة :

١. هناك تغيرات مساحية في استعمالات الأرض الحضرية خلال المدة ١٩٧٧-٢٠١٦ .
٢. ما الأسباب الرئيسية التي أدت إلى اختلاف مساحة الاستعمال السكني خلال مدة الدراسة فيما لو قورن مع الاستعمالات الحضرية الأخرى.
٣. ما التغير الذي أصاب (صنف او نمط) الاستعمال السكني خلال المدة ١٩٧٧-٢٠١٦ ، وما نسبة هذا التغير مساحياً ومكانياً ؟
٤. هل لعبت الممارسات التخطيطية التي وضعت للمدينة للمدة (١٩٤٢-٢٠١٤) دوراً ريادياً في تغير استعمالات الأرض السكنية أم حالت دون ذلك .
٥. هل طبقت حالات التغير للاستعمال السكني (التغير التدريجي ، التغير المفاجئ ، التغير المقصود ، التغير الغير المخطط (العشوائي) في المدينة .

ثانياً : فرضية الدراسة :

تم اعتماد عدة فرضيات لحل مشكلة الدراسة بحسب النقاط التالية:

١. أدى النمو السكاني المتزايد والهجرة وحالات النزوح الوافدة وعوامل سياسية منها الحروب بحسب مدة الدراسة إلى بروز تغيرات مساحية فضلاً عن تغيرات في صنف الاستعمال السكني ونمطه.
٢. هناك علاقة بين التغيرات المساحية وصنف الاستعمال السكني ونمطه وتوزيع الأراضي إلى جهات متعددة حكومية أو أهلية .
٣. غياب تطبيق مفردات القانون من قبل أجهزة بلدية البصرة أو الجهات المعنية الأخرى ، سبب التجاوز على مجمل استعمالات الأرض الحضرية ومنها السكنية ، مما غير من صنفها أو نمطها إيجاباً أم سلباً .

٤. هناك علاقة بين توزيع القطع السكنية وبين التغيرات المساحية للاستعمال السكني الامر الذي ادى إلى بروز العديد من التغيرات في الاستعمال السكني (التغير التدريجي ، التغير المفاجئ ، التغير المقصود ، التغير الغير المخطط (العشوائي) في المدينة

ثالثا : هدف الدراسة :

١. تحليل طبيعة التغير في استعمالات الأرض السكنية خلال مدة الدراسة ١٩٧٧-٢٠١٦
٢. انتاج خرائط رقمية توضح التغير في استعمالات الأرض مع التركيز على تغير الاستعمال السكني باستخدام الصور الفضائية ونظم المعلومات الجغرافية .
٣. توفير قاعدة بيانات شاملة للتغيرات في استعمالات الأرض واهمها التغير في الاستعمال السكني .
٤. البحث في مدى قابلية الاقمار الاصطناعية Land sat – Ikonos – Quick Bird وقابليته كل قمر في انتاج بيانات لاستعمالات الارض السكنية وحساب مساحتها وتصنيفها.
٥. إيضاح أهم المتغيرات التي ساهمت بالدرجة الأساس في تغير صنف الاستعمالات السكنية في المدينة ونمطها .
٦. التوقيع المكاني للتغيرات في استعمالات الأرض السكنية لاسيما التغير في صنف او نمط الاستعمال بعد عام ٢٠٠٣.
٧. التتبع الزمني بواسطة المرئيات الفضائية والخرائط الرقمية لأنماط الوحدات السكنية في المدينة .

رابعا : مبررات الدراسة :

- تم انتخاب مدينة البصرة أنموذجا للدراسة الحالية بوصفها مثالا للبنية الحضرية التي شهدت تحولات تركيبية على مستوى الجزء والكل ما يمكن من تتبعها في ضوء التقنيات الحديثة لاسيما الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية ، لذا تكمن مبررات الدراسة بالنقاط التالية.
١. عدم وجود دراسة تخصصية اهتمت بتغير استعمالات الأرض السكنية سواء كانت على مستوى الاطاريح أو الرسائل العلمية على مستوى العراق أو الدول العربية على حد علم الباحث ، لكون هذا النوع من الدراسات يحتاج إلى إمكانيات متنوعة فضلا عن بذل جهد ووقت كبيرين وصعوبات جمة تتخلل طيات الدراسة .
 ٢. اقتصار الدراسات الجغرافية المتعلقة بتتبع تغير استعمالات الأرض الحضرية على التغير المساحي المشتقة من معلومات مؤسساتية تقليدية ، في حين تسعى الدراسة الحالية إلى تطبيق أساليب الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية (معاملا الاخضرار الطبيعي والنقل السكاني والمكاني والتصنيف غير الموجة ..الخ) لغرض الوصول إلى أدق النتائج .

٣. حاجة المؤسسات الحكومية لاسيما الجهات المعنية في مدينة البصرة إلى دراسات تطبيقية تسهم في رفد المؤسسات المعنية بمعلومات دقيقة عن حالات التغير في استعمالات الأرض فضلا عن توقيهها المكاني واهما التغير في الاستعمال السكني لغرض الوقوف على ايجابياتها أو سلبياتها .

خامسا : حدود الدراسة :

تتاولت حدود الدراسة جانبين ، تمثل الجانب الأول بالحدود المكانية وهي الحدود الإدارية لمدينة البصرة التي تقع في الجزء الشرقي من محافظة البصرة والجنوب من العراق كما موضح في خريطة (١) ، إذ تقع بين دائرتي عرض (٢٧,٣٠° - ٣٠,٣٥°) شمالا وقوسي طول (٤٧,٤٥° - ٤٧,٥١°) شرقاً والممتدة جغرافيا من نهر السراجي جنوبا وشط العرب شرقا ومنطقة أبو صخير شمالا وشط البصرة غرباً بمساحة بلغت (١٠٧ كم ٢) ما يعادل (١٠٧٣٧ هكتاراً) خريطة (٢) ، ضمت المدينة بحسب الإسقاطات السكانية لعام ٢٠١٦ (٣٧٧١٠٤ نسمة) يتوزعون على (٥٤) حيا سكنيا .

إما الحدود الزمانية فقد تمثلت بين عامي (١٩٧٧ - ٢٠١٦) بحسب ما توفر من مرئيات فضائية وخرائط رقمية فضلا عن الدراسة الميدانية ، مع توزيع استمارة الاستبانة التي اعتمدت لإكمال النقص في البيانات والمعلومات، فضلا عن رفد الدراسة بمعلومات تاريخية في بعض فقراتها لغرض إشباعها بشكل علمي ودقيق .

سادسا : المناهج المستخدمة في الدراسة :

اعتمدت الدراسة عدة مناهج متنوعة لغرض تحقيق الأهداف المرجوة منها:

١. المنهج الوصفي - الكمي :

اعتمدت الدراسة هذا المنهج لغرض جمع المعلومات والبيانات المختلفة لاسيما المتعلقة بالوحدات السكنية فضلا عن بقية استعمالات الأرض الحضرية الأخرى ، ولغرض إبراز تحليل علمي للنتائج الرقمية سواء كانت بهيأة مجدولة رقمية او وصفية ، مكانية او زمانية ، لهذا تم اعتماد المنهج الكمي الإحصائي الذي يهتم بلغة الأرقام لغرض بلوغ الدقة المرجوة من الدراسة الحالية.

٢. منهج التحليل المكاني - الزماني:

يهتم هذا المنهج بدراسة الظاهرة من خلال تتبعها بشكل متعاقب عبر الزمان ، مما يعني رصد التغيرات خلال تلك المدة ومن ثم إيجاد حلول تفسيرية عن طريق تحليلها بشكل علمي دقيق ، والية عمله تتحقق بتتبع خط سير الظاهرة من منظور زماني وبيان ما وصلت إليه بصورتها الحالية ، لذا استخدم في تحليل المرئيات الفضائية لإبراز التغيرات المكانية لاستعمالات الأرض الحضرية خلال مدة الدراسة المذكورة.

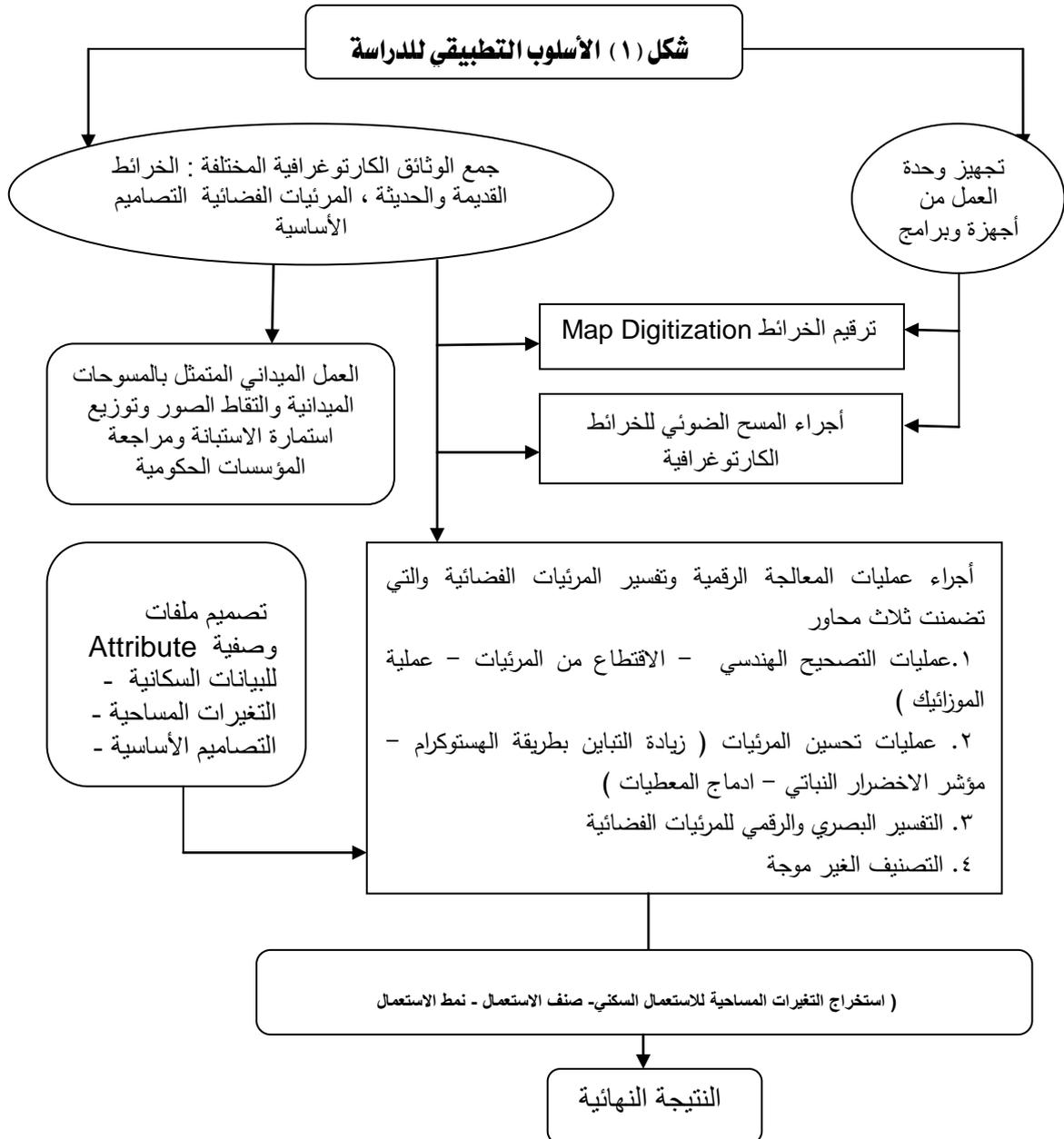
٣. المنهج التاريخي

احتاجت الدراسة في بعض جوانبها الرجوع الى التاريخ لمعرفة العديد من الظواهر لاسيما المتعلق بالاستعمال السكني، لذلك استخدم هذا المنهج للتتبع التاريخي والوقوف على ابرز النقاط التاريخية لمدينة البصرة.

٥. منهج التطبيقي المعاصر :

تعتمد منهجية التطبيقي المعاصر على تطبيقات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية ، مما يعني ان الدراسة الحالية اعتمدت بشكل أساسي على تطبيق هذه التقنيات للوصول الى معلومات دقيقة عن منطقة الدراسة .

بصفة عامة تم اعتماد الأسلوب التطبيقي للدراسة بحسب المخطط والذي يمثله الشكل (١) .



سابعاً : هيكلية الدراسة :

تضمنت فصول الدراسة مقدمة وأربعة فصول وعدد من النتائج والمقترحات :-

تعرض الفصل الأول الى دراسة وافية لطرق المعالجة الرقمية وتفسير المرئيات الفضائية وتحليل العوامل المؤثرة في تغير استعمالات الأرض السكنية في مدينة البصرة ، إما الفصل الثاني فتوجه الى دراسة التوزيع المكاني لاستعمالات الارض في المدينة وتغيراتها المساحية الذي يعد حجر الزاوية للدراسة الحالية ، بينما تضمن الفصل الثالث دراسة التغيرات في صنف الاستعمالات السكنية وأنماطها في المدينة ، بينما استرسل الفصل الرابع في دراسة الممارسات التخطيطية للمدينة والتغيرات المستقبلية للاستعمالات الأرض السكنية للمدة ١٩٤٢-٢٠٣٥ ، حيث تم التطرق إلى جميع التصاميم الأساسية التي تناولت مدينة البصرة بدأ من مرحلة ما قبل إعداد التصاميم الأساسية لها وانتهاء بالتصميم الأساسي (استراتيجية تطوير مدينة البصرة وتحديث التصميم الأساسي لها) لعام ٢٠١٤

ثامناً : البيانات المستخدمة في الدراسة

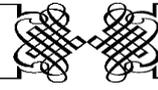
صنفت الوثائق الكارثوغرافية التي تناولت دراسة التغيرات في استعمالات الأرض السكنية بحسب السلسلة الزمنية إلى المجموعات التالية :

١. مجموعة الخرائط
 ٢. مجموعة التصاميم الأساسية للمدينة
 ٣. المرئيات الفضائية
- وسوف نتناول بإيجاز كل مجموعة بصورة مستقلة لغرض تحقيق الهدف المنشود منها :

١. مجموعة الخرائط :

يتضح من جدول (١) وصورة (١) أنواع الخرائط المستخدمة في الدراسة والتي يمكن تصنيفها على أساس مقياس الرسم إلى الأقسام التالية :

- خرائط ذات مقاييس رسم متوسط (١ / ٥٠٠٠٠٠ ومقياس ١ / ١٠٠٠٠٠٠ للذين يعدان من الخرائط الأساسية للدراسة كونهما يعودان إلى عقود السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين ، حيث تم إدخال هذه الخرائط إلى الحاسوب عن طريق الماسح الضوئي ومن ثم إجراء التصحيح الهندسي ، لها لجعلها تتطابق مع المرئيات الفضائية التي استخدمت في الدراسة. والجدير ذكره ان هذه الخرائط اعتمدت على التصوير الجوي الذي أجرى عقد السبعينيات لأغراض متعددة وعليه أجري تحويلها من جهات مختصة آنذاك إلى خرائط رقمية.
- الخرائط ذات مقياس رسم كبير (التفصيلية) وهي خرائط قطاعية توضح جميع استعمالات الأرض ضمن الرقعة العمرانية (الحي او المحلة السكنية) وقد اعتمدت بشكل أساسي في هذه الدراسة كونها قد أعطت صورة واقعية عن حال استعمالات الأرض خلال مدة الدراسة .



جدول (١) الخرائط المستخدمة في الدراسة

ت	أسم الخريطة	مقياس رسمها	سنة الإصدار	جهة الإصدار
١	خريطة مدينة البصرة	-	١٩٤٢	دائرة بلدية البصرة
٢	خريطة العشوائيات لمدينة البصرة	٥٠٠٠٠/١	١٩٥٥	شركة دوكسايدس اليونانية
٣	خريطة أبي الخصيب	٥٠٠٠٠/١	١٩٧٤	مديرية المساحة العامة/ بغداد
٤	خريطة مركز مدينة البصرة	٥٠٠٠٠/١	١٩٧٧	مديرية المساحة العامة/ بغداد
٥	خريطة ناحية الهارثة	١٠٠٠٠٠/١	١٩٨٥	المساحة العسكرية
٦	خريطة البصرة	١٠٠٠٠٠/١	١٩٩٠	المساحة العسكرية
٧	خريطة مدينة البصرة	٣٠٠٠٠/١	٢٠٠٣	الحكومة الأمريكية
٨	خريطة مدينة البصرة	١٥٠٠٠/١	٢٠٠٨	وزارة الدفاع البريطانية
٩	خريطة فهرس محافظة البصرة	٢٥٠٠٠٠/١	١٩٨٠	مديرية التخطيط العمراني
١٠	خريطة المحددات النفطية في محافظة البصرة	٤٠٠٠٠/١	٢٠٠٩	مديرية التخطيط العمراني

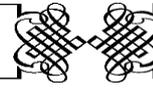
٢ - الممارسات التخطيطية للمدينة

اتسم النمو العمراني في مدينة البصرة إلى مطلع عقد الأربعينيات بالعشوائية وعدم التنظيم في استعمالات الأرض الحضرية ، وفي عام ١٩٤٢ اهتمت الجهات ذات العلاقة بوضع تصميم أساسي يمثل المدينة ومن ثم تولت وضع مخططات تصميمية وضعتها شركات أجنبية فضلا عن كوادر عراقية خالصة تهدف إلى تنظيم النمو العمراني وتحقيق المدينة العصرية لاسيما في عقد خمسينيات القرن العشرين والجدول (٢) يعطي صورة إجمالية عن طبيعة تلك التصاميم .

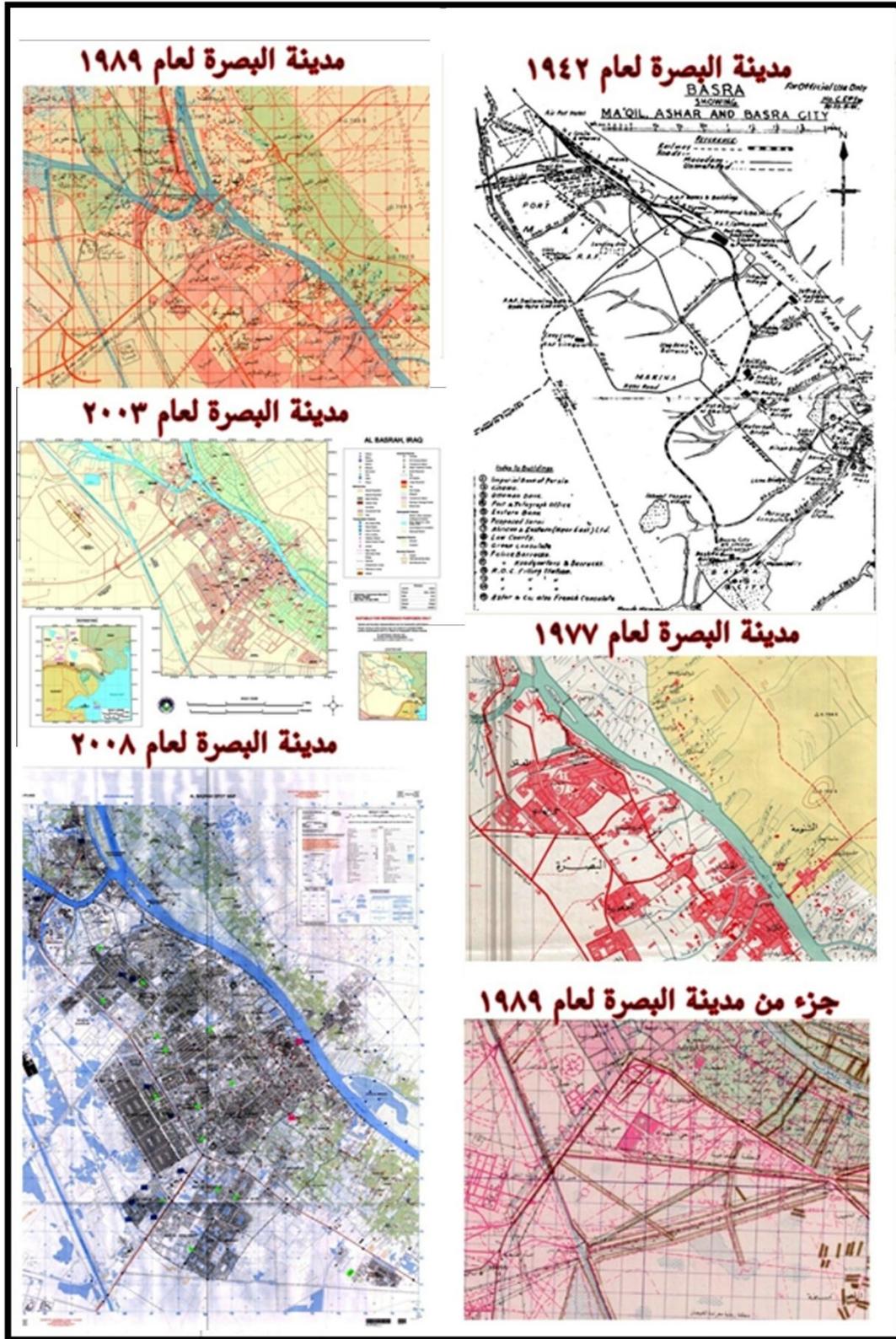
جدول (٢) التصاميم الأساسية لمدينة البصرة للمدة (١٩٤٢ - ٢٠١٤)

ت	التصميم الأساسي	مقياس الرسم	سنة الإصدار	جهة الإصدار
١	التصميم الأساسي (مخطط البصرة الجديدة)	١ / ١٢٥٠٠	١٩٥٦	شركة دوكسايدس اليونانية
٢	التصميم الأساسي (خطة تطوير البصرة)	١ / ٢٠٠٠٠	١٩٧٥	شركة ليلوين ديفز
٣	التصميم الأساسي (تحديث تصميم تطوير البصرة)	١ / ٢٠٠٠٠	١٩٨٥	المديرية العامة للتخطيط العمراني
٤	التصميم الأساسي (استراتيجية تطوير مدينة البصرة وتحديث التصميم الاساسي لها)	١ / ٤٠٠٠٠	٢٠١٤	شركة BOCIP التشيكية وشركائها

المصدر : عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Arc GIS 10.2 والخرائط المتعددة المستخدمة بالدراسة .



صورة (١)
الخرائط المستخدمة في الدراسة الحالية ذات المقاييس المختلفة



٣ - المرئيات الفضائية

تلعب المرئيات الفضائية دوراً أساسياً في تتبع التغيرات في استعمالات الأرض الحضرية ومنها السكنية بشكل دقيق وعلى سبيل المثال القدرة على اشتقاق المساحات وتحليلها الزمني للمدة (١٩٧٧ - ٢٠١٦) ورسم خرائط عن كل مرحلة زمنية ، لكونها أفضل الوثائق الكارثوغرافية التي تخدم الدراسات المهمة في كشف التغير لذلك يعرض الجدول (٣) المرئيات الفضائية المعتمدة ضمن الدراسة الحالية والتي غطت المدة الزمنية من عام ١٩٧٧ إلى عام ٢٠١٦ خريطة (١-١) يوضح بعض المرئيات المستخدمة في الدراسة .

جدول (٣)

مواقع ومواصفات المرئيات الفضائية المستخدمة في الدراسة

ت	تفاصيل المرئية الفضائية	القمر الصناعي	أسم المتحسس	سنة الالتقاط	رقم النطاق	دقة التمييز
١	محافظة البصرة	Land sat 1	MSS ماسح متعدد الأطياف	١٩٧٣	٣٧ ، ٣٨	٧٩ متر
٢	مرئية العراق الفضائية موزاييك	Land sat 5	TM الماسح الموضوعي	١٩٩٠	٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩	٣٠ متر
٣	مرئية محافظة البصرة	Land sat 5	TM الماسح الموضوعي	١٩٩٠	٣٨	٣٠ متر
٤	مدينة البصرة	IKONOS	MSS	٢٠٠٢	٣٨	١ متر
٥	مرئية فضائية للقسم الجنوبي من العراق	Land sat 7	ETM+ الماسح المتعدد المحسن	٢٠٠٦	٣٧ ، ٣٨	٣٠ متر
٦	مرئية جزء من محافظة البصرة	Quick Bird2	MSS	٢٠٠٧	٣٨	٠,٦٠ سم
٧	مرئية لمدينة البصرة	Quick Bird2	MSS	٢٠١١	٣٨	٠,٦٠ سم

تاسعا : الأسلوب التطبيقي للدراسة باستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية

١. جمع المعلومات وتتضمن الخطوات التالية :

- أ - جمع الخرائط الطبوغرافية ذات المقياس المختلفة والتي غطت منطقة الدراسة لغرض التعرف على خصائص المنطقة وتحديد استعمالات الأرض بالقدر الممكن والتي لا يمكن تمييزها على الصورة الفضائية المتوفرة مثل شبكة الشوارع والوحدات السكنية والمدن والحدود.
- ب - تحويل الخرائط من الصيغة الورقية الى الصيغة الرقمية وذلك عن طريق استخدام جهاز الماسح الضوئي لغرض التعامل معها مع جهاز الحاسوب

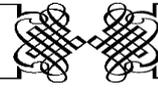
ج - تم الحصول على المرئيات الفضائية التي تغطي منطقة الدراسة لعقود (السبعينيات وحتى الألفية الثانية) حيث تم اختيار السنوات (١٩٧٧ ، ١٩٨٩ ، ٢٠٠٢ ، ٢٠١٦) بحسب ما توفر من المرئيات الفضائية والخرائط الطبوغرافية

د - دمج الخرائط الطبوغرافية التي تغطي منطقة الدراسة للحصول على خريطة واحدة .
و - لغرض التأكد من مواقع بعض الظواهرات في المدينة كان للعمل الميداني الدور الكبير في ذلك
ينظر صورة (٣)

إن طبيعة التغيرات التي طرأت على تسميات أحياء المدينة كانت مشكلة بحد ذاتها، فنلاحظ أن تسميات أغلب الأحياء السكنية لعام ١٩٧٧ تختلف عنها في عام ١٩٨٧ و١٩٩٧ و٢٠٠٩ وهكذا ، هذا الأمر لم يتخذ صداه في أغلب الدراسات والبحوث التي تعرضت الى مدينة البصرة لذلك اضطر الباحث إلى استقصاء تسميات الأحياء السكنية وتبويبها بشكل جداول والبحث عن التغيرات الطارئة عليها، كما يتضح من ملحق (١) .

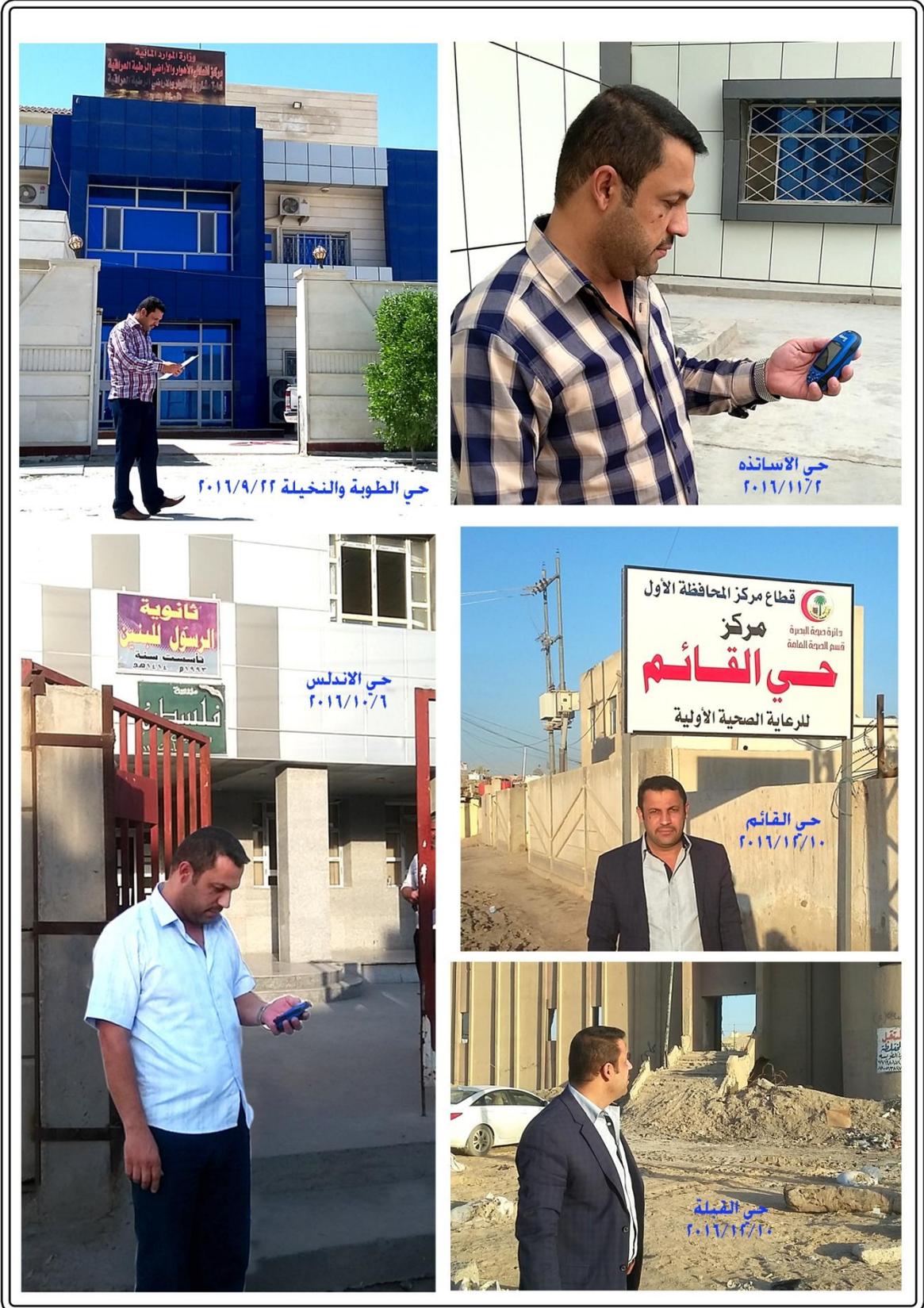
٢. استمارة الاستبيان

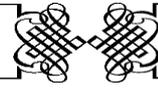
لإكمال متطلبات موضوع الدراسة وتحقيق هدفها ولأجل الوقوف على أبرز التغيرات التي حدثت لاستعمالات الأرض السكنية في مدينة البصرة سواء كان ذلك تغيراً في صنف الاستعمال ام نمطه من جهة، ولعدم توفر إحصاءات دقيقة عن هذا النوع من الدراسات كونها من الدراسات الحديثة من جهة ثانية ، تمت الاستعاضة عنها بالاستقصاءات الميدانية من خلال توزيع استمارة الاستبيان ، بوصفها جزءاً مكماً للأهداف المتوخاة من الدراسة ، لذا وزعت استمارة الاستبيان على (٥٤) حيا سكنيا بواقع (٣%) من مجموع الوحدات السكنية لعام ٢٠٠٩ البالغة (١٣١٩٨٨) وحدة سكنية ووفق أسلوب العينة الطبقية النسبية ،
ينظر ملحق (٢)



صورة (٢)

بعض الزيارات الميدانية لمنطقة الدراسة





عاشرا : المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في الدراسة

١. استعمالات الأرض* :

عرفها الدكتور (عثمان محمد غنيم) بان استعمالات الأرض " هي مجموعة من النشاطات البشرية تهدف إلى تنظيم المجتمعات والوظائف في مكان وزمان محددين^(١) " .

٢. تغير استعمالات الأرض :

قبل التوغل بسرد تعريفات التغير في استعمالات الأرض السكنية لابد من الإشارة إلى مفهومين او اصطلاحين وهما التغير والتغيير . فثمة فرق كبير وواضح بين البعدين الدالين لكل من التغير والتغيير ، وان كانا يرجعان لأصل لغوي واحد ، فضلا عن ذلك يتفق التغير والتغيير في ان كلا منهما يتضمن إمكانية حدوث النتائج ايجابية او سلبية لكن الاختلاف بينهما ، هو أن التغير ممارسة غير شعورية مجهولة المؤثر ، بينما المؤثر في التغيير هو محدد ، كأن يكون شخص او مؤسسة او جماعة يقوم بفعله التغيير عن وعي وإدراك وإرادة وقد يكون داخليا أو خارجياً^(٢).

مفهوم التغير لغويا : (تغير) أسم مصدر جذوره الفعل (غير) ، و (غير) يشار إلى تغير الحال ، لهذا أشارت الآية القرآنية حسب سورة الأنفال لقوله تعالى ((ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٥٧﴾)) وتصور الآية القرآنية تغير الحال وانتقالها من حالة الصلاح إلى حالة الفساد ، وتغير الشيء عن حاله (تحول) او (بدل) كأنه جعله غير ما كان عليه سابقا. اما معنى (التغيير) تبديل صفة إلى صفة أخرى^(٣) .

مفهوم التغير اصطلاحا : يشير إلى تحول الشيء من دون إضافة (تغيرا) او من خلال إضافة فيسمى (تغيير) ، ما يقابل الأصل اللغوي العربي للفعل (غير) والاسم (غير) هو الأصل اللغوي الانجليزي في الاسم والفعل (Change) ومعناه يبدل او يغير . وان التغير يحدث بشكل تلقائي مفاجئ تترتب نتائجه وفق مدد زمنية ، اما ما يخص (التغيير) فيفيد التحول القائم على فكرة او تخطيط مسبق او

* (الأرض) هي مساحة معينة من مكان لسطح الأرض ولا بد لهذا السطح ان يحتوي على صفة معينة تسمى (استعمال) وعند دمج المصطلحين يصبحان مصطلحاً واحداً (استعمال الأرض)

(١) عثمان محمد غنيم ، تخطيط استخدامات الأرض الريفي الحضري ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠١ ، ص ٣٢ .

(٢) عزت السيد احمد ، القيم بين التغير والتغيير المفاهيم والخصائص والآليات ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد ٢٧ ، العدد الأول ، ٢٠١١ ، ص ٦٠٥-٦١٢ .

(٣) جمال الدين محمد الأنصاري ، لسان العرب ، دار بيروت للطباعة والنشر ، ١٩٥٦ ، ص ١٥٥ .

بشكل تدريجي وحسب تنفيذه ، ومن نافلة القول أن الآثار التي يخلفها (التغيير) تكون أكثر سلبية مما يخلفها التغيير ، وعليه تكون نتائج التغيير محسوبة أكثر من التغيير^(١).

نستخلص مما تقدم بان عملية التغيير هي انتقال من حالة إلى أخرى ، وعند التعرض إلى التغيير في المدن فالمقصود به تحويل أو إزالة أو إضافة لصالح الاستعمال الأصلي من المساحات الأخرى أو المساحة المستقطعة استعمالاً واحداً أو أكثر ، مما يؤدي إلى تغيير استعمال على حساب استعمالات الأرض الحضرية ليحل مكانه استعمال آخر ويسمى هذا التغيير (صنف الاستعمال) ، أما إذا كان التغيير يشمل الاستعمال نفسه ويميل نحو الحداثة فيسمى (تغيير نمط الاستعمال) ، وان مجمل التغييرات (صنف ، نمط) تشير اما الى الزيادة (ايجابي) او إلى النقصان (السلبي) وبناء على ذلك فإن هناك جملة من التغييرات تؤثر في تركيب هذه الاستعمالات وهيكلتها مكانيا وزمانيا . أما أنواع حالات التغيير فهي :

١. التغيير التدريجي : هو جزء من عملية التطور الطبيعي لكونه يأخذ مدة طويلة من الزمن لحدوثه ويعد تطور طراز العمارة التقليدية قبل القرن العشرين من ضمن هذا النوع من التغييرات وكلما كانت الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية مستقرة كانت التغييرات التدريجية غير مؤثرة أثرا محسوساً ويشار بكونه (التغيير حسب المدة الزمنية)^(٢).

٢. التغيير المفاجئ : يحدث هذا التغيير بشكل مفاجئ كان يكون بتأثير عامل سياسي مثل الحروب او اقتصادي مثل زيادة صادرات النفط مما يؤدي إلى حدوث قفزة نوعية في تبدل الأنماط العمرانية وأساليب البناء وهذا يرافقه تغيير في استعمالات الأرض الحضرية بحسب نوع المؤثر^(٣).

٣. التغيير المقصود (المخطط) : يحدث هذا التغيير لغرض تحقيق هدف محدد وغالبا ما يكون مدروس ومخطط قبل المباشرة بإحداث هذا التغيير مثال ذلك التصاميم الأساسية للمدن التي تعد عملية تخطيطية مصحوبة بمعرفة النتائج قبل حدوثها وفي بداية تنفيذه يصعب تقبله لكن بمرور الزمن يصبح بشكل اعتيادي على سكان المدينة لذلك يحدث بشكل مخطط بشكل مسبق .

٤. التغيير غير المخطط (العشوائي) : هو تغيير يحدث في المدينة وهو ناجم عن تلبية حاجات ضرورية لشريحة من السكان وبالتالي يحدث بشكل عفوي من دون ضوابط تتحكم فيه ، لكونه سلوكاً فردياً ، ويحدث بشكل عرضي أو بتأثير احد العوامل السياسية والاقتصادية^(٤) .

(١) عبد الجليل عطا الله ويوسف حران ، أسباب تغيير استعمال الأرض السكنية الى الاستعمال التجاري في مدينة النعمانية ، مجلة كلية التربية ، العدد ١٩ ، ٢٠١٤ ، ص ٢٥٣-٢٥٤.

(٢) سلام عبد الحسين جواد ، التغيير في مراكز المدن التاريخية ، مجلة المخطط والتنمية ، العدد ٢٤ ، ٢٠١١ ، ص ٦.

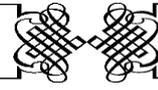
(٣) سعد عبيد جودة الربيعي ، تغيير صنف استعمالات الأرض في مدينة بغداد ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد ٢٨ ، ١٩٩٥ ، ص ١٦١.

(٤) نسرين رزاق إبراهيم ، تأثير الإبعاد الزمانية والمكانية على تغيير الإبعاد النوعية لحجوم المدن - حالة دراسية مدينة بغداد ، مجلة المخطط والتنمية ، العدد ٢٥ ، ٢٠١٢ ، ص ١٩٧.

إحدى عشر : البرامج والأجهزة المستخدمة في الدراسة :

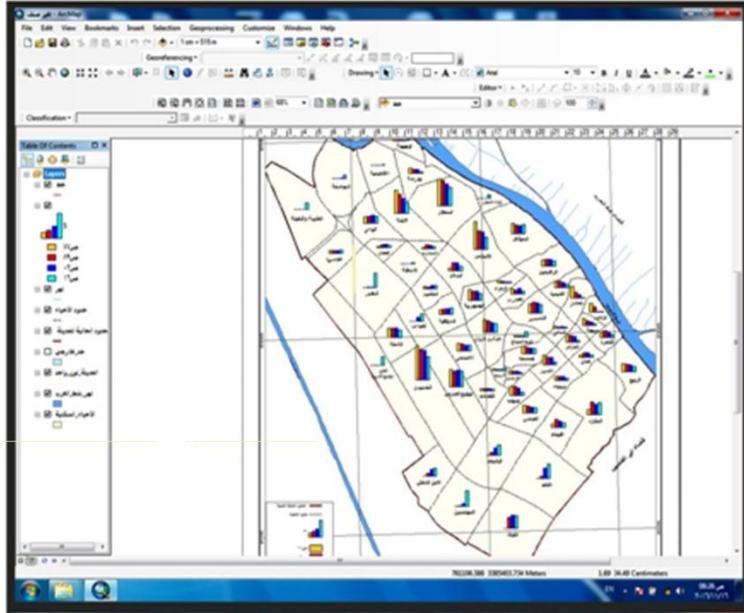
استعان الباحث بمجموعة من البرامج والأجهزة وكما موضح في صورة (٣) وهي :

١. برنامج (ARC GIS_V.10.2): وهو برنامج متقدم ومتكامل في نظم المعلومات الجغرافية، وهو من أنتاج شركة اسري (ESRI) الأمريكية ، حيث أفاد الباحث من برنامج (ARC MAP) و هو إحد أهم التطبيقات ضمن برنامج التطبيق المركزي في برنامج Arc GIS 10.2 ، فضلا عن برنامج ARC Catalog. إذ يقومان بوظائف عديدة ومهمة متعلقة بالخرائط أهمها (العمل على الخرائط وتحليلها ، عرض بيانات الخرائط الرقمية ، التعامل مع الطبقات ،إضافة أساسيات الخريطة ، تحليل مركزية النقل السكاني والمكاني ، عملية التطابق ، حساب المساحات ...الخ ، فضلا عن رسم جميع الخرائط وإخراجها بشكل نهائي ضمن بيئة هذا البرنامج.
٢. برنامج الإيرداس الإصدار (ERDAS V.8.4): وهو برنامج يتعامل مع المرئيات الفضائية ،ويقوم بعمليات التصحيح الهندسي وأنواع التحسينات المكانية والطيفية ، فضلا عن قص المرئيات واستبعاد المساحات غير المرغوب فيها وكذلك دوره في عمليات دمج المرئيات بعضها مع بعض ، حيث استخدم هذه البرنامج بشكل أساسي في الدراسة .
٣. برنامج (Excel 2007): تم استخدام هذا البرنامج في إخراج بعض الجداول التي توضح بعض الظواهر لمنطقة الدراسة لاسيما التغيرات المساحية وعمليات الجمع .. الخ .
٤. برنامج (Photoshop 7.0) تكمن أهمية هذا البرنامج في الدراسة لإزالة التشوهات الموجودة في الخرائط الأصلية وتحسين دقتها ودرجة وضوحها ، كما تم استخدامه في إدخال الخرائط الورقية إلى الحاسب عن طريق (Scanning) ومن ثم تحويله إلى خرائط رقمية لغرض استدعائها لاحقاً في برنامج (Arc Map) .
٥. استخدم في الدراسة جهاز حاسوب لاب توب Laptop Lenovo Z51 بقدره معالج (Core I 5-) وذاكرة عشوائية (2.2) (8 GB) بسعة تخزينية (1024 GB) مع أجهزة مساعدة متمثلة بوحدة إدخال المعلومات (الماسح الضوئي ،سواقة الأقراص الليزرية) . وتمثلت وحدة الإخراج باستخدام الشاشة والطابعة الليزرية نوع كانون IP 4580 وطابعة ملونة نوع Canon G2000
٦. جهاز تحديد الموقع العالمي (GPS) نوع (MAGELLAN) موديل (eXplorist300v2.1.25)

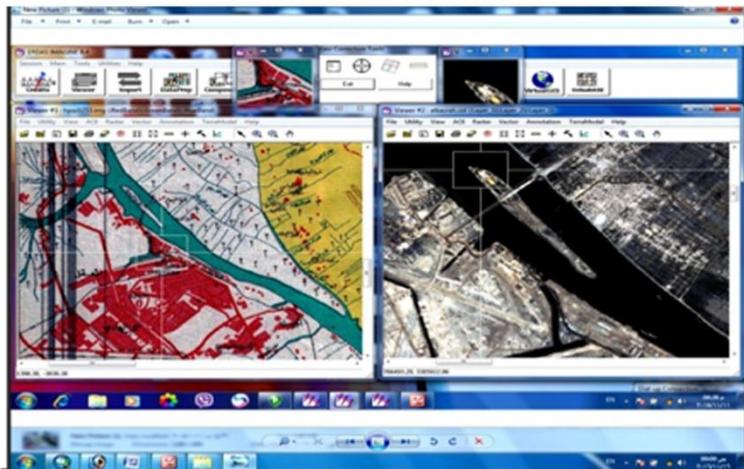


صورة (٣) واجهات البرامج المستخدمة في الدراسة

واجهة برنامج Arc Gis 10.2

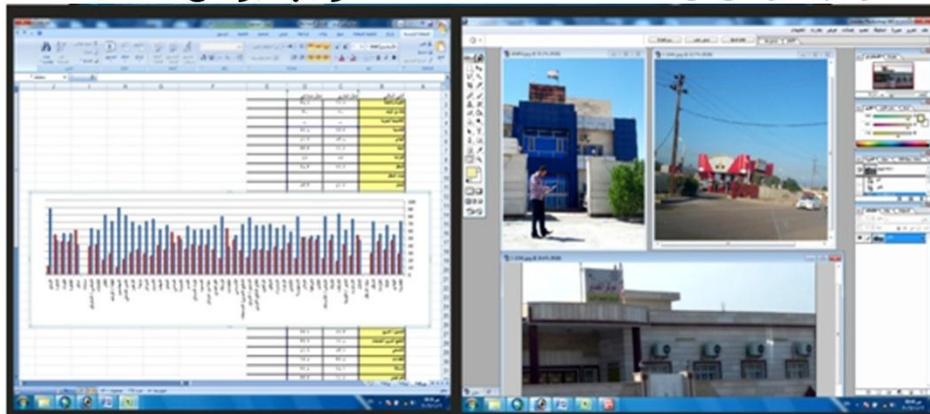


واجهة برنامج ERDAS



واجهة برنامج الاكسل

واجهة برنامج Photoshop





الفصل الأول

المعالجة الرقمية للمرئيات الفضائية

وتحليل العوامل المؤثرة في تغير استعمالات الأرض السكنية

لمدينة البصرة

أولاً : المعالجة الرقمية للمرئيات الفضائية

ثانياً : تحسين المرئيات الفضائية

ثالثاً : التفسير البصري والرقمي للمرئيات الفضائية

رابعاً : المتغيرات السكانية

خامساً : المتغيرات السياسية

سادساً : المتغيرات الاجتماعية

سابعاً : المتغيرات الاقتصادية

ثامناً : طرق النقل



الفصل الأول : المعالجة الرقمية للمرئيات الفضائية وتحليل العوامل المؤثرة في تغير الاستعمالات السكنية لمدينة البصرة

تعد المعالجة الرقمية للمرئيات الفضائية من أهم التقنيات المستخدمة في الوقت الحاضر لاسيما في مجال الاستشعار عن بعد ، نظرا لإمكانية الحصول على معطيات لإقمار الصناعية بشكل رقمي ولأطوال موجية متعددة ،اذ يتكون المشهد الفضائي من شبكة (Grid) من الأعمدة التي تتقاطع مع الصفوف مكونة مساحات مربعة يطلق على الواحدة منها عنصر الصور او البكسل (Pixel) ويحتوي كل بكسل على قيمة رقمية (DN) (Digital Number) التي تمثل قيمة إشعاع الكهرومغناطيسي المنعكس عن مساحة الأرض لذلك البكسل ضمن كل حزمة طيفية ، والذي يختلف حجمه تبعا لقدرة التمييز المكاني الخاصة بكل متحسس . وهذه الشبكة أو المصفوفة تمثل قيم الإضاءة (Brightness) والتي تكون المرئية الفضائية ، إذ تكون قيمها بين (صفر - ٢٥٥) مستوى ، وهو ما يطلق عليه مقياس الرمادية ^(١).

يمكن القول ان معطيات الاستشعار عن بعد تعد سجلا تاريخيا مرئيا للغطاء لإراضي خلال حقب زمنية مختلفة ، التقطت فيها تلك المرئيات واستخدمت في مراقبة التغيرات الحاصلة في التوسع العمراني والزراعي والصناعي .. الخ ^(٢) ، كونها تعطي معلومات ذات درجة عالية من الدقة والسرعة في هذا المجال . ومن الملاحظ ان المدينة تخضع في تغير استعمالها إلى جملة من المتغيرات (سكانية ، سياسية ، اجتماعية ، اقتصادية) تعمل على إعادة ترتيب وهيكله استعمالات الأرض مكانياً وعلى امتداد مراحل زمنية متباعدة حيث تعمل منفردة تارة أو مجتمعة في معظم إلاحيان . فقد يبرز في موضع معين دور احد تلك المتغيرات أكثر من غيره في حين يتلاشى هذا الدور في مواضع أخرى من المدينة ، ورد هذا إلى تأثيره بخصوصيات الموضع من جهة ، وتأثير متغيرات النمو والتخطيط من جهة ثانية .

ومما تقدم يهدف هذا الفصل إلى استقراء الأهمية الكبيرة لتقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية في معالجة المرئيات الفضائية وتحسينها وكذلك تناول التفسير البصري والرقمي لتلك المرئيات الفضائية ، فضلا عن التعرض الى دور المتغيرات التي أثرت على تغير استعمالات الأرض السكنية ومدى تأثيرها في تغير هذه الاستعمالات لإخرى من خلال التغير في المساحة الحضرية والفعاليات لإخرى .

(١) عصمت محمد الحسن ، معالجة الصور الرقمية في الاستشعار عن بعد ، كلية الهندسة ، مركز البحوث ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٢ .

(٢) Rupesh Gupta, The Pattern if Urban , Environment and Urbanization ,Asia ,Los Angles ,5 ,

(1) ,2014 , P: 84



أولاً : المعالجة الرقمية للمرئيات الفضائية

تهدف عمليات معالجة المرئيات رقمية لتطبيق سلسلة من الخوارزميات الرياضية عليها وفق برامج متخصصة كبرنامج (ERDAS) وأعداد المرئيات بأفضل وأدق صورها قبل تفسيرها أو استنباط المعلومات منها^(١)، ولعل مرده إلى طبيعة المرئيات الفضائية الخام الملتقطة بواسطة الأقمار الاصطناعية والتي تحتوي في طياتها على بعض التشويه أثناء عملية المسح والتحويل إلى بيانات رقمية مما ينبغي على المختص تصحيحها . وعليه سيتم تناول أهم العمليات لمعالجة المرئيات الفضائية بحسب الفقرات التالية:

١. التصحيح الهندسي

تحتوي بيانات الرقمية الخام من مصدرها عادة على تشوهات هندسية كثيرة ناجمة من عدة عوامل أهمها (انحناء كروية الأرض ، انكسار الإشعة من خلال مرورها في طبقات الغلاف الجوي ، دوران الأرض في أثناء عملية المسح ، تضاريس الأرض المختلفة ، تشوهات ناجمة من جهاز الاستشعار ، سرعة القمر الصناعي)^(٢) ينتج عنها تشوهات كثيرة في المرئيات مما يمنع من استخدامها مباشرة في إنتاج الخرائط والقياسات الدقيقة ، ويعزى السبب الى ان القيم الرقمية لعناصر المرئية لا تمثل تماماً الطاقة المنعكسة وكذلك فان مواقع الظواهر الأرضية في المرئية لا ترتبط تماماً مع مواقعها في الطبيعة^(٣)، وازاء ذلك تقسم هذه التشوهات الأساسية إلى نوعين : تمثلت (بتشوهات راديو مترية ترتبط بقيم الإشعة التي يسجلها جهاز الاستشعار عن بعد) والآخرى (تشوهات هندسية مرتبطة بالعلاقات المكانية (الإتجاه والمسافة) بين الظواهر على المرئية) ومن هنا ينبغي تطبيق الطرق المختصة بمعالجة التصحيح الهندسي للصور الرقمية وذلك بتحويل بيانات الصورة إلى نظام إحداثيات (مسقط) معين ، وذلك لجعله متماثلاً مع الخريطة ، فضلاً عن تصحيح مرئية معينة لجعلها تتطابق مع مرئية أخرى ويسمى أحياناً (مطابقة الصورة Registration)، أما إذا كانت الصورة المرجعية عند تطبيق التسجيل مصححة هندسياً فسوف تأخذ الصورة المراد تصحيحها خصائصها من حيث المسقط والقياس^(٤).

(١) جمعة محمد داود ، مقدمة في الصور الجوية والمرئيات الفضائية ، مكة المكرمة ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٣ ، ص ١٠١ .

(2) J. Ronald Eastman ,Guide to GIS and Image Processing ,Volume1,clark university ,use 2001,P;27

(٣) محمد عبد الله بن محمد الصالح ، مرئية الاستشعار عن بعد (جمع بياناتها وتحليلها) كلية الآداب ، جامعة الملك سعود ، مركز البحوث ، الرياض ، ١٩٩٢ ، ص ٦٦ .

(٤) محمد بن عبد الله بن محمد الصالح ، التصحيح الهندسي لصور الاستشعار عن بعد الرقمية باستخدام برنامج ERDAS ، كلية الآداب ، جامعة الملك سعود ، ٢٠٠٧ ، ص ٣ .



يوجد نوعان من عمليات تصحيح المرئيات الفضائية منها التصحيح الراديومتري (ترميم الصورة) (*) وأخرى تهتم بأزلة التشوهات التي ترتبط بالعلاقات المكانية بين الظواهر الأرضية على الصورة تسمى (التصحيح الهندسي) ⁽¹⁾ الذي نحن بصدده ، والطريقة المثلى تتمثل بجعل إحداثي المرئية المستخدمة ذات قيمة مطابقة لقيم أحد المراجع العالمية والحصول على مرئية مصححة هندسياً بشكل اقرب ما يكون إلى الواقع وموحدة هندسيا مع الخرائط او المرئيات المستخدمة . تم خلال الدراسة الحالية العديد من حالات التصحيح الهندسي للمرئيات الفضائية والخرائط المختلفة ، فعلى سبيل المثال تمت عملية التصحيح الهندسي للمرئية الفضائية الملتقطة بواسطة القمر الاصطناعي (Quick bird2) لعام ٢٠١٠ عن طريق نقاط الضبط الأرضية التي هي عبارة عن شبكة من نقاط سطحية تم اختيارها وتحديد مواقعها وإحداثياتها المتمثلة في خطوط الطول ودوائر العرض والارتفاع عن مستوى سطح البحر بواسطة المسح الميداني من قبل شركة التشيكية وشركائها (***) وبالتالي استفاد الباحث في عملية تصحيح بقية المرئيات والخرائط على المرئية المشار إليها، إذ يعد هذا النوع من التصحيحات الهندسية مطلباً رئيساً عندما تتم المقارنة بين عدة مرئيات فضائية وخرائط رقمية لتواريخ مختلفة كما هي الحال الدراسة التي بصددها والمتمثلة بتغير استعمالات الأرض السكنية في مدينة البصرة .

ونظراً لحاجة الدراسة إلى بيانات ومعلومات تخص الجانب الزراعي للمدينة لاسيما خلال عقدي السبعينيات والتسعينيات من القرن العشرين ، حيث ان عقد السبعينيات قد تزامن مع البدايات الأولى لتقنيات الأقمار الصناعية والنقاط المشاهد الأرضية ، لذلك كان لابد من الاستعانة بمرئيات تخص محافظة البصرة تحليلها بواسطة تقنيات تحسين المرئيات او قص منطقة الدراسة الى غير ذلك (كما سيتضح لاحقاً) . فقد استعان الباحث بعملية التصحيح الهندسي من خلال برنامج معالج المرئيات الفضائية (ERDAS 8.5) المتخصص من أمر (Geometric Correction) من صورة موجودة على الشاشة (From Viewer) ثم اختيار أسلوب Polynomial وإدخال نقاط الضبط الأرضية (GCP) المأخوذة من المرئية المصححة المعروضة على الشاشة ومن ثم تحديد النظام الجيوديسي العالمي (Datum WGS 1984) ومسقط مريكتور المستعرض العالمي (UTM) . والجدير ذكره ان مدينة البصرة تمثلت في مشهد واحد ذات النطاق

(*) ان اغلب المرئيات الحديثة وحتى القديمة منها هي مصححة راديومتريا من المصدر لذلك لا تحتاج الى التصحيح الراديومتري.

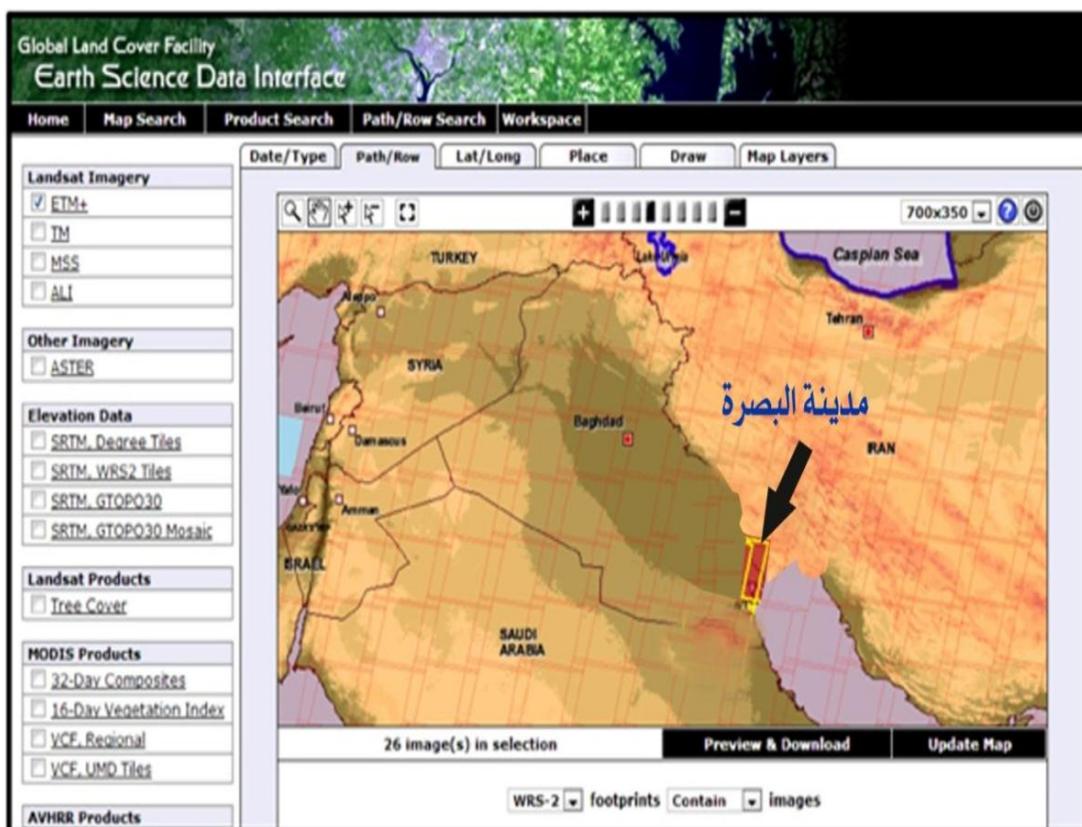
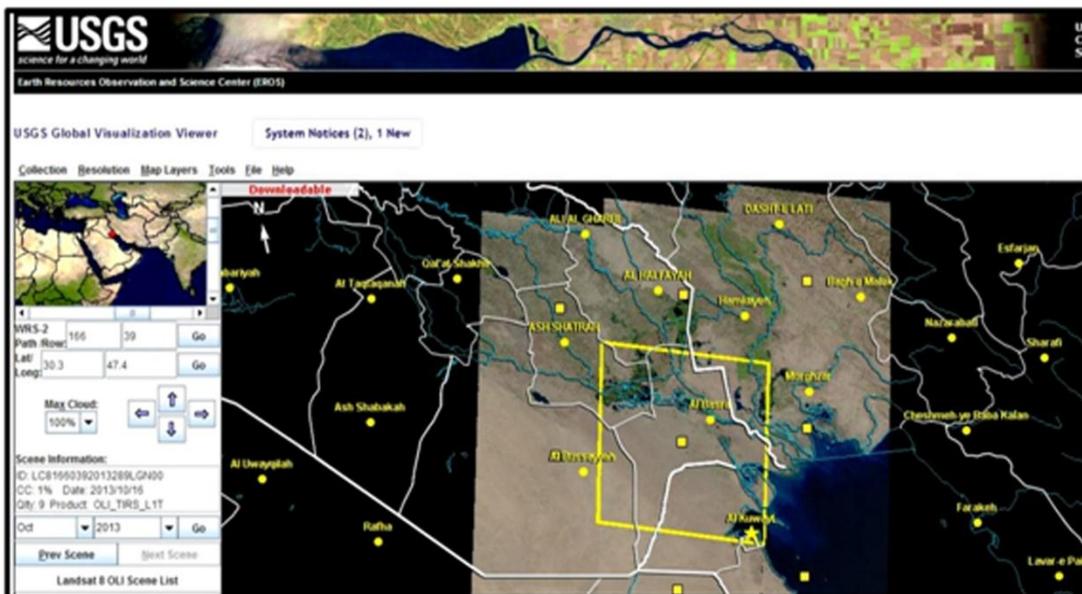
(١) محمد بن عبد الله بن محمد الصالح ، معالجة صور الاستشعار عن بعد الرقمية باستخدام برنامج الـ Lwis ، جامعة الملك سعود ، كلية الآداب ، قسم الجغرافية ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠١٠ ، ص ٣١ .
** الشركة التشيكية وشريكها العراقي شركة السنافي قامت بتحديث التصميم الأساسي لمدينة البصرة لعام ٢٠١٤ وعملت مسوحات ميدانية تضمن البعض منها اخذ نقاط مرجعية تجاوزت (٣٠) نقطة مرجعية لغرض التصحيح الهندسي للمرئية الفضائية الأساسية للمدينة .



١٧٨/٣٨ للمتحمس MMS و ١٦٦/٣٩ للمتحمس Tm التابعين للقمر الصناعي (Land Sat)
للسنوات ١٩٧٣ ، ١٩٩٠ واختيار Resample لتجميع البيانات عند العرض ، كما يتضح من صورة (٤)

صورة (٤)

موقع المشاهد الفضائية لحافظة البصرة للأقمار الاصطناعية Landsat -8 ، Landsat -5



المصدر : <http://glcfapp.glcf.umd.edu> و <http://glovis.usgs.gov>

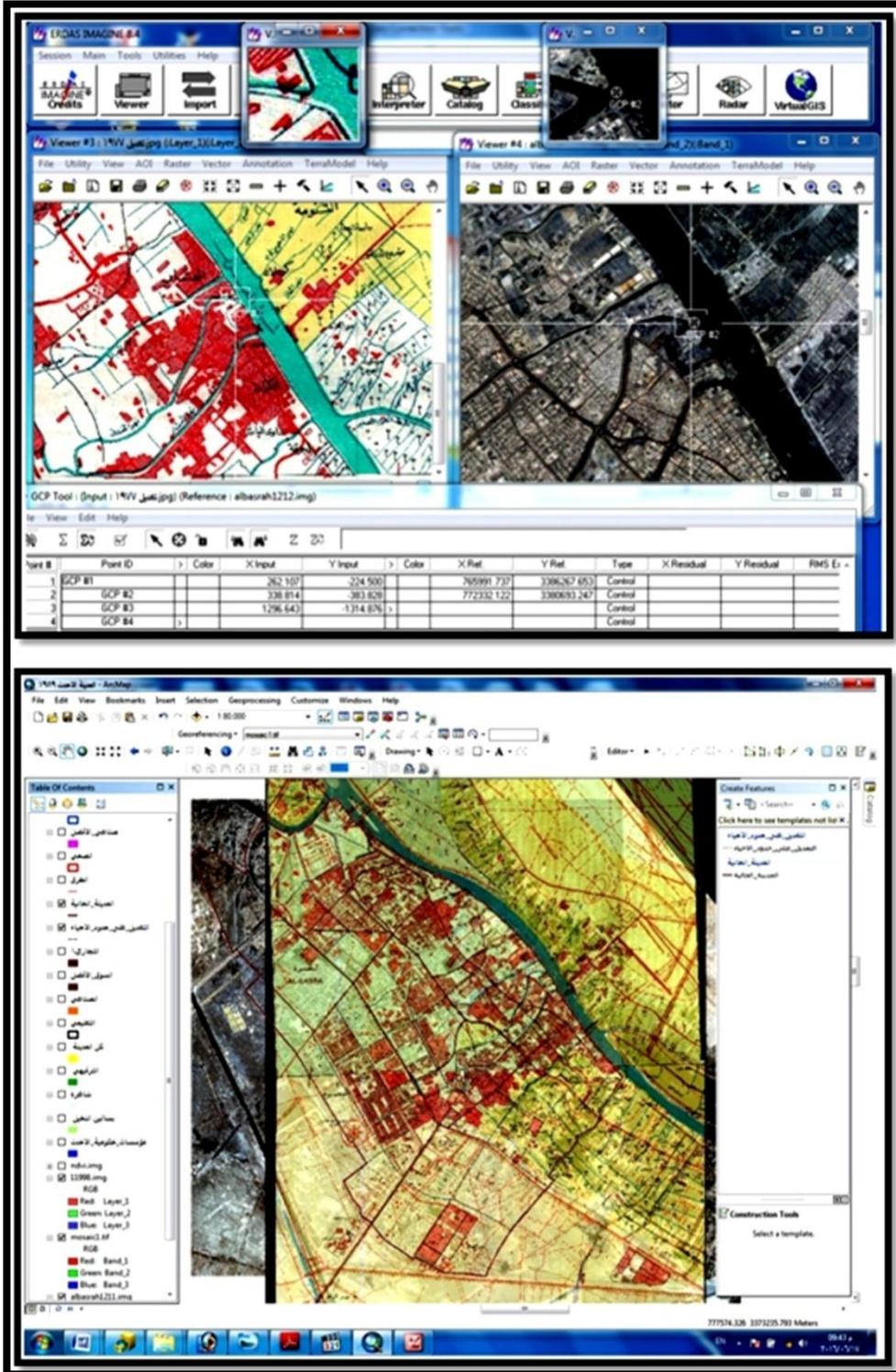




فضلا عن ذلك فقد تم أيضا عملية تصحيح بعض الخرائط والمرئيات المستخدمة في الدراسة بواسطة برنامج (Arc GIS 10.2) وينطبق الشيء نفسه على تصحيح الخرائط بالاعتماد على شبكة الإحداثيات الموجودة على الخرائط من خلال برنامج ERDAS 8.4 وتم إدخالها إلى الحاسوب ، ينظر صورة (٥) .

صورة (٥)

بعض عمليات التصحيح الهندسي لمنطقة الدراسة بواسطة برامج (ERDAS 8.4 – GIS 10.2)





٢. الاقتطاع من مرئية

تغطي مرثيات الأقمار الاصطناعية غالباً مساحات واسعة من سطح الأرض لذا فهي تحتوي على عدد هائل من القيم الرقمية ، التي تتحكم فيها ثلاثة أمور هي: (مساحة المنطقة التي تغطيها المرئية ، وضوحها المكاني ، عدد النطاقات المستخدمة في تصويرها^(١)، لذلك فإن استخدام مرئية الاستشعار عن بعد كاملة ومن ضمنها منطقة الدراسة تأخذ حيزاً مكانياً كبيراً من السعة التخزينية للحاسوب مما ينعكس ذلك على استغراق وقتٍ أطول وجهد أكبر عند القيام بعمليات المعالجة المختلفة لاسيما في حال الدراسات للمناطق الصغيرة كما هي الحال في مدينة البصرة التي استندت فيها الدراسة الى مرثيات ذات دقة عالية تطلبت بالمقابل مساحة خزنيه كبيرة ، فعلى سبيل المثال تطلبت الدراسة مشهد فضائي للقمر Quick bird2 خاصة لمدينة البصرة والمناطق التي حولها ذات الدقة المكانية العالية (٦٠سم) والتي سجلت سعتها التخزينية (٨.٣ كيكا بايت) ، وينسحب الكلام نفسه على اقتطاع مدينة البصرة من مرئية فضائية لغرض استخراج معامل الاخضرار الطبيعي (NDVI) خلال السنوات (١٩٧٧ ، ١٩٨٩) حيث تعكس الزيادة في حجم المساحة المخصصة للمريثية الفضائية ،ومن هذا المنظور ففي حالة عدم اقتطاع الأجزاء غير الداخلة ضمن منطقة الدراسة يتسبب في العديد من المشكلات أهمها^(٢) .

١. أن زيادة حجم المرئية يؤدي إلى تباطؤ عمل الحاسوب عند العرض وتحريك المرثيات.

٢. تشتيت عين المفسر إلى مناطق خارج نطاق الدراسة ما يعني زيادة الوقت المستغرق للمعالجة.

٣. مشكلات تتعلق بزيادة الوقت والجهد لاسيما عند إجراء عمليات المعالجة الرقمية المختلفة .

نستخلص مما تقدم ولغرض اختصار الوقت والجهد وإلتزام عمليات العرض والمعالجة بدقة يجب أولاً القيام بعملية الاقتطاع قبل تطبيق عمليات المعالجة المعروفة ، وذلك ومن خلال أداة تحديد منطقة الاهتمام (AOI Area of Interest) الموجودة في برنامج ERDAS 8.5 اذ تم اقتطاع الجزء المطلوب من الدراسة بواسطة اداة (Subset) فضلا عن استخدام برنامج Arc GIS 10.2 في عملية اقتطاع بعض المرثيات وذلك لاستبعاد المناطق غير الداخلة ضمن منطقة الدراسة لاغراض التعامل معها بدلا من التعامل مع المرئية بكامل مساحتها كما يتضح ذلك من صورة (٦)

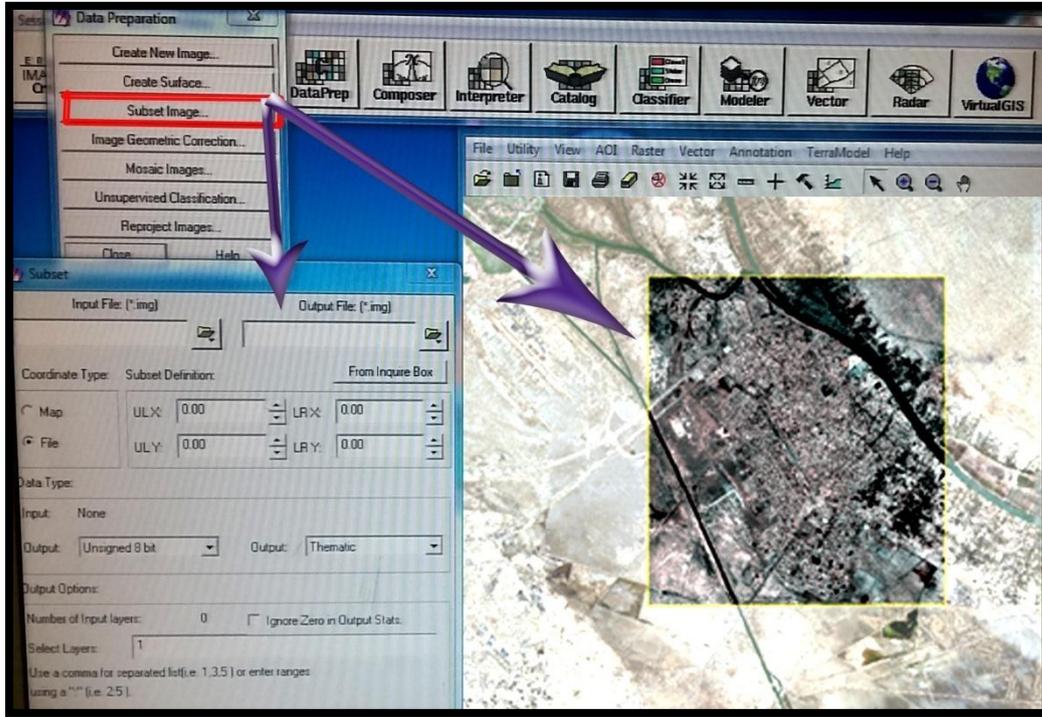
(١) محمد بن عبد الله بن محمد الصالح ، معالجة صور الاستشعار عن بعد الرقمية باستخدام برنامج الـ Lwis ، مصدر سابق ، ص ٣٨.

(٢) طارق جمعة علي المولى ، التمثيل الخرائطي لتغيرات الغطاء الأرضي في محافظة البصرة باستخدام تقنيتي الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية للمدة ١٩٧٣-٢٠١٣ ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٤ ، ص ٣٢.



صورة (٦)

عملية قطع منطقة الدراسة من المرئيات الفضائية بواسطة أداة (AOI)



المصدر : عمل الباحث بالاعتماد على برنامج ERDAS 8.4

٣. عملية الموزائيك (تجميع المرئيات)

يقصد بعملية الموزائيك هي تجميع صور عدة في صورة واحدة بعملية تجميع القطع المتجاورة (موزائيك) لغرض تغطية كامل منطقة الدراسة على شرط ان تسبق هذه العملية العديد من الخطوات اللازمة لتقليل الفوارق بين الصور سواء كانت تلك الفوارق هندسية أم لونية^(١) بمعنى آخر أن تكون المرئية مصححة هندسيا قبل عملية المعالجة مع تناسب القنوات الطيفية من حيث الشدة اللونية لكل الصور التي سيتم دمجها بعملية الموزائيك بغض النظر عن مقدار هذا الاختلاف في الشدة الضوئية لتلك الصور^(٢). ومن هذا المنظور نلاحظ أن المرئية الرقمية الملتقطة بواسطة متحسسات الأقمار الاصطناعية غالبا ما تغطي مساحة شبه مربعة حوالي ١٨٥ كم X ١٧٢ كم لاسيما للقمر الاصطناعي Land sat للماسح متعدد الأطياف MSS وبقية المتحسسات الأخرى .

(١) أحمد صالح الشمري ، نظم المعلومات الجغرافية من البداية ، الجامعة التكنولوجية ، بغداد ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٧ ،

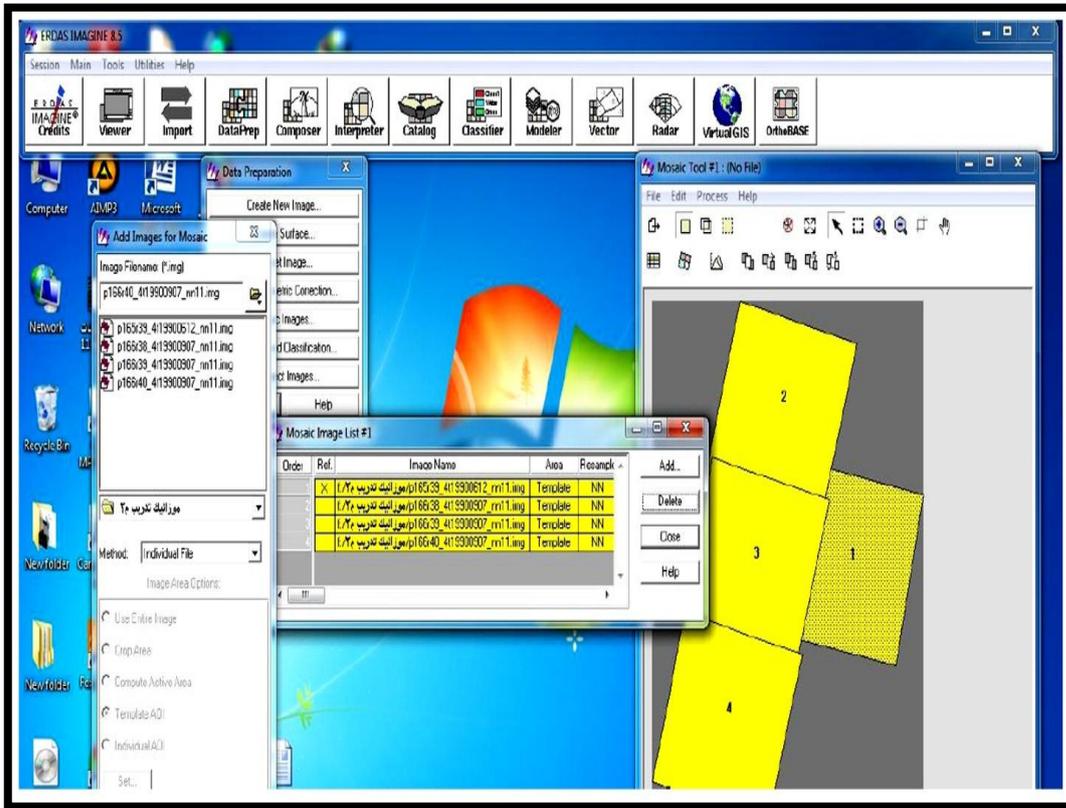
(٢) المملكة العربية السعودية ، الاستشعار عن بعد (تخصص المساحة عملي) ، المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني ، الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٨ .



تم الإشارة سابقاً إلى أن الدراسة احتاجت في بعض فقراتها إلى مشهد فضائي واحد من محافظة البصرة التي امتدت على أربعة مشاهد فضائية لكل من بيانات المتحسسات MSS و TM العائدين للقمر الصناعي LANDSAT ، فان ذلك تطلب دمجهما سوياً بعد تصحيحهما هندسياً وإزالة الإجزاء غير المرغوب فيها لغرض عمل مرئية واحدة تغطي محافظة البصرة ، وتم ذلك عن طريق برنامج (ERDAS 8.5) واختيار من شريط الأدوات (DataPrap) ومن ثم اختيار إلا مر (Mosaic Images) ومن خلال إلا مر (Set Overlap Function) نختار إلا مر Feather لغرض تناسب الشدة اللونية لجميع المشاهد الفضائية المراد عمل الموزائيك لها كما في صورة (٧)، وتجدر الإشارة الى ان جميع المرئيات المطلوب عمل موزائيك لها يجب ان تكون مصححة هندسياً.

صورة (٧)

عملية دمج المرئيات لمحافظة البصرة بواسطة برنامج ERDAS 8.5



ثانياً : تحسين المرئيات الفضائية

يقصد بعملية تحسين المرئيات الفضائية بأنها مجموعة خوارزميات حاسوبية تساهم في تحسين قيم البكسل للمرئية الفضائية بواسطة برنامج ERDAS وبالتالي التخلص من الضوضاء والتشويه بالصورة وهنا نلاحظ زيادة بالشدة الضوئية وجعل الصورة متباينة لونياً .



وهذا يعني زيادة الفوارق البصرية للمعالم التي تحتويها المرئية في مشهد ما وخلق مرئية جديدة مستتبطة من المرئية الأصلية لغرض تفسيرها والحصول على المعلومات والبيانات المراد دراستها⁽¹⁾ بمعنى آخر تحويل نوعية الصورة إلى مستوى أفضل لاستخلاص صفات معينة من الصورة⁽²⁾ أو إبراز معالمها المتمثلة (إلهاء ، الأراضي الزراعية ، المناطق العمرانية .. الخ) وبالتالي زيادة قدرة التمييز البصري للعين البشرية بين الاختلافات الضئيلة بين المعالم لاسيما التدرجات اللونية المختلفة (أو التدرجات الرمادي للمرئيات غير الملونة) من خلال إجراء التطبيقات عليها .

وفي ضوء ذلك توجد العديد من الطرق لتحسين الصور الرقمية التي تنقسم إلى صنفين أساسيين هما طرائق المجال المكاني وطرائق المجال الترددي ، حيث ان الأساليب التي يتضمنها الصنف الأول تعود إلى مستوى الصورة نفسها حيث يعتمد على معالجة المرئية بشكل مباشر لعناصر تلك المرئية ، أما الأساليب التي يتضمنها الصنف الثاني فتكون مبنية على تعديل او تحويل بيانات المرئية المراد معالجتها⁽³⁾ . وبصفة عامة يستخدم تحسين المرئيات لغرض تخليصها من التشويش او لإضعاف الآثار الزائفة التي يمكن ان تكون موجودة في بعض المرئيات نتيجة لنظام معاينة رديء او قناة اتصال غير دقيقة . إذ ان معطيات التحسين بواسطة الاستشعار عن بعد بشكلها الخام تكون غير قادرة في كثير من الأحيان في تلبية تحقيق أهداف مفسر المرئية ويعود هذا إلى عدة أسباب منها⁽⁴⁾:

- ١- قدرة العين البشرية المحدودة نسبياً للتمييز بين المستويات الرمادية المتقاربة وحتى بين الألوان المتقاربة
- ٢- ان توزيع تلك المعطيات بشكل حزم متعددة يعني توزيع هذه المعلومات بين هذه الحزم وبشكل غير منتظم ، إذ إن كل حزمة تحتوي على معلومة هامة تختلف عن الحزم الأخرى .
- ٣- وجود ترابط خطي بين هذه الحزم ، مما يؤدي إلى عدم استغلال كفاءتها في التفسير البصري ، لان الترابط في اغلب الأحيان يؤدي إلى عدم ظهور الفروقات البسيطة في الخصائص الطيفية لأغطية الأرض ، لذا يلجأ المفسرون في اغلب الأحيان لاستخدام طرائق المعالجة الرقمية التي تتضمن عدة تقنيات تهدف إلى

(1) John compdell ,Map use and Analysis .Third edition ,Mc Graw-Hill ,USA,1998,p: 291-292

(٢) إبراهيم أحمد صالح ، أظهار المعالم المخفية في الصور الرقمية باستخدام المدرج التكراري ، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية ، العدد ١٣ ، ٢٠٠٨ ، ص ١٣٧ .

(٣) بيداء إبراهيم خليل ، أزاله الضوضاء من الصور الرقمية الرمادية باستخدام مرشحات تقليدية ومضيه ، مجلة الرافدين لعلوم الحاسبات والرياضيات ، مجلد ٦ ، العدد ٢ ، ٢٠٠٩ ، ص ٤٧ .

(٤) حسن سويدان نجيبان الغزي ، تغيرات الغطاء الأرضي لهور الحمار للمدة ١٩٧٣-٢٠٠٨ باستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة البصرة ، ص ٣٦ .



زيادة الفوارق البصرية بين المعالم إلا رضية في المرئية الفضائية بغية إيجاد مرئيات حديثة من معطيات المرئيات الأصلية لزيادة كمية المعلومات التي يمكن تفسيرها وتسهيل جمعها عن سطح الأرض^(١).
ومما تقدم يظهر أن هناك العديد من أساليب تحسين المرئيات الفضائية سواء كانت (مكانية ام ترددية) نذكر منها (تحسين التباين ،طريقة التقسيم النطاقي ، الترشيح المكاني إدماج المعطيات ، نسب النطاقات ، تحليل المركبات الأساسية ..الخ) لذا سنسلط الضوء على (ثلاثة) أنماط من التحسينات في التباين نظرا لارتباطها بموضوع الدراسة ، واستبعاد الطرائق إلا خرى لانتفاء الحاجة إليها ، واهم تلك العمليات:

١. زيادة التباين بطريقة المدرج التكراري (الهستوكرام)^(*)

تعد هذه الطريقة من أكثر الطرق شيوعا لتحسين المرئيات الفضائية ويعزى ذلك إلى أن هذا أسلوب مبني على معالجة الحاسب إلكتروني تلقائيا وذلك الى ان تطبيق أسلوب (الهستوكرام) فان الحاسب إلكتروني ينشر تلقائيا القيم الرقمية على كامل المقياس وذلك بوضع أدنى قيمة في المدرج التكراري للصورة الأصلية عند الصفر وأعلى قيمة فيه عند ٢٥٥ لذلك يعطي حيز المقياس حسب التكرار فإذا كان حيزاً أكبر من المقياس للفئات يكون التكرار عالياً والعكس صحيح ، وبعبارة أخرى يعالج البرنامج وفق هذه الطريقة بتوسيع المدى في مستويات المرئية على كامل المقياس الرمادي (٠ - ٢٥٥)^(٢) بدلا من تركزها في مدى ضيق ، وبناءً عليه يساهم في إعادة توزيع قيم الإضاءة من جديد إذ تظهر المعالم ذات الشدة اللونية الفاتحة أكثر بياضاً ، والمعالم ذات الشدة اللونية الداكنة أكثر دكونة للوصول إلى إبراز المرئية في أفضل حالة وبالتالي يسهل عملية التمييز بين ظواهر الغطاء إلا رضى بصريا.

لهذا تهدف طريقة الهستوكرام الى دمج مستويات عدة بمستوى واحد تحوي المرئية على نصف التدرجات اللونية من المرئية الأصلية تقريبا فضلا عن توزيع خطي ومتساوٍ للألوان على كل المرئية بدلا من بقاء القيم متركرة في موقع معين^(٣) ينظر شكل (٢) . يستفاد الباحث من هذه الطريقة في إبراز التباينات لاستعمالات الأرض الحضرية لمنطقة الدراسة وفق برنامج ERDAS

(1) K. M. Al-Saadi, Integrated environmental study in the central Mesopotamian plain

(Iraq), PhD. thesis, Univ. of Gent, Belgium, 1986. p106.

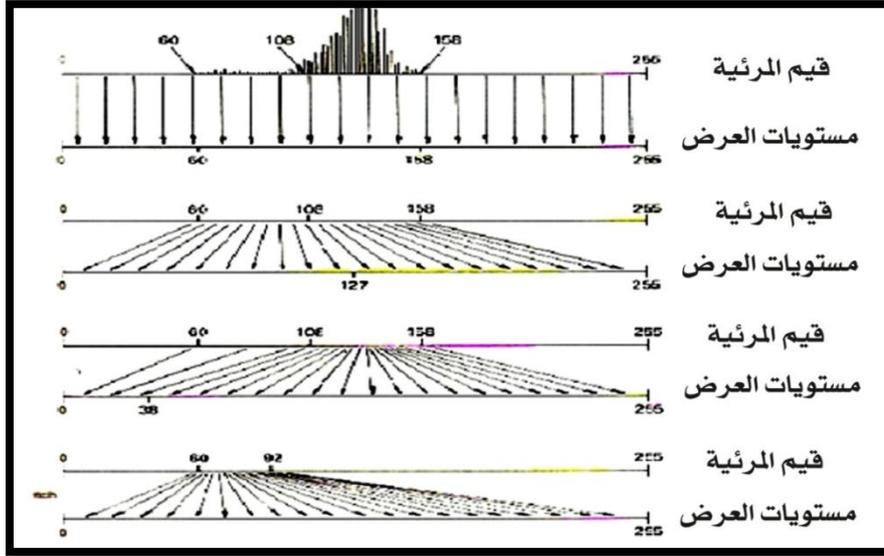
(*) (يقصد بالمدرج التكراري هو مخطط إحصائي للصورة يوضح كيفية انتشار الألوان وتوزيع التدرجات اللونية فيها عن طريق حساب عدد مرات تكرار كل لون اقل قيمة وأعلى قيمة . المصدر ينظر : علياء قصي احمد تقى العربي ،تطبيق تقنيات تقليدية وذكائية لتحسين التباين في الصورة الرقمية ، مجلة الراصد لعلم الحاسبات والرياضيات ، المجلد ٥ ، العدد ٢ ، ٢٠٠٨ ، ص ١٤٣ .

(2) John A. Richards. Xiuping Jia. Remote Sensing Digital Image Analysis , 4th Edition Australia University ,2006 ,P:84.

(٣) علياء قصي احمد تقى العربي ،تطبيق تقنيات تقليدية وذكائية لتحسين التباين في الصورة الرقمية ، مصدر سابق ، ص ١٤٣ .



شكل (٢) مبدأ التحسين ببسط التباين الهستوغرام بواسطة برنامج ERDAS 8.5



- Thomas M. Lillesand , Ralph w. Kiefer, Remote Sensing and Image Interpretation, 2th. Ed., John wiley and sons, USA, 1987.p.63.

٢ . مؤشر التغير الطبيعي للاخضرار (NDVI) (*)

يعد مؤشر معامل إياخضرار الطبيعي NDVI من تقنيات التمييز الطيفي التي تستخدم بصورة كبيرة في مراقبة النباتات وكثافتها لأية بقعة من سطح الأرض بتواريخ مختلفة لذا تستخدم في كشف التغير^(١) كما تساهم هذه التقنية في رسم صورة واقعية للتغير في مساحة المناطق الخضراء سواء كان هذا التغير سلبي أم ايجابا بناءً على تحليل بيانات الأقمار الاصطناعية . تعتمد هذا الطريقة على معادلة خصصت لهذا الغرض اذ تبين العلاقة بين الأشعة تحت الحمراء القريبة والأشعة الحمراء المرئية ، حيث نلاحظ انعكاسية النبات العالية في نطاق تحت إيا حمر القريب (NIR) وانخفاض إيا انعكاسية في النطاق إيا حمر المرئي (R)^(٢) ووفق المعادلة التالية :

$$NDVI = \frac{NIR.Band - R.Band}{NIR.Band + R.Band}$$

إن تقنية NDVI ساهمت بدور كبير في تحديد التوزيع المكاني للمناطق الزراعية سيما الواقعة ضمن أحياء مدينة البصرة خلال عقدي السبعينيات والتسعينيات من القرن العشرين بإياعتماد على مرئيات Land sat وفق الماسح متعدد الأطياف والماسح الموضوعي (MSS-TM) لسنوات (١٩٧٣ ، ١٩٩٠) وبالتالي نجد أن المناطق الزراعية الكثيفة تظهر باللون إيابيض، في حين المناطق ذات الغطاء النباتي القليل تبرز اقل انعكاسية للون إيابيض كما موضح في صورة (٨) إذ تتم عملية معالجة المرئيات الفضائية لغرض

(*) مؤشر التغير الطبيعي للاخضرار (NDVI) Normalize Difference Vegetation Index

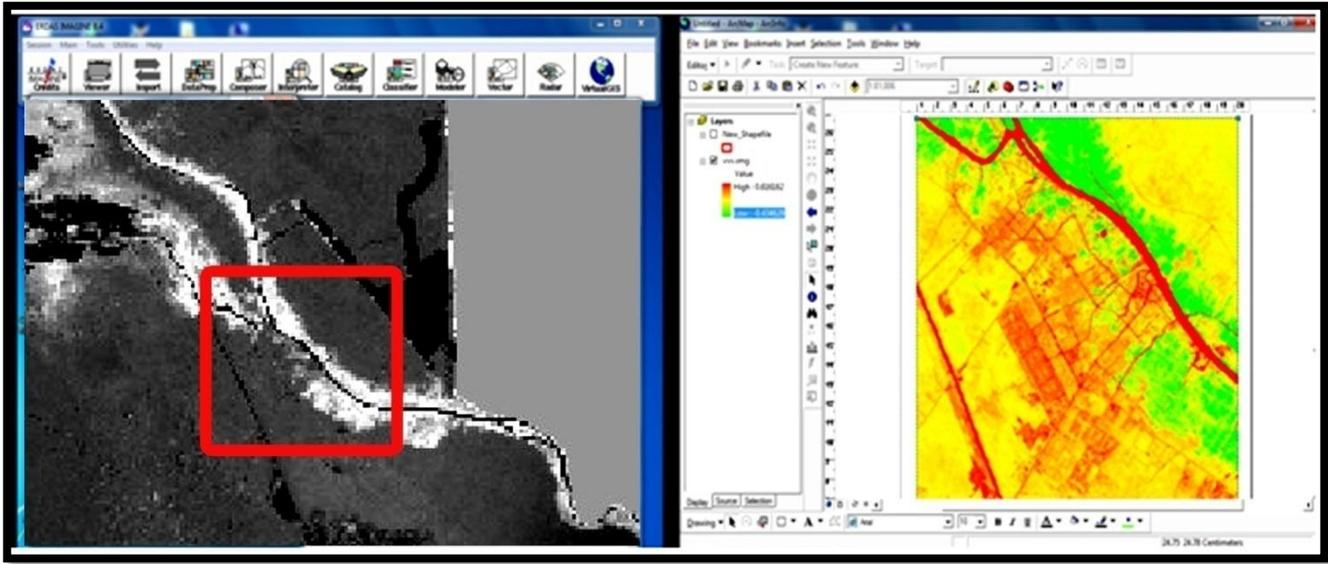
(1) Lusch and Hudson ,Introduction to Environmental Remote Sensing ,center for Remote Sensing and GIS .Michigan State University ,1999 ,P.22



الحصول على مؤشر إ الخضرار (NDVI) بواسطة برنامج (ERDAS) وبالتالي نحصل على قيمة مفردة لكل عنصر تصف خصائص النبات كإنتاجية تخفيض المحتوى الخضري مع استبعاد استعمالات الأرض الحضرية بسهولة من مرئية النسب الطيفية ، وبعد القيام بهذه التقنية ضمن برنامج ERDAS 8.5 تم معالجة ناتج مؤشر إ الخضرار NDVI من داخل برنامج ARG GIS 10.2 وذلك لرسم Polygon لكل منطقة من المناطق الزراعية وهذا ساهم في تسهيل تحديد المناطق الزراعية وحساب مساحتها مما سهل عملية التفسير البصري لها وبالتالي أعداد خرائط دقيقة للحقب الزمنية سالفة الذكر .

صورة (٨)

معامل إ الخضرار الطبيعي (NDVI) لمنطقة الدراسة للمدة (١٩٧٧ - ٢٠١٦)



٣ . إدماج المعطيات

هي احد الخطوات التي أجريت لتحسين المرئيات الرقمية فعند دمج عدة مرئيات فضائية ذات دقة مكانية مختلفة في مرئية موحدة يسمح لنا باستخلاص مرئية جديدة تحمل مواصفات المتعددة الأطياف (Multispectral) لكنها تأخذ دقة التمييز المكاني للمرئية إلا أكثر دقة (Panocramic) متوافر فيها تفاصيل كثيرة عن المنطقة قيد الدراسة على اثر زيادة دقة تمييزها المكاني وبالتالي فإنها تزيد من قدرة التفسير البصري لمعالم استعمالات الأرض الحضرية ، على شرط إن تكون تلك المرئيات مصححة هندسيا مع بعضها البعض وفق إحداثيات جغرافية مشتركة. فقد تم خلال الدراسة دمج مرئية غير ملونة (بانكروماتية أو أحادية النطاق) ١٤,٥ متر مع مرئية من نوع آخر متعدد الأطياف لها قدرة تمييز مكانية قليلة (٣٠ متر) باستخدام برنامج (ERDAS 8.5) لغرض الحصول على مرئية جديدة متعددة القنوات لها قدرة تمييز مكانية جيدة نسبيا تصل إلى (١٤ متر) للقمر الصناعي Land sat ETM+ .



إن عملية اندماج المرئيات تعكس لنا العديد من التطبيقات منها^(١):

١. إدماج مرئيتين متعددة التواريخ (فارق زمني بين المرئيتين)
٢. إدماج مرئيتين ذات دقة تمييز مكاني مختلفة.
٣. إدماج المرئيات المتعددة المتحسسات.
٤. إدماج معطيات الاستشعار عن بعد مع المعلومات التكميلية في نظم المعلومات الجغرافية

ثالثاً : التفسير البصري والرقمي للمرئيات الفضائية

١. التفسير البصري للمرئيات الفضائية

يعرف التفسير البصري بأنه عملية فحص للصورة بصريا بهدف تحديد وتعريف المعالم والظواهر الأرضية الطبيعية منها أم البشرية وفهم علاقاتها المكانية وأنماطها^(٢) وصولاً إلى استخلاص المعلومات النوعية والكمية والتي تشمل (إلا طول ، المساحات .. الخ) لذا نلاحظ أن عملية التفسير البصري تتوقف على نوع البرامج المعتمد في الدراسة هذا من جهة ، والخلفية العلمية لمفسر المرئية وقدرته ومهارته وقوة ملاحظته وطبيعتها والمصادر والمواد المساعدة التي يملكها الباحث ، فضلا عن معرفته بخصائص المنطقة الجغرافية التي تغطيها من جهة ثانية ، على شرط ان تسبق عملية التفسير البصري الزيارات الميدانية لمنطقة الدراسة وفحص الخرائط ومعالجة المرئيات ومعرفة حقيقية لنوع المعلومات المراد اشتقاقها من تلك المرئيات قبل الشروع في عملية التفسير البصري لها ، ما يعني على الباحث معرفة اوجه الاختلافات بين الخريطة والمرئية ، إذ تشير الخريطة بحسب وصف الظاهرة التي رسمت من اجلها إلى النباتات والأراضي القاحلة والإراضي الحضرية مبينة كل صنف برمز او لون واحد ، فعلى سبيل المثال يمثل سطح الماء على الخريطة باللون الأزرق وكذلك الأراضي الفارغة تمثل باللون إلا بيض دلالة على عدم وجود أية ظاهرة فيها، لكن بالمقارنة مع المرئية يتضح أنها تشير إلى الواقع الفعلي بمعنى أنها لا تمتلك رموز تعبيرية بل تسجل كل السمات والظواهر الموجودة فعلا لحظه التقاطها من القمر الاصطناعي لذا تعطي صفات عديدة فعلى سبيل المثال يمثل سطح الماء بأعداد رقمية متفاوتة وهذا يقابلها تدرج لوني مستمر بين تدرجات الرمادي، وكذلك

(١) مكي غازي عبد اللطيف المحمدي ، استخدام تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية في التصنيف والتحليل المكاني لاستعمالات الأرض في قضاء الاعظمية (دراسة كارتوغرافية تحليلية) ، أطروحة دكتوراه ،كلية تربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص ٧١.

(٢) المملكة العربية السعودية ، الاستشعار عن بعد (تخصص المساحة عملي) ، مصدر سابق ، ص ٤٩.



الحال لإراضي الفارغة فان المرئية تمثلها رقميا وهذا معناه اختلاف لوني^(١) . وانطلاقا من مبدأ ان المرئية هي سجل مفتوح حقيقي للظواهر لحظة التقاطها لذلك تمر عملية التفسير البصري بمراحل عدة وهي^(٢) :
أ. التعرف إالولي العام : يتمثل ذلك عن طريق إستقبال البصري للأهداف المراد دراستها والمميزة على المرئية الفضائية.

ب. قراءة المرئية : تشير قراءة المرئية إلى عملية التعرف على الظواهر بصريا ، ويمكن تطبيقها من خلال الطرق التالية.

- **الكشف** : إمعان النظر في المرئية بغية تشخيص الظواهر لإرضية سواء كانت طبيعة ام بشرية.
- **التمييز** : التعرف على الظواهر من خلال عناصر التفسير مثل (الشكل ، الموقع ، اللون... الخ)
- **التشخيص** : يقوم المفسر في هذه العملية بإيضاح نوع الظاهرة وإعطاء تعريف خاص بها.

ج. **التحليل** : ينتخب المفسر عددا من الظواهر لإرضية ومن ثم إجراء مقارنة مع المسوحات الميدانية للتأكد من دقة التحليل . وهنا نلاحظ ان كل ظاهرة تنفرد بخصائص معينة تظهر بصورة واضحة خلال تحليل المرئيات الفضائية مما يسهل عملية رسم الحدود الفاصلة بين تلك المجموعات .

د. **التفسير** : تمتاز هذه المرحلة بصعوبتها نظرا إلى كونها تحتاج من المفسر عملية الربط وتحليل المخططات التي رسمها في نهاية عملية التحليل بالمحتوى الطبيعي المنتشر لاسيما الظاهرة المدروسة . حيث يقوم المفسر بجمع البيانات والخرائط المتوفرة عن منطقة الدراسة لغرض ربط المتشابهات وتجميعها أو تصنيفها بحسب الخصائص المشتركة بينها وبين المرئية الفضائية قيد الدراسة.

هـ. **الإستنتاج** : تتضمن مرحلة التصنيف وصف مجموعات الظواهر التي تم الحصول عليها في أثناء عمليتي التحليل والتفسير والتعرف إلى طبيعة انتظامها وترتيبها بهدف التحضير للدراسة الميدانية، ويتم في هذه المرحلة أيضاً مقارنة هذه المجاميع بعضها مع بعض ، ولهذا يعد البعض مرحلة الإستنتاج بأنها المرحلة النهائية في تحليل المرئيات ويتم عندها التوصل إلى معظم النتائج والفرضيات.

إن من أهم العوامل التي تتحكم في القدرة على تفسير معطيات المرئيات الفضائية كمية المعلومات التي يخزنها المفسر، وهذه المعلومات تعتمد على الخلفية العلمية للباحث ، وهنا يمكن أن نميز أسلوبين مختلفين في التفسير البصري، يتضمن الأول تفسير المعالم الناتجة اعتمادا على خصائصها الفيزيائية المعروفة . أما الأسلوب الثاني فيقوم المفسر بتفسير النتائج المخرجة على أساس تقدير (البصمة الطيفية

(١) عصمت محمد الحسن ، معالجة الصور الرقمية في الاستشعار عن بعد ، مصدر سابق ، ص ١١٨

(٢) يحيى عيسى الفرخان، الاستشعار عن بعد وتطبيقاته: الصور الجوية، عمان، الجامعة الأردنية، قسم الجغرافيا، مطبعة جمعية عمال المطابع التعاونية، ١٩٨٧، ص ٨٠.



للمعالم الناتجة ومقارنتها مع ما هو متوفر من معلومات طيفية منتجة مختبريا أو حقليا ، وهذه العملية سوف تعمل على توضيح العلاقة بين المعالم المنتجة والبيانات الخام^(١).

اعتمد الباحث خلال أعداد هذه الدراسة على العديد من المريثات الفضائية ذات الدقة المكانية المختلفة لكن يمكن القول ان معطيات القمر لإصطناعي Quick Bird 2 قد أثرت الدراسة بالعديد من المعطيات المهمة ويعزى ذلك إلى صفات المريثية التي امتازت بارتفاع المدى الراديومتري للتباين (أي عدد التدرجات اللونية) للصورة إلى ٢٤ بت ، وهذا يعني إمكانية تسجيل ٢٠٤٨ مستوى لوني متدرج من إلابيض تماما حتى إلا سود تماما^(٢)، وبالتالي فهي تتمتع بدرجة وضوح عالية جدا للظواهر الأرضية ، ما يعني زيادة إظهار التفاصيل ومعلومات أكثر تصب في تحليل وتفسير المحتوى المعلوماتي للمريثات وتفسيره عن طريق التفسير البصري بسهولة ودقة هذا من جهة ، ومن جهة ثانية تمت الاستفادة من عناصر تفسير المريثات التي قسمت بحسب الباحثين إلى (سبعة) عناصر^(٣) لكونها عناصر أساسية تميز أية ظاهرة على المشهد الفضائي، وهذا ما يفسر اعتمادها خلال الدراسة الحالية في تفسير المريثات المستخدمة وهي كالتالي:

❖ الموقع :

المقصود به موقع الظاهرة جغرافيا ، ومن المعلوم أن المعالم الأرضية تختلف باختلاف التضاريس الأرضية مثل الجبال ، السهول ، المسطحات المائية .. الخ وبالتالي من خلال تحديد الموقع الجغرافي لظاهرة معينة يمكن ان تقودنا إلى استنتاج بعض الظواهر المحلية من المريثية ويمكن استخدام بعض الأجهزة الملحقة مثل نظام تحديد المواقع GPS او استخدام أحد البرامج المتوفرة ضمن الشبكة العنكبوتية مثل برنامج Bing Maps الذي يعطي صورة حقيقة للكرة الأرضية التي من الممكن استخلاص إحداثيات إي منطقة يراد تحديدها.

❖ الحجم :

يقصد بالحجم أبعاد الظاهرة على المريثية والتي تتحدد بحسب مساحتها وحجمها ، فمن خلال الحجم يمكن التوصل إلى تشخيص هذه الظاهرة ، ما يعني فرزها عن غيرها لهذا يمكن الإستدلال على ظاهرة معينة كما موضح في صورة (٩) الذي يوضح شركة نفط الجنوب في حي الكفاءات .

(١) طارق جمعة علي المولى ،مصدر سابق ، ص ٥٤.

(٢) محمد بن عوض العمري ، تفسير وتقييم بيانات القمر الصناعي عالي الوضوح لإنتاج الخرائط كبيرة المقياس ، دراسة تطبيقية ، كلية الآداب ، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، ٢٠٠٧، ص٣٥-٣٦.

(3) John R. Jensen ,Remote Sensing of the environ mention earth resource perspective Pearson prentice Hall,2007 ,P,132-143



صورة (٩)

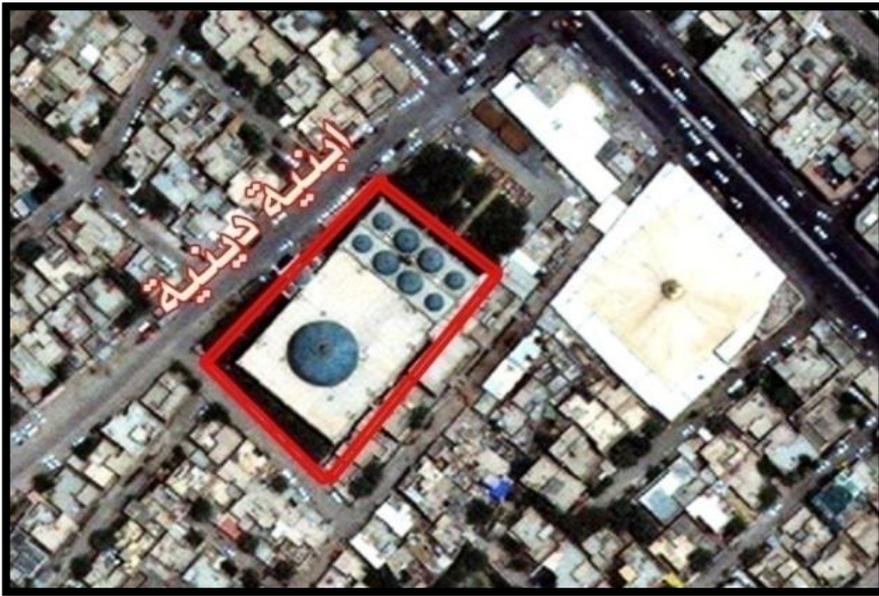
معرفة نوع الظاهرة من خلال حجمها من مرئية مدينة البصرة



❖ الشكل :

يساهم تحديد شكل الظاهر على المرئية في تحديد تفسيرها وبالتالي استقصاء المعلومات منها فعلى سبيل المثال توجد لأغلب الظواهر أشكال معينة يمكن من خلالها اكتساب تعريف لها مثل مجاري إلا نهار، الطرق، المطارات، الملاعب الرياضية والتي حددت بشكل هندسي معين، ويتضح من صورة (١٠) الذي يبين جامع أولاد عامر في حي الجزائر.

صورة (١٠) الاستدلال على طبيعة الظاهرة من خلال الشكل الموجود على المرئية في مدينة البصرة



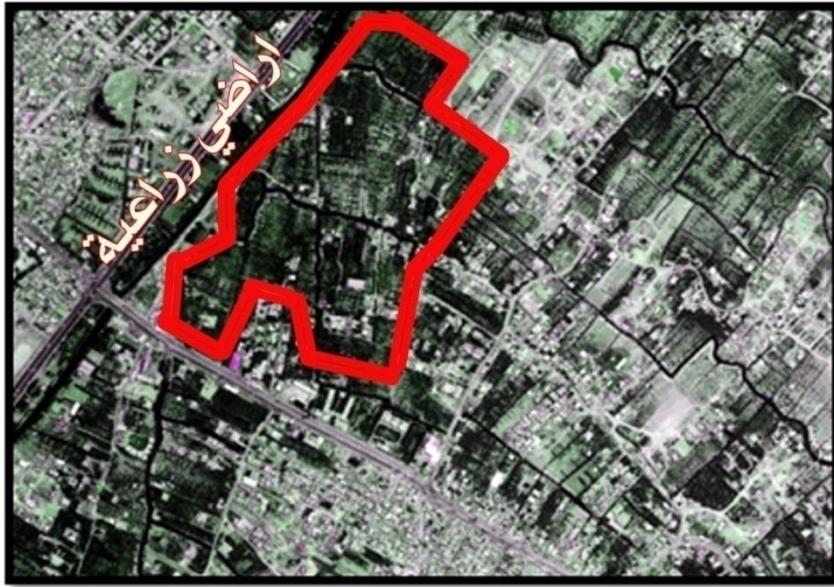


❖ شدة اللون

إن أجهزة الاستشعار عن بعد كما هو معلوم تسجل الطاقة الكهرومغناطيسية المنعكسة من الأرض أو بمعنى آخر الطاقة المنبعثة من الأجسام الأرضية بحسب كثافتها التي يرصدها المستشعر وهي تختلف باختلاف أنواع الظواهر وبالتالي فإن الطاقة المنعكسة من الأجسام الأرضية والتي تبعث كمية كبيرة من الإشعاع الكهرومغناطيسي تظهر على المرئية (الإسود والإبيض) باللون الفاتح ، إما الأجسام التي تعكس أو تبعث طاقة قليلة فتظهر باللون الداكن . تختلف الحالة للمرئيات الملونة إذ يعد اللون عنصرا مهما في عملية التعرف على الظواهر ويعزى ذلك إلى قدرة العين البشرية على إدراك الألوان المختلفة وتمييزها أكثر من التدرجات الرمادي ، لذا فالمرئيات الملونة تكون أسهل في عملية التفسير البصري فيما لو قورنت مع المرئيات (التدرج الرمادي) ، ويمكن تطبيق ذلك على مدينة البصرة حيث أمكن التفسير البصري للمرئيات الفضائية لسنوات (١٩٧٣ ، ١٩٩٠) عن طريق التباين في الشدة اللونية من تمييز الأراضي الزراعية عن المناطق الحضرية ، على الرغم من قلة الدقة المكانية لتلك المرئيات كما في صورة (١١) .

صورة (١١)

القدرة على تمييز الظاهرة من خلال اختلاف شدة اللونية في مدينة البصرة

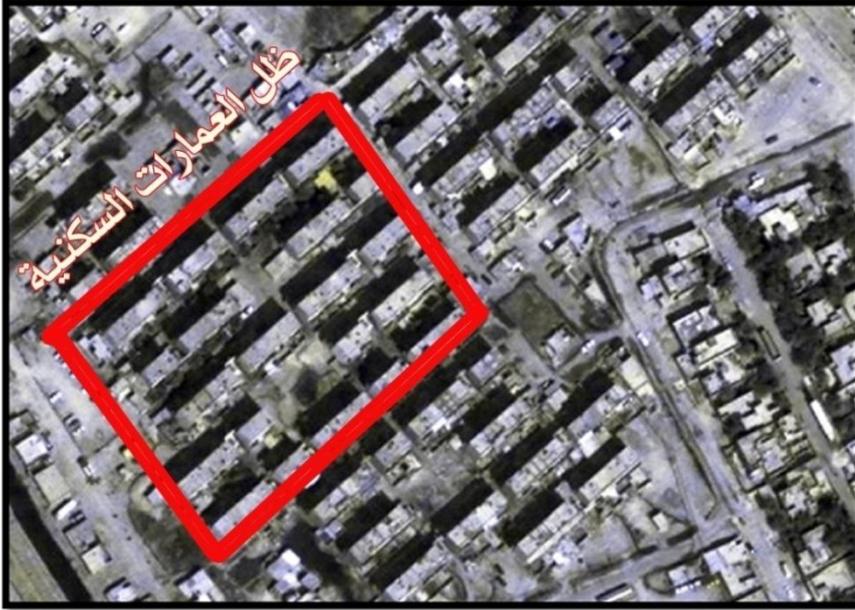


❖ الظل

تلعب الظلال دورا ايجابيا أو سلبيا فبعض الظواهر الأرضية لاسيما المرتفعة منها ذات الامتداد الرأسي مثل أبراج محطات الطاقة الكهربائية ومنازل المساجد والعمارات السكنية لها ظل ومن ثم يمكن إن نستدل على حقيقة تلك الظاهرة من خلال نوع الظل هذا الدور الإيجابي ، أما الإثر السلبي فإن الظلال قد تحجب الظواهر المجاورة ما يعني صعوبة تفسير تلك الظواهر ، وهذا يشير في بعض الأحيان الى الخطأ في عملية التفسير ، لذلك يجب ان نأخذ بعين الاعتبار الزمن الذي أخذت فيه المرئية والموقع الجغرافي التي تقع الظاهرة فيها ، فضلا عن دور الدراسة الميدانية في التأكد من صحة تلك الظواهر ، ينظر صورة (١٢)



صورة (١٢) الاستدلال من الظلال لمعرفة الظاهرة (شقق الموقفية) احد احياء مدينة البصرة



❖ النمط

تتخذ بعض الظواهر انماطا معينة على سطح الأرض فمثلا تظهر بأشكال مصطنعة مثل الطرق ، الجداول النهرية ..الخ التي تبدو بنمط منتظم وبالتالي يسهل تمييزها بصريا ، وهنا على سبيل المثال تم تحديد الوحدات السكنية النظامية من السكن العشوائي كما في صورة (١٣).

صورة (١٣)

اختلاف بين الانماط السكنية النظامية والعشوائية في مدينة البصرة





❖ الزمن :

يلعب الوقت من السنة او اليوم أو حتى جزءاً من النهار دوراً هاماً في القدرة على تفسير المعالم المكانية المستخلصة من المرئية الفضائية لان الحصول على مرئية فضائية لتواريخ مختلفة يساهم في دراسة التغير الزمني والنمو العمراني في منطقة جغرافية معينة كما هي الحال لمنطقة الدراسة وبالتالي يعد عاملاً مهماً في تفسير المظاهر الطبيعية في كافة معطيات الاستشعار عن بعد ، لان بعض المظاهر مثل الغطاء النباتي ورطوبة التربة تتغير على مدار السنة ، ومثال آخر عندما نقارن مواقف السيارات او الأسواق في صباح يوم من أيام العمل الصورة نفسها في يوم العطلة (الجمعة) فنلاحظ الاختلاف بين المشهدين لذلك يمكن تمييز نوع هذا المبنى .

أثرت مراحل التفسير البصري للمرئية الفضائية (التعرف العام ، قراءة الصورة ، التحليل ، التفسير) وكذلك عناصر التفسير التي تمثلت (الموقع ، الحجم ، الشكل ، الزمن .. الخ) في إعطاء الدور الواضح لتفسير المرئيات الفضائية ، فأعطت تفسيراً واقعياً للظواهر قيد الدراسة لاسيما استعمالات الأرض الحضرية.

المقصود بكشف التغير إبراز استخدامات المرئيات متعددة التواريخ ، فالتغيير عملية تؤدي إلى حدوث اختلاف ايجابي أو سلبي للخصائص المكانية للظواهر عبر الزمن أو إلى استبدال ظاهرة بأخرى ، فجميع الظواهر الجغرافية سواء كانت طبيعة أم بشرية تكون في تغيير مستمر مع الزمن ، مع وجود بعض الظواهر ينتاب تغييرها بشكل بطيء جداً بحيث لا يمكن تداركه خلال عمر الإنسان ، كما ان هناك تغييرات موسمية لبعض الظواهر الجغرافية ولكن كشف التغير المقصود هنا مرتبط بالتغير الجزئي او الكلي السريع نسبياً الذي يحدث للظواهر البشرية وبعض الظواهر الطبيعية عبر الزمن ، وبناء على ذلك فقد أصبح تحليل مرئيات الاستشعار عن بعد الفضائية متعددة التواريخ أفضل مصدر للمعلومات وانسب وسيلة لكشف تغييرات الخصائص المكانية للظواهر لجغرافية لمنطقة معينة وتتبعها مثال ذلك اتجاهات النمو في المدن وتغير استعمالات الأرض ومنها السكنية قيد الدراسة ، ويعود ذلك إلى توفر سلسلة زمنية طويلة نسبياً (تصل إلى ٣٩ عاماً) من مرئيات الأقمار الاصطناعية التي تمثل كل مرئية سجلاً مرئياً للخصائص المكانية لمنطقة الدراسة التي تغطيها حسب التاريخ الذي صورت فيه^(١) وهذا الجانب تم اعتماده بشكل أساسي للدراسة الحالية.

(١) محمد بن عبد الله بن محمد الصالح ، معالجة صور الاستشعار عن بعد الرقمية باستخدام برنامج الـ Lwis | مصدر سابق ، ص ٣٤ .



٢. التصنيف الرقمي للمرئيات الفضائية

يأخذ التصنيف الرقمي أوجهاً عدة نظراً لأهمية البالغة في عمليات معالجة الصور الرقمية ويمكن الإشارة إلى تلك التعارف بغية الخروج بتعريف شامل وكالتالي:

- تصنف المرئية إلى أصناف عدة او موضوعات حسب القيم الرقمية DN لوحداث المرئية اعتمادا على خصائص الاستجابة الطيفية لظواهر سطح الأرض ، حيث ان لكل نمط من معالم سطح الأرض خصائص تظهر بتركيب مختلف من إلا اعداد الرقمية يمكن جمعها في أصناف^(١).
- يهدف التصنيف الرقمي الى التعرف على معالم المرئية ألياً بتطبيق قواعد القرار المعتمد بالدرجة الأساس على الإحصاء لتحديد ماهية الغطاء الأرضي لكل بكسل على المرئية^(٢).
- هو سلسلة من المعالجات الرياضية والإحصائية لتقسيم المرئية الفضائية إلى مجموعة من الأقسام تسمى (الإصناف) ويعطى كل صنف لوناً أو رمزاً خاصاً به على المرئية والذي يمثل بدوره نوعاً معيناً من الغطاء الأرضي او احد المعالم الأرضية والتي تمتلك صفات طيفية (بصمة طيفية) متشابهة^(٣).
- ان مجموع التعاريف أعلاه تصب في رافد واحد إلا وهو إن عملية التصنيف الرقمي تهدف إلى تقسيم المرئية الى أصناف عدة اعتمادا على خصائص الاستجابة الطيفية لظواهر سطح الأرض وتطبيق سلسلة من المعالجات الرياضية يعطى كل صنف لون أو رمز محدد خاص به وبالتالي تحديد معالم الغطاء الأرضي . لهذا توجد طريقتان لتصنيف المرئية وهما (التصنيف الموجه ، التصنيف غير الموجه) وحسب التالي :

أ - التصنيف الغير موجه :

يعتمد التصنيف غير الموجه في استخدام خوارزميات معينة لتجميع وحدات (العناصر) ذات القيمة الانعكاسية المتشابهة للأعداد الرقمية (DN) وتسمى (الأصناف الطيفية) التي تمثل معالم أرضية مختلفة لكل صنف، وهو بذلك لا يعتمد على مناطق التدريب^(٤) بل تستخدم أسلوب (ISODATA)^(*) وهي طريقة

(١) دلال حسن كاظم الدلو ، الملائمة البيئية الزراعية لمحاصيل حقلية لمشروع ري أواسط دجلة باستخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية ، مصدر سابق ، ص ٢٧٠

(٢) سليم ياوز جمال اليعقوبي ، تصنيف استعمالات الأرض والغطاء الأرضي في ناحية الراشدية باستخدام الاستشعار عن نظم المعلومات الجغرافية ، مجلة كلية الآداب ، العدد ٩٤ ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٣٢ .

(٣) طارق جمعة علي المولى ، مصدر سابق ، ص ٥٨

(٤) صلاح يوسف العسكري وعلي حسين وهيب ، دراسة التغيير في استعمالات الأرض الإقليمية باستخدام تقنية الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية (منطقة الدراسة هور الحويزة) للأعوام ١٩٧٣-٢٠٠٤ ، مجلة المخطط والتنمية ، العدد ٢١ ، ٢٠٠٩ ، ص ٩٣ .



شائعة الاستخدام للتصنيف غير الموجه للتعرف على الأنماط الأرضية لغرض تكوين فكرة أولية عن الأصناف الموجودة في منطقة الدراسة خصوصا إذا لم تكن هناك معرفة عميقة بمنطقة الدراسة.

ب - التصنيف الموجه :

يتطلب التصنيف الموجه قياسات أرضية (بصمات طيفية) لمعامل الانعكاس في مناطق معينة من المرئية التي تم الحصول عليها من خلال الزيارات الميدانية أو من الخرائط أو من الصور الجوية التي تغطي المنطقة التي تمثل فئات التصنيف وعلى أثرها يتم بناء العلاقة بين القيم الرقمية في النطاقات المستخدمة وبالتالي نحصل على عينة المشهد كله ، بمعنى آخر ان التصنيف الموجه يقسم الخلايا بحسب المعلومات المستقاة من العينة (البصمة الطيفية)⁽¹⁾ ومختصر هذه العملية يقوم المفسر باختيار مواقع للتدريب معروفة سابقا تدخل بياناتها لبرنامج التصنيف وعن طريق معادلة إحصائية يتم مقارنة مناطق التدريب لكل وحدة صورة مع المعاملات الإحصائية التي تمثل الغطاء الأرضي وبالتالي يتم تصنيف كل غطاء ارضي بصورة مستقلة عن الأخرى ومن ثم يعطى رمز أو لون لكل منطقة تمثل احد أصناف الغطاء إلا ارضي مما ينتج عنه خريطة موضوعية⁽²⁾.

ونظرا لحاجة الدراسة إلى إبراز المناطق الزراعية وفرزها عن بقية الاستعمالات الأخرى ضمن السنوات ١٩٧٧ ، ١٩٩٠ ، لذلك تم أتباع أسلوب التصنيف غير الموجه لدراسة تلك الظاهرة لمدينة البصرة بناءً على المعلومات الوصفية والمكانية التي وفرتها المرئيات Land sat فضلا عن الخرائط المتوفرة .

يتضح مما سبق بان التصنيف غير الموجه لا يستخدم معطيات التدريب أساسا التي يعتمد عليها التصنيف الموجه ، اذ تتم العملية بشكل كامل من قبل الحاسوب من دون تدخل مباشر من قبل مفسر المرئية ، وتتخلص الفكرة الأساسية باعتماد على المعلومات الرقمية (DN) واختيار مصفوفة (ISODATA) التي يتم من خلالها تحديد الأصناف من قبل المفسر ، لهذا نجد ان طبيعة الأصناف التي يظهرها البرنامج هي قيم انعكاسية طيفية بصورة مجزأة بحسب القيمة التي ادخلها مفسر المرئية لذلك يتبين للوهلة الأولى عدم معرفة هذه الأصناف مما يضطر محلل المرئية تحديد هوية كل صنف من الأصناف الطيفية وقيمة معلوماتها ، ويفضل مقارنة المعطيات الطيفية مع المعطيات المرجعية (المرئيات الأخرى ، خرائط ذات المقياس الكبير ، دراسة ميدانية) وبناءً عليه استخدم الباحث برنامج (ERDAS 8.5) لغرض تطبيق التصنيف غير الموجه فقد استدعيت المرئيات الفضائية إلى البرنامج وبعد ذلك تم تحديد عدد الأصناف

(*) تقنية متوالية تحليل الترتيب الذاتي للبيانات Iterative Self Organized Data Analysis Algorithm Technique

(١) قصي عبد الرزاق ورياض خير الدين ، دراسة الأراضي الساحلية العراقية باستخدام صور الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية ، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك ، مجلد ٢ ، عدد ٣ ، ٢٠١٠ ، ص ١٤ .

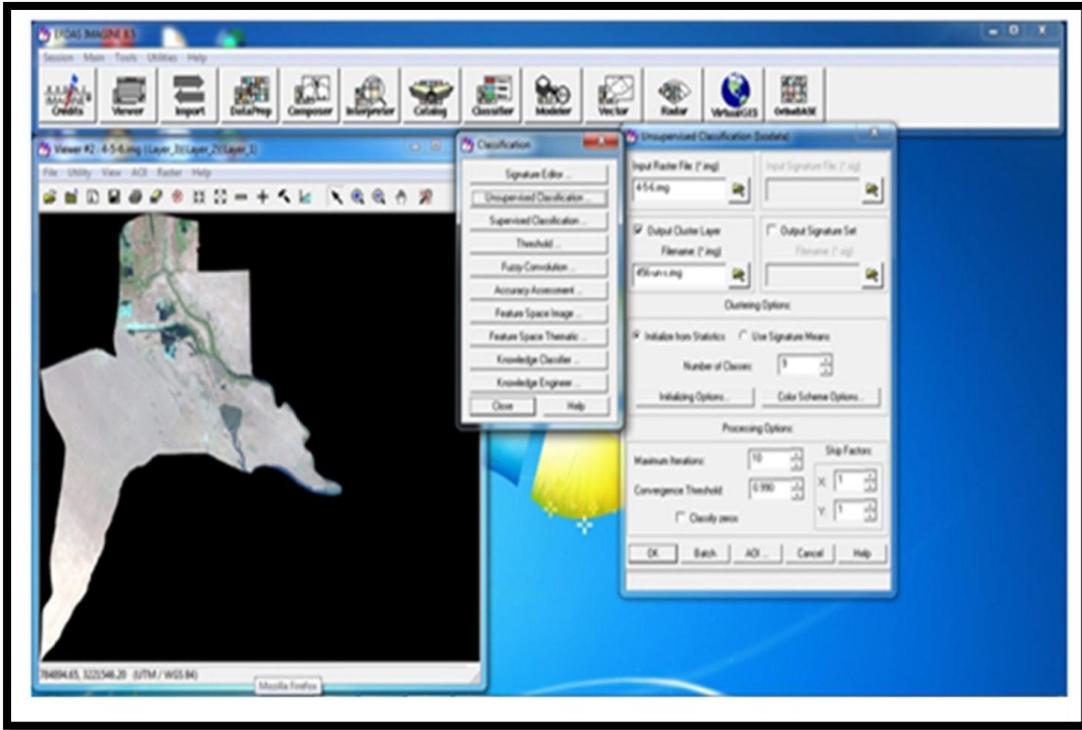
(٢) عصمت محمد الحسن ، مصدر سابق ، ص ١٢١ .



المطلوب تصنيفها لذا تم اختيار (ثمانية) أصناف ، فضلا عن اختيار (ثمانية) دورات بناء على تركيب الحزم الطيفية للمرئيات الفضائية وأخيرا تم تحديد مستوى الثقة المطلوب في البحث عن البيانات ويمثل أدنى نسبة تصنيف وهذا يعتمد على حجم أصغر وحدة مكونة للصورة الفضائية وهي البكسل بوصف هذا النوع من التصنيف مناسباً للمشاهد الطيفية التي تتمثل بالنشاط الزراعي وصولاً إلى تحديد العديد من الأصناف التي حققت الهدف المنشود إلا وهو إعطاء تحديد عام لأصناف الغطاء إلا رضي ومنها الأراضي الزراعية الموجودة ضمن المدينة في تلك السنوات كما موضح ذلك من صورة (١٤)

صورة (١٤)

بعض تطبيقات التصنيف غير الموجة لمرئيات منطقة الدراسة





رابعاً : المتغيرات السكانية

تبحث هذه الفقرة اثر المتغيرات السكانية على تغير استعمالات الأرض السكنية من حيث التغير في الحجم السكاني ومركزية الثقل السكاني والمكاني والكثافة الحقيقية كونها تتعاطى بتأثيرها على تغير استعمالات الأرض السكنية من حيث صنف الاستعمال او نمطه ، كما يعتقد الباحث استبعاد الخصائص الطبيعية والمتمثلة بعناصر السطح والتركييب الجيولوجي والمناخ والمياه والتربة من الدراسة التي امتازت بثباتها لمدة طويلة لذا ليس لها تأثير يذكر على تغير استعمالات الأرض السكنية .

أولاً. التغير في الحجم السكاني

يشير مفهوم الحجم السكاني إلى عدد سكان المدينة القاطنين فيها بغض النظر عن المساحة التي يشغلونها ضمن حيز المدينة^(١)، ما يعني بيان العلاقة بين عدد السكان والمساحة التي يحتلونها لذلك تتحدد وفق عاملي الزيادة الطبيعية وهي الفرق بين المواليد والوفيات يضاف إليها عامل الهجرة ، كما ينبغي ان نفهم ان تحديد الحجم السكاني لمدينة ما معناه معرفة عدد إلافراد الذين يتواجدون في منطقة محددة ووقت معين من دون مراعاة لمستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، فالهدف هو الكم لا النوع^(٢)

لغرض إعطاء صورة واقعية عن تطور الحجم السكاني لمدينة البصرة كان لا بد من الاعتماد على ما يستخلص من أرقام التعدادات السكانية من خلال سلسلة زمنية باعتبارها من الأساليب المهمة في معرفة التغيرات التي تطرأ على الظاهرة السكانية ، لذلك حددت المدة ما بين (١٩٧٧-٢٠١٦) اي مدة زمنية تقارب (٣٩) عاماً . اذ يتبين من معطيات الجدول (٤) والشكل (٣) ان منطقة الدراسة سجلت عدد سكانها بحسب التعداد لعام ١٩٧٧ (٤٥٢١٠٢) نسمة وفي عام ٢٠١٦ ارتفع عدد سكان المدينة إلى (١٣٧٧١٠٤) نسمة حسب تقديرات السكان لعام ٢٠١٦ ما يعني تضاعف السكان أكثر من ثلاث مرات وهذا دليل واضح على التغير في حجم سكان المدينة بفعل عوامل متباينة منها اقتصادية واجتماعية وسياسية ولعل السياسة السكانية التي اتبعت في العراق خير مؤشر في رفع معدلات النمو السكاني ، حيث اتخذت الدولة منذ عقد السبعينيات من القرن الماضي إجراءات عدة لتحقيق هذا الهدف ومنها الاهتمام بالمستوى الطبي والغذائي وبالتالي انخفاض معدلات الوفيات ، فضلا عن قرار سلفه المصرف العقاري للمواطنين ذوي إلاربع أطفال وسلف الزواج وإجازة الأمومة عوامل كفيلة لارتفاع تلك المعدلات السكانية فيما لو قورنت بالعقود السابقة^(٣)، لذا

(١) فتحي محمد ابو عيانة ، دراسات في علم السكان ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٥ ، ص١٢٤ .

(٢) حسن الخياط ، الرصيد السكاني لدول الخليج العربية ، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ، جامعة قطر ، ١٩٨٢ ، ص٦٥-٦٦ .

(٣) حسين عذاب عطشان ، السياسة الإسكانية في العراق وأثرها في النمو السكاني له للمدة ١٩٧٧-٢٠٠٧ ، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية ، مجلد ١٤ ، العدد ١ ، ٢٠١١ ، ص١٥ .



نلاحظ حالة الايجابية للعوامل المشار لها مما حفز على زيادة الهجرة لاسيما الهجرة الداخلية للبحث عن العمل وحياء أفضل كما هو الحال في مدينة البصرة التي تعد من محاور حركة الجذب الاقتصادي والتجاري في الجنوب ، ومدينة بغداد جذب للوسط بشكل خاص ولعموم العراق باعتبارها المدينة الأولى لتوفر كل المزايا الاقتصادية والعمرانية ، والموصل مدينة الجذب لمحافظة الشمال والشمال الشرقي^(١)

تجدر الإشارة الى ان الزيادة السكانية في مدينة البصرة ليست وليدة اليوم فحسب بل ترجع بجذورها إلى الربع إلا ول من القرن العشرين اذ ساهمت العديد من العوامل منها انتقال المركز الإداري والتجاري الى منطقة العشار بعدما كانت في منطقة البصرة هذا من جهة ، وإنشاء العديد من الموانئ على ضفة شط العرب كما في ميناءي (العشار ، المعقل) من جهة أخرى هذا الى جانب عوامل أخرى ساهمت في الأجمال في استقطاب السكان إليها .

يلاحظ من الجدول نفسه انعداماً في التجانس في ظل استمرار الزيادة المتواترة في عدد سكان مدينة البصرة والمحافظة والعراق وبالتالي تباين واضح لمعدلات نموها السنوية ، اذ سجل معدل نمو المدينة ٣,٤% عام ١٩٧٧ وهو مطابق مع معدلات النمو في المحافظة الذي سجل (٣,٤%) وأعلى من معدل النمو السنوي للعراق (٣,٢%) ويعزى سبب هذا الارتفاع إلى زيادة معدل الزيادة الطبيعية

جدول (٤)

تغير عدد سكان مدينة البصرة ومعدلات نموها مقارنة بالمحافظة والعراق للمدة (١٩٧٧ - ٢٠١٦)

النسبة المئوية لمساهمة الهجرة	معدل النمو السنوي %			عدد السكان (نسمة)			سنة التعداد
	العراق	المحافظة	المدينة	العراق	المحافظة	مدينة البصرة	
—	—	—	—	٨٠٩٧٢٣٠	٦٧٣٦٢٣	٣٠١٩٥٠	١٩٦٥
٤١,٥	٣,٢	٣,٤	٣,٤	١٢٠٠٠٤٩٧	١٠٠٨٦٢٦	٤٥٢١٠٢	١٩٧٧
٦,٠	٣,١	١,٤-	٢,٢-	١٦٣٣٥١٩٩	٨٧٢١٧٦	٣٦٢١٤٣	١٩٨٧
١٥,٨	٣,٠	٦,٠	٦,٦	٢٢٠٤٦٢٤٤	١٥٥٦٤٤٥	٦٨٥٨٨٠	١٩٩٧
—	٣,٢	١,٧	٨	٣٢٣٢٨٠١١	١٩١٢٥٣٣	٩٧٣٦٤٦	٢٠٠٩
٢٩,٥	٢,٢	٦	٤,٩	٣٧٧٤٦٢٢٥	٢٩٠٠٥٤٨	١٣٧٧١٠٤	٢٠١٦ (*)

المصدر : الباحث بإلا اعتماد على :

- (١) تعداد السكان للعراق للأعوام ١٩٧٧ ، ١٩٨٧ ، ١٩٩٧ ، والحصص السكاني ٢٠٠٩ .
- (٣) دائرة الهجرة والمهجرين في محافظة البصرة ، وحدة الرصد وجمع المعلومات ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٦ .
- (*) إسقاطات السكان لعام ٢٠١٦ .

(١) عبد على الخفاف ، تطور حجم السكان في مدينة البصرة ، موسوعة البصرة الحضارية ، ص ١٧٩



شكل (٣)

معدل النمو السنوي لسكان مدينة البصرة والمحافظه والعراق للمدة ١٩٧٧ - ٢٠١٦



المصدر : جدول (٤)

فضلا عن الهجرة الوافدة للمدينة التي بلغت ما نسبتها (٤١,٥%) من جملة سكان المدينة ، إلى جانب التغيرات التي حصلت في البلد على اثر تأميم النفط عقد السبعينيات وما نتج عنه من زيادة الدخل القومي وهذا مؤشر ايجابي ساهم في ارتفاع المستوى المعاشي والصحي للسكان وتحسين حجم الخدمات ونوعيتها وهذا مؤشر كون المدينة قد استقطبت العمالة الوافدة اليها.

إما المدة التعدادية ١٩٧٧-١٩٨٧ فكانت على النقيض من المدة السابقة فقد شهدت انخفاضا كبيرا في الحجم السكاني للمدينة ليسجل (٣٦٢١٤٣) نسمة بزيادة مطلقة سالبة (-٨٩٩٥٩) نسمة وهذا يتوافق مع اتجاه النمو السكاني بالسالب الذي سجل (-٢,٢%) والانخفاض نفسه سجل لمعدل النمو السكاني لمحافظة البصرة (-١,٤) ويعزى سبب ذلك الى نشوب الحرب العراقية الإيرانية للمدة (١٩٨٠-١٩٨٨) وتداعياتها لكون محافظة البصرة ومنها المدينة ذات تماس مباشر مع إيران الأمر الذي انعكس سلباً على هجرة السكان بشكل قسري من المدينة ، فضلا عن هجرة سكان بعض الوحدات الإدارية من محافظة البصرة (الفاو ، شط العرب) بشكل عام نحو المحافظات الجنوبية والوسطى وهذا يدل بدوره تقطع واضح للتجمعات السكانية في تلك المدة لذلك أصبحت المدينة طاردة للسكان بعدما كانت جاذبة لهم طيلة مدة طويلة ، كما تبين انخفاض حاد لنسبة مساهمة الهجرة ضمن هذه المدة والتي سجلت ٦% ، في حين لا زال معدل النمو في العراق يشكل نموا مستقرا نسبياً بواقع (٣,١%).

وتشير المدة التعدادية (١٩٨٧-١٩٩٧) تغيرا واضحا للزيادة السكانية التي بلغت (٦٨٥٨٨٠) نسمة بمعدل نمو (٦,٦%) وهي بذلك تعادل ضعف الحجم السكاني للمدينة إذا ما قورن مع عقد الثمانينيات



وبالتالي متوافقة تقريباً مع معدل نمو المحافظة البالغة (٦,٠%) في حين لا زال معدل النمو العام للعراق يحتفظ بنسبة نمو (٣,٠%) وهذه الزيادة لها مبرراتها منها زيادة حجم السكان العائدين سواء من داخل العراق او من خارجه الى عموم محافظة البصرة وبالأخص منطقة الدراسة ، بمعنى آخر تغير مسار الهجرة فبعدما كانت المدينة وإقليمها طاردا للسكان خلال سنوات الحرب لاسيما عقد الثمانينيات أصبحت جاذبة للسكان خلال عقد التسعينيات وهذا ما يفسر زيادة نسبة الوافدين الى المدينة التي سجلت (١٥,٨%) ومن مبرراته الأخرى حالة استقرار السكان وزيادتهم الطبيعية بفعل الولادات خلال هذه المدة بالرغم من ظروف الحصار الاقتصادي التي مرت على سكان العراق عموماً المدينة خصوصاً.

يمكن القول ان التعدادات السكانية بحسب المدة (١٩٩٧ والحصر السكاني لعام ٢٠٠٩) تشكل نقطة تحول في حياة المدينة اذ سجل عدد السكان فيها (٩٧٣٦٤٦) نسمة بمعدل نمو (٨%) بزيادة مطلقة (٢٨٧٧٦٦) نسمة وهي أعلى من معدل النمو في المحافظة البالغ (١,٧%) وأدنى من معدل النمو في العراق الذي سجل (٣,٢%) وهنا نلاحظ تضافر العديد من العوامل منها الاستقرار الاقتصادي بعد إلغاء العقوبات المفروضة على العراق سيما عقد التسعينيات وسيادة ظاهرة الانفتاح الاقتصادي بعد التغير السياسي لعام ٢٠٠٣ وزيادة رواتب الموظفين مما زاد من ارتفاع مستواهم المعاشي ولتوفر العديد من المزايا جعلها تستقطب سكان إقليمها المباشر أولاً والمحافظات الجنوبية ثانياً . وفي الحقيقية ان الهجرة الوافدة من خارج البلد او من المحافظات الأخرى بفعل عوامل عدة أشرت لها شكلت نسبة كبيرة من الزيادة السكانية للمدينة حتى سجل عدد السكان بحسب تقديرات لعام ٢٠١٢ (١١١١٢٢٣) نسمة وهذا الأمر صنف مدينة البصرة ضمن قائمة المدن المليونية ومن الطبيعي ان نسبة كبيرة من هذه الزيادة جاءت عن طريق الهجرة الى المحافظة اذ بلغ عدد الإسر الداخلة (٥٤٤٤) أسرة حوالي (٣٨١٠٨) نسمة فيما اذا اعتبرنا حجم الأسرة كمتوسط (٧) نسمة ، اما قضاء البصرة فقد سجل عدد الأسر النازحة إليه (٣٥٠٣) أسرة أي بعدد بلغ (٢٤٥٢١) نسمة^(١)، أما عدد الإسر العائدة إلى المحافظة من النزوح الخارجي والهجرة بلغت (١٧٩٤١) أسرة اي بعدد (١٢٥٥٨٧) نسمة ومن الطبيعي ان المدينة قد وفد لها نسبة تتجاوز ٨٠% من هذه الأسر^(٢)

ارتفع حجم سكان المدينة ما بين الحصر السكاني لعام ٢٠٠٩ وإسقاطات السكانية لعام ٢٠١٦ اذ تبين ان الحجم السكاني قد سجل (١٣٧٧١٠٤) نسمة بزيادة مطلقة (٤٠٣٤٥٨) نسمة ، بمعدل النمو السنوي (٤.٩%) وهو بذلك اقل من معدل النمو السنوي للمحافظة الذي سجل ارتفاعاً ملحوظاً (٦%) مقارنة مع العراق الذي بلغ خلال المدة نفسها (٢,٢%) ويعزى ذلك الى طبيعة الهجرة الوافدة والتي سجلت ما نسبتها (٢٩,٥%) والزيادة السكانية بفعل الولادات .

(١) دائرة الهجرة والمهجرين في محافظة البصرة ، وحدة الرصد وجمع المعلومات ، بيانات غير منشورة لسنة ٢٠١٦.

(٢) باسم عبد العزيز العثمان وسلمان مغامس ، واقع ومستقبل المشكلة السكانية في مدينة البصرة وآفاقها التنموية ، مجلة المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة - فرع البصرة ، مجلة محكمة لأغراض الترقيات العلمية / الدراسات الإنسانية ، العدد ٢٠١٥ ، ص ٢٣٣.



مما سبق تبين لنا من خلال التعدادات السكانية التي تم استقراؤها إن هناك تذبذباً ملحوظاً في الحجم السكاني للمدينة ما بين عامي (١٩٧٧-٢٠١٦) لكن الصفة الغالبة هي زيادة سكانية مستمرة نتيجة للزيادة الطبيعية والهجرة وهذا من شأنه له انعكاسات عديدة أهمها زيادة عدد الوحدات السكنية الإضافية على حساب الفضاءات الفارغة والأراضي الزراعية وهذا بدوره يؤدي إلى اتساع وتغير مساحي شغلت فيها مساكن جديدة اغلب المساكن عشوائية مما يدل على تغير نمط أو صنف الاستعمالات واهم الاستعمال السكني على اعتباره هي إلا ولى من بين الوظائف المدينة التي استجابت لتزايد السكان ، وهذا إلا مر ساهم في زيادة عدد الوحدات السكنية النظامية او غير النظامية مما أدى إلى نمو حضري بمعدلات لم يسبق لها مثيل وبالتالي تغير استعمالات الأرض الحضرية .

٢. مركزية الثقل السكاني والمكاني

إن مركزية الثقل السكاني والمكاني هي احد الأساليب الكارتوغرافية التي حظيت دراستها بشغف العديد من الباحثين سيما في اختصاصي السكان والمدن كونه يكشف عن التغيرات التي تطرأ على النمط التوزيعي للظواهر الجغرافية المدروسة فضلا عن بيان النقطة إلتكازية لمركز الجذب السكاني داخل المدينة وتحركه خلال مدد زمنية متعاقبة^(١)، اذ يعرف مركز الثقل السكاني بأنه النقطة التي يكاد السكان ان يتوزعوا حولها توزيعا عادلا في كل اتجاه من المدينة ، لذا أطلق عليه عدة تسميات (مركز الوسيط ، مركز السكان) ومن نافلة القول ليس بالضرورة ان تكون النقطة إلتكازية منطقة التركز السكاني وإنما قد تكون خالية من السكان تماما ، بينما يشير الثقل المكاني (الوسط المكاني) إلى المنطقة التي تتوزع حولها المساحة بالتساوي وفي جميع الجهات^(٢).

ان الطريقة العلمية لاستخراج مركزية الثقل السكاني والمكاني بواسطة تقنية نظم المعلومات الجغرافية (GIS) الذي تمثل باختيار Shape file بصيغة (dot) ومن ثم وضعها في وسط كل حي سكني لتكتمل لدينا (٥٤) نقطة بحسب عدد الأحياء السكنية ، بعد ذلك ننقر كلك أيمن على (نقطة) لنختار لإمر (Open Attribute Table) ومن ثم نختار (Add field) ثم نكتب أسماء الأحياء السكنية ، ونظيف حقول للتعدادات السكانية للأعوام ١٩٧٧ ، ١٩٩٧ ، وإسقاطات السكان لعام ٢٠١٦ وبعد استكمال هذه المعلومات نفتح صندوق الأدوات (Tool Box) نختار لإمر (Spatial Statistics Tools) ومنه نختار لإمر (Measuring Geography Distributions) ومنها لإمر (General feature) لتظهر النافذة رقم (٣) نحدد أسماء الأحياء والحقل الثاني نختار عدد السكان لعام ١٩٧٧ او ١٩٩٧ وهكذا لتظهر لنا مركزية الثقل السكاني ، إما فيما يخص مركزية الثقل المكاني فيمكن اختيار الأمر (Mean center)

(١) حسين عليوي ناصر الزبيدي ، التوزيع الجغرافي لسكان محافظة ذي قار لعام ٢٠١٠ دراسة خرائطية - سكانية باستخدام GIS ، مجلة جامعة القادسية ، العدد ٤ ، المجلد ١٦ ، ٢٠١٣ ، ص ٣١ .

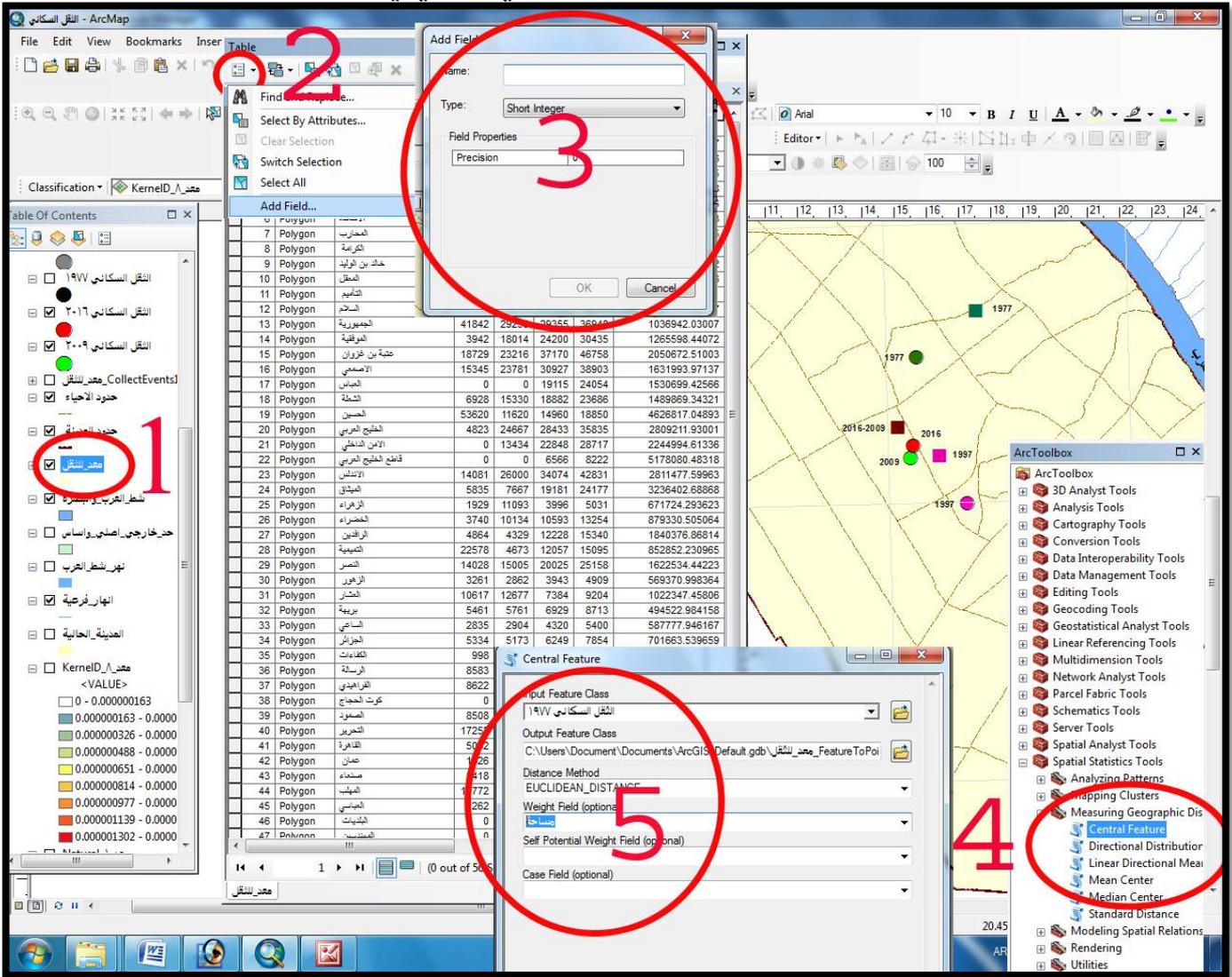
(٢) أحمد علي اسماعيل ، دراسات في جغرافية المدن ، مصدر سابق ، ص ٣٣٨ .



من شريط (Spatial Statistics Tools) كما يتضح من الشكل (٤) وبالتالي وفرت لنا هذه التقنية الجهد والوقت ، بعد أن كانت تتطلب من الباحثين ساعات طويلة وجهد مضني لتحديد هذه النوع من الدراسات .

شكل (٤)

الخطوات العملية لاستخراج مركزية الثقل السكاني والمكاني في مدينة البصرة



المصدر : عمل الباحث بإلتماد على معطيات برنامج Arc GIS 10.2

وهنا تبرز أهمية الخريطة المتمثلة (خريطة ٣) التي من دونها لا يمكن تحديد مركزي الثقل السكاني والمكاني وفهم وتحليل نتائجها إلا في ضوء تحليلها البصري لذا يمكن من خلالها استنتاج النقاط التالية :

١. يتضح من الاستقراء البصري أن مركزية الثقل السكاني للمدينة عام ١٩٧٧ يقع ضمن (حي الجمهورية) وهذا يدل على حجم الكثافة السكانية في حين ابتعد مركز الثقل المكاني باتجاه شرق المدينة ليستقر في (حي الزهراء) لتسجل المسافة بين الثقل السكاني والمكاني (١,٢ كم) وهذا مرده إلى حالة انتشار السكان ضمن محلات وأحياء متباعدة في تلك المدة .



٢. اختلفت مركزية النقل السكاني والمكاني لعام ١٩٩٧ عما كانت عليه عام ١٩٧٧ حيث نجد من استقراء الخريطة ان مركز النقل السكاني قد انحدر نحو الجنوب ليستقر في (حي الرسالة) بينما نلاحظ ان النقل المكاني اتجه شمالاً في (حي عتبة بن غزوان) وسجلت المسافة (٩,٠ كم).

٣. أما المدة ٢٠٠٩-٢٠١٦ فنلاحظ أن هناك اختلافاً بسيطاً في المسافة بين مركزية النقل السكاني الذي احتل في حي عتبة بن غزوان مع ثبات مركزية النقل المكاني في حي (الإصمعي) حيث سجلت المسافة بين الثقليين السكاني والمكاني (٨,٠ كم) لسنة ٢٠٠٩ و (٧,٠ كم) لسنة ٢٠١٦ ويعزى سبب ذلك إلى أن السكان أخذون بالتوسع المساحي باتجاه شمال وغرب المدينة على اثر السكن العشوائي الذي استفحل بعد تغير نظام الحكم عام ٢٠٠٣ وما تلاه من حالات هجرة كبيرة من المحافظات الجنوبية وحتى الوسطى، وكذلك الهجرة من الريف إلى المدينة، فضلا عن سياسية توزيع القطع السكنية.

مما تقدم يمكن القول هنا ومن خلال معطيات الخريطة والتفسير البصري بان مراكز النقل السكانية والمكانية في جميع الأحياء السكنية في مدينة البصرة قد تغيرت وفق المكان والزمان وبالتالي أفرزت حالة من عدم الاتزان والتطابق في التوزيع على الرغم من اقترابها مع بعضها، وهذا مؤشر حقيقي على حالة الديناميكية المتغيرة ونمو مستمر لاستعمالات الأرض ومنها الاستعمال السكني بأثر عوامل متعددة منها سياسية وأخرى اجتماعية واقتصادية وعامل النقل.

٣. الكثافة الحقيقية (*)

لا تكاد دراسة توزيع السكان وكثافتهم في المكان تحظى بالأهمية البالغة في الدراسات الجغرافية وتأتي أهمية هذا البعد لكون السكان في تطور ديناميكي مستمر تختلف أسبابها وانعكاساتها في الزمان والمكان، فضلا عن الطريقة التي يتوزع بها مع بيان أسباب هذا التوزيع وبالتالي يمكن التعرف من خلاله على الأسباب الكامنة التي تقف وراء هذا التوزيع سواء كانت (اقتصادية، اجتماعية، سياسية وغيرها) لذلك نهدف هنا إلى تمثيل توزيع وكثافة السكان في المدينة بأفضل طرائق التمثيل الخرائطي الممكنة بوسائلها وأساليبها المتعددة من خلال الاستفادة من الإمكانيات التي توفرها نظم المعلومات الجغرافية في اختيار الألوان والرموز المناسبة، لذلك يعتقد الباحث بأهمية دراسة الكثافة السكانية كونها تتعاطى مع اصدق المؤشرات في التوزيع المكاني للسكان ضمن أجزاء المدينة، فضلا عن اعطاء تصور دقيق عن طبيعة العلاقة بين السكان والمساحة التي يشغلها فعلا مع بيان درجة تزاممهم وكثافتهم في الأحياء السكنية، وعلى الرغم من الصعوبات التي تنتاب هذه الطريقة لاسيما في كيفية الحصول على إحصائيات دقيقة ومفصلة عن المساحات المأهولة وغير المأهولة، لذلك تمت الاستعانة بتطبيقات نظم المعلومات الجغرافية التي استطاع الباحث من خلالها الحصول على المساحات المأهولة بالسكان بشكل دقيق واستبعاد المساحات

(*) ان المقصود بالكثافة الحقيقية قسمة عدد السكان على المساحة المأهولة باستثناء الأراضي الغير مأهولة بالسكان، ينظر طه حمادي الحديثي، جغرافية السكان، دار الكتب للطباعة والنشر الموصل، الطبعة الثالثة، ٢٠١١، ص ٦٤٤.



غير المأهولة ، بغية إظهار صور التباين الكثافي بشكل أكثر دقة وتفصيلا . وبهذا الصدد اعتمدت الخريطة بشكل أساس من خلال اعتماد الألوان المتدرجة (تتدرج اللون من الفاتح الى الداكن بدرجات متساوية ليسهل مقارنتها بين المناطق ذات الكثافة العالية والمناطق المتخلخلة او الكثافة المنخفضة) والتي تعد من أفضل أساليب العرض في تمثيل الكثافة السكانية ومنها الكثافة الحقيقية^(١) ، اذ تم اختيار السنوات ١٩٧٧ ، ١٩٩٧ ، ٢٠١٦ لغرض إظهار المقارنة في صور التوزيع الكثافي وحسب التالي .

أ - الكثافة الحقيقية لعام ١٩٧٧

من الملاحظ أن إحياء السكنية في مدينة البصرة متباينة في نموها السكاني بحسب التعدادات السكانية وهذا بالضرورة سيؤثر على تباين التوزيع الكثافي للسكان ، اذ يظهر من تحليل الجدول (٥) وخريطة (٤) التي تبرز أنماط متباينة لصور التوزيع الكثافة الحقيقية ، اذ احتل حي التيمية المرتبة الأولى من حيث كثافتها الحقيقية والتي سجلت (٨٥٨,٥) نسمة / هكتار ، وأدنى كثافة سجلت في حي المعقل (٩٧,٧) نسمة / هكتار ، ولغرض دراسة واقية للمدينة قسمت وفق المعطيات إلى (٥) مناطق كثافية وكالتالي:

* الكثافة السكانية العالية جدا

تشير الكثافة الحقيقية فيها ٦٦٠ نسمة / هكتار فأكثر وكانت السيادة لهذا النمط من الكثافة السكانية في (٣) أحياء السكنية وهي (الهادي ، الرسالة ، التيمية) اذ سجلت كثافتها الحقيقية (٨٤٢,٨ ، ٩٦٤,٣ ، ٨٥٨,٥ نسمة / هكتار) على التوالي ، وهذا مؤشر يدل على الزيادة السكانية المرتفعة التي ساهمت في زيادة التركيز السكاني في هذه الإحياء لكونها قديمة النشأة من جانب وصغر مساحة الوحدات السكنية فيها من جانب آخر .

* الكثافة السكانية العالية

تتراوح الكثافة الحقيقية ضمن هذه الفئة ما بين (٤٠١ - ٦٥٩ نسمة / هكتار) وتمثلت في (٥) أحياء سكنية (العامل ، الجمهورية ، الإصمعي ، العباسي ، عتبة بن غزوان) لتسجل كثافتها الحقيقية على التوالي (٦٠٤,٢ ، ٦٠٥,٥ ، ٤٩٠,٢ ، ٤٩٧,٤ ، ٦٢٠,٢ نسمة / هكتار) ويعزى ارتفاع الكثافة السكانية فيها إلى عملية تخطيط تلك الأحياء التي أفرزت وحدات سكنية صغيرة المساحة لا تتجاوز (١٠٠ - ٢٢٠٠ م^٢) ما عدا حي العباسي لكونه من الأحياء القديمة في المدينة الذي اتصف بعشوائية التصميم للوحدات السكنية فيه ، وهنا يبرز الصفة المشتركة لتلك الأحياء بكونها قد امتازت بصغر مساحة الوحدة السكنية فيها.

(١) مصطفى عبد الله السويدي ، طرائق التمثيل الخرائطي لتوزيع سكان محافظة القادسية ، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية ، مجلد ١٦ ، العدد ١ ، ٢٠١٣ ، ص ١٦٥ .



* الكثافة السكانية المتوسطة

تمثلت الكثافة الحقيقية ضمن هذه الفئة ما بين (٢٠٠-٤٠٠ نسمة / هكتار) لتشغل (١٧) حيا سكنيا (خالد بن الوليد ، القادسية ، الإبله ، المحارب ، الموقية ، الحسين ، الفراهيدي ، الساعي ، العشار ، المهلب ، التحرير ، صنعاء ، الفيحاء ، المنتزه ، الربيع ، الصمود ، النصر) بحسب الكثافة الحقيقية المشار إليها ضمن جدول (٥)

* الكثافة السكانية المنخفضة

تتراوح الكثافة الحقيقية بين (١٠٠ - ١٩٩ نسمة / هكتار) واقتصرت هذه الفئة على (١٢) حيا سكنيا كما في أحياء (الكرامة ، الشعلة ، السلام ، الإندلس ، الزهراء ، الخضراء ، الرفادين ، الكفاءات ، الجزائر ، بريهة ، عمان ، القاهرة) لتسجل كثافتها السكنية بحسب الجدول (٥) .

* الكثافة السكانية المنخفضة جداً

يتراوح الكثافة الحقيقية بين (١-٩٩ نسمة / هكتار) ليندرج تحت هذه الفئة (٥) أحياء سكنية ليشمل (المعقل ، التأميم ، الميثاق ، الجمعيات ، الزهور) لتسجل الكثافة الحقيقية فيها (٧٠,٦ ، ٩٧,٧ ، ٩٩,٩ ، ٣٨,٩ ، ٧٣,٩ نسمة / هكتار) على التوالي .

ب - الكثافة الحقيقية لعام ١٩٩٧

أن صورة التوزيع الكثافي لعام ١٩٩٧ اختلفت عما كانت عليه في عام ١٩٧٧ وهذا شيء طبيعي لمدينة مهمة مثل مدينة البصرة التي تأثرت بالعديد من المتغيرات منها اجتماعية وسياسية واقتصادية وغيرها ، اذ يتضح من جدول (٥) وخريطة (٥) التي تبرز أنماطاً متباينة لصور توزيع الكثافة الحقيقية ، إذ احتل حي الرسالة المرتبة الأولى من حيث كثافتها الحقيقية والتي سجلت (٩٣٢,٧) نسمة / هكتار ، وأدنى كثافة سجلت في حي العباس (٥٠,٥) نسمة / هكتار ، وحالتها حال التصنيف السابق فقد توضحت في (٥) مناطق كثافية وكالتالي:

* الكثافة السكانية العالية جداً

تكون الكثافة الحقيقية ضمن هذه الفئة (٦٦٠ نسمة / هكتار) فأكثر واقتصرت هذه الفئة على (٢) من الأحياء السكنية وهما أحياء (الرسالة ، الزهراء) بواقع (٩٣٢,٧ ، ٨٢٧,٨ نسمة / هكتار) على التوالي ، ويعزى سبب ذلك الى صغر مساحة تلك الأحياء يقابلها زيادة السكانية المرتفعة فيهما.

* الكثافة السكانية العالية

تتراوح الكثافة الحقيقية ضمن هذه الفئة ما بين (٤٠١ - ٦٥٩ نسمة / هكتار) وقد توضح هذا النوع في (٥) أحياء سكنية لتشمل (القادسية ، الهادي ، الجمهورية ، الحسين ، العشار) بكثافة حقيقية (٥٦٩,٦ ، ٥٥٢,٢ ، ٤٠٤,٣ ، ٤٧٣,٣ ، ٤٨٣,٨) نسمة / هكتار على التوالي .



جدول (٥)

الكثافة الحقيقية لسكان مدينة البصرة حسب الأحياء السكنية للسنوات (١٩٧٧ - ١٩٩٧ - ٢٠١٦)

ت	الإحياء السكنية	عام ١٩٧٧			عام ١٩٩٧			عام ٢٠١٦			قيمة التغير المساحي / هكتار (*)	
		عدد السكان	المساحة المأهولة (٢) هكتار	الكثافة الحقيقية نسمة هكتار	عدد السكان	المساحة المأهولة هكتار	الكثافة الحقيقية نسمة هكتار	عدد السكان	المساحة المأهولة هكتار	الكثافة الحقيقية نسمة هكتار	١٩٧٧ - ١٩٩٧	١٩٩٧ - ٢٠١٦
١	طوبية ونخيلة											
٢	جامعة البصرة											
٣	خالد بن الوليد	٢٠١٠	٩,٣	٢١٦,١	٢٤٩١	١٠,٧	٢٣٢,٨	٨٠٧٢	٢٢,٧	٣٥٥,٦	١,٤	
٤	الإكاديمية											
٥	القادسية	٧٦١٧	٢٠,٢	٣٧٧,١	١٢١٣٣	٢١,٣	٥٦٩,٦	١٨٩٦٣	٥٠,٦	٣٧٤,٨	١	
٦	الهادي	٢٦٨٠٠	٣١,٨	٨٤٢,٨	٢٧٩٤٤	٥٠,٦	٥٥٢,٢	٤١٧٥٠	١١٦,٩	٣٥٧,١	١٨,٨	
٧	الإبلة	٤٠٩٠٤	١٢٨,١	٣١٩,٣	٣٣١٢٨	٩٦,٦	٣٤٢,٩	٦٤٩٥١	١٦٩,٤	٣٨٣,٤	- ٣١,٥	
٨	الكرامة	٤٢٨٩	٣٢,٥	١٣١,٩	٥٠١٣	٣٤,٨	١٤٤	٩٩٥٤	٤٣,٣	٢٢٩,٩	٢,٣	
٩	المعقل	١٠٣٧٦	١٠٦,٢	٩٧,٧	١٦٧٧٨	٩٣,٣	١٧٩,٨	٤٢٢٣٩	٢٠٥,٣	٢٠٥,٧	- ١٢,٩	
١٠	ميناء المعقل											
١١	العامل	٣٣٢٣	٥,٥	٦٠٤,٢	٩٦٨٧	٢٦,٦	٣٦٤,٢	١٥٥٤١	٤٢,٣	٣٦٧,٤	٢١,١	
١٢	المحارب	٩٨٩	٤,٧	٢١٠,٤	٩٢٢٧	٢٤,٣	٣٧٩,٧	١٤٣٢٦	٣١,٧	٤٥١,٩	١٩,٦	
١٣	الغدِير											
١٤	الإساذة											
١٥	الشعلة	٦٩٢٨	٥٩,٧	١١٦	١٥٣٣٠	٧٤,١	٢٠٦,٩	٢٦٧٠٦	١٢١,٣	٢٢٠,٢	١٤,٤	
١٦	العباس											
١٧	التأميم	٥٧٩	٨,٢	٧٠,٦	٤٢٧٦	١٨,٤	٢٣٢,٤	٧٩١١	٦٧,٦	١١٧	١٠,٢	
١٨	الموقفية	٣٩٤٢	١٣,٤	٢٩٤,٢	١٨٠١٤	٤٦	٣٩١,٦	٣٤٢٢٨	١٠٢,٨	٣٣٢,٩	٣٢,٦	
١٩	السلام	١٦٤٤	١٣,٥	١٢١,٨	١١٧٠٠	٥٩,٥	١٩٦,٦	٢١٢٧٩	٦٢,٧	٣٣٩,٤	٤٦	
٢٠	الجمهورية	٤١٨٤٢	٦٩,١	٦٠٥,٥	٢٩٢٣٥	٧٢,٣	٤٠٤,٣	٤١٥١٩	٨١,٥	٥٠٩,٤	٣,٢	
٢١	الأندلس	١٤٠٨١	١٣٥,٤	١٠٤	٢٦٠٠٠	١٥٨,٢	١٦٤,٣	٤٨١٩٤	٢١٠,١	٢٢٩,٤	٢٢,٨	
٢٢	الزهراء	١٩٢٩	١١,٥	١٦٧,٧	١١٠٩٣	١٣,٤	٨٢٧,٨	٥٦٥٢	١٣,٧	٤١٢,٥	١,٩	
٢٣	الخضراء	٣٧٤٠	٣٠,٦	١٢٢,٢	١٠١٣٤	٤٩,٩	٢٠٣,١	١٤٩٨٣	٥٩,٣	٢٥٢,٦	١٩,٣	
٢٤	الميثاق	٥٨٣٥	٥٨,٤	٩٩,٩	٧٦٦٧	٧٣,٣	١٠٤,٦	٢٧١٢٩	١٤٥,٣	١٨٦,٧	١٤,٩	
٢٥	الرافدين	٤٨٦٤	٢٨,٧	١٦٩,٥	٤٣٢٩	٥٠	٨٦,٦	١٧٢٩٥	٨٥,٥	٢٠٢,٣	٢١,٣	
٢٦	الشرطة											
٢٧	الحسين	٥٣٦٢٠	٢٤١	٢٢٢,٥	١١٦٢٠٨	٢٤٥,٥	٤٧٣,٣	٢١١٥٩٨	٣٤١,٨	٦١٩,١	٤,٥	
٢٨	الجمعيات	٤٨٢٤	١٢٧,٤	٣٧,٨	٢٤٦٦٧	١٣٢,٩	١٨٥,٦	٤٠٢١٥	١٨٦,٣	٢١٥,٨	٥,٥	
٢٩	الإصمعي	١٥٣٤٥	٣١,٣	٤٩٠,٢	٢٣٧٨١	٨٤,٧	٢٨٠,٧	٤٣٧٤٣	١١٦,٧	٣٧٤,٨	٥٣,٤	
٣٠	الكفءات	٩٩٨	٨,٨	١١٣,٤	٣٢٠١	١٥,٢	٢١٠,٦	٥٠٧٦	٢٦,٨	١٨٩,٤	٦,٤	
٣١	الرسالة	٨٥٨٣	٨,٩	٩٦٤,٣	٩٤٢٠	١٠,١	٩٣٢,٧	٦٩٦٦	٢٣,٢	٣٠٠,٢	١,٢	
٣٢	الفرهيدي	٨٦٢٢	٢٢,٥	٣٨٣,٢	٦٥٦٩	٢٧,٩	٢٣٥,٤	١١٦٧١	٣٢,٧	٣٥٦,٩	٥,٤	
٣٣	عتبة بن فرزان	١٨٧٢٩	٣٠,٢	٦٢٠,٢	٢٣٢١٦	٨٤,٦	٢٧٤,٤	٥٢٥٧٣	١٦٤,٢	٣٢٠,٢	٥٤,٤	
٣٤	الصمود	٨٥٠٨	٣٨,٦	٢٢٠,٤	٩٠٦٦	٥٦,٩	١٥٩,٣	٢٥٣٣٧	٧٧,٦	٣٢٦,٥	١٨,٣	



٧٥,٣	—	١٢٣.٩	٧٥,٣	٩٣٣٣							٣٥	كوت الججاج
١٠,٥	٤٥	٢٧٧.٤	١٠٢,١	٢٨٣٢٣	١٦٣,٨	٩١,٦	١٥٠٠٥	٣٠,١	٤٦,٦	١٤٠٢٨	٣٦	النصر
١١,٣-	٢٧	٤٠,٦	٤٢	١٧٠٥٣	٨٧,٧	٥٣,٣	٤٦٧٣	٨٥٨,٥	٢٦,٣	٢٢٥٧٨	٣٧	التميمية
٣,٣	٢,٥	٣١٤.٩	١٩,٤	٦١١٠	١٨٠,٤	١٦,١	٢٩٠.٤	٢٠٨,٤	١٣,٦	٢٨٣٥	٣٨	الساعي
١١,٧-	-	٧٢٠.٣	١٤,٥	١٠.٤٤٤	٤٨٣,٨	٢٦,٢	١٢٦٧٧	٢٠٥,٧	٥١,٦	١٠.٦١٧	٣٩	العشار
	٢٥,٤											
١٢,٢	١٢	٤٤٥.٧	٥٢	٢٣١٧٧	٢٣٩,٢	٣٩,٥	٩٤٤٩	٣٩١,٧	٢٧,٥	١٠.٧٧٢	٤٠	المهلب
٥	٦-	٥٣٦.٦	٤٨,١	٢٥٨١٠	٣٩٩,٤	٤٣,١	١٧٢١٦	٣٥١,٤	٤٩,١	١٧٢٥٢	٤١	التحرير
٢,٩	٣,٨	٢٠٥.٥	٤٣	٨٨٣٨	١٢٩	٤٠,١	٥١٧٣	١٤٦,٩	٣٦,٣	٥٣٣٤	٤٢	الجزائر
١١,٨	-	٢٨٤.٩	٣٤,٤	٩٨٠٠	٢٥٤,٩	٢٢,٦	٥٧٦١	١٤٦,٨	٣٧,٢	٥٤٦١	٤٣	بريهه
	١٤,٦											
٥-	-	٧٥٣.٦	٧,٤	٥٥٧٧	٢٣٠,٨	١٢,٤	٢٨٦٢	٧٣,٩	٤٤,١	٣٢٦١	٤٤	الزهور
	٣١,٧											
٥٣,٨	—	٢٤٢.٢	١٣٣,٤	٣٢٣١٦	١٦٨,٧	٧٩,٦	١٣٤٣٤				٤٥	الإمن الداخلي
١٨٦,٨	—	١٠٥.٨	٢٣٩,٩	٢٥٣٨١	٥٨,٥	٥٣,١	٣١١٠				٤٦	المهندسين
٩٥,٩	—	١٧٨.٦	٢٥٦,٧	٤٥٨٤٣	٦١,٢	١٦٠,٨	٩٨٤١				٤٧	القبلة
١١٧,٨	—	٢٢٣.٣	٢٤٩,٣	٥٥٦٦٤	١٣٢,٦	١٣١,٥	١٧٤٣٥				٤٨	القائم
٩٢,٤	—	١٦٦.٤	١٦٤,٦	٢٧٣٩٩	١٣٣,١	٧٢,٢	٩٦٠.٨				٤٩	البلديات
٢٩,٨	٣٩,٨	٣٢٣.٢	٨٤,٢	٢٧٢١١	٢٤٥,٤	٥٤,٤	١٣٣٥١	٤٩٧,٤	١٤,٦	٧٢٦٢	٥٠	العباسي
١١,٨	٣,٥	٤١٢.٩	٣٦	١٤٨٦٦	٣٢٧	٢٤,٢	٧٩١٧	٢٦١,٧	٢٠,٧	٥٤١٨	٥١	صنعاء
٣,٩	٢٢,٧	١٠٤.٧	٣٨,٨	٤٠٦١	٨٤,٤	٣٤,٩	٢٩٤٥	١٤٩,٧	١٢,٢	١٨٢٦	٥٢	عمان
٥,٩	٥,٥	٢٤١.٢	٣٧,٩	٩١٤٢	١٧٣,٧	٣٢	٥٥٦٠	١٩٠,٦	٢٦,٥	٥٠٥٢	٥٣	القاهرة
٣٦,٤	٢٣,٢	٢٦٧.٥	٧٥,٢	٢٠١١٨	٣١٨,١	٣٨,٨	١٢٣٤٣	٣٤٤,٧	١٥,٦	٥٣٧٨	٥٤	الفيحاء
٧٧,٥	٥٣,٧	١٨٣.١	١٤٨,١	٢٧١٢١	٩٥,٦	٧٠,٦	٦٧٥١	٢٣٧,٩	١٦,٩	٤٠٢٠	٥٥	المنزه
٥٦,٧	١٤,٩	١٦٧.٨	١٠٧,١	١٧٩٧٤	١٥٩,٢	٥٠,٤	٨٠٢٦	٢٤٥,١	٣٥,٥	٨٧٠٢	٥٦	الربيع
				١٣٧٧١٠.٤			٦٥٨٧٦٠			٤٣٠٧١٧		المجموع

المصدر : عمل الباحث اعتمادا على :

- (١) التعداد السكاني ١٩٧٧ والحصر السكاني ٢٠٠٩ ، إسقاطات السكانية لعام ٢٠١٥
 - (٢) تم حساب مساحة لإراضي المأهولة بالسكان بواسطة برنامج Arc GIS 10.2 اعتمادا على مرئية فضائية من القمر الصناعي (Ikonos) لسنة ٢٠١١ دقتها المساحية ٥٠ سم للقمر الصناعي ومرئية (Quick Bird2) لسنة ٢٠٠٢ و ٢٠١٠ .
- (*) قيمة التغيير : هي الفرق الحاصل بين مساحة السنة الثانية مطروح منها مساحة السنة الأولى .

* الكثافة السكانية المتوسطة

تمثلت الكثافة الحقيقية ضمن هذه الفئة ما بين (٢٠٠-٤٠٠ نسمة / هكتار) لتشغل (١٧) حي سكني وتمثلت في أحياء (خالد بن الوليد ، إلا بلة ، العامل ، المحارب ، الشعلة ، التأميم ، الموقفية ، الخضراء ، الإصمعي ، الكفاءات ، الفراهيدي ، عتبة بن غزوان ، المهلب ، التحرير ، بريهة ، الزهور ، صنعاء) بحسب معطيات الجدول (٥) .



* الكثافة السكانية المنخفضة

تتخصر فيها الكثافة الحقيقية ما بين (١٠٠ - ١٩٩ نسمة / هكتار) وينضوي تحت هذه الكثافة (١٥) حي سكني لتشمل (الكرامة ، المعقل ، السلام ، إلا ندلس ، الميثاق ، الجمعيات ، الصمود ، النصر ، الساعي ، الجزائر ، إلا من الداخلي ، القائم ، البلديات ، القاهرة ، الربيع) وحسب الكثافة المشار إليها ضمن جدول (٥) ويعزى سبب انخفاض الكثافة السكانية إلى حجم مساحة الوحدة السكنية التي تراوحت ما بين (٢٠٠-٨٠٠ م^٢) لكونها من الأحياء المخططة .

* الكثافة السكانية المنخفضة جدا

يتراوح الكثافة الحقيقية بين (١-٩٩ نسمة / هكتار) ليندرج تحت هذه الفئة (٦) أحياء سكنية ليشمل (العباس ، الرافدين ، المهندسين ، القبلة ، عمان ، المنتزه) بواقع (٥٠,٥ ، ٨٦,٦ ، ٥٨,٥ ، ٦١,٢ ، ٨٤,٤ ، ٩٥,٦ نسمة / هكتار) على التوالي .

ج - الكثافة الحقيقية لعام ٢٠١٦

يظهر من تحليل الجدول (٥) وخريطة (٦) ان مدينة البصرة قد شهدت تغيرات واسعة لاسيما الزيادة السكانية المتنامية على اثر التغير السياسي بعد عام ٢٠٠٣ اذ سجل عدد سكان المدينة لعام ٢٠٠٩ (٩٧٣٦٤٦) نسمة ، بينما سجل أعداد السكان وبحسب التقديرات لعام ٢٠١٦ (١٣٧٧١٠٤) نسمة وهذه الزيادة من شأنها ان تحتاج الى وحدات سكنية إضافية ومن المؤكد أنها تتوسع مساحيا بغض النظر عن طريقة هذا الامتداد سواء كان هذا التوسع على شكل (سكن عشوائي على حساب إلا راضي الزراعية) او على حساب الاستعمالات الأخرى ومنها الخدمية ، وبالتالي يفسر لنا التغير الحاصل في الكثافة الحقيقية لأحياء المدينة فيما لو قورنت مع السنوات (١٩٧٧ ، ١٩٩٧) . اذ شغل حي الزهور أعلى كثافة بواقع (٧٥٣.٦) نسمة/هكتار وأدنى كثافة سجلت ضمن حي الغدير (٣٥.٥) نسمة / هكتار والصور التالية توضح التباين الكثافي بحسب الأحياء السكنية للمدينة.

* الكثافة السكانية العالية جدا

سجلت الكثافة الحقيقية (٦٦٠ نسمة / هكتار) فأكثر لتشمل حيين سكنيين هما (الزهور، العشار) بكثافة حقيقية (٧٥٣.٦ ، ٧٢٠.٣ نسمة / هكتار) على التوالي ، ويعود السبب المباشر وراء هذا الارتفاع الى وجود العمارات السكنية مثل (عمارة التأميم في حي الزهور ، عمارة الكمارك في العشار) فضلا عن هجرة السكان من تلك الأحياء ، بوصفها مناطق تجارية رئيسة في المدينة لذلك لم تعد مكان مفضل للسكن .

* الكثافة السكانية العالية

تتراوح الكثافة الحقيقية ضمن هذه الفئة ما بين (٤٠١ - ٦٥٩ نسمة / هكتار) لتضم (٩) أحياء سكنية وهي (الأكاديمية ، المحارب ، الجمهورية ، الزهراء ، الحسين ، التميمة ، المهلب ، التحرير ، صنعاء



(واشتملت كثافتها (٥٩٣ ، ٤٥١،٩ ، ٥٠٩،٤ ، ٤١٢،٥ ، ٦١٩،١ ، ٤٠٦ ، ٤٤٥،٧ ، ٥٣٦،٦ ، ٤١٢،٩ نسمة /هكتار) على التوالي ، ويمكن تفسير ارتفاع الكثافة الحقيقية في أحياء (الجمهورية ، الحسين ، المحارب) الى مشاريع الإسكان الحكومية لذوي الدخول الواطئة والمتوسطة والتي ساهمت الى حد ما في تعويض ساكني الصرائف وإجلائهم الى مناطق سكنية مخططة منظمة مكونه بذلك أحياء سكنية امتازت بارتفاع الكثافة السكنية فيها نظرا لصغر حجم المسكن الذي لا يتجاوز في أحسن حالاته (١٠٠-١٧٥ متر) ، أما فيما يخص ارتفاع الكثافة الحقيقية في منطقة الأكاديمية فقد شغلت من قبل السكن العشوائي وفي منطقة محصورة كانت فيما سبق مقرات عسكرية.

✽ الكثافة السكانية المتوسطة

تمثلت الكثافة الحقيقية ضمن هذه الفئة ما بين (٢٠٠-٤٠٠ نسمة / هكتار) حيث شغلت (٢٩) حيا سكنيا من المدينة وهي (خالد بن الوليد ، القادسية ، الهادي ، الإبله ، الكرامة ، المعقل ، العامل ، الشعلة ، العباس ، الموفقية ، السلام ، إلا ندلس ، الخضراء ، الرافدين ، الجمعيات ، إلاصمعي ، الرسالة ، الفراهيدي ، عتبة بن غزوان ، الصمود ، النصر ، الساعي ، الجزائر ، بريهة ، إلا من الداخلي ، القائم ، العباسي ، القاهرة ، الفيحاء) والمشار لكثافتها حسب جدول (٥) .

✽ الكثافة السكانية المنخفضة

تتحصر فيها الكثافة الحقيقية ما بين (١٠٠ - ١٩٩ نسمة / هكتار) وينضوي تحت هذه الفئة (١٢) حيا سكنيا كما في أحياء ومناطق (موقع جامعة البصرة ، ميناء المعقل ، التأميم ، الميثاق ، الكفاءات ، كوت الحجاج ، المهندسين ، القبلة ، البلديات ، عمان ، المنتزه ، الربيع) ، كما وقد تباينت كثافتها الحقيقة ما ضمن هذه الفئة وهي (١٣٠،٢ ، ١٦٥،٦ ، ١١٧ ، ١٨٦،٧ ، ١٨٩،٤ ، ١٢٣،٩ ، ١٠٥،٨ ، ١٧٨،٦ ، ١٦٦،٤ ، ١٠٤،٧ ، ١٨٣،١ ، ١٦٧،٨ نسمة هكتار ، اذ اتسمت هذه لإحياء باتساع حجم الوحدة السكنية التي تتباين (٢٠٠-٣٠٠ م٢) والبعض من المساكن تصل الى ٦٠٠ متر ٢ ، وإنها مخططة من قبل الجهات المختصة ، يستثنى من ذلك أحياء (المنتزه ، الربيع) فقد شغلت بوحدات سكنية لمساحات كبيرة لكونها أراضي زراعية ذات ملكية خاصة.

✽ الكثافة السكانية المنخفضة جدا

تتراوح الكثافة الحقيقية بين (١-٩٩ نسمة / هكتار) اذ تمثلت في (٤) أحياء ومناطق سكنية لتشمل (الطوبية والنخيلة ، الغدير ، الأساتذة ، الشرطة) وسجلت كثافتها (٨١،٣ ، ٣٥،١ ، ٧١،٨ ، ٦٢،٩) نسمة / هكتار ويعزى ذلك إلى انخفاض أعداد السكان فيها ، فضلا عن اتساع مساحة الوحدات السكنية التي قد تصل في بعض أحيائها أكثر من ٢٣٠٠ م٢ الى جانب كونها أحياء حديثة النشأة وتم توزيعها على مختلف شرائح المجتمع .



وعلى الأجمال يتبين من خلال التفسير البصري للمرئيات الفضائية والتي توضحت في الخرائط (٤ ، ٥ ، ٦) والجدول (٥) ظهور خمسة مستويات لكل كثافة حقيقية للسكان في مدينة البصرة إلى جانب اللون الأبيض الذي مثل المناطق غير المأهولة بالسكان ، لذا يستجلي عدم انتظام في المساحة المخصصة لسكان المدينة ومن ثم تخلخل في أحياء وكثافة مرتفعة في أحياء أخرى حتى ان بعض الأحياء مثل (العشار ، الزهور) قد سجلت تناقصاً ملحوظاً في المساحة المشغولة بالسكان (نظرا الى حالة التغير من الاستعمال السكني الى استعمال آخر لاسيما الاستعمال التجاري بمساحة (٣١,٧-) هكتار لسنة ١٩٩٧-١٩٩٧ و (٥-) هكتار للسنوات ١٩٩٧-٢٠١٥ ، وحي العشار سجل (-٢٥,٤ و -١١,٧) وهذا يدل على ارتفاع الكثافة الحقيقية لعام ٢٠١٦ ليسجل العشار (٦٣٤,٧) نسمة / هكتار و الزهور (٦٦٣,٤) نسمة / هكتار، وبالمقابل هناك أحياء سكنية سجلت انخفاصاً كبيراً للكثافة الحقيقية على اثر زيادة المساحة المخصصة للسكان فاقت بقية الأحياء الأخرى وهذا يعني تغيراً للاستعمال من المناطق الفارغة او الزراعية الى سكنية مثل حي المتنزه الذي سجل قيمة التغير (٥٣,٧) هكتار لسنوات ١٩٩٧-١٩٩٧ ارتفعت إلى ٧٧,٥ لعام ٢٠١٦ بكثافة حقيقية منخفضة سجلت ١٦٢,٤ نسمة هكتار للعام نفسه. ويبدو من استعراض التباين في الكثافة الحقيقية حسب ما ورد من الحجم السكاني على رقعة مساحة الأحياء السكنية في المدينة نستطيع أن نستنتج الحقائق التالية :

١. تباين توزيع السكان واختلاف كثافتهم على رقعة المدينة المعمورة على مدى أربعة عقود التي تناولتها الدراسة لأسباب يتعلق بعضها منها بالحراك السكاني أو بتغير استعمالات الأرض ، وبعضها الآخر ذات طابع تنظيمي أو سياسي يعود بحسب قرارات الجهات التخطيطية .
٢. ساهم العامل السياسي سيما الجهات الحكومية وجمعيات الإسكان في تباين مساحة القطع السكنية الموزعة على المستحقين ما بين (٢٠١٥م) للأحياء القديمة مثل حي الحسين إلى (٢٠٢٠م) أو أكثر للأحياء الأحدث مثل حي (الأساتذة ، إلا من الداخلي) وبالتالي التباين للكثافة الحقيقية بين الأحياء السكنية للمدينة.
٣. يلاحظ أن الكثافة الحقيقية لاسيما الأحياء (العشار ، الزهور) قد سجلت قيمة التغير المساحي بالسالب للسنوات المختارة لكونها مناطق تجارية وبالتالي فقد هجرها السكان وذلك بانقالمهم الى المناطق الوسطى والخارجية للمدينة لأنها لم تعد مناطق جيدة للسكن ، وبالمقابل فقد ارتفعت الكثافة الحقيقية لأحياء (الجمهورية) نظرا لصغر مساحة الوحدة السكنية وزيادة حجم سكانها.



خامساً : المتغيرات السياسية

تتخذ السياسات الحكومية أوجهاً متعددةً بغية إعطاء رؤى استشرافية لواقع المدينة المستقبلية وتكمن ذلك من خلال استيعاب الزيادة السكانية المتنامية بفعل تيارات الهجرة الوافدة إلى المدينة من ناحية وزيادة الولادات من ناحية أخرى وهذا يقترن بالحقب الزمنية التي تمر بها المدينة ، وبما إن لكل مدينة خصوصية في النمو والتوسع ، لذلك نجد أن الجهات المعنية في مدينة البصرة لاسيما إطارها العام قد اتخذت العديد من الحلول لاستيعاب حجم هذه المشكلة وبالتالي.

١. تدخل الدولة وسياساتها التخطيطية

يعد تدخل الدولة عبر قنواتها المتعددة ومنها التخطيطية رافد مهم تتبلور من خلاله التوزيع المثالي لاستعمالات الأرض الحضرية (السكنية ، الصناعية ، التجارية ، الخدمية) وبشكل متوازن ، بمعنى أدق تخصيص مساحة لكل استعمال وفق المتعارف عليه من المعايير سواء كانت دولية أم محلية وبالتالي ضمان عدم التداخل بين استعمالات الأرض من جهة ، ووضع الحلول المناسبة للمشكلات التي تعاني منها المدينة في الوقت الحاضر والمستقبل من جهة ثانية ^(١) لغرض تحقيق أعلى حالة لكفاءة الاستعمال . رسمت التصاميم الأساسية التي وضعت لمدينة البصرة التي تمثل الوجه الحضاري من خلال الإلتر والتأثير على إعادة توزيع استعمالات الأرض ، فضلا عن دورها المباشر في تغيير استعمالات الأرض ومنها السكنية لأنه يبين الهيكل المستقبلي للمدينة وبالتالي فهو يساهم في تغيير نسب استعمالات الأرض المستقبلية والمقترحة وتوقيع الفعاليات وشبكات الطرق وأنظمة النقل وغيرها ، ففي عام ١٩٤٢ وضع أول تصميم بدائي يمثل واقع حال استعمالات الأرض ومن ثم توالت إعدادات التصاميم للأعوام (١٩٥٦ ، ١٩٧٥ ، ١٩٨٥ ، ٢٠١٤) . فعلى سبيل المثال وضعت العديد من المقترحات والأفكار ضمن تلك التصاميم ومنها عزل مواقع الأنشطة الصناعية التي كانت جزءاً من مركز المدينة ، إذ أشار التصميم الأساسي لعام ١٩٥٦ بنقل المنطقة الصناعية إلى خارج التصميم ، هذا إلى جانب إن اغلب التصاميم الأساسية أشارت إلى تحديد محاور نمو المدينة وتخصيص الأراضي اللازمة لذلك .

٢. سياسة بناء الوحدات السكنية وتوزيع الاراضي :

إن تدخل الجهات المعنية في إنشاء مجمعات سكنية أو توزيع اراضٍ سكنية ليست بجديدة في مدينة البصرة إذ ترجع بجذورها التاريخية إلى عقد الثلاثينيات من القرن العشرين التي تزامنت مع توافد المهاجرين إلى المدينة الذين وفدوا إليها لغرض العمل ، فقد احتل المهاجرون الأراضي الفارغة ضمن حدود المدينة وبالتالي تفشي ظاهر السكن في الصرائف بعد أن تركت الأيدي المهاجرة مهنتها الأصلية وهي الزراعة لغرض العمل والحصول على أجور ثابتة فيما لو قورن بالنشاط الزراعي ، وكانت هذه الهجرة مؤقتة في

(١) خالص حسني الاشعب وصباح محمود محمد ، مورفولوجية المدينة ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٨٣ ، ص ٣٨ .



بداياتها لذلك شيدوا الصرائف كسكن مؤقت حتى استفحلت بشكل كبير وفي معظم أجزاء المدينة والتي كان لها تأثيرات سلبية جمة منها حرائق وأضرار صحية ، لذلك قامت البلدية بأولى مشاريع الإسكان التجريبية في منطقة قريبة من باب الزبير (القبلة القديمة منطقة البصرة) حيث شرعت بإنشاء (٨٠) مسكناً للعمال وأنجزت نهاية عام ١٩٣٦^(١) وتأجيرها لهم بأسعار رمزية ، لكن هذا الإجراءات كانت مشجعه بصورة نسبية للهجرة الوافدة للمدينة وبالتالي ازدادت الإكواخ والصرائف داخل حدود البلدية وخارجها لذلك أوعزت الجهات المختصة ببناء (٥٠٠) مسكن إضافي في منطقة الفيصلية (الجمهورية حالياً) عام ١٩٥٠ ، وفي عام ١٩٥٣ قامت الجهات المختصة بطلب من شركة نفط البصرة ببناء دور سكنية في منطقة الموقفية (حي الموقفية حالياً)^(٢) وكذلك الحال تم تشييد وحدات سكنية في حي المعقل وحي الإبله، اما في عام ١٩٦١ فقد تبنت الجهات المعنية بإنشاء دور سكنية في منطقة الإرامن (البصرة القديمة) وكذلك مشروع آخر في منطقة الحكيمية والتي شيدت (٧٠٠) مسكن ، رافق ذلك توزيع قطع سكنية على أصحاب الصرائف بعد عملية إلافراز ومن ثم تمليكها لهم وذلك في عام ١٩٦٣ وفي المدة نفسها أدخلت ضمن حدود البلدية مشروع إسكان (الجمعيات) حي الجمعيات^(٣) . وهنا نود ان نشير الى ان التشريعات الحكومية لعبت دورا بارزا في تقرير مساحة الوحدة السكنية حيث نلاحظ زيادة مساحة الوحدة السكنية في المساكن التي شيدتها إدارة الميناء الى كبار موظفيها في المعقل والتي بلغت مساحة الوحدة السكنية أكثر من (٢١٠٠٠م^٢) لإل امر نفسه ينطبق على الدور التي شيدتها شركة نفط الجنوب في حي الزهراء ، في حين امتازت المساكن التي تم تشييدها من قبل البلدية كما في أحياء الجمهورية والإبله بصغر مساحاتها وتكتلها المتصل والتي لا تتجاوز في أحسن حالاتها (٢١٦٠م^٢).

اما بخصوص سياسة توزيع القطع السكنية فيتضح من استقراء الجدول (٦) وشكل (٥) إن الجهات المعنية بادرت منذ عقد الخمسينيات من القرن الماضي بتوزيع قطع سكنية إلى المعنيين اذ تم توزيع (٨٢) قطعة عام ١٩٥٦ وهي أول عملية للتوزيع في المدينة ثم توالى عمليات توزيع القطع السكنية ومنها عام ١٩٦٣ اذ تم تخصيص القطعة المخصصة للحزام إلا خضر غرب المدينة إلى منطقة سكنية وبالفعل تم إفرازها وتخطيطها وتوزيع (٩٩٢٠) قطعة وتمليكها إلى ذوي الدخل المحدود بأثر بدل نقدي رمزي ليصل تعدادها (١٣٧٣٧) قطعة وسمي الحي الجديد (حي الحسين) وشملت بالتصميم الأساسي في عام ١٩٦٣ وبالتالي سجل ما مجموع القطع السكنية الموزعة خلال عقد الستينيات الى (١٦٣٢١) قطعة ، وتزايدت أعداد القطع السكنية الموزعة عقد السبعينيات لتصل الى (١٨٢٣٧) قطعة ، في حين سجلت اكبر عملية توزيع قطع الأراضي اذ وزعت (٤٣٧٩١) قطعة خلال عقد الثمانينيات ويعزو ذلك الى ظروف الحرب العراقية

(١) رجب بركات ، منجزات بلدية البصرة ١٨٦٨-١٩٨١ ، الطبعة الأولى ، البصائر للنشر ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٣ ، ص ٥١٩ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٧١٤

(٣) المصدر نفسه ، الصفحات ٧٣١-٧٣٣ .



الإيرانية والرغبة السياسية في تحفيز السكان لمواصلة القتال وكان الرافد توزيع قطع سكنية إلى ذوي الشهداء وإلا سرى الحرب وبحسب قرار ١٧٥٠ لعام ١٩٨٠ الذي نص على ((تملك أسر الشهداء والعسكريين والمفقودين مساكن لهم وبدون بدل نقدي))، وكذلك الحال لقرار ١٧٩٧ لعام ١٩٨٠ حول ((تملك العوائل التي تقدم أكثر من شهيد ان يختار قطعة الأرض إلا أكثر مساحة وفي المحافظة التي يختارها))^(١) والعديد من القرارات التي أصدرت خلال عقد الثمانينيات لتتعاطى مع ظروف الحرب آنذاك والتي بدورها أربكت استعمالات الأرض وغيرت صنف الاستعمالات من فارغة او زراعية إلى سكنية كما هي الحال في الجزء الجنوبي والغربي للمدينة وغيرها من المناطق ، وهنا نلاحظ بروز التغير المفاجئ ضمن حالات أنواع التغير بفعل العامل السياسي لاسيما الظروف التي مر بها البلد، وخلاصة القول سجلت مجموع القطع السكنية في مدينة البصرة خلال المدة (١٩٥٦-٢٠١٦) ما يعادل (٩٨٣٤٣) قطعة سكنية ، ينظر خريطة (٧).

جدول (٦)

عدد قطع اراضي السكنية الموزعة في مدينة البصرة للمدة ١٩٥٦- ٢٠١٦

السنة	عدد القطع الموزعة	النسبة %	السنة	عدد القطع الموزعة	النسبة %	السنة	عدد القطع الموزعة	النسبة %
١٩٥٦	٨٢	٠.١	١٩٧٨	٢٠٦٩	٢.١	١٩٨٨	٥٩٠	٠.٦
١٩٦٥	٣٢١	٠.٣	١٩٧٩	٤٦٥٣	٤.٧	١٩٨٩	٥١٢١	٥.٢
١٩٦٩	١٦٠٠٠	١٦.٣	١٩٨٠	٣٨٩٧	٤	١٩٩٦	٨٩٢٨	٩.١
١٩٧٠	١٢٢١	١.٢	١٩٨١	١٣٠٢٧	١٣.٢	٢٠٠٨	١٤٤٣	١.٥
١٩٧٢	٢٦	٠.١	١٩٨٢	٩٣٧٧	٩.٥	٢٠٠٩	١٠١٤	١
١٩٧٣	١٠٨٣	١.١	١٩٨٣	٢٥٦٥	٢.٦	٢٠١٠	١٠٠٠	١
١٩٧٤	١٦١٦	١.٦	١٩٨٤	٣٣٩١	٣.٥	٢٠١١	٣٠١	٠.٣
١٩٧٥	١٥٠٠	١.٥	١٩٨٥	٦٨٦٤	٧	٢٠١٢	٦٠٣	٠.٦
١٩٧٦	٢٠٠٠	٢	١٩٨٦	١٤٣٧	١.٥	٢٠١٤	١٨١٨	١.٩
١٩٧٧	٤٠٦٩	٤.١	١٩٨٧	١٤١٩	١.٤	٢٠١٥	٢٧٠	٠.٣
						٢٠١٦	٦٣٨	٠.٧
							٩٨٣٤٣	١٠٠

المصدر : عمل الباحث بإلا اعتماد على .

(١) رجب بركات ، منجزات بلدية البصرة ١٨٦٨-١٩٨١ ، البصائر للنشر ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٣ ، ص ٨٨٥.

(٢) عبد المهدي سليم المظفر ، عوامل التوسع الحضري لمدينة البصرة ، مجلة كلية لإداب ، العدد ٢٥ ، ١٩٩٦ ، ص ١١.

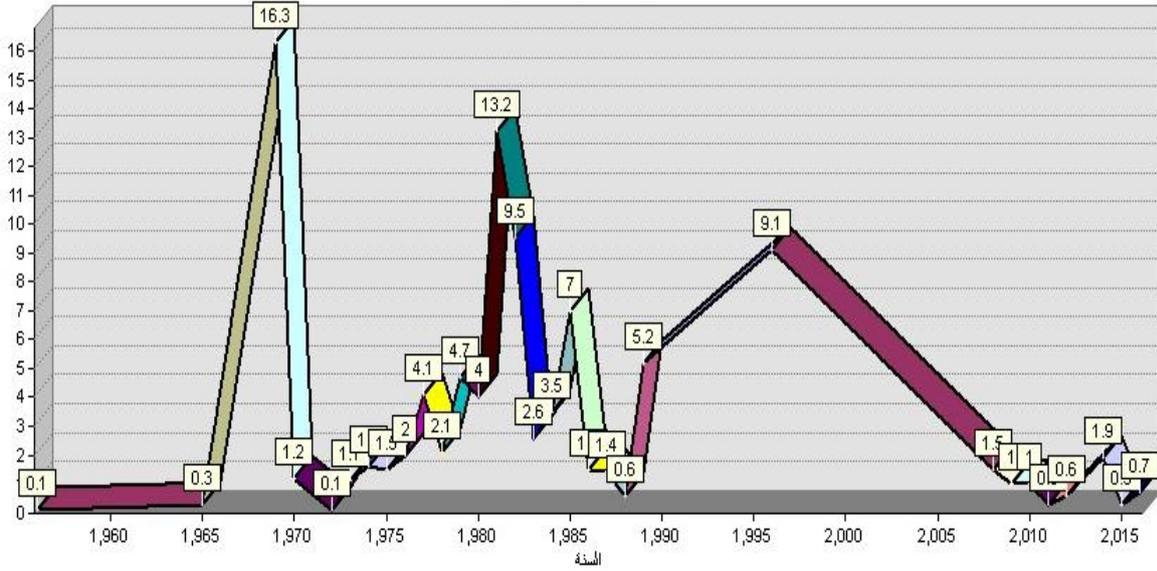
(٣) مديرية بلدية البصرة ، شعبة لإملاك ، وحدة التخصيص ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٦ .

(١) صفاء جاسم الدليمي ، القوانين والتشريعات العمرانية التخطيطية وأثرها في التوسع المساحي للمدن (مدينة الدوانية

أنموذجا) ، مجلة أوروک للعلوم الإنسانية ، المجلد ٧ ، العدد ٣ ، ٢٠١٤ ، ص ١٧٦ .



شكل (٥) القمع السكنية الموزعة في مدينة البصرة للأعوام ١٩٥٦ - ٢٠١٦



المصدر: جدول (٦)

وبهذا الصدد يبدو أن للمصرف العقاري دوراً سيادياً في ردف حركة البناء لعموم العراق ومنها منطقة الدراسة إذ ساهم بزيادة عدد الوحدات السكنية سيما عقد الخمسينيات إذ أعطى قروضاً طويلة الأجل إلى المستحقين لغرض ردف عملية البناء للقطاع السكني ، وهذا انطلاقاً من مبدأ إن التمويل المالي يعد حجر الزاوية في أية استراتيجية مكانية حيث ترتبط درجة نجاحها بنجاح وسائل التمويل وذلك بخلق قنوات فعالة لتوفير الأموال اللازمة للأفراد والمؤسسات المعنية ببناء الوحدات السكنية لهم^(١)، وتاريخياً برزت البدايات الأولى للمصرف العقاري في خمسينيات القرن العشرين ، والتي تعد نقطة تحول في تاريخ اقتصاديات العراق بصورة عامة ومنطقة الدراسة من ضمنها لأنها شهدت تأسيس مجلس الأعمار وزيادة عوائد البترول وفيها بدأ المصرف العقاري نشاطه ، إذ تأسس هذا المصرف عام ١٩٥٢ وبدا نشاطه بزيادة رأس ماله من ربع مليون الى مليونين دينار ليتسنى تلبية طلبات المواطنين تزامن ذلك بانخفاض سعر الفائدة من ٧ الى ٥%^(٢) كما وازداد رأس مال المصرف حوالي ٤٠ مليون دينار عام ١٩٦٩^(٣) وهذا انعكس بشكل مباشر في تشييد المساكن وتمليكها واسترجاع أقساطها السنوية ، وبالتالي توسع الاستعمال السكني خارج نطاق حدود البلدية القديمة وهذا يقودنا الى استنتاج بان عقود الخمسينيات والستينيات والسبعينيات المنصرمة يعدان العصر الذهبي كونها أسهمت في تشييد الوحدات السكنية ما يعني بروز أحياء جديدة تتناسب مع توجه المدينة

(١) أكرم عبد العزيز ، التمويل الإسكاني والحاجة السكنية في العراق مع إشارة الى بعض التجارب العربية ، مجلة المخطط والتنمية ، العدد ١٩ ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٠

(٢) صالح فليح حسن الهيتي ، تطور الوظيفة السكنية لمدينة بغداد الكبرى ١٩٥٠-١٩٧٠ ، مطبعة دار السلام ، بغداد ، ١٩٧٦ ، ص ١١٦ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٨٢ .



ومكانتها الاقتصادية والاجتماعية. وهذا يتناسب مع حالات التغير لاسيما التغير التدريجي الطبيعي للاستعمال السكني بحسب المدة الزمنية المذكورة .

ويبدو من تتبع سياسية توزيع القطع أو بناء المجمعات السكنية التي تبنتها الجهات المسؤولة في المدينة أنها جاءت لظروف انية ولحل مشكلات موجودة فعلا في وقت معين ، ومع ذلك أدت هذه الإجراءات في توسع المدينة وبالخصوص إلى جهة الغرب كما وسميت كل منطقة بأسماء كل شريحة من شرائح المجتمع التي وزعت عليهم تلك الأراضي حيث سميت منطقة العسكريين ومنطقة الأمن الداخلي وهكذا القائد (القائم حاليا) ، المهندسين ، المحارب وغيرها) وبالتالي الإاثر الواضح للنمو وتغير استعمالات الأرض الحضرية إذ أن ظهور هذه الأحياء لم تقتصر على تغير الاستعمال السكني فحسب بل شجع على تطور الأحياء السكنية المجاورة لها حيث نمت وتوسعت مستفيدة من ارتفاع أسعار إاراضي القريبة منها بعد إيصال الخدمات البلدية وشق الشوارع وتبليطها وبالتالي ربطتها بالمركز التجاري وهذا التطور في نشوء الأحياء السكنية ارتبط بدوافع اجتماعية واقتصادية وسياسية ساهمت بالإجمال في تغير الاستعمال السكني ، ويبدو من تتبع مشاريع الإسكان الحكومية وجمعيات الإسكانية أن لها دوراً واضحاً في إقامة تكتلات سكنية تميل الى مشاركة الدوافع الاجتماعية للسكان في مناطق سكنية معينة على أساس المهنة او النشاط الاقتصادي ، وبالتالي إيجاد نمط معين من الوحدات السكنية النسقية في مواقع محددة من المدينة هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أجبرت سياسة توزيع إاراضي المهاجرين الساكنين ضمن تكتلات من الإاكواخ والصرائف وهم ذو خلفيات اجتماعية واقتصادية محددة على إااستقرار في مناطق سكنية تم توزيعها لهم كما في أحياء الحسين والشعلة .. الخ .

سادساً : المتغيرات الاجتماعية

هناك ارتباط وثيق بين المتغيرات الاجتماعية مع المتغيرات الاقتصادية في التأثير على تحديد نمط استثمار الأرض سواء كان في داخل المدن أو عند أطرافها وهذا التلاخ نتج عنه عوامل متعددة (التركيز والتشتت ، الغزو والتتابع ، السيطرة والتدرج) التي تشترك في تأثيرها على استعمالات الأرض في المدينة تارة وتتعارض مع بعضها البعض تارة أخرى ، ومن هنا يمكن تحديد المتغيرات الاجتماعية وأثرها على تغير استعمالات الأرض في مدينة البصرة كالتالي:

١. التركيز والتشتت :

يقصد بالتركز هو تكثيف السكان والفعاليات البشرية ضمن حدود المدينة وهو احد نتائج السيطرة بمعنى آخر ان المدينة تحتوي على وظائف عديدة ذات إبعاد إقليمية متباينة فرضت عليها وجود مؤسسات متنوعة والتي تركزت فيما بينها لتخلق نموذجاً من التجاذب الوظيفي ويتمثل ذلك على سبيل المثال ان مدينة البصرة مركزاً لتواجد الخدمات التعليمية سيما التعليم الجامعي لأنه وفي كثير من الحالات لا يمكن إقامة المؤسسات الثقافية في كل قرية في الإقليم لذا يلاحظ أن المدينة المركزية كما هي الحال منطقة الدراسة



تحتوي على جميع مدارس التعليم المهني والمعاهد التعليمية والجامعات حتى باتت تسيطر على كل المراكز الحضرية لإقضية محافظة البصرة هذا إلى جانب تأثيرها الإقليمي ليصل الى المحافظات الجنوبية ، أما من الناحية التجارية فتعد المنطقة التجارية المركزية القطب التجاري لذا تستقطب تجارة المفرد والجملة بفضل التجاذب الوظيفي مثال ذلك تركز المؤسسات التجارية مثل محلات الخياطة التي تركزت بالقرب من محلات بيع القماش والصيدليات بالقرب من عيادات الأطباء وتجارة الجملة في العشار تركزت بالقرب من تجارة المفرد ، هذا الى جانب القرب من مرائب السيارات وذلك لتقليل الزمن المستغرق للتبضع وهكذا ، وبصفة عامة يظهر تأثير إحدى المناطق على المناطق الأخرى في المدن الكبيرة ومنها مدينة البصرة ، وتحدث السيطرة في مواقع معينة خاصة عند الأطراف (المناطق الثانوية إذ لها قوة جذب مركزية على الاستعمالات الأرض وبالتالي تحدث تكتلاً وظيفياً وحضرياً متخصصاً كان يكون صناعياً وذلك على جانب الشارع التجاري وكذلك الحال عند جانب مجرى شط العرب إذ يحوي على تكتل صناعي ، أو تكتل تجارياً كما في شارع الجزائر أو ترفيهي كما في مدينة العباب (بصرة لاند) في حي المعقل أو خديماً كما في تركز المؤسسات الإدارية في حي الساعي والمعقل والجمعيات أو سكنياً مثل حي الحسين فهناك تجمعات ذات التوجهات الاجتماعية المتقاربة مثل أحياء الأمن الداخلي والمهندسين والأساتذة.

أما بخصوص التشتت إذ يتصل هذا المفهوم بالتركز مباشرة إذ إن تأثير قوى النشاط الاقتصادي والاجتماعي في المركز الحضري (المنطقة التجارية المركزية والمناطق الثانوية) يقل بالتدرج المسافي ويمكن ملاحظة ذلك ان مجال المدينة الأكثر تأثيراً بالمنطقة المتممة او الملاصقة لها بينما يقل تأثيرها بالبعد عنها ، بمعنى ان التناقص التدريجي في درجة السيطرة من المنطقة المركزية الى أطرافها⁽¹⁾ فكلما كانت المدينة أكبر حجماً وأكثر مركزية كلما كانت درجة تحجماً بنوعية النشاط الذي يسود بينها وبين مركز حضري آخر أقل حجماً ومركزية وهذا يسود بحسب القابلية على المنافسة وذلك لكون سعر الأرض في المنطقة التجارية المركزية يكون الأعلى سعراً ومن ثم يتدرج متناقصاً نحو الأطراف ، مع وجود عقد ذات أسعار مرتفعة في مناطق تقاطع الطرق ومع امتداد خطوط النقل الرئيسية وهذا مطابق بحسب الصيغة التي أوردها بريان بيري⁽²⁾ ، وبالتالي نلاحظ أن هذا التشتت أثر بدوره على تغير استعمالات الأرض وأعاد توزيعها في أحياء المدينة فعلى سبيل المثال خروج العديد من استعمالات الأرض (الصناعية والتجارية والخدمية وحتى السكنية) من المنطقة التجارية المركزية إلى أطرافها واحتلالها مواقع أقل أهمية أو عند أطراف المنطقة التجارية وفي مناطق تناسب إيراد تلك المؤسسات وإيجارها وبالتالي أحدثت تغيراً في الاستعمال فمن ناحية التغير السلبي ان جزءاً من الوحدات السكنية تحولت إلى استعمالات أخرى مما أفرز حالة هذا النوع من التغير في صنف الإستعمال للوحدات السكنية ، ويمكن ملاحظة ذلك على طول الشوارع الرئيسية للمدينة

(1) عبد الرزاق عباس ، جغرافية المدن ، مطبعة اسعد ، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص ٧١

(2) Brian Berry, Central future of Urban Commercial Structure London,1971,P.151



التي تحولت واجهات تلك المساكن الى مؤسسات تجارية او صناعية ، او حالة ايجابية وهي احتلال وحدات سكنية مناطق تجارية ام صناعية ام عسكرية .

٢. الغزو والتتابع

هناك علاقة ترابطية بين الغزو والتتابع فالمقصود بالغزو هو عملية تغلغل جماعة من السكان أو احد استعمالات الأرض على منطقة تتصف بجماعات واستعمالات تختلف اجتماعيا واقتصاديا عن الجماعات أو الإستثمارات الغازية^(١) أو بمعنى آخر دخول استعمال معين او جماعة سكنية إلى منطقة منفصلة كانت تؤدي من قبل وظيفة مختلفة ، وهناك عدة عوامل تقف وراء هذه الظاهرة منها الحراك السكاني او توسع بعض أجزاء منطقة على حساب منطقة مجاورة للمدينة والتغيرات التي تطرأ على شوارع المدينة او انتقال الصناعات او إنشاء المؤسسات الجاذبة والتغيرات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي كالمعونات الحكومية لتشجيع السكان على بناء المساكن في مناطق معينة^(٢) ، يقابل هذا المعنى التتابع والذي يشير الى هجرة او أزاحه الجماعة السكنية او الاستعمال الأصلي من مكانه تدريجيا ويرجع سبب تسميته بالتتابع لأنها تحدث بعد عملية الغزو وان الغزو لا يحدث بشكل مفاجئ وإنما يحدث بشكل تدريجي وعبر مراحل وعوامل مساعد له^(٣). وعند تطبيق المفهومين على مدينة البصرة يقودنا الحديث الى أهمية هذه العوامل ودورها المميز في تشجيع ظاهرة الغزو فعلى سبيل المثال أدت سياسة الإسكان الحكومية وجمعيات الإسكان دوراً في إقامة تكتلات سكنية في مناطق سكنية معينة على أساس المهنة او النشاط الاقتصادي، او إيجاد نمط معين من الوحدات السكنية النسقية في مواقع محددة من المدينة كما في أحياء (الموفقية ، الإصمعي، التأميم ، المحارب)، كما ان سياسة توزيع الأراضي أجبرت المهاجرين من سكنه الصرائف والإكواخ وهم ذوو خلفيات اجتماعية واقتصادية محدودة الى الاستقرار في مناطق سكنية مثل أحياء (الحسين ، الجمهورية ، الخليج) لذلك ظهرت تكتلات سكنية تتشابه في خصائصها السكانية والاجتماعية والاقتصادية ، وهذا دليل على أن الاستعمال السكاني من أكثر الاستعمالات تأثراً بظاهرة الغزو لقلته قابليته على المنافسة اذا ما قورن مع بقية الاستعمالات الأخرى وبالتالي دفعه الى التشتت في مناطق الأطراف وهي ظاهرة مألوفة في مدننا العراقية ، وما بقاء الاستعمالات الزراعية المتداخلة مع الاستعمالات الحضرية إلا دليل على تعرض المنطقة الريفية الى غزو حضري مستمر غير من صنف الاستعمال الأرض السائد مما أحدث تعاقباً بإحلال استعمال محل آخر .

(١) محمد ازهر سعيد السماك وآخرون ، استخدامات الارض بين النظرية والتطبيق ، جامعة الموصل ، ١٩٨٥ ، ص ٦٢ .

(٢) صلاح حميد حبش الجنابي ، التغير في استعمال الأرض حول المدينة العراقية ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٧٧، ص ١٣٣ .

(٣) حسين اسماعيل علي ، العوامل المؤثرة في تغير النمط السكاني لمدينة كلار (دراسة في علم الاجتماع الحضري) مجلة ديالى ، العدد ٥٥ ، ٢٠١٢ ، ص ١٥ .



ويظهر من تحليل المريثات الفضائية لمدينة البصرة لسنوات مختلفة بان الغزو السكني على حساب الأراضي الزراعية قد تمثل على شكل امتدادات حضرية شريطية تتبع في اتجاهاتها الشوارع الرئيسة التي تربط المدينة بإقليمها وبالمراكز الحضرية الأخرى ويمكن ملاحظة ذلك في إلا نزع الحضرية الممتدة مع الشوارع العشار - الربيع ، شوارع البصرة القديمة -المنتزه - الفيحاء .. الخ)

٣. السيطرة والتدرج

هو التأثير الاقتصادي والاجتماعي التي تفرضه إحدى مناطق المدينة على المناطق الأخرى وقد لا يقتصر تأثير السيطرة على أجزاء المدينة فحسب بل يتعداها إلى التأثير الإقليمي العام الذي تفرضه المراكز الحضرية على أقاليمها بحسب تأثير درجة التخصص الوظيفي ، فالمنطقة التجارية المركزية في المدينة بحكم موقعها المميز تفرض سيطرة على المناطق التجارية الثانوية من حيث نوعية البضائع والسلع وكميتها التي تعرض فيها وفي الوقت نفسه تفرض سيطرة تامة على المدينة بأكملها لاسيما في تقديمها البضائع والسلع ذات المستوى الراقي والذي لا تستطيع بقية المراكز الحضرية تقديمه لسكانها ويعزى ذلك إلى نوع البضاعة التي تتطلب اقتنائها حجم سكاني معين ، فضلا عن المستوى الاقتصادي المرتفع ليكونوا قادرين على دفع أسعارها المرتفعة. وتجدر الإشارة الى ان مفهوم سيطرة المنطقة المركزية لم يتم بشكل متساوٍ لاسيما المناطق البعيدة لذلك فان تأثيرها يقل بشكل تدريجي مع المسافة وهذا يسود كلما ابتعدنا عن المركز ، ويخضع هذا التدرج في السيطرة بحسب عوامل موقعيه مثل (سعر الأرض والإيجارات ونوع المؤسسات وتطور طرق النقل) التي تتدرج من المركز التجاري نحو الأطراف^(١) وهذا التدرج بدوره يؤثر على إعادة ترتيب استعمالات الأرض في المدينة بمعنى تغير استعمالها بفعل توسع المدينة لاستيعاب التدرج في استعمالات الأرض فالمدينة لها القدرة على السيطرة على ما جاورها من أراضي زراعية فتتحكم بنوع المحصول ونمط الزراعة فيها ويتدرج هذا التأثير كلما زادت المسافة بين المدينة والأراضي الزراعية لتفقد بعدها المدينة السيطرة في توجيه الإنتاج الزراعي^(٢) .

عليه يمكن القول تتعاون المتغيرات الاجتماعية مع المتغيرات الاقتصادية بدرجات متفاوتة في التأثير على بنية المدينة وتغير استعمالات الأرض لاسيما السكنية منها لأنها عوامل متداخلة ومتناقضة تتفاعل مع بعضها بعض في الوقت ذاته فعندما يكون الغزو مثلا احتلال منطقة او سكان تختلف اجتماعيا واقتصاديا عن الجماعات الأولى فان هذا يعني أمام هذا الاستعمال خيارين أما البقاء والمقاومة وهذا يعني الاستعداد لدفع إيجارات المرتفعة لاسيما في الجزء القديم من المدينة ، او الخيار الثاني هو الانتقال الى مناطق بعيدة ذات قيمة اقل في أسعار الأراضي وهو لإلراجح ، وهنا تعمل قوة معاكسة على تدرج استعمالات الأرض وبالتالي إحداث تغيرات في استعمالات الأرض وغالبا ما يكون على حساب الاستعمال السكني سواء

(١) محمد صالح ربيع العجيلي ، جغرافية المدن ، مطبعة الكتاب ، العراق ، بغداد ، ٢٠١٠ ، ص ٧٤.

(٢) صلاح حميد حبش الجنابي ، التغير في استعمال الأرض حول المدينة العراقية ، مصدر سابق ، ص ١٤١.



بالصنف او النمط لأنه ضعيف المنافسة في حالة تقدم بقية الاستعمالات (الصناعية ، التجارية ، الخدمية) نحوه وهذا يدل على صفة الإنتقال والتغير للاستعمال السكني ما دامت هناك قوى متضادة تعمل مجتمعة ضمن حيز المدينة وهذا الحال يسري بشكل واضح في مدينة البصرة.

سابعاً : المتغيرات الاقتصادية

تلعب المتغيرات الاقتصادية دوراً مهماً في إبراز عملية تغير استعمالات الأرض الحضرية في المدينة، إلى جانب بقية المتغيرات الاجتماعية والسياسية ، وينعكس تأثيرها في كل أجزاء المدينة وعلى وجه الخصوص في المنطقة المركزية لذلك يبرز اثر المتغير الاقتصادي في العديد من الفقرات التالية .

١. سعر الأرض والمنافسة

تمثل قطعة الأرض سلعة ثابتة غير قابلة للنقل، وتخضع عند عرضها في سوق العقار لقانون العرض والطلب ومن اجل ذلك تتباين أسعارها بين منطقة وأخرى داخل المدينة ، فضلاً عن تباين إيجارات المباني^(١)، ويخضع توزيع استعمالات الأرض داخل الحيز الحضري إلى سعر الأرض وعلاقتها التنافسية بين احد أو أكثر من المتغيرات (الاجتماعية ، السياسية ، الموقع الجغرافي ، سهولة الوصول) وانطلاقاً من قاعدة أساسية انه لا يمكن لشيئين ان يشغلا نفس المكان في الوقت نفسه ، لذلك نجد أن الموقع الجيد يخضع للمنافسة الحادة بين الاستعمالات المختلفة لاستثمار الحيز الحضري ما يؤدي إلى ارتفاع سعره بشكل مطرد هذا الأمر يرفع من درجة المنافسة بين استعمالات الأرض ، وينسحب هذا المعنى على مدينة البصرة إذ يكون الاستعمال التجاري أو الصناعات الخفيفة وهي بالضرورة ذات المردود الاقتصادي العالي أفضل المواقع والتي تتميز بأعلى قيمة للأرض التي تمثل (١٠٠%) من سعر الأرض بسبب قدرتها على دفع إيجارات المرتفعة لذلك تحتل المنطقة التجارية المركزية ، اذ تظهر قمة في مركز المدينة يبدأ سعر الأرض الحضرية يتدرج متناقصاً نحو الأطراف لصالح الاستعمالات إلاخر ، بمعنى آخر ان استعمالات الأرض التجارية هي المسيطرة على بقية الاستعمالات إلاخرى (الصناعية ، الخدمية ، السكنية) التي تدفعها نحو الأطراف مع وجود عقد ذات أثمان عالية في مناطق غير المنطقة التجارية المركزية لاسيما مناطق تقاطع الشوارع ومع امتداد خطوط النقل الرئيسية أو المراكز التجارية الثانوية أو مناطق سكنية مرتفعة المستوى والتي تمثل قمماً ثانوية لقيم إلابراضي ، ينظر شكل (٦) ويعود السبب في تباين قيمة الأرض بين المركز والأطراف الى ان المركز الى جانب أهميته التاريخية ، كونه يمثل أكثر المناطق التي يسهل الوصول اليها نسبياً ولكل وسائل النقل والاتصال، وان استغلال الأرض فيها يكون على أشده ما يعني زيادة قيمته الى الحد الإقصى، وكذا الحال لإمكانية سهولة الوصول التي تتمثل على طول الشوارع الرئيسية وإلاركان او العقد التي تلتقي عندها الطرق والشوارع ولاسيما التجارية^(٢).

(١) صالح فليح حسن وزميله ، جغرافية المدن ، دار الكتاب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٨٦ ، ص ٧٤.

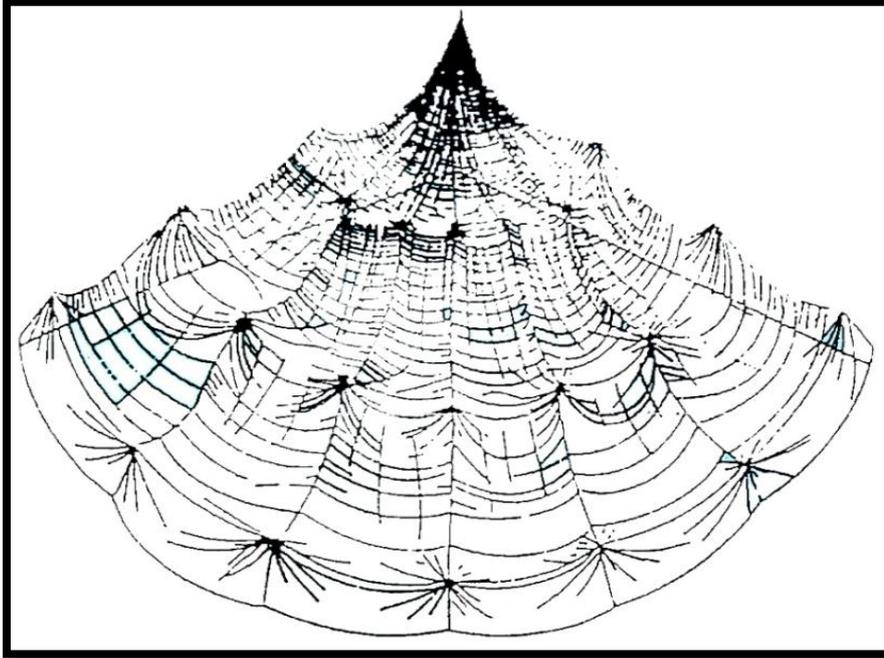
(٢) جاسم شعلان كريم الغزالي ، البعد الجغرافي للوظيفة السكنية لمدينة الحلة (دراسة في جغرافية المدن) ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة المستنصرية ، ٢٠٠٧ ، ص ١٣٦-١٣٧ .



وبهذا الصدد يمكن القول ان الاستعمالات التجارية والصناعية الخفيفة تحتل المواقع المفضلة من المدينة على اعتبار ان سعر الأرض هو إلاخر يحدد نوعية الإستثمار وكثافة البناء ونوعيته لذلك تريح المنافسة وتشتت بقية الاستعمالات سيما السكنية منها لتحتل المرتبة التالية لقلّة قابليتها على منافستها ، بمعنى ان استعمالات الأرض في مدينة البصرة قد ترتبت بشكل متدرج نوعا ما تبعا للقابلية على دفع الإيجار ونوع النشاط الإقتصادي وعامل سهولة الوصول التي تداخلت بعضها مع بعض مما اثرت على تغير قيمة الأرض بتغير الإستعمال والمسافة او البعد وسائل النقل والاتصال، وان استغلال الأرض فيها يكون على أشده في المنطقة التجارية المركزية كما في أحياء (العشار ، الزهور) وبالتالي ارتفعت أسعار الإيجارات الى الحد الأقصى، وينطبق الأمر نفسه على إمكانية سهولة الوصول على طول الشوارع الرئيسية والإركان او العقد التي تلتقي عندها الطرق والشوارع ولاسيما التجارية ويمكن تمثيل ذلك في شارع الجزائر وبعض المناطق المطلة على شوارع (دينار ، الجمعيات ، تموز) التي تعد من الشوارع التجارية التي تشكل قمما مرتفعة لقيم الأراضي في المدينة، خريطة (٨) .

شكل (٦)

اختلاف قيمة الأرض الحضرية بالبعد عن مركز المدينة



المصدر : عبد الرزاق عباس ، جغرافية المدن، مطبعة اسعد ، بغداد ، ١٩٧٧، ص ٦٨.

واستقراءً لما تقدم يتضح ان هناك تفاوت كبير في أقيام الأرض لأحياء مدينة البصرة ، إذ يلاحظ من خلال الجدول (٧) وخريطة (٨) التباين الواضح لأسعار القطع السكنية ذات المساحة التي تراوحت بين (اقل من ٢م١٠٠ - ٢م٣٠٠) والتي تراوحت أقيام الأرض بين (٥٠ مليون إلى أكثر من ٢٠٠ مليون دينار) بحسب عوامل موقعيه وأخرى اقتصادية وسياسية، فقد سجل المعدل لفئة (٥٠ مليون دينار) ما يعادل (١٨.١%) إذ سجلت اعلى نسبة في حي الشرطة (٨٤.٦%) وأدناها في حي الصمود بنسبة (٢.٣%)



ويعزو ذلك الى كون حي الشرطة من الاحياء الحديثة التي شيدت مساكنها بعد عام ٢٠٠٣ ويحتل الطرف الغربي البعيد عن مركز المدينة ، في حين نلاحظ انخفاض النسبة التي تمثلت في حي الصمود كونه يحتل موقعا مثاليا لاسيما ضمن مركز المدينة اذ تتعاطى ظروف المكان والأهمية النسبية للموقع في ارتفاع أقيام الأرض فيه بشكل كبير جدا إذا ما قورن مع بقية الاحياء الأخرى .

أما بخصوص أقيام الأرض ضمن الفئة (١٠٠ مليون دينار) فقد شكلت معدلا (٢٦.١ %) ، وكانت أعلى نسبة في حي الصمود بواقع (٨١.٨ %) وأدناها في حي النصر بنسبة (٤.٢ %) ويلاحظ هنا إن حي الصمود قد سجلت أقيام الأرض فيه نسب مرتفعة بواقع (١٠٠ مليون دينار) ويبدو ارتفاع هذه النسبة الى طبيعة تلك المساكن التي امتازت بصغرها من جهة وسوء تخطيطها من جهة ثانية ، لكن على الرغم من ذلك تمثل أهمية اقتصادية لسكانها ، إما بخصوص انخفاض النسبة لحي النصر كونه من إحياء جيدة النوعية والمخططة من قبل الجهات المعنية وبالتالي نجده قد انضوى ضمن أقيام الأرض (١٠٠ - ٢٠٠ مليون دينار) ليسجل أعلى نسبة (٨٣.٤ %) وأدنى نسبة سجلت ضمن هذه الفئة في منطقة إلكادمية البحرية (١٠ %) وبصفة عامة سجل المعدل (٣٣.٥ %) لفئة (١٠٠ - ٢٠٠ مليون دينار) .

اما بخصوص أقيام الأرض لأكثر من (٢٠٠ مليون دينار) فنلاحظ ان حي الكفاءات قد شغل أعلى بنسبة (٧٦.٥ %) وأدناها في حي الحسين ليسجل نسبة (٣.٤ %) ، ولعل السبب هذا التفاوت الى كون حي الكفاءات من إحياء جيدة النوعية والتي احتلت مساحة الوحدات السكنية فيها (٣٠٠ - ٦٠٠ م^٢) في حين نجد ان حي الحسين من إحياء الشعبية المكتظة سكانيا والقديمة من حيث البناء وصغر مساحة المسكن هذا من جهة ، والتداخل بين الوحدات السكنية واستعمالات الأرض من جهة ثانية لذلك فان قيمة الأرض لا تتجاوز ٥٠ مليون دينار في أحسن حالاته .



جدول (٧)

أقيام الأرض في مدينة البصرة لعام ٢٠١٦

أقيام الأرض				الحي السكني	ت	أقيام الأرض				الحي السكني	ت
أكثر من ٢٠٠ مليون	١٠٠ مليون	١٠٠ مليون	-٥٠ مليون			أكثر من ٢٠٠ مليون	١٠٠ مليون	١٠٠ مليون	-٥٠ مليون		
٧٦.٥	٢٣.٥	٠	٠	الكفاءات	٢٩	٢٧.٨	٢٢.٢	٢٧.٨	٢٢.٢	الطوية والنخيلة	١
٤٠.٩	٥٤.٦	٤.٥	٠	الرسالة	٣٠	٤.٤	٤٧.٨	١٧.٤	٣٠.٤	خالد بن الوليد	٢
٧.٢	١٤.٣	٢١.٤	٥٧.٢	الفرايدي	٣١	٠	١٠	٦٠	٣٠	إلا كادمية البحرية	٣
٦.٥	١٥.٢	٥٢.١	٢٦.١	عتبة بن غزوان	٣٢	٥	١٧.٥	٢٧.٥	٥٠	القادسية	٤
٦.٨	٩.١	٨١.٨	٢.٣	الصمود	٣٣	٠	٨.٨	٦١.٨	٢٩.٤	الهادي	٥
٦.٢	٨١.٤	٦.٢	٦.٢	كوت الحجاج	٣٤	١١.٩	٢٣.٥	٣٢.٣	٣٢.٣	الإبلة	٦
٤.٢	٨٣.٤	٤.٢	٨.٢	النصر	٣٥	١٦.٧	٢٢.٢	٤٤.٤	١٦.٧	الكرامة	٧
٣.٩	٩.٨	٢٩.٤	٥٦.٩	التميمية	٣٦	٢٨.٣	٣٦.٩	٢٦.١	٨.٧	المعقل	٨
٢٧.٣	٧٢.٧	٠	٠	الساعي	٣٧	٠	٤٩.٤	٥٠.٦	٠	ميناء المعقل	٩
٢٣.١	١٥.٤	٤٦.١	١٥.٤	العشار	٣٨	٠	٣٧	٦٣	٠	العامل	١٠
٥.٣	٥٧.٩	٣١.٥	٥.٣	المهلب	٣٩	١٤.٣	٤٢.٨	١٤.٣	٢٨.٦	المحارب	١١
٢٤	٢٨	٣٢	١٦	التحرير	٤٠	١٦.٨	٢٥	٤١.٦	١٦.٦	الغدير / الكوبية	١٢
٥٩.٣	٢٥.٩	١١.١	٣.٧	الجزائر	٤١	٥١.٩	٢٥.٩	١١.١	١١.١	إلا سائده	١٣
٣٣.٣	٣٣.٣	٢٥.١	٨.٣	بريهة	٤٢	٠	٢٠.٨	١٦.٧	٦٢.٥	الشعلة	١٤
٠	٦٠	٤٠	٠	الزهور	٤٣	١٧.٥	٣٦.٥	٢٥.٤	٢٠.٦	العباس	١٥
٣٤.٥	٢٢.٤	٣٢.٨	١٠.٣	إلا من الداخلي	٤٤	٦٣.١	١٥.٨	١٥.٨	٥.٣	التأميم	١٦
١٩.٤	٣٨.٧	٣٥.٥	٦.٤	المهندسين	٤٥	١٢.٢	١٧.٨	٢٢.٢	٤٧.٨	الموفقية	١٧
٤.٨	١٠.٩	٣٩	٤٥.٣	القبلة / الرشيد	٤٦	٢٩.٤	٧٠.٦	٠	٠	السلام	١٨
٦.٣	٣١.٢	٤٦.٩	١٥.٦	القائم	٤٧	٢١	٥٢.٧	١٧.٥	٨.٨	الجمهورية	١٩
١٥	٤٠	٢٥	٢٠	البلديات	٤٨	٤٤.٨	٤٦.٣	٨.٩	٠	إلا ندلس	٢٠
٥.٧	٨٢.٩	٥.٧	٥.٧	العباسي	٤٩	٥٠	٤١.٧	٨.٣	٠	الزهراء	٢١
٥٠	٥٠	٠	٠	صنعاء	٥٠	٧٤	٢٦	٠	٠	الخضراء	٢٢
٧١.٤	٢٨.٦	٠	٠	عمان	٥١	٣٩.٥	٢٦.٣	٢١.١	١٣.١	الميثاق	٢٣
٢٦	٣٧	٣٧	٠	القاهرة	٥٢	١٤.٨	٣٢.٣	٢٠.٦	٣٢.٣	الرافدين	٢٤
٤.٨	٣٠.٩	٥٠	١٤.٣	الفيحاء	٥٣	٠	٧.٧	٧.٧	٨٤.٦	الشرطة	٢٥
٦.٤	١٢.٨	٥٣.٢	٢٧.٦	المتنزه	٥٤	٣.٤	١٥.٧	٢٢.٥	٥٨.٤	الحسين / المربع	٢٦
٣٥.٣	٤١.٢	٢٣.٥	٠	الربيع	٥٥	٥٨.٧	٣٠.٥	٤.٣	٦.٥	الجمعيات	٢٧
٢٢.٣	٣٣.٥	٢٦.١	١٨.١	المعدل		١٤.٥	٢٤.٤	٣١.٦	٢٩.٥	إلا صمعي	٢٨

المصدر : استمارة الاستبيان





٢. ارتفاع مستوى الدخل الفردي :

لا يمكن معرفة الشخصية الاقتصادية لمدينة البصرة إلا بعد معرفة نصيب المحافظة من الدخل القومي الكلي للبلد وبالمقابل لا يمكن معرفة المستوى المعاشي لسكان مدينة البصرة إلا بعد التوصل لمعرفة مقدار الدخل الفردي^(*)

أن تغير مستوى دخل الفرد العراقي بشكل عام يرجع بجذوره التاريخية إلى عقد الخمسينيات وبالتحديد عام ١٩٥٢ كنتيجة للتطور الملحوظ في الدخل القومي وذلك لزيادة العوائد النفطية على اثر تقسيم أرباح النفط مناصفة مع الشركات الأجنبية إذ انعكست هذه الزيادة في ارتفاع نصيب الفرد العراقي من الدخل القومي ، وتشير الإحصاءات الرسمية إلى زيادة معدل الدخل الفردي من (١٠) ديناراً عام ١٩٥٣ إلى أكثر من (٧١) ديناراً عام ١٩٦١ ومن ثم إلى (٨٩) ديناراً عام ١٩٦٩^(١)، وبعد تأمين النفط في سبعينيات القرن الماضي حدث ارتفاع ملحوظ في معدل الدخل الفردي العراقي من (١٢٨) ديناراً الى (٩٩٨) ديناراً عام ١٩٨٠^(٢) وهنا نشير إلى ان مردودات عوائد النفط قد شكلت عصب الدخل القومي العراقي ما يعني توافر فائض مالي خصصت لمشاريع متعددة من ضمنها أعداد خطط التنمية العمرانية الحضرية وهذا مبرر تطور المدن في العراق ومن ضمنها مدينة البصرة التي تطورت بشكل لا مثيل له خلال عقد السبعينيات في مختلف القطاعات الاقتصادية والصناعية والتجارية والنقل والتشييد والبناء وغيرها ، لكن ظروف الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج الاولى في عقد التسعينيات ومع فرض العقوبات الاقتصادية على البلد لعام ١٩٩١ انعكس ذلك سلباً على انخفاض الدخل القومي ليشكل منعطف خطير على المواطنين حيث سجل معدل الدخل القومي في عام ١٩٩٨ (١٥٠١٣٤٢٢,٣) مليون دينار مما زاد من نصيب الفردي الافتراضي من الدخل القومي بمقدار (٦٦١٣٢,٦) دينار^(٣)، وبعد رفع الحصار الاقتصادي بتغيير النظام لعام ٢٠٠٣ عاد الانتعاش الاقتصادي للبلد رافق ذلك ارتفاع كبير للدخل القومي العراقي على اثر تصدير النفط ليسجل في عام ٢٠٠٩ (٣٧٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠) بليون دينار^(٤) ليرتفع مقدار الدخل الفردي بدوره الى (١٢٥٠٠٠٠٠)

(*) المقصود الدخل القومي : هو مجموع القيمة الصافية للسلع والخدمات المنتجة من قبل السكان خلال سنة محددة ، حيث يتكون الدخل القومي الإجمالي من النفقات الحكومية ونفقات الاستهلاك الشخصية والاستثمارات وصافي دخل الأصول وإجمالي قيمة الصادرات مخصوماً منها الضريبة وواردات السلع ، بينما يشير متوسط دخل الفرد الى تقسيم إجمال الدخل القومي على مجموع السكان في الدولة او المنطقة المدروسة ، اما المقصود بالدخل الفردي هو إجمالي ما يحصل عليه الإنسان هو وأسرته من عمله الذي يعمل فيه او من اية مصادر أخرى . ينظر : عباس فاضل السعدي ، محافظة بغداد دراسة في جغرافية السكان ، الطبعة الأولى ، مطبعة الأزهر ، بغداد ، ١٩٧٦ ، ص ١٠٤ .

(١) جواد هاشم وآخرون، تقويم النمو الاقتصادي في العراق ١٩٥٠-١٩٧٠، مطبعة وزارة التخطيط، بغداد ١٩٧٠، ص ٢٢٤ .

(٢) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للسنوات المذكورة.

(٣) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية ، الباب الرابع عشر ، الحسابات القومية ،

٢٠٠٧ ، ص ٣٦٩

(٤) بحث منشور على الانترنت للموقع (www.amrefa.or/index.php / الدخل القومي)



(دينار عراقي ، وفي حالة قسمة الدخل القومي على عدد سكان المدينة لعام ٢٠٠٩ البالغ (٩٧٣٦٤٦) نسمة يكون متوسط دخل الفرد السنوي لسكان مدينة البصرة (٣٨٥١٥٠٢) دينار سنويا . يبدو من تتبع تحليل الدخل القومي العراقي ومقارنته مع متوسط نصيب الفرد غير مجدٍ من الناحية التطبيقية ويعزى ذلك الى العديد من إلا سباب أهمها سيطرة الكيانات السياسية والمنتفذين على دفة الحكم بعد تغير النظام عام ٢٠٠٣ واستمرارا طيلة سنوات تلت ومن ثم هيمنتها على مقدرات البلد سيما واردات الدخل القومي بفعل تصدير النفط والتي تقدر بالمليارات الدولارات سنويا مما أحكمت عائدات الدخل القومي لصالحها، لذلك مهد هذا الجانب في تحويل لإموال المسروقة لصالح رصيد البنوك لإجنيبة لغرض رفد فئة محددة من الساسة الذين سرقوا مقدرات الشعب العراقي مما اثر بالنتيجة على سوء توزيع الثروة بالمقارنة مع تعزيز مصالحهم الخاصة ، وهذا ما أشارت إليه إحدى الدراسات المختصة بالسكان وأحوالهم المعيشية بان أكثر من ثلث سكان العراق واقع تحت خط الفقر^(*) اذ يشير الجدول (٨) وشكل (٧) أن خط الفقر في العراق سجل(٧٦٨٩٦) دينار للفرد الواحد شهريا بناءً على أسعار عام ٢٠٠٨ ومن هنا فقد سجلت نسبة خط الفقر في البصرة ١٧,٥% ، بينما احتلت محافظة ميسان أعلى النسب بواقع ٣٠,٢% ، وهذا يدل ارتفاع نسب خط الفقر في المناطق الريفية إلى ٣٩%^(١) بمعنى ان النسبة تزيد عن الضعف وسبب ذلك راجع إلى انخفاض معدلات الإنتاجية الزراعية في الريف العراقي وانخفاض المستوى التعليمي مما جعل الاقتصاد الريفي ينحصر في مهن لا تتطلب مهارة عالية وبالتالي انخفاض الدخل الفردي مثل المهن الحرف إلا ولية والنشاط الزراعية) حتى ان الذين يعملون بدون اجر في الريف يمثل اعلى النسب فيما لو تم مقارنته مع سكان الحضر ، وهذا ما يفسر زيادة السكن العشوائي في المدينة وإطرافها ، وما هجرة الشباب العراقيين الى خارج البلد عام ٢٠١٥ اصدق دليل على ذلك . ومن هذا المنطلق لا يمكن اعتماد متوسط نصيب الفرد لأنه مقياس وصفي لتوزيع الدخل القومي على سكان البلد .

* يقصد بخط الفقر هو مقياس للدخل يمكن من خلاله التمييز بين الفقراء وغير الفقراء .او معنى اخر هو كلفة تغطية الحاجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية . المصدر :عباس فاضل السعدي ، جغرافية الفقر في العراق ، مجلة كلية التربية الأساسية ، جامعة بابل ، العدد ١٢ ، ٢٠١٣ ، ص٣٩٩ .
(١)عباس فاضل السعدي ، جغرافية الفقر في العراق ، مصدر سابق ، ص ٣٩٩ .



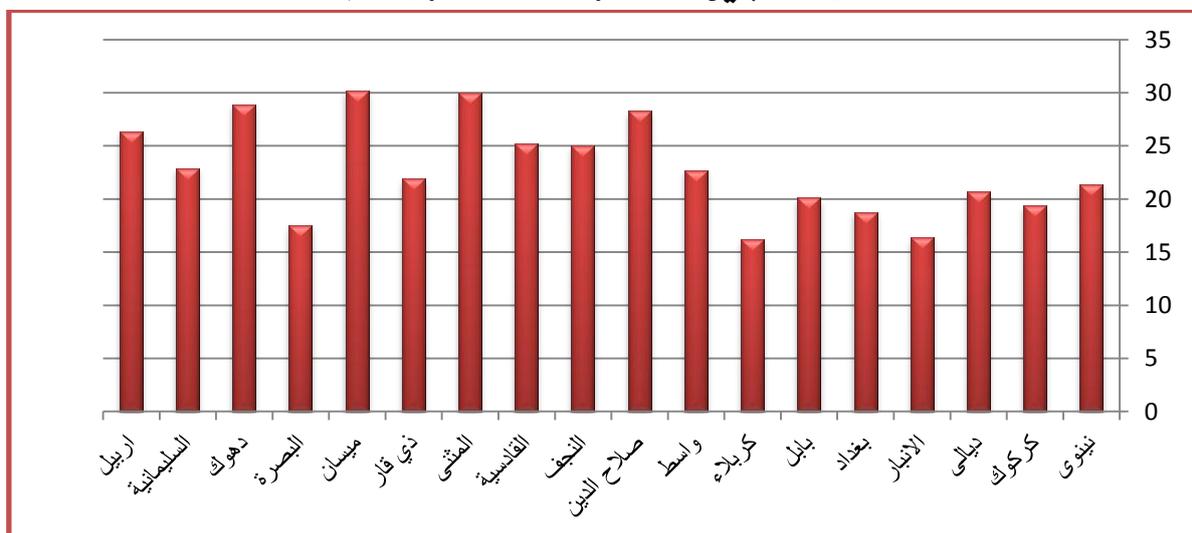
جدول (٨)

التباين المكاني لدليل خط الفقر في محافظات العراق لعام ٢٠٠٨

المحافظة	الدليل		المحافظة	الدليل		المحافظة	الدليل	
	الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة
نينوى	٨	٢١,٤	كربلاء	١	١٦,٢	ذي قار	٩	٢١,٩
كركوك	٥	١٩,٤	واسط	١٠	٢٢,٧	ميسان	١٨	٣٠,٢
ديالى	٧	٢٠,٧	صلاح الدين	١٥	٢٨,٣	البصرة	٣	١٧,٥
الانبار	٢	١٦,٤	النجف	١٢	٢٥,٠	دهوك	١٦	٢٨,٩
بغداد	٤	١٨,٨	القادسية	١٣	٢٥,٢	السليمانية	١١	٢٢,٩
بابل	٦	٢٠,١	المتن	١٧	٣٠,٠	اربيل	١٤	٢٦,٤
			العراق				—	١٨,٨

المصدر : عباس فاضل السعدي ، جغرافية الفقر في العراق ، مجلة كلية التربية الأساسية ، جامعة بابل ، العدد ١٢ ، ٢٠١٣ ، ص ٤٠١.

شكل (٧) تباين خط الفقر لمحافظة العراق لعام ٢٠٠٨



جدول (٨)

وبهذا الصدد ارتأى الباحث استبعاد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي واعتماد مقياس واقعي تمثل في معرفة متوسط دخل العائلة الإلادنى والإعلى وحسب المناطق المسحية (١) والذي تم تقسيمه بحسب معطيات الجدول (٩) وخريطة (٩) إلى ثلاث فئات تمثلت اولاً ما بين (١٠٠-٥٠٠ ألف دينار ، وثانياً من ٥٠٠ - مليون دينار ، والفئة الثالثة أكثر من مليون دينار) ، واتضح بان هناك تبايناً لمستويات المدخولات الشهرية للعوائل بحسب الاحياء السكنية ، اذ نلاحظ ان أعلى معدل سجل (٤٦.٣ %) ضمن فئة العوائل التي سجلت دخولهم الشهرية بين (١٠٠ - ٥٠٠) ألف دينار ، في حين تباينت معدلات الدخل الشهري للفئتين (٥٠٠-مليون دينار و أكثر من مليون) ليسجل معدلاتهما الشهرية (٣٧.٥ % ، ١٦.٢ %) على التوالي

(١) استمارة الاستبيان



جدول (٩)

متوسط دخل العائلة حسب الأحياء السكنية لمدينة البصرة لعام ٢٠١٦

الدخل الشهري للعائلة			ت	الحي السكني	الدخل الشهري للعائلة			ت	الحي السكني
أكثر من مليون دينار	٥٠٠ - مليون دينار	١٠٠ - ٥٠٠ الف			أكثر من مليون دينار	٥٠٠ - مليون دينار	١٠٠ - ٥٠٠ الف		
١٦.٧	٨٢.٤	٠	٢٩	الكفءات	١٥.٨	٤٢.١	٤٢.١	١	الطوبة والنخيلة
٤.٤	٤٧.٨	٤٧.٨	٣٠	الرسالة	٨.٧	٦٠.٩	٣٠.٤	٢	خالد بن الوليد
٢.٨	٤٨.٦	٤٨.٦	٣١	الفرايدي	٠	٠	١٠٠	٣	إلا كادمية البحرية
١٢.٨	٢٩.٨	٥٧.٤	٣٢	عتبة بن غزوان	١٢.٥	٣٢.٥	٥٥	٤	القادسية
٢٠.٤	٣٨.٨	٤٠.٨	٣٣	الصمود	٨.٧	٢٣.٩	٦٧.٤	٥	الهادي
٣١.٦	١٥.٨	٥٢.٦	٣٤	كوت الحجاج	٦.١	٥٤.٥	٣٩.٤	٦	إلا بلة
١٤	٣٨	٤٨	٣٥	النصر	١٤.٣	٥٢.٤	٣٣.٣	٧	الكرامة
١١.٧	٣١.٤	٥٦.٩	٣٦	التميمية	٢٤	٤٦	٣٠	٨	المعقل
٣٣.٣	٢٦.٧	٤٠	٣٧	الساعي	٠	١١.٩	٨٨.١	٩	ميناء المعقل
٠	٣٣.٣	٦٦.٧	٣٨	العشار	١٢.٩	٣٨.٧	٤٨.٤	١٠	العامل
٨.١	٤٠.٥	٥١.٤	٣٩	المهلب	٧.١	٢٨.٦	٦٤.٣	١١	المحارب
١١.١	٤٠.٧	٤٨.٢	٤٠	التحرير	٤١.٧	٤١.٧	١٦.٦	١٢	الغدير الكويبة
٣٥.٥	٣٨.٧	٢٥.٨	٤١	الجزائر	٢٠.٧	٤١.٤	٣٧.٩	١٣	إلا سائده
٣.٢	٣١.٢	٦٥.٦	٤٢	بريهة	٤.٥	١٨.٢	٧٧.٣	١٤	الشعلة
١٤.٣	٥٧.١	٢٨.٦	٤٣	الزهور	١٢.٣	٣٢.٣	٥٥.٤	١٥	العباس
٢٠.٣	٢٩	٥٠.٧	٤٤	إلا من الداخلي	١٤.٣	٦٦.٧	١٩	١٦	التأميم
٢٠.٦	٣٨.٢	٤١.٢	٤٥	المهندسين	١٢.٢	٣١.١	٥٦.٧	١٧	الموفقية
١٢.٣	١٨.٥	٦٩.٢	٤٦	القبلة / الرشيد	١٥.١	٥٠.٩	٣٤	١٨	السلام
١٥.٢	٣٩.٤	٤٥.٤	٤٧	القائم	١٠.٩	٥٦.٤	٣٢.٧	١٩	الجمهورية
١٨.٤	٢٣.٧	٥٧.٩	٤٨	البلديات	٢٢	٥١.٥	٢٦.٥	٢٠	إلا ندلس
٢.٩	٢٩.٤	٦٧.٧	٤٩	العباسي	٣٦.٤	٢٧.٢	٣٦.٤	٢١	الزهراء
٢٢.١	٦٣.٢	١٤.٧	٥٠	صنعاء	١٨.٩	٣٥.٨	٤٥.٣	٢٢	الخضراء
٥٥.٥	٣٣.٣	١١.٢	٥١	عمان	٢٤.٣	٤٣.٣	٣٢.٤	٢٣	الميثاق
٤.٦	٥٤.٥	٤٠.٩	٥٢	القاهرة	٢٢.٦	٣٢.٢	٤٥.٢	٢٤	الرافدين
١٤.٦	٢٩.٣	٥٦.١	٥٣	الفيحاء	٠	١٠	٩٠	٢٥	الشرطة
٢٣.٥	٣٣.٣	٤٣.٢	٥٤	المتنزه	٩.٨	٣٠.٥	٥٩.٧	٢٦	الحسين
١٥.٨	٢٣.٧	٦٠.٥	٥٥	الربيع	٣٤.٥	٤١.٨	٢٣.٧	٢٧	الجمعيات
١٦.٢	٣٧.٥	٤٦.٣		المعدل	٣٢.٨	٤٥.٣	٢١.٩	٢٨	إلا صمعي

المصدر : استمارة إلا ستيبان



يتضح من العرض السابق أن هناك اختلافاً واضحاً للمدخلات الشهرية بالنسبة لعوائل القاطنة ضمن إحياء السكنية في مدينة البصرة وهذا ناجم بفعل تباين المهن أو العمل وهذا ما تعرض له الجدول (١٠) الذي أشار الى وجود أربع فئات رئيسه (موظف حكومي ، متقاعد ، عاطل عن العمل ، كاسب) وقد احتلت الفئات موظف حكومي وكاسب أعلى المعدلات (٤٩.٥ % ، ٣٩.٣ %) على التوالي ، بينما شغلت معدلات متقاعد وعاطل عن العمل (٩.٣ % ، ١.٩ %) على التوالي .

يلاحظ من العرض السابق ان متوسط الدخل للعوائل في المدينة للفئة (١٠٠-٥٠٠ الف دينار) قد ارتفع في المناطق الشعبية او المناطق التي تم التجاوز عليها (السكن العشوائي) كما هي الحال في (الأكاديمية البحرية ، حي الشرطة ، ميناء المعقل ، حي الشعلة) لتسجل فيها النسب على التوالي (١٠٠ % ، ٩٠ % ، ٨٨.١ % ، ٧٧.٣ %) ويعزى ذلك الى كون غالبية سكانها يندرجون ضمن فئة الكسبية ، وجزء قليل منهم موظف حكومي ، بينما نلاحظ ان ما نسبته (٥٣.٧) من سكان المدينة يتقاضون رواتب شهرية ما بين (٥٠٠- الى أكثر من مليون دينار) ويعزى ذلك الى ارتفاع أعداد أرباب العوائل الذين يعملون ضمن المؤسسات الحكومية لتسجل أعلاها في أحياء (المهندسين ، خالد بن الوليد ، الكفاءات) بنسب (٧٦ % ، ٧٣.٩ % ، ٧٠.٦ %) على التوالي .

يبدو من تفحص الجدولين (٩ ، ١٠) اللذين يشيران إلى وجود شريحة كبيرة تجاوزت النصف التي سجلت مدخولاتهم الشهرية ما بين ٥٠٠ ألف دينار عراقي إلى أكثر من مليون دينار ، ما يعطي إشارة واضحة إلى ارتفاع المستوى المعاشي النسبي لأكثر من نصف سكان المدينة والذي انعكس على تحفيز إلافراد لتحقيق أو إشباع حاجاتهم ورغباتهم الشخصية، ويأتي هدف امتلاك السكن الملائم في مقدمة تلك الحاجات لان امتلاك مسكن خاص يستهلك جزءا كبيرا من إنفاق العائلة هو الدافع وراء ادخار الأموال، اذ ان الدخل المرتفع من المبررات الرئيسة لتوفير سكن ملائم سواء كان ملكاً أو إيجارا وهذا ما يفسر ان السكان الذين يشغلون مساكن متدهورة او مزدحمة كما في (منطقة البصرة القديمة ، العشار) يتجهون ويشكلون حراكا سكنيا اذا ما تحسنت أحوالهم المعاشية الى البحث عن مساكن صحية واسعة تحتوي على فضاءات وظيفية كافية تلبي متطلبات عوائلهم ، لذلك فهم يخرجون من المناطق المزدحمة في قلب المدينة نحو الأطراف كما في أحياء الطموح (الكفاءات ، الجمعيات ، إلا من الداخلي .. الخ) فضلا عن ان مستوى الدخل يتأثر في مقدار ما يخصص من ميزانية العائلة للسكن وإمكانية الحصول على القروض المالية إذ ان مؤسسات التمويل المصرفية في المدينة حددت مقدار القروض الممنوحة للبناء على أساس مستوى دخل المُقترض، وقد لا يمنح القرض اذا كان دخل الفرد دون مستوى محدد من الدخول هذا من ناحية



جدول (١٠)
مهنة رب العائلة بحسب الأحياء السكنية لمدينة البصرة لعام ٢٠١٦

مهنة رب العائلة				الحي السكني	ت	مهنة رب العائلة				الحي السكني	ت
كاسب	عاطل عن العمل	متقاعد	موظف حكومي			كاسب	عاطل عن العمل	متقاعد	موظف حكومي		
٢٣.٥	٠	٥.٩	٧٠.٦	الكفاءات	٢٩	٢٠	٥	٥	٧٠	الطوية والنخيلة	١
٤٥.٨	٠	٤.١	٥٠.١	الرسالة	٣٠	٨.٧	٠	١٧.٤	٧٣.٩	خالد بن الوليد	٢
٤١.٩	٠	٩.٧	٤٨.٤	الفراهيدي	٣١	٧٠	٠	٠	٣٠	الإكاديمية البحرية	٣
٤٩.١	١.٧	٣.٤	٤٥.٨	عتبة بن غزوان	٣٢	٣٠.٢	٢.٣	٢١	٤٦.٥	القادسية	٤
٤٦.٢	٠	١.٩	٥١.٩	الصمود	٣٣	٣٦.٢	٠	٦.٤	٥٧.٤	الهادي	٥
٥٦	٠	٠	٤٤	كوت الحجاج	٣٤	٢٥.٧	٥.٧	٨.٥	٦٠.١	الإبلة	٦
٣٢.٦	٦.١	٨.٢	٥٣.١	النصر	٣٥	٢٧.٣	٤.٥	٩.١	٥٩.١	الكرامة	٧
٤٥.١	٣.٩	٣.٩	٤٧.١	التيممية	٣٦	١٥.٤	١.٩	١٣.٥	٦٩.٢	المعقل	٨
٤٦.١	٠	٧.٧	٤٦.٢	الساعي	٣٧	٨٠.٤	٥.٢	٠	١٤.٤	ميناء المعقل	٩
٥٠.١	٦.٢	١٢.٥	٣١.٢	العشار	٣٨	٣١	٠	٦.٩	٦٢.١	العامل	١٠
٥٧.٩	٠	٧.٩	٣٤.٢	المهلب	٣٩	٢٤.٢	٣.٤	٢٠.٧	٥١.٧	المحارب	١١
٣٦.٧	٠	٢٦.٦	٣٦.٧	التحرير	٤٠	٨.٤	٠	١٦.٦	٧٥	الغدير / الكويبة	١٢
٦٤.٦	٣.٢	٣.٢	٢٩	الجزائر	٤١	٢٠	٠	٢٠	٦٠	الإلسانذ	١٣
٦٨.٨	٠	٦.٢	٢٥	بريهة	٤٢	٤٧.٨	٤.٤	١٧.٤	٣٠.٤	الشعلة	١٤
٢٨.٦	٠	١٤.٣	٥٧.١	الزهور	٤٣	٤١.٢	٢.٩	١٦.٢	٣٩.٧	العباس	١٥
٤٢.٧	٤.٤	١٤.٧	٣٨.٢	الإلسان الداخلي	٤٤	١٨.٢	٠	١٨.٢	٦٣.٦	التأميم	١٦
٢٣.٥	٠	٠	٧٦.٥	المهندسين	٤٥	٣٤.٣	٤	١١.٢	٥٠.٥	الموقفية	١٧
٤٠.٦	٠	١٠.٩	٤٨.٥	القبلة / الرشيد	٤٦	٤٨.٣	١.٧	٨.٦	٤١.٤	السلام	١٨
٤٧.١	٠	٢.٩	٥٠	القائم	٤٧	٢٧.٣	٠	١٠.٩	٦١.٨	الجمهورية	١٩
٤٢.٨	٢.٤	٠	٥٤.٨	البلديات	٤٨	٤١	٠	٧.٧	٥١.٣	الإلسانلس	٢٠
٥٢.٩	٢.٩	١١.٨	٣٢.٤	العباسي	٤٩	٥٠	٠	٨.٣	٤١.٧	الزهراء	٢١
٩.٥	٠	٢٠.٤	٧٠.١	صنعاء	٥٠	٤٨.٣	٠	٥.٢	٤٦.٥	الخصراء	٢٢
٤٤.٥	٠	٠	٥٥.٥	عمان	٥١	١٧.٢	٠	٥.٧	٧٧.١	الميثاق	٢٣
٢٨.٥	٣.٦	١٤.٣	٥٣.٦	القاهرة	٥٢	٤٥.٩	٥.٤	٥.٤	٤٣.٣	الرافدين	٢٤
٥٠	٢.٤	١١.٩	٣٥.٧	الفيحاء	٥٣	٦٣.٦	٩.١	٠	٢٧.٣	الشرطة	٢٥
٤٠.٤	١.٩	٧.٧	٥٠	المتنزه	٥٤	٥٧.٣	٣.٤	٦.٧	٣٢.٦	الحسين / المربع	٢٦
٤٤.٢	٢.٣	٢.٣	٥١.٢	الربيع	٥٥	٣٨.٧	٠	١٢.٩	٤٨.٤	الجمعيات	٢٧
٣٩.٣	١.٩	٩.٣	٤٩.٥	المعدل		٢٧.٩	١.٦	٢١.٧	٤٨.٨	الإلسانصي	٢٨

المصدر : استمارة استبيان



، ومن ناحية أخرى ان ارتفاع مستوى دخل الفرد النسبي لاسيما بعد عام ٢٠٠٣ شكل الركيزة الأساسية الضاغطة على النمو السكني ومع توفر القروض أصبح بالإمكان العديد من سكان المدينة رغبة في بناء وحدات سكنية مستقلة اعتمادا على القروض الميسرة له وخير دليل سلفة (المئة راتب) التي استحسنتها الكثير من السكان وتم الاقتراض من البنوك رغم فائدتها المرتفعة لغرض إشباع حاجة السكن لديهم، ومجمل تلك الفعاليات ساهمت في إحداث تغيير في نسيج المدينة لاسيما السكنية سواء أكان على حساب المساحات المتروكة للتوسع المستقبلي والتي تعد تجاوزاً على أملاك الدولة او عن طريق شراء العرصات ضمن إحياء السكنية ومن ثم بنائها هذا من جانب ، ومن جانب آخر فان تحسن الوضع المعاشي النسبي المشار إليه ، يؤدي بالنتيجة الى تحسن المستوى الثقافي والاجتماعي والصحي للسكان ومن ثم حصول زيادة في عدد السكان بفعل قلة الوفيات وزيادة الولادات، كما ان التباين في مستويات الدخل بين المدينة والريف وتوفر فرص العمل في المدينة يدفع بسكان الريف الى الهجرة بحثاً عن الدخل المرتفع مما يولد - مع الزمن - طلباً إضافياً على السكن، ولعل هذا العامل (الهجرة) كان احد الأسباب الرئيسة في التغير في صنف الاستعمال الايجابي للاستعمال السكني على حساب بقية الاستعمالات الاخرى .

الى جانب ما تقدم يمكن ان نشير إلى ان الوحدات السكنية في المدينة تتأثر أيضا بزيادة الدخل الشهرية لان ذلك يحفز أصحابها على تغير صنف الاستعمال او نمطه ، اذ من خلال التحسن في المستوى الاقتصادي للعوائل يحفزها على القيام بإعمال الترميم للمساكن لاسيما القديمة منها او بناء طابق إضافي أو مشتمل ضمن حيز المساحي لتلك المساكن ، وهنا يمكن القول ان الزيادة في المدخولات الشهرية للعوائل ينعكس إيجاباً او سلباً في تغير استعمالات الأرض السكنية من حيث إضافة واستحداث طابق ثاني او بناء مشتمل .

ثامناً : طرق النقل

ان عملية التحضر في العالم ووصولها الى الصيغة الحالية لا يمكن لها أن تكون من دون تغير في طبيعة انتقال السكان والبضائع لذلك يعد عنصر النقل الجزء الأساسي التي تعتمد عليه جميع المدن في نموها وتطورها^(١) ، وبهذا الصدد هناك تقارب شديد بين جغرافية النقل وجغرافية المدن بل يمكن القول ان جغرافية المدن هي جغرافية النقل وهذا ما يفسر مقولة لابلاش " أن الطرق صنعت المدن"^(٢) .

إن مدينة البصرة منذ تأسيسها وتبدل مواضعها من الخريبة إلى البصرة القديمة ومن ثم الى العشار وصولاً إلى القرن العشرين مرت بمراحل عديدة أخذت وسائط النقل تتغير وفق المراحل الزمنية وحسب التطور الحضاري ، إذ سادت ظاهرة الحملين في الحقب الماضية اعتماداً على القوى العضلية وبعد مدة من الزمن تغيرت وسائط النقل لتظهر الحيوانات او العربات التي تجرها الحيوانات نوعاً احدث من سابقه وهذا مؤشر

(1) James H. Johnson , Urban Geography ,2nd,Printed in Great Britain,1972,P:39

(٢) أحمد علي اسماعيل ، جغرافية المدن ، الطبعة الرابعة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ٣٠٦ .



بحسب الحياة الاجتماعية السائدة والمستوى الحضاري ، وصولاً إلى القرنين (الثامن والتاسع عشر وبداية القرن العشرين) حيث استبدلت وسائل النقل في المدينة ليغطي النقل النهري على وسائل النقل الأخرى ، لهذا نجد ان النقل النهري الرخيص نسبياً ساهم بشكل كبير في نقل البضائع والسكان ، لاسيما في الجداول المنفرعة من شط العرب حيث ساد النقل النهري باستخدام الزوارق الصغيرة عبر نهر العشار الذي كان إلا كثر استخداماً ، كونه يربط مركز المدينة (منطقة البصرة القديمة) مع شط العرب وبدوره يرتبط مع العالم الخارجي . اما في الربع الأول من القرن العشرين فقد دخلت الى المدينة وسائل أحدث من سابقتها مثل القطارات والمركبات والطائرات على الرغم من استخدامها المتواضع .

يتضح من استعراض التاريخ لتطور وسائل النقل المستخدمة في المدينة المشار إليها (الحمالين ، الزوارق ، العربات ، السيارات ، القطارات ، الطائرات) انها جاءت لخدمة استعمالات الأرض الحضرية وكذلك لتنمية حركة التجارة وزيادة التبادل الاقتصادي على كافة المستويات في المدينة وإقليمها^(١) . ان تأسيس بلدية البصرة عام ١٨٦٩ شكلت نقطة البداية للمدينة من حيث التوجيه والتنظيم والهيكلية الإدارية^(٢) على الرغم من بدايتها البسيطة إلا أنها استطاعت وضع أساس القانونية والتزامها بحدود البلدية المتعارف عليها آنذاك ، إذ كانت المدينة في عام ١٨٨٨ تتوزع على جانبي نهر العشار المتصل مع شط العرب والذي بدوره يربط بين قصبتي البصرة القديمة والعشار^(*) معاً والنقل النهري هو السائد .

شهد تطور النقل في المدينة تطوراً ملحوظاً مع البدايات الأولى للقرن العشرين حيث قررت بلدية البصرة ما بين عامي (١٨٩٥ - ١٩٠٧) ربط المحلات السكنية سواء كانت في منطقة البصرة القديمة او في مناطق العشار بمجموعة من الجسور الرابطة بينها كما هي محلات (الخدق ، الجبيلة ، العشار ، الخورة ، العباس ، صبخه العرب وغيرها) والغاية الرئيسة لتسهيل حركة المرور بين تلك المناطق^(٣) . الى جانب تلك التطورات ضمت الجهات التخطيطية العديد من الأراضي ذات الملكيات الخاصة الى ممتلكاتها عن طريق استملاك الأراضي ببدل نقدي وبالتالي نلاحظ ان المدة ١٩٠٨-١٩٨٠ شهدت حملات مكثفة لبلدية البصرة لاستملاك الأراضي لاسيما ضمن حدودها او خارجها ، وتكمن الغاية الأساسية من ذلك فتح شوارع جديدة لربط أوصال المدينة المتناثرة بعضها مع بعضها الآخر ، ونستطيع ان نقتبس أمثلة عديدة منها ربط العشار بمنطقة البصرة القديمة بواسطة شارع الموفق (شارع الخليج العربي حالياً) عام ١٩٠٨

(١) صلاح الدين علي الشامي ، الجغرافية دعامة التخطيط ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٧٦ ، ص ٢٢٧ .

(٢) رجب بركات ، بلدية البصرة ، مصدر سابق ، ص ٥

(*) ان منطقة العشار ومن ضمنها مقام علي حديثة النشأة في عام ١٨٧٠ لاسيما في عهد مدحت باشا الذي وضع اغلب المؤسسات الإدارية والعسكرية وبعد ربع قرن تطورت منطقة العشار لتصبح منطقة مهمة تحوي على الترسانة البحرية وورشة لتصليح السفن وادارة الميناء والحجر الصحي وغيرها . المصدر ، عبد الحميد القيسي وزميله ماهر يعقوب ، ديناميكية البصرة في عيون التاريخ والرحالة (١٣٩٨ - ١٩١٤) مجلة اداب البصرة ، العدد (٦٣) ، مجلد (٢) لسنة ٢٠١٢ ، ص ٨٣٦ .

(٣) رجب بركات ، ص ٥٢ .



والذي بلغ عرضه (٤ متر) بعد استملاكه وهدم الدور لغرض انجاز هذا المشروع ، وبعد مدة من الزمن تم إنشاء شارع دينار وشارع الكورنيش هذا الى جانب العديد من الشوارع التي أنجزت تباعا . ومما لا شك فيه ان لقانون الطرق والإبنية المرقم ٤٤ لعام ١٩٣٥ الإاثر البارز في توجه الجهات المعنية لتخطيط شوارع المدينة بصورة مستقيمة بعدما ساد نمط الشوارع الملتوية وذات النهايات المغلقة لاعتبارات مناخية لاسيما في المحلات القديمة الصفاة والقبلة القديمة (المهلب حاليا) والمشراق (العباسي حاليا) والخليلية (صنعاء حاليا) والفرسي والسيمر (التحرير حاليا) . ان هذه المؤشرات تعطي دليلا واضحا على حالة التغير في نمط شوارع المدينة من ملتوية كما اشرنا الى مخططة ومستقيمة سيما المدة التي أعقبت هذا القانون لكونه لحظه تحول في تاريخ المدن العراقية ومن ضمنها مدينة البصرة التي شهدت حملات واسعة لاستملاك الأراضي لغرض فتح واستحداث وتوسيع العشرات من شوارع المدينة وبالتالي ظهرت الشوارع الحديثة المخططة وبأعداد كبيرة ذات الإتساعات المختلفة ، ولا يخفى أن هذه الجهود بذلت لغرض تحقيق التوازن بين الشوارع والمركبات التي وصلت في عام ١٩٣٩ الى (٧٥٠) مركبة^(١). والجدير ذكره ان منطقة المعقل قد تطورت بمعزل عن مدينة البصرة منذ عام ١٩١٥ ، ويعزى ذلك بحسب ملكيتها التي تعود الى مؤسسة الموائى العراقية (***) آنذاك ومن هنا نجد ان لمكانة ميناء المعقل التجارية دوراً انعكس ذلك على استقطاب العمالة إليها الأمر الذي حفز هذه المؤسسة بإنشاء دور سكنية لموظفيها بعد عملية فتح شوارع جديدة والتي اتسمت بأكثر رحابة واتساع فيما لو قورنت مع الشوارع التي شيدت من قبل بلدية البصرة آنذاك ، وتم تبليط معظم شوارعها ، وذلك لحركة المركبات والسكان هذا الى جانب تنشيط وسائط النقل المختلفة سواء كانت نهريه ام الجوية (*).

شهدت المدينة عقد الخمسينيات تطورات عديدة طالت اغلب مؤسساتها هذا الى جانب تغير كبير شمل قطاع السكن والتجارة والصناعة والخدمات ويعزى ذلك الى تأسيس مجلس إعمار والتوجه الحكومي بفعل زيادة الدخل القومي على اثر زيادة الصادرات النفطية والسلع التجارية الأمر الذي انعكس ايجابيا على توافر إلاموال اللازمة لإنماء قدرات البلدية فمن الجانب الإداري استطاعت بلدية البصرة ضم مناطق (السراجي والخورة وميتان) لحدود المدينة وأصبحت جزء من نسيج المدينة عام ١٩٥٨ وبالتالي شجع هذا الأمر على تخطيط شوارعها ومن ثم تبليطها ، فضلا عن تبليط شوارع أخرى مثل (شارع المظفر ، الملك فيصل ، أنس ، دينار) وتبليط معظم الشوارع الرئيسية . أما جانب الخدمات لاسيما النقل فقد تم إنشاء العديد من الجسور الرابطة مثل (نظران ، التميمية ، التحسينية ، العشار وغيرها) رافقها فتح وتبليط العديد من الشوارع كما في (الجمهورية ، الحسين ، الجمعيات) والتي ربطت بشبكة واسعة من الشوارع لغرض تسهيل حرية

(١) حميد غالب عجيل السكيني ، النقل في مدينة البصرة ،(دراسة في جغرافية النقل) ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ١٩٩٨ ن ص ٣٧.

(**) انضمت ممتلكات مصلحة الموائى الى بلدية البصرة عام ١٩٨٠ وشملت (طرق النقل ، الحدائق ، المركبات) وانتهاء التداخل بين البلدية ومؤسسة الموائى واعتبارها داخل حدود البلدية . المصدر : رجب بركات ، بلدية البصرة ، ص ٧٨١.

(**) انشئ في منطقة المعقل مطار للنقل الجوي عام ١٩١٦ لتسهيل عملية النقل الجوي .



التنقل من جهة ما بين عامي ١٩٥٣ - ١٩٥٩ وذلك لاستيعاب الزيادة الحاصلة في المركبات التي سجلت (٥٣٩٢) مركبة عام ١٩٥٧^(١) من جهة أخرى . أما بخصوص الاستعمال الصناعي وعلى اثر تخطيط المدينة من قبل الإستشاري ماكس لوك عام ١٩٥٦ تم وضع العديد من الاقتراحات وذلك بنقل المؤسسات الصناعية خارج المنطقة المركزية او عند أطرافها على اثر تنامي الزيادة السكانية وإبعاد الملوثات عن المدينة. اما بخصوص الاستعمال السكني فقد تعرض هو أيضا لعملية تغير واسعة بأثر السياسة المتبعة لاسيما توزيع القطع السكنية او بناء وحدات سكنية فضلا عن عنصر النقل الذي يعد عامل مشجع في ظهور مناطق سكنية جديدة (تم الإشارة لها) وهذا يدل ان التجمعات السكنية توزعت على جوانب طرق النقل لاسيما المتفرعة من مركز المدينة على هيئة أشرطة او محاور للنمو السكني وهي عملية تشيبت لاستعمالات الأرض الحضرية ومنها السكنية.

ومع بداية عقد الستينيات تم استملاك شارع الكويت ومن ثم هدم الدور السكنية لغرض توسيعه ومن ثم تبليطه ، وكذلك امتداد شارع دينار وتبليطه الى حدود الميناء^(٢) ، إما في عقد السبعينيات فقد تم فتح العديد من الشوارع الداخلية الطولية والآخرى الشوارع العرضية التي ربطت أجزاء المدينة والتي تزامنت مع تأمين النفط العراقي وزيادة الدخل القومي انعكست بشكل ايجابي على جميع المراكز الحضرية ومن ضمنها منطقة الدراسة والتي حضيت بأفضل فرصة للتوسع المساحي على اثر توافر الإمكانيات المادية وبالتالي شهدت المدينة العديد من التطورات من شأنها بروز حملة واسعة لتوزيع القطع السكنية على المستحقين ببدل نقدي او مجاني خارج حدود المدينة انذاك ، فضلا عن بناء الوحدات السكنية لغرض توزيعها على شرائح معينة لذا شجع هذا إلا مر على جذب الإستعمال السكني وخروجها من المدينة القديمة وهذا يدل على ظهور أحياء غرب المدينة (الحسين ، الجمعيات ، القبلة ، الرافدين وغيرها) .

وبناءً على ما تقدم أصبح لامتداد طرق النقل الداخلية والخارجية الإاثر الواضح في تحقيق إعادة توزيع السكان اذ ساهمت بشكل جلي في زرع البذور العمرانية الممتدة على جانبيها فضلا عن أثرها في نمو وتوسيع العديد من التجمعات السكانية والمراكز الحضرية على طول محاور تلك الطرق وبالتالي تغيير خريطة الكثافات السكانية في المدينة هذا من جهة ، ومن جهة ثانية ان طرق النقل رفعت من أسعار الأراضي القريبة او البعيدة عن مركز المدينة الأمر الذي شجع الكثير من السكان على الخروج من المركز باتجاه الأطراف مما اقتضى ذلك استخدام واسع للمركبات التي ارتفعت أعدادها من (٥٣٩٢) مركبة عام ١٩٥٧ الى (٢٣٩٩١) مركبة عام ١٩٧٧ ، ومن المؤكد ان تزداد أطوال تلك الشوارع حيث سجلت مجموع أطوال الشوارع فيها (٩٠١,٩) كم ، فضلا عن ربط أجزاء المدينة المتناثرة بشبكة من الشوارع المبلطة وكذلك الترابية لاسيما في المناطق المحصورة بين العشار والمعقل او بين منطقة البصرة القديمة والعشار ، فضلا عن لإحياء السكنية غرب المدينة ويعزى ذلك الى اتساع العمران في تلك المناطق ، ومن ثم ارتفعت أعداد

(١) حميد غالب عجيل السكيني ، مصدر سابق ، ص ٣٧

(٢) رجب بركات ، مصدر سابق ، ص ٧٢٢ .



المركبات في المدينة إلى (٣٦٥٧٦) مركبة عام ١٩٨٧ وازدادت أطوال الشوارع ضمن هذه المدة (١٢٩٦,٧) كم على الرغم من ظروف الحرب العراقية الإيرانية ، ومع انتهاء الحرب عام ١٩٨٨ وعودة العوائل المهاجرة إلى المدينة برزت حالة الاستقرار والانتعاش الاقتصادي الذي تزامن مع الزيادة المرتفعة للسكان وظهرت أحياء (القائم ، البلديات ، إامن الداخلي وغيرها) . لذلك يمكن القول ان أعداد المركبات قد سجلت (١٠٤٦٢٨) مركبة عام ١٩٩٧ ومجموع أطوال الشوارع سجل (١٣١٧,٤) كم ، لترتفع الى (١٠٨٣٠٢) مركبة عام ٢٠٠٣ ومن ثمه الى(٢١٨٧١٩) مركبة لعام ٢٠٠٩ ارتفعت الى (٢٦١٧٢٠) مركبة عام ٢٠١٦ ونظرا لحالة الانفتاح الاقتصادي بعد تغير نظام الحكم لذا بلغت مجموع أطوال الشوارع في المدينة (١٦٤٢,٢) كم ، بحسب الجدول (١١) والخريطة (١٠) .

خلاصة القول ان تطور طرق النقل عملت على تشتيت استعمالات الأرض ومنها السكنية لكونه ساهم في الاتصال بين المناطق مما يسهل حرية التنقل مما شجع الكثير من السكان على بناء المساكن بعيدا عن المدينة القديمة وانتفاء الحاجة الى الارتباط بمركز المدينة بل أصبح الابتعاد عنه سمة بارزة ينشدها سكان المدينة جميعها ، ما يشير الى تغير في صنف استعمالات الأرض من فضاءات فارغة او زراعية الى استعمالات مغايرة وأهمها الاستعمال السكني .

جدول (١١)

تطور أعداد المركبات في مدينة البصرة للمدة ١٩٧٧ - ٢٠٠٩

السنوات	عدد المركبات	أطوال الشوارع / كم
١٩٧٧	٢٣٩٩١	٩٠١,٩
١٩٨٧	٣٦٥٧٦	١٢٩٦,٧
١٩٩٧	١٠٤٦٢٨	١٣١٧,٤
٢٠٠٣	١٠٨٣٠٢	١٤٧٠,٩
٢٠٠٩	٢١٨٧١٩	١٦٤٢,٢
٢٠١٦	٢٦١٧٢٠	١٩٤٨,٢

المصدر : عمل الباحث اعتمادا على

- (١) إبراهيم حاجم لازم الحلفي ، الحوادث المرورية في مدينة البصرة للمدة من (٢٠٠٣-٢٠٠٩) رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٠ ، ص ١٨ .
- (٢) استخرجت أطوال الشوارع للمدينة بواسطة برنامج (Arc Gis 10.2)
- (٣) مديرية مرور محافظة البصرة ، شعبة تسجيل المركبات ، بيانات غير منشورة ، لعام ٢٠١٦ .



الفصل الثاني

التوزيع المكاني لاستعمالات الأرض في مدينة

البصرة وتغيراتها المساحية للمدة ١٩٧٧ - ٢٠١٦

أولاً : استعمالات الأرض الحضرية في المدينة للمدة (١٩٧٧ - ١٩٠٧)

ثانياً : استعمالات الأرض الحضرية في المدينة للمدة (١٩٧٨ - ١٩٨٩)

ثالثاً : استعمالات الأرض الحضرية في المدينة للمدة (١٩٩٠ - ٢٠٠٢)

رابعاً : استعمالات الأرض الحضرية في المدينة للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٦)

خامساً : التغيرات المساحية في مدينة البصرة للمدة (١٩٧٧ - ٢٠١٦)



الفصل الثاني : التوزيع المكاني لاستعمالات الأرض في مدينة البصرة وتغيراتها المساحية للمدة ١٩٧٧-٢٠١٦

يتم في هذا الفصل تسليط الضوء الى دراسة التوزيع المكاني لاستعمالات الأرض الحضرية (السكنية ، التجارية ، الصناعية ، الخدمية) وتغيراتها المساحية في مدينة البصرة للمدة ١٩٧٧-٢٠١٦ حيث استخدمت تطبيقات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية فضلا عن الدراسة الميدانية للباحث ، اذ لا يمكن إغفال نصيب الدراسة الميدانية التي زادت من دقة المعلومة في تحقيق الدراسة التطبيقية ولكون الجغرافيا في الوقت الحاضر تركز على التعمق بالظواهر الجغرافية بعيدا عن الدراسات الوصفية او السطحية لذلك اعتمدت الدراسة في الأساس على ما توافر من خرائط تفصيلية للمدينة بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٧ وخرائط أخرى لعام ١٩٨٩ ذات مقياس رسم كبير ١/٥٠٠٠٠ الصادرة من مديرية المساحة العامة ، فضلا عن إثراء الدراسة بالعديد من المرئيات الفضائية ذات الدقة المكانية المختلفة لسنوات (١٩٧٣ ، ١٩٩٠ ، ٢٠٠٢ ، ٢٠١٠ ، ٢٠١١) وتكمن أهمية التقنيات المستخدمة (الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات) كأداة تحليلية لاسيما في مجال دراسة التوزيع المكاني للظواهر الجغرافية ، فضلا عن معرفة التغير في النسيج الحضري الذي سيثري الدراسة في معرفة التغير في الاستعمالات الأرض السكنية ولمدد زمنية مختلفة (١٩٧٧-١٩٨٩-٢٠٠٢-٢٠١٦) ما يقارب (٣٩) عاما موفرا الركيزة الأساسية التي ستنبثق منها دراسة التغيرات في استعمالات الأرض السكنية خلال الفصل الثالث . ومن نافذة القول سيعتمد الباحث على حدود مدينة البصرة بحسب كل المراحل الزمنية (١٩٧٧ ، ١٩٨٩ ، ٢٠٠٢ ، ٢٠١٦) بغية تتبع التغيرات المساحية لاستعمالات الارض الحضرية منذ عقد السبعينيات ولحد مدة الدراسة الحالية ، فضلا عن بيان الاختلافات المساحية وفق السنوات المختارة.

أولا : استعمالات الأرض الحضرية في المدينة للمدة (١٩٧٧ - ١٩٠٧)

يتضح من جدول (١٢) وشكل (٨) و خريطة (١٢) أن استعمالات الأرض الحضرية في مدينة البصرة قد تباينت من حيث مساحتها وتوزيعها المكاني، إذ إن غالبية المساحة خصصت للاستعمالات السكني التي تقوم بخدمة سكان المدينة، بينما تباينت استعمالات الأرض الأخرى من حيث مساحتها ، لذلك احتل الاستعمال السكني المرتبة الأولى بمساحة ١٥٨٦ هكتارا بنسبة ٢٣.٣% ، إذا ما قورن مع الاستعمالات الأخرى (التجارية ، الصناعية ، الخدمية) في حين سجلت المساحة المخصصة لاستعمالات الخدمية المرتبة الثانية بمساحة ١٢١٣ هكتاراً بنسبة ١٧.٨% ، بينما سجل الاستعمال الصناعي المرتبة الثالثة بمساحة ٣٩٢ هكتاراً بنسبة ٥.٨% وأدنى نسبة سجلت للاستعمال التجاري ١,٩% بمساحة ١٢٦ هكتاراً من المساحة الإجمالية للمدينة البالغة (١٠٧٣٧ هكتارا).



جدول (١٢)

استعمالات الأرض الحضرية في مدينة البصرة ومساحاتها لعام ١٩٧٧

ت	نوع الاستعمال	المساحة / هكتار	النسبة المئوية %
١	السكني	١٥٨٦	٢٣.٣
٢	التجاري	١٢٦	١.٩
٣	الصناعي	٣٩٢	٥.٨
٤	الخدمي		
	أ الإداري	٦٧	١
	ب النقل	٨٥٧	١٢.٦
	ج التعليمي	٩٠	١.٣
	د الترفيهي	١٢٥	١.٨
	هـ الصحي	٦٢	٠.٩
	و أبنية دينية	١٢	٠.٢
٥	الأراضي الزراعية	٢٠٢٨	٢٩.٩
٦	الفضاءات المفتوحة	١٤٤٧.٩	٢١.٣
	مساحة مدينة البصرة لعام ١٩٧٧	٦٧٩٢.٩	١٠٠

المصدر : الباحث بالاعتماد على .

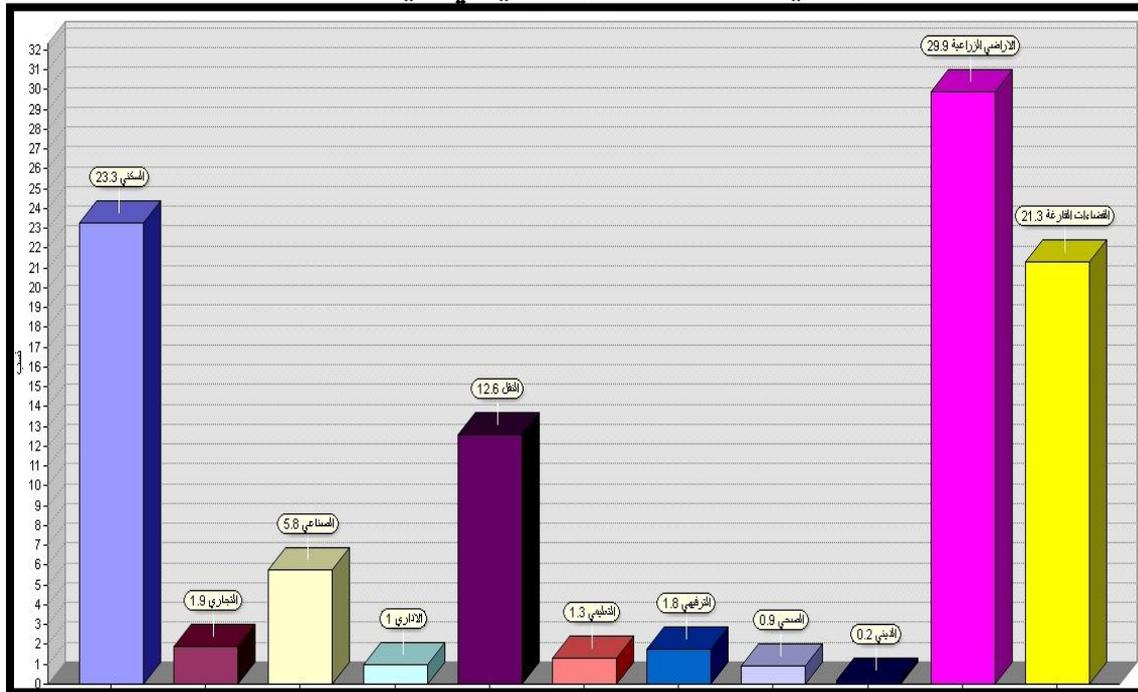
١. مرئيات فضائية للقمر الاصطناعي لاندسات ملتقطة عام ١٩٧٤ ، ١٩٧٧ .

٢. برنامج Arc GIS 10.2 و برنامج ERDAS 8.5

٣. الخرائط طبوغرافية لسنوات ١٩٧٤ ، ١٩٧٧ .

شكل (٨)

النسب المئوية لاستعمالات الأرض الحضرية في المدينة لعام ١٩٧٧



المصدر : جدول (١٢)





١. الاستعمال السكني

المدينة هي إحدى صور السكنى لذلك تشغل المناطق السكنية عادة مساحة كبيرة تخصص للاستعمال السكني وبهذا الصدد يختلف عن بقية الاستعمالات الأخرى من حيث المساحة التي يشغلها ، إذ نلاحظ ان نسبته تقل كلما تتسع وتتضخم حجم المدينة هذا الى كونها ضعيفة المنافسة مع الاستعمالات الأخرى لاسيما التجارية ، وعلى الرغم من ذلك فان الاستعمال السكني يتمتع بمرونة عالية في الحركة والانتساع ، إذ ينمو هذه الاستعمال ويتسع كاستجابة حتمية لتطور الاستعمالات الأخرى ، فقد يبدو ظاهريا في حالات أخرى أن هذه الاستعمال أسرع في نموها وتوسعها وتغيرها إذ غالبا ما تتوسع على حساب الأراضي الزراعية في بعض حالاتها^(١).

وفقا لجدول (١٢) فان الاستعمال السكني شغل مساحة كبيرة نسبيا (١٥٨٦ هكتاراً) ما يعادل ٢٣.٣% لعام ١٩٧٧ فيما لو قورنت مع بقية استعمالات الحضرية الأخرى ، وهذا الانتساع تبرره طبيعة الامتداد الأفقي للوحدات السكنية ، فضلا عن ان مدينة البصرة من المدن التجارية الرئيسية مثل بغداد والموصل ، هذا الى جانب تبني الجهات المعنية مشاريع إسكان لذوي الدخل المحدود والطبقات الفقيرة التي أخذت تتدفق من المناطق الريفية إلى المدينة حيث توجد مواطن العمل والتجارة إلى جانب توافر التسهيلات المصرفية التي قدمها المصرف العقاري وظهور الجمعيات التعاونية مما أسهم في نمو هذا الاستعمال. والجدير ذكره ان توزيع السكان كان محتشدا في نوى أساسية منذ بداية تشكيل المدينة تمثلت احد جوانبه منطقة البصرة القديمة التي تضافرت عدة عوامل في استقرارها منها العامل السياسي والإداري الذي كان السبب في نموها وتطورها ، ومع مرور الزمن ارتبطت بعلاقات تجارية مع النواة الثانية حديثة النشأة (العشار) ، هذا الأمر انعكس إيجابيا على منطقة العشار لتضطلع بدور رئيسي في مجال التجارة الخارجية باعتبار أن ميناء البصرة هو حلقة الوصل بين البصرة القديمة عبر نهر العشار والعالم الخارجي عبر شط العرب ومن ثم الخليج العربي^(٢) ، أما النواة الثالثة فتمثلت في منطقة المعقل إذ كان الأساس في نشوئها مينائها وملحقاته التجارية ينظر خريطة (١٢) ، وعليه بحسب تصنيف المدن فان مدينة البصرة صنفت من المدن الوظيفية لتركز الفعاليات الاقتصادية والتجارية والخدمات^(٣)

يبدو من تتبع جدول (١٣) وملحق (٣) اللذين يشيران إلى كون الأحياء السكنية في المدينة تمثلت في مناطق محددة دون غيرها لذلك سوف نسلط الضوء على نوعية الوحدات السكنية بحسب التعداد السكاني لعام ١٩٧٧ الذي يعد مرجعا للعديد من الباحثين ، نظرا لاحتوائه على العديد من المعطيات حيث اشتقت

(١) صبري فارس الهيتي ، صالح فليح حسن ، جغرافية المدن ، مصدر سابق ، ص ١٣١

(٢) صلاح هاشم زغير مبارك الاسدي ، التوسع المساحي لمدينة البصرة ١٩٧٤-٢٠٠٣ دراسة في جغرافية المدن ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٧.

(٣) صبري فارس إلهيتي ، جغرافية المدن ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان - الاردن ، ٢٠١٠ ، ص ١٠٣.



الدراسة الحقل الخاص بإعداد الوحدات السكنية إلى جانب الاستفادة من تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد كما يتضح ذلك من خريطة (١٣) وكالتالي :

أ. الوحدات السكنية في المنطقة التجارية المركزية وما يجاورها

سجلت مجموع الوحدات السكنية ضمن المنطقة التجارية (٤٦٠٧) وحدة سكنية بنسبة ٨,٢ % من مجموع الوحدات السكنية في المدينة جدول (١٣) وتمثلت في حي العشار ومحلاته* ، محلة التميمية ، العزيزية (الزهور حالياً) ، وهي عبارة عن وحدات سكنية او شقق أو غرف قديمة والبعض منها عمارات سكنية تتداخل مع الاستعمالات التجارية أو الصناعية سكنها أصحابها وذلك للقرب من أماكن العمل اليومي ، إذ امتازت هذه الوحدات بصغر مساحتها نظراً لحالة التنافس مع الاستعمالات الأخرى التجارية والصناعية ، وقد سجل معدل مساحة الوحدة السكنية فيها (٢١٥٠)م^٢ مما أدى إلى ارتفاع الكثافة السكانية لتلك المساكن هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان (حي بريهه ، محلة الساعي ، محلة الجزائر (عمان حالياً) ، محلة مناوي باشا (القاهرة حالياً) تعد على النقيض من ذلك فقد امتازت باتساع مساحة المساكن فيها لتصل (٢٢٥٠)م^٢ لكونها أحياء حديثة النشأة في تلك المدة .

جدول (١٣)

الوحدات السكنية في مدينة البصرة بحسب المناطق السكنية لعام ١٩٧٧

ت	الحي السكني او المحلة السكنية	الوحدات السكنية	النسبة %
١	الوحدات السكنية في المنطقة التجارية المركزية وما يجاورها	٤٦٠٧	٨,٢
٢	الوحدات السكنية في البصرة القديمة وما يجاورها	٦٥٠٢	١١,٦
٣	الوحدات السكنية في النطاق الخارجي شمال المدينة	١٠٨٢٧	١٩,٣
٤	الوحدات السكنية في النطاق الخارجي غرب المدينة	١٢١٣٤	٢١,٦
٥	الوحدات السكنية المحصورة بين المنطقة التجارية والنطاقات الشمالية والغربية للمدينة	١٩٧٨٧	٣٥,٣
٦	الوحدات السكنية في النطاق الجنوبي للمدينة	٢٢٦٧	٤
	مجموع الوحدات السكنية في المدينة	٥٦١٢٤	١٠٠

المصدر :

١. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٧٧.
٢. التصميم الأساسي لمدينة البصرة عام ١٩٧٥.
٣. خرائط المديرية العامة للمساحة لعامي ١٩٧٤-١٩٧٧.

* حي العشار الحالي كان يحتوي على العديد من المحلات التابعة له وهي (البجاري ، الصالحية ، مقام علي ، القشلة ، الخندق ، الداكير ، الرواسية) وللمزيد من تصنيف الأحياء السكنية ينظر ملحق (١) .
(١) حسب المساحة الوحدة السكنية من قبل الباحث اعتماده على مرئية فضائية ايكونس ذات دقة مكانية ٦٠سم.



ب. الوحدات السكنية في البصرة القديمة وما يجاورها

تعد منطقة البصرة القديمة إحدى النوى الرئيسية التي تشكلت منها المدينة كونها اتخذت كمركز تجاري وإداري فضلا عن السكني . سجل مجموع الوحدات السكنية فيها (٦٥٠٢) وحدة سكنية بما يعادل ١١,٦% من مجموع الوحدات السكنية ، وهذه النسبة متواضعة فيما لو قورنت مع النسب الأخرى ، ويعزى ذلك الى كونها قديمة البناء لهذا نزح عنها أصحابها بتأثير تطور حركة النقل بين المدينة وإطرافها ، فضلا عن المنافسة بين الاستعمالات التجارية والصناعية في استغلال أرضها لذلك تنتزع هذه الوحدات ضمن المنطقة التجارية المركزية في العشار وسوق البصرة القديمة^(١) .

وبحسب التفسير البصري للمرئية الفضائية (Quick bird 2) ذات الدقة المكانية ٦٠م تبين ان طبيعة الوحدات السكنية هي ذات مساحة صغيرة ومتداخلة مع بعضها البعض تخللها الشوارع الضيقة والملتوية . كما في أحياء ومحلات (البصرة القديمة ^(*))، محلة الخيلية (حي صنعاء حالياً) ، البكر والأحرار (الفراهيدي حالياً) ، محلة الفرسى والسيمر (حي التحرير حالياً) ، محلة المشرق القديم(حي العباسي حالياً) ،

ج. الوحدات السكنية في النطاق الخارجي شمال المدينة

احتلت الوحدات السكنية لهذا النمط ما مجموعه (١٠٨٢٧) وحدة سكنية بنسبة ١٩,٣% من مجموع الوحدات السكنية في المدينة لعام ١٩٧٧ توزعت الوحدات السكنية ضمن أحياء ومحلات المعقل، الابلة ، ومحلات النجيبية ، ٥ (ميل) والصادق (الهادي حالياً) ، إسكان الموائى (العامل حالياً) ، قطاع التحرير (المحارب حالياً) ، القادسية ، ويعزى سبب ارتفاع الوحدات السكنية فيها الى كون منطقة المعقل منطقة تجارية مهمة نظرا لوجود الميناء والحركة التجارية المستمرة بواسطة السفن فضلا عن وجود مطار البصرة آنذاك هذا من جهة ، ومن جهة ثانية شجعت الظروف الطارئة من المنطقة التجارية المركزية الى حافاتها الخارجية بسبب ارتفاع أقيام الأرض والإيجارات المرتفعة ومشكلات المرور وصغر حجم الوحدات السكنية يقابل ذلك توفر مساحات واسعة غير مشغولة في النطاقات الخارجية أعطتها مزايا جاذبة على ان تكون ملائمة للتوسع والتي يمكن الحصول عليها بأسعار منخفضة نسبياً ، مع توافر خدمات نقل ملائمة للوظائف المهاجرة يتزامن ذلك مع توفر خدمات معينة مثل التسلية والترفيه وساحات وقوف السيارات وحدائق عامة ، فضلا عن إمكانية السيطرة على توزيع الأراضي بشكل ملائم والذي أعطى إمكانية واسعة في مجال التخطيط الحضري وعملية توزيع استعمالات الأرض كل هذه المزايا أدت إلى تغيير كبير للوظائف السكنية في المناطق الخارجية في مدينة البصرة لاسيما الأجزاء الشمالية والغربية منها.

(١) صلاح حميد الجنابي ، الوظيفة التجارية لمدينة البصرة ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٧٤، ص٥٢.

(*) شملت البصرة القديمة المحلات (الصفاة ، القبلة القديمة ، المنطقة الصناعية) وحاليا تغير تسميتها الى حي المهلب .



د. الوحدات السكنية في المناطق الخارجية غرب المدينة

بلغ مجموع الوحدات السكنية (١٢١٣٤) وحدة سكنية ما يعادل ٢١,٦ % وهي نسبة مرتفعة لأنها تزامنت مع زيادة تيارات الهجرة الى المدينة مع سرعة النمو الحضري كما ونوعاً لاسيما في عقود الخمسينيات والستينيات وما تلاها من سنوات لاحقة ، لذا باتت الدعوة إلى معالجة الزيادة المضطردة للسكان الباحثين عن العمل والسكن على حدٍ سواء مما ساهم بالنتيجة لاستحداث وتطوير مناطق سكنية جديدة واسعة في الجزء الغربي من المدينة ووزعت على شكل قطع سكنية على المهاجرين مجاناً او ببدل نقدي وأصبحت ما تعرف بإحياء (الحسين ، الجمعيات) ، وتزامن في المدة نفسها بناء وحدات سكنية للعاملين من قبل بلدية البصرة لغرض إسكان ذوي الدخل المحدود كما في حي الأصمعي . ولعل السبب ان هذه الوحدات متشابهة مع الوحدات السكنية في النطاق شمال المدينة من حيث الاتساع المساحة المخصصة للسكن وتوافر الخدمات ، ما يعني توجه أنظار السكان إلى امتلاك وحدات سكنية خاصة فيهم ، كما أعطى تطور طرق النقل والتحسين النسبي في المستوى المعيشي ، فضلا عن التدخل الحكومي والمتمثل ببلدية البصرة والجمعيات التعاونية ، بعدا آخر لإسكان الفقراء والموظفين والعمال ذوي الدخل المنخفض والمحدود . ان منظور التخطيط الحضري المتبع من قبل الجهات التخطيطية بإقامة مشاريع إسكان مخططة وحديثة وفق الأنظمة العصرية اخذ على عاتقه الاهتمام بتوزيع استعمالات الأرض لاسيما الخدمية (الصحية ، التعليمية ، التجارية .. الخ) وهذا ما يفسر توزيعها في منتصف الأحياء السكنية وفق معايير سهولة الوصول وقصر المسافة وغيرها من المعايير التخطيطية الأخرى .

هـ. الوحدات السكنية المحصورة بين المنطقة التجارية والنطاقات الشمالية والغربية للمدينة

تعد عقود الخمسينيات والستينيات مرحلة العمل المستمر لبلدية البصرة حيث انيطت بها مسؤولية استملاكات الأرض من الجهات صاحبة الشأن لاسيما الأراضي التابعة للأوقاف والخاصة فضلا عن الأراضي الأميرية (*) لذلك استثمرت اموال طائلة بغية تطبيق هذا المفهوم، وكانت الغاية من تلك الاستملاكات استحداث العديد من الشوارع او إعادة توسيعها وبالتالي استحداث مناطق سكنية لغرض توزيعها لاحقا على المواطنين ، لهذا شملت توسيع واستحداث العديد من الشوارع التي اخترقت العديد من الأراضي الزراعية او الأراضي الفارغة ، ومنها شارع دينار الذي امتد الى منطقة المعقل، وشارع (انس ابن مالك)

(*) الأراضي الأميرية : يعد العثمانيين اول من ادخلوا تعديلات على نظام الملكية (إثبات الملكية) وحقوق التسجيل والتصرف عام ١٨٥٨ ومعنى ان جميع الأراضي تعود ملكيتها للدولة وافترض أميرية هو تفويض تمكن منه السلطان عبد الحميد من تفويض أراضي البصرة الى الأملاك السنوية فكانت تابعة الى الخزينة الخاصة المرتبطة بالسلطات مباشرة ، لكن الواقع الفعلي كانت الأراضي الأميرية تحت تصرف الزراع ويدفعون حصص نقدية الى الحكومة وصولا الى عقد الخمسينيات والستينيات وبداية السبعينيات ألحقت هذه الأراضي الى وزارة المالية بحق التصرف بها . المصدر : عبد المهدي المظفر ، تطور ملكية الأراضي في البصرة ، موسوعة البصرة الحضارية ، المحور الجغرافي ، جامعة البصرة ، المركز الثقافي ، ١٩٨٨ . ص ٤٣٢-٤٣٣ .



الذي امتد الى شركة نفط الجنوب وشارع الجمهورية والعديد من الشوارع الأخرى^(١) ، فضلا عن استحداث وتشيد العديد من الجسور الرابطة بين مركز المدينة والمناطق التي ضمت إليها، الى جانب ذلك ازدادت أعباء بلدية البصرة برفع الصرائف والأكواخ التي بناها المهاجرون بين الأحياء السكنية وبخاصة تلك التي كانت خارج حدود المدينة قبل ان تمتد إليها^(٢) والتي تجاوزت على الأراضي المملوكة للدولة على اثر زيادة السكان بفعل الهجرة ، وبالتالي نجد ان شارع دينار بعد استحداثه وتوسيعه حصر بينه وبين شط العرب أحياء سكنية تمثلت في الحكيمية (الرافدين حاليا) والجبيلة (الميثاق حاليا) الزهراء والخضراء صبخة العرب (عتبة حاليا) ، كما يحصر بينه وبين شارع الجمهورية حي الجمهورية والموقفية... الخ ، ومن ثم يمتد شارع آخر يصل إلى محلات الأصمعي الجديد والقديم ومن ثم يلتقي بشارع الموفق (الحسن بن علي حاليا) ، ومما تقدم فقد شغلت مجموع الوحدات السكنية (١٩٧٨٧) وحدة سكنية بنسبة ٣٥,٣% وهي أعلى نسبة سجلت بالمقارنة مع الوحدات السكنية لكل أحياء المدينة ، كما وامتازت هذه الوحدات بكونها حديثة البناء وخصص لها أوسع مساحة للوحدات السكنية فيما لو قورنت مع الوحدات السكنية القديمة في المنطقة التجارية المركزية والبصرة القديمة .

٥. الوحدات السكنية في النطاق الجنوبي للمدينة

شغلت أعدادها (٢٢٦٧) وحدة سكنية بنسبة ٤% ، وتعد نسبة ضئيلة فيما لو قورنت مع الوحدات السكنية الأخرى ، كونها وحدات سكنية بوشر بتنفيذها من قبل أصحابها على حسابهم الخاص وهذه المساكن تتخللها الأراضي الزراعية الكثيفة هذا من جهة ، ومن جهة ثانية تزامن إنشاؤها مع توسع حدود البلدية نحو الجنوب وقيام البلدية باستملاك بعض الأراضي الزراعية بغية تحويلها الى شوارع لخدمة هذه المناطق ومنها شارع السراجي (شارع السياب حالياً) وشارع المطيحة وبالتالي نجد وجود تجمعات سكنية صغيرة على جوانب تلك الشوارع مثل التجمعات السكنية في المطيحة (الفيحاء حاليا) والبراضعية والسراجي (الربيع حاليا) ومناوي لجم (المنتزه) .

٢ : الاستعمال التجاري

تداولت العديد من أدبيات المدن ان المساحة التي تشغلها استعمالات الأرض التجارية لا تحتل سوى مساحات متواضعة في المدن قد تصل (٥%) في عدد كبير من البلدان المتطورة ، يقابل ذلك انخفاض مضطرد في بلدان أخرى لتصل إلى (٢%) من مساحة الحيز الحضري كما يظهر من دراسة بارثلمو^(٣)، لكن

(١) رجب بركات ، بلدية البصرة ١٨٦٩-١٩٨١ مصدر سابق ، ص ٧١٤-٧١٦

(٢) المصدر نفسه ، ص ٧٣١.

(٣) الباحث بارثلمو اهتم بدراسة مجموعة من المدن الأمريكية لغرض استخراج المساحة المخصصة للاستعمال التجاري من بين الاستعمالات الأخرى وقد تراوحت أعداد سكان تلك المدن (٨٦٩٧-٣٠٧٨٠٨) نسمة . للمزيد ينظر صلاح حميد الجنابي ، جغرافية الحضر أسس وتطبيقات ، جامعة الموصل ، الموصل ، ١٩٨٧ ، ص ١٥٢ .



على الرغم من صغر هذه النسبة ، الا ان لها أهمية مركزية وأساسية في سلم الفعاليات البشرية الممارسة داخل الحيز الحضري الى جانب تقديم خدماتها الى خارج حدود المدينة ، وبالتالي لديها القدرة على إعطاء مؤشرات لنمو هذه المدن وتطويرها او تدهورها واطمئنانها ، فضلا عن كون المؤسسات التجارية تهيبُ المناخ الملائم لتفاعل الوظائف الأخرى (السكنية ، الصناعية ، الخدمية) بحكم ما تتصف به من إمكانية جذب بعض المؤسسات الكبيرة ومنافسة مؤسسات أخرى لقدرتها على دفع الإيجار العالي بفعل ما تجنيه من أرباح كبيرة وهذا ما يفسر ان غالبية الأيدي العاملة تعمل ضمن هذا القطاع الحيوي بحوالي ٤٠% من سكان الحضر كما في الولايات المتحدة الأمريكية^(١)، لهذا نجد ان الاستعمال التجاري يتسم بسرعة النمو والتغير والتوسع المساحي على حساب الاستعمالات الأخرى .

إن الغاية من دراسة الاستعمال التجاري بيان موقعه الجغرافي ومقدار المساحة المخصصة له ، لذلك فهو يتأثر بعدة أسباب منها ما يتعلق بمعيار سهولة الوصول والوقت المستغرق وعادات الناس وتقاليدهم في التسوق ونوع البضاعة وسعر الأرض وإيجارها التي يحتاجها السكان والخدمات المقدمة لها. وهذا يتناسب بحسب تقسيم البضائع التي يحتاجها الناس الى الحاجات اليومية والشهرية والفصلية والسنوية^(٢) . ولقد ذهب الباحثون إلى عدة تصنيفات للمناطق التجارية اعتمادا على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

ويبدو من تتبع جدول (١٢) وبحسب التفسير البصري لخريطة (١٤) فقد سجلت مجمل المساحة المخصصة للاستعمال التجاري (١٢٦ هكتار) بنسبة ١,٩% من مساحة المدينة المعمورة ، وهي نسبة ضئيلة فيما لو قورنت مع مدينة أخرى مثل بغداد لعام ١٩٧٧ إذ سجل نسبة الاستعمال التجاري فيها (٢,٤%) من مساحة المدينة ، لكن بصفة عامة سجل عدد العاملين في هذا النشاط حوالي (٦,٧٨٧) عامل في مختلف أوجه النشاط التجاري وقد احتل عدد تجار المفرد نسبة ٦% من مجموع القوى العاملة في المدينة لعام ١٩٧٧ في مدينة البصرة^(٣). تتبعت الدراسة الحالية التوزيع المكاني للاستعمال التجاري في المدينة وتوصلت إلى نتيجة مفادها ان نمط التوزيع للاستعمال التجاري يتناسب بحسب تصنيف (ميرفي Murphy)^(٤) للمدن ، والذي يضيفي الأنماط التالية بحسب جدول (١٤) :

- أ - المنطقة التجارية المركزية
- ب - الشوارع التجارية الرئيسية (الأشرطة التجارية).
- ج - الأسواق التجارية الخارجية .
- د- الأسواق التجارية المحلية الصغيرة.
- هـ - تجمعات الأسواق المعزولة.

(١) صبري فارس الهيتي ، جغرافية المدن ، مصدر سابق، ص ٩٣.

(٢) صلاح حميد الجنابي "مركز المدينة الاقتصادي ، دائرة في المركب الحضري" ، مجلة جمعية الجغرافية ، مجلة (١٦) ، بغداد ، ١٩٨٥ ، ص ٢١٣

(٣) عبد الحسين جواد السريح ، التركيب الداخلي لمدينة البصرة ، موسوعة البصرة الحضارية ، المحور الجغرافي ، جامعة البصرة ، ١٩٨٨ ، ص ٩٦

(٤) عبد الرزاق عباس ، جغرافية المدن ، مصدر سابق ، ص ٧٥.



أ. المنطقة التجارية المركزية

استحوذت المنطقة التجارية المركزية على مساحة واسعة كونها تتصف بأعلى كثافة للاستعمال التجاري فضلا عن التخصص والتركز السلعي والخدمي الكبير ولا تتفوق عليها أية منطقة تجارية أخرى في المدينة ، وهذا المعنى له مبرراته منها سهولة الوصول إليها نسبيا والتقاء أهم شوارع المدينة وهذا ما يفسر ارتفاع أسعار الأرض ووجود البنايات العالية وكثافة عالية لاستعمالات الأرض وأعلى تركيز للسكان خلال ساعات النهار، وفيما يخص إعداد المؤسسات التجارية فإنها سجلت (٢٤٧٩) مؤسسة تجارية بنسبة ٤٧,٧% من مجموع المؤسسات التجارية لعموم مدينة البصرة آنذاك ، حيث يمكن الإشارة إليها في نمطين ، تمثل أولا بالمؤسسات لتجارة المفرد والجملة بما يعادل (٢١٣٠) مؤسسة تجارية ويندرج تحت هذا المفهوم عيادات الأطباء ومكاتب المحامين وغيرها، في حيل شغل النمط الثاني مؤسسات متنوعة شملت مؤسسات خدمية مثل الفنادق والمطاعم والبنوك وشركات النقل لتسجل (٣٤٩) مؤسسة تجارية ، إما فيما يخص التوزيع المكاني فقد تمثلت في منطقة العشار لتشمل النصف الشرقي منها على جانبي نهر العشار في إحياء (العشار، الزهور)

ب. الشوارع التجارية الرئيسية (الأشرطة التجارية)

تعد الشوارع الرئيسية الخارجة من مركز المدينة باتجاه المحلات والأحياء السكنية مناطق جيدة لإقامة المؤسسات التجارية لذلك نجد على جوانب تلك الشوارع توزعت العديد من المؤسسات التجارية وهي متباينة في أعدادها بالنظر إلى أهمية تلك الشوارع ، فضلا عن نوعية المحلة السكنية او الحي السكني التي يخترقها ، وتضم الشوارع المذكورة (٥٠١) مؤسسة تجارية بنسبة ٩,٦% من مجموع المؤسسات التجارية للمدينة ، ينظر جدول (١٤)، وغالبا ما تكون هذه المؤسسات لتجارة المفرد وذلك لخدمة السكان المحليين لكن ليس بكفاءة المؤسسات التجارية في المنطقة التجارية المركزية .

ج. الأسواق التجارية الخارجية

تعد الأسواق التجارية الخارجية (الثانوية) صورة مصغرة للمنطقة التجارية المركزية في المدينة ، وهي غالبا ما تحتوي على الأنواع نفسها من السلع والبضائع المتوافرة ضمن المنطقة التجارية ، اما فيما يخص توزيعها المكاني فإنها تخضع الى صنفين ، تمثل الصنف الأول في كونها أسواق غير مخططة لأنها نمت حول نواة قديمة أساسها محلة او حي سكني كما هي الحال في سوق البصرة القديمة* (حي المهلب حاليا) ، والسوق الآخر تمثل في محلة الهادي (حي الهادي) وهي مؤسسات تجارية نمت بشكل تدريجي وغير مخطط لسد الحاجات الأساسية للسكان لاسيما الغذائية وغير ذلك . أما الصنف الثاني فقد تمثلت بالأسواق

(*) يرجع تاريخ إنشاء سوق البصرة القديمة الى القرن الثامن عشر ، اذ كان سابقا يحتل المركز التجاري الأول لمدينة البصرة ، وبعد نشوء سوق العشار اخذ يفقد مركزيته وأصبح سوق خارجي تابع إلى سوق العشار المركزي .



المخططة وتمثلت في سوق الجمهورية ويعزى بانه قد خطط من قبل الجهات المعنية وبالتالي وضع له تصميم خاص به.

وبصفة عامة ضمت الأسواق التجارية المخططة وغير المخططة ما يقارب (١٥٠٥) مؤسسة تجارية بنسبة ٢٨,٩% من مجموع المؤسسات التجارية في المدينة .

جدول (١٤)

أنماط المؤسسات التجارية ونسبها المئوية في مدينة البصرة لعام ١٩٧٧

ت	الاستعمالات التجارية	عدد المؤسسات	المجموع	النسبة المئوية %
١	المنطقة التجارية المركزية CBD مؤسسات للبيع المفرد والجملة مؤسسات الخدمات (فنادق ، مطاعم ، البنوك ، شركات النقل)	٢١٣٠ ٣٤٩	٢٤٧٩	٤٧,٧
٢	الشوارع التجارية الرئيسية شارع دينار شارع اليقظة (العشار حاليا) شارع الجزائر شارع بريهة	٨٠ ٢١٠ ١١٥ ٩٦	٥٠١	٩,٦
٣	الاسواق التجارية الخارجية أ- الاسواق المخططة سوق الجمهورية ب - الاسواق الغير مخططة سوق البصرة القديمة سوق محلة الهادي	٤٠٧ ٧٨٩ ٣٠٩	١٥٠٥	٢٨,٩
٤	الاسواق التجارية المحلية الصغيرة أ- الاسواق المخططة سوق المعقل سوق الابله (الأصفر) سوق حطين سوق جمعية الموانئ العراقية ب - الاسواق الغير مخططة سوق الخورة سوق السيمر سوق الاصمعي	١٠٣ ٨٠ ٢٤ ٢٢ ٦٨ ٦٤ ٢٨	٣٨٩	٧,٥
٥	تجمعات الاسواق المعزولة محلات الحسين (حي الحسين) محلات الخليج (حي الخليج)	٢٣٠ ٩٥	٣٢٥	٦,٣
	المجموع	٥١٩٩	٥١٩٩	١٠٠

المصدر : الباحث بالاعتماد على :

١. التصميم الأساس لمدينة البصرة ١٩٨٥-٢٠٠٠ .

٢. صلاح حميد الجنابي ، الوظيفة التجارية لمدينة البصرة ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٧٤ ، ص ٦٥-

١٥٢.

٣. مديرية بلدية البصرة ، الخرائط القطاعية لإحياء مدينة البصرة القديمة عقد السبعينيات.



د. الأسواق التجارية المحلية الصغيرة

نظرا لحركة الاستملاكات التي أقدمت عليها بلدية البصرة خلال عقود الستينيات والسبعينيات وذلك لشراء العديد من الأراضي التابعة الى الأوقاف او الأراضي الأميرية والخاصة ، مما شجع على إفرزها ومن ثم توزيعها على شرائح عديدة منها الموظفين والفقراء وهذا عامل مهم في بروز أسواق محلية صغيرة هذا من جهة ، ومن جهة أخرى كانت مصلحة الموائى التي استمكت أراضي عديدة حولتها إلى أحياء سكنية منها المعقل والأندلس والزهراء وغيرها وبالتالي أخذت على عاتقها لاسيما مع توفر السيولة النقدية بإنشاء العديد من الأسواق المخططة على أساس هندسي مثل (سوق الابلة (الأصفر) ، حطين (الهادي) ، الابلة ، سوق جمعية الموائى العراقية) ، أما فيما يخص الأسواق غير المخططة فقد تمثلت (السيمر (حي التحرير) الخورة (المنتزه) ، الأصمعي) إذ نمت هذه الأسواق وفقا لحاجة السكان وتطورت بشكل تدريجي ما عدا سوق السيمر فانه تطور بفعل تواجد المؤسسات الحكومية مثل دائرة المحاكم والبلدية فضلا عن الدوائر الأخرى^(١)، والجدير ذكره ان هذه الأسواق امتازت بكونها مجموعة من الحوانيت متداخلة الاختصاص تقع بالجوار من الشارع او ضمن إطار محدد له او بالقرب من الشارع وشملت مؤسسات لتجارة المفرد وتتواجد ضمن المناطق السكنية مثل بيع الخضروات الفواكه اللحوم .. الخ، ضمت (٣٨٩) مؤسسة تجارية بنسبة ٧,٥% من مجمل المساحة في المدينة.

هـ. تجمعات الأسواق المعزولة

إن ظهور أحياء سكنية جديدة بعيدة عن أسواق البصرة الرئيسية والمحلية دعت الحاجة إلى تكوين مؤسسات تجارية او صناعية تسد الحاجة المحلية لهذه الأحياء ، شغلت هذه المؤسسات أماكن ومواقع مختلفة من مدينة البصرة حيث وجد اغلبها ضمن المناطق السكنية وبعضها الآخر شغل مناطق أركان الشوارع كما في حيي (الحسين والجمعيات) ، اذ ضمت ما يقارب (٣٢٥) مؤسسة تجارية وصناعية بواقع ٦,٣% من مساحة المدينة المعمورة ، فضلا عن وجود أسواق صغيرة كما في الطويسة (النصر) والعباسي وغيرها من الأسواق الناشئة والتي تقدم الحاجات الآتية لسكان المنطقة القريبة منها.

٣ : الاستعمال الصناعي

تعد الصناعة قاعدة اقتصادية رصينة للعديد من المدن كما تمثل الدور المهم في عملية نموها وزيادة التوسع الحضري فيها مما تساهم في تغير استعمالات الأرض^(٢) لكونها تمثل إحدى الركائز التي يقوم عليها الأساس الاقتصادي للمدينة والذي يجلب إليها عوائد مالية من خلال ما تصدره من سلع وخدمات صناعية

(١) صلاح حميد الجنابي ، الوظيفة التجارية لمدينة البصرة ، مصدر سابق ، ص ١١١-١٣٣ .

(٢) كايد عثمان ابو صبحة ، جغرافية المدن ، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ، عمان ، ٢٠١٠ ،



على الرغم من كونه لا يشغل إلا حيزاً مكانياً صغيراً نسبياً مقارنة لأهميتها وبالنتيجة لا توجد اية مدينة لا تشكل الصناعة حصة رئيسة في تكوينها^(١).

ان الجذور التاريخية تشير إلى ان قيام الصناعات الكبيرة قد شيدت في بادئ الأمر في محافظة بغداد حتى أواخر عقد الستينيات وبعد تلك المدة انتقلت الى المحافظات الرئيسية كما هو الحال في الموصل والبصرة لجعلها أقطاب نمو صناعية فضلا عن تفعيل دور الصناعات في التنمية الصناعية لكل المحافظات وبشكل تدريجي لغرض الاستفادة من الأيدي العاملة والمواد الأولية وغير ذلك من مقومات الصناعة بحسب منظور الجهات المعنية والمتمثل بالتخطيط الصناعي ، ولعل الفضل يعود للانتعاش الاقتصادي في العراق إلى زيادة المدخولات المالية من عائدات النفط وإنشاء مجلس الأعمار عام ١٩٥٠^(٢).

يتضح من جدول (١٥) إن مدينة البصرة احتوت على (٦٩) مؤسسة صناعية كبيرة يعمل فيها (٣٤٣٧) عاملاً وهذا يعادل نسبة ٥١% و ٤٧% على التوالي من مجموع المؤسسات الكبيرة ومجموع العاملين في المحافظة ، في حين احتوت المدينة على (٢١٨٨) مؤسسة صناعية صغيرة يعمل فيها (٤٦٥١)عاملاً حيث شكلت ٦% و ٥٩% من مجموع المؤسسات الصغيرة ومجموع العاملين فيها وفي المحافظة على التوالي ، وفيما يتعلق بالصناعات الصغيرة في مدينة البصرة فقد شكلت ١٣٥% فيما لو قورنت مع المؤسسات الصغيرة من حيث عدد العاملين ، لهذا نستنتج ان المؤسسات الكبيرة هي المسيطرة على التركيب الصناعي في المدينة على الرغم من ان المجموع الكلي للعاملين لا يتجاوز ٧% من مجموع القوى العاملة في المدينة. وفي ضوء ذلك شغل الاستعمال الصناعي في المدينة مساحة (٣٩٢) هكتار بنسبة (٣,٦ %) من مجموع استعمالات الأرض الحضرية وهي مجموعة من المؤسسات الصناعية الصغيرة والكبيرة .

وعند تتبع التوزيع المكاني لاستعمالات الأرض الصناعية يتبين ومن خلال الخريطة (١٥) ان هذا التوزيع خضع لمزايا موقعيه جعلتها تتخذ الموضع المثالي لهذه الصناعات ومنها القرب من السوق لتصريف البضائع ، فضلا عن الارتباط مع صناعات ووظائف أخرى وسهولة الوصول ، تزامن ذلك مع توفر أراضي واسعة رخيصة الإيجار ناهيك عن الدعم الحكومي وهذا يدل على تركيز المؤسسات الصناعية الصغيرة ضمن المنطقة التجارية المركزية كما في أحياء (العشار ، الزهور، بريهة) التي شملت التخصصات (الصناعات الغذائية وتشمل مكابس التمور التي تعمل لموسم واحد فقط منتجات الألبان طحن الحبوب ،إنتاج الحلويات وغيرها ،

اما ما يخص المؤسسات الصناعية الكبيرة فقد اتخذت أماكن بعيدة عن مركز المدينة بمعنى آخر تركت القلب التجاري وانتقلت الى أطرافه اذ تركزت بالقرب من مجرى شط العرب للتمتع بالمزايا الموقعية ، اذ

(١) أحمد علي اسماعيل ، دراسات في جغرافية المدن ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، الطبعة الرابعة ، ١٩٨٨، ص٣١٣.

(٢) عبد الله سالم عبد الله المالكي وفراس القطراني ، جغرافية العراق ، مطبعة الجنوب ، الطبعة الثانية ، ٢٠١٠ ، ص١٩٢.





جاء في مقدمتها حاجة الصناعات لاسيما الكبيرة منها الى المياه والكهرباء والأيدي العاملة الرخيصة لغرض الإنتاج الصناعي وهذا ما يفسر ان نسبة كبيرة من تلك المؤسسات اتخذت موقعا ساحليا لان المياه تدخل في العملية الصناعية هذا أولا ، ووسيلة رخيصة لنقل المنتجات الصناعية ثانيا ، وخير دليل اختيار محطة الطاقة النجيبية بالقرب من شط العرب لان المياه يدخل في صميم العملية الإنتاجية ، كما شمل الموقع الجغرافي تركيز مؤسسات صناعية في أحياء متفرقة من المدينة (الهادي ، والعمل ، الميثاق ، المعقل ، الرافدين ، الحسين ، المهلب ، الفيحاء وغيرها ، مثل ورش تصليح السيارات كما في شارع الجمهورية وشارع دينار ومعامل لصناعة المشروبات الغازية صناعة لتصليح المعدات والحدادة ، وان الغرض الأساسي من التصنيع لسد الحاجة المحلية والقسم الآخر يصدر إلى خارج المدينة .

جدول (١٥)

التركيب الصناعي للمؤسسات الصناعية الكبيرة* في المحافظة ومدينة البصرة لعام ١٩٧٧

نوع البضاعة	عدد المؤسسات		عدد العاملين	
	المحافظة	مدينة البصرة	المحافظة	مدينة البصرة
	%	%	%	%
المواد الغذائية والمشروبات ، التبغ	٩٤	٣١	٤٣٣٢	٢٢٣٥
المنسوجات والملابس ، الجلدية	٤	٤	١٥٥	١٥٥
المنتجات الخشبية والاثاث	٦	٦	١٨٥	١٨٥
الورق والطباعة	١	١	٨	٨
المنتجات الكيماوية والنفطية	٨	٥	١٩٢١	١٢٢
المنتجات المعدنية والافلزية	١٠	١٠	١٧٧	١٧٧
المكائن والمعدات	١٣	١٢	٥٧٨	٥٥٥
المجموع الكلي	١٣٦	٦٩	٧٣٥٦	٣٤٣٧

المصدر : عبد الحسين جواد السريح ، التركيب الداخلي لمدينة البصرة ، موسوعة البصرة الحضارية ، المحور الجغرافي ، مطبعة جامعة البصرة ، ١٩٨٨ ، ص ٢٢٠

٤ : استعمالات الأرض الخدمية

تعد استعمالات الأرض الخدمية من العناصر المهمة في المدينة لأنها تقدم خدماتها لمجتمع المدينة وإقليمها أيضا^(١)، كما تتميز بكونها خدمات مساحية بمعنى آخر أنها تحتل مساحة محددة من ارض المدينة الحضرية ، لذا فان الحصول على تلك الخدمات يتطلب تحرك الإنسان إليها وهي تؤثر بصورة مباشرة على المدينة ، فكلما كانت هذه الخدمات التي تقدمها إلى سكان المدينة جيدة أدت المدينة بذلك وظائفها المختلفة بصورة جيدة ، فضلا عن كونها الأكثر عرضة للتغير في استعمالها نظرا لحالة التجاوز المستمر على

(*) المؤسسات الصناعية الكبيرة تشمل فقط المؤسسات التي يعمل فيها ١٠ أشخاص او أكثر. ينظر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، الإحصاء الصناعي لعام ١٩٧٩ .

(١) براء كامل عبد الرزاق العاني ، تغير استعمالات الأرض الحضرية لمدينة البصرة للمدة (١٩٨٦-٢٠٠٦) دراسة حضرية ، كارتوغرافية رقمية ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ٦٥ .



المساحات المخصص لها ضمن التصميم الأساس لاسيما الأراضي المخصصة للخدمات الترفيهية والإدارية والطرق ، وخير دليل حالة التجاوز بعد عام ٢٠٠٣ . وتتمثل الخدمات في مدينة البصرة بالخدمات (الإدارية ، طرق النقل ، التعليمية ، الترفيهية ، الصحية ، الدينية) ، **خريطة (١٦)** . يتضح من جدول (١٦) أن مساحة الاستعمالات الأرض الخدمية في المدينة سجلت ١٢١٣ هكتار وبنسبة ١١,٣ % من مساحة المدينة الحضرية ، لهذا فقد سجلت أعلى النسب لطرق النقل (٧٠,٧%) اما أدنى النسب فتمثلت في الخدمات الدينية (١%) .

جدول (١٦)

مساحة استعمالات الأرض الخدمية في مدينة البصرة لعام ١٩٧٧

الاستعمالات الخدمية	المساحة هكتار	النسبة %
أ الإداري	٦٧	٥,٥
ب النقل	٨٥٧	٧٠,٧
ج التعليمي	٩٠	٧,٤
د الترفيهي	١٢٥	١٠,٣
هـ الصحي	٦٢	٥,١
و الخدمات الدينية	١٢	١
المجموع	١٢١٣	١٠٠

المصدر : جدول (١٢)

أ. الخدمات الإدارية

تعد مدينة البصرة المركز الإداري لمحافظة البصرة بحسب التصنيف وهذا يتماشى مع التركيب الطبقي الهرمي للنظام الإداري المتبع في العراق والذي يتخذ بموجبه المدينة رأس الهرم هذا من جهة ، ومن جهة ثانية تعد مدينة البصرة من المدن المهمة بعد بغداد والموصل لكونها المنفذ البحري الوحيد للعراق والمطل على الخليج العربي فضلا عن أهميتها التجارية وبالتالي فان اغلب الصادرات او الواردات العراق الزراعية والنفطية والتجارية والصناعية تكون عبر هذا المنفذ ، وهذا الأمر شجع على زيادة حجم السكان نظرا لتوفر العمل في محافظة البصرة عموما ، ومدينة البصرة خصوصا ، وهذا يدل على اهتمام الحكومات المتعاقبة بتركز العديد من المؤسسات الإدارية التي تخدم السكان المحليين وسكان الإقليم عموما. وفي ضوء ذلك سجلت المساحة المخصصة للمؤسسات الإدارية (٦٧) هكتار بنسبة ١% من مجموع استعمالات الأرض الحضرية وبنسبة ٥,٥ % من مجموع المساحة المخصصة للاستعمالات الأرض الخدمية بحسب جدول (١٦).

كما ويلاحظ من **خريطة (١٧)** التي تمثل التوزيع المكاني لهذه المؤسسات أنها لم تحدد بنمط واضح يحكم هذا التوزيع وإنما تنتشر بصورة مبعثرة ومتباعدة في مناطق معينة والبعض الآخر متقارب كما في المؤسسات الحكومية في احياء (المعقل والكرامة) الذي شغلت بالعديد منها والتي لها صلة في قطاع الموائ



والنقل والسكك الحديدية، الى جانب وجود تركيز للمؤسسات الإدارية في أحياء (الساعي ، العشار ، التحرير) لاسيما على جانبي الشارع الرئيس المتصل ما بين المنطقة التجارية المركزية وحي سعد (الكفاءات حالياً) فهو يضم ما يقارب ٥٠% من المؤسسات الإدارية الحكومية والتي تمثلت (دائرة بلدية البصرة ، التسجيل العقاري ، مراكز للشرطة ، دائرة الجنسية والأحوال المدنية ، الأوقاف ، المحاكم ، دائرة الزراعة... الخ) والبعض الأخر من المؤسسات الحكومية تكون متباعدة والذي شغل مبنى الإذاعة والتلفزيون وكان توقيعه المكاني خارج المدينة آنذاك و حالياً في حي البلديات.

ب. طرق النقل

يعد النقل احد البنى الارتكازية المهمة في المدينة التي تتقاسم أرضها استعمالات عدة وبمساحات متباينة ، وغالبا ما يكون لعامل النقل اثر كبير في ترتيب هذه الاستعمالات كونه يوفر الوقت والجهد ويكون سبباً في سهولة الوصول التي تعد قوة الجذب للوظائف ذات القدرة العالية على التنافس (كالتجارية والسكنية) وتغيرها بشكل مستمر خاصة في مركز المدينة وعلى شوارعها الرئيسية ، كما وان على جانبي الطرق تتجمع حولها وعلى امتدادها مختلف الفعاليات الحضرية وبالتالي وسيلة في تغيير البيئة العمرانية الحضرية^(١) . مما لاشك فيه إن إحدى أهم مميزات الشوارع في المدن هي حالة التغير المستمر تماشياً مع الزيادة السكانية وما يرافقها من زيادة في عدد المركبات ومن ثم زيادة مساحية ليتناسب مع التغير المساحي لها^(٢).

اخترقت شبكة النقل مساحة واسعة من المدينة منذ عقد الخمسينيات وصولاً إلى نهاية عقد السبعينيات وبحسب إمكانيات بلدية البصرة وقدرتها على استملاكات الأراضي ، التي قسمت تلك الاراضي على شكل قطع سكنية تم توزيعها على للمواطنين وهذا عامل مهم في فتح شوارع جديدة طالت اغلب أرجاء المدينة ، اذ دعا هذا الأمر إلى زيادة المساحة المخصصة للشوارع ، إلى جانب ذلك ساهمت شركة الموانئ على استحداث شوارع جديدة خدمة للدور السكنية الحديثة التي قامت بتشييدها في أحياء (المعقل ، الابله) ومن ثم توزيعها الى موظفيها ، وبالتالي نجد ان مساحة الشوارع في المدينة قد سجلت (٨٥٧ هكتاراً) بنسبة ١٢.٦% من مساحة المدينة و ٧٠,٧% من مجمل الاستعمالات الخدمية ، ومن يمكن القول قد سجلت مجموع أطوال الشوارع (٩٠١,٩٨ كم)^(٣) وفي سياق الحديث ازدادت الشوارع المبلطة بشكل كبير لتتطال العديد من الشوارع المدينة بعدما كانت غير معبدة على سبيل المثال توسيع شارع (مالك بن دينار) ، ينظر خريطة (١٧) . تخضع الشوارع في المدن للعديد من التصنيفات منها (التصنيف الوظيفي ، التصنيف

(١) خضير عباس خزعل ، دور طرق النقل بالسيارات في البناء والوظيفي والعمراني لمدينة الخالص ، مجلة ديالى ، العدد ٤٤ ، ٢٠١٠ ، ص ٤٢.

(2) EDWARD J.TAAFFE ,Geography of Transportation ,Unite state .1973.p:2

(٣) استخرجت مجموع اطوال الشوارع بواسطة برنامج ARG GIS 10.2 لخريطة مدينة البصرة لعام ١٩٧٧.



المورفولوجي ، التصنيف المكاني) والتصنيف الأكثر قبولا لمدينة البصرة هو التصنيف الأخير والذي يشير إلى استخدام مساحة المنطقة المحرمة (*) للشارع أساسا لهذا التصنيف^(١).

ج . الخدمات التعليمية

تعد الخدمات التعليمية واحدة من أهم المرتكزات الأساسية في اكتشاف طاقات الطلبة الفكرية والبدنية لذا نجدها أخذت نظاما هرميا احتل قاعدته التعليم الابتدائي الذي يستوعب كل الأطفال في سن الدراسة ومن ثم التعليم الثانوي وانتهاء بالتعليم الجامعي^(٢) لذلك من المهم توفرها في المدينة لخدمة سكان المناطق المجاورة لها . شكلت الخدمات التعليمية مساحة ٩٠ هكتاراً نسبة (١.٣% من مساحة المدينة ونسبة ٧,٤% من مجمل المساحة الاستعمالات الخدمية ، ويبدو من تتبع جدول (١٧) ان مجموع المدارس في المدينة لعام ١٩٧٧ قد سجلت (١٨٠) مؤسسة تعليمية ولمختلف المراحل بواقع (١٥٥) بناية ، كانت حصة رياض الأطفال (١٦) روضة و (١٠٢) مدرسة ابتدائية و (٥١) ثانوية ، وكذلك وجود العديد من المدارس المهنية ، اذ وتمثلت في مدرسة البصرة التجارية للبنين في حي الزهور والتي تأسست عام ١٩٦٠ والثانية مدرسة البصرة المهنية للبنات في الطويسة تأسست عام ١٩٦٩ والثالثة البصرة التجارية المسائية في حي الزهور وتم تأسيسها عام ١٩٧٢ ، فضلا عن تشييد جامعة البصرة موقع باب الزبير التي فتحت ابوابها عام ١٩٧٤ ، أما عند تحليل خريطة (١٨) والتي تمثل التوزيع المكاني للخدمات التعليمية يتبين أن توزيعها توافق مع كثافة الأحياء السكنية على سبيل المثال فان أعلى تركيز وجد ضمن المنطقة التجارية المركزية وفي أحياء الجمعيات والحسين في حين انخفضت أعداد تلك الأبنية في الأحياء الأحدث كما في حي الاصمعي ، القادسية ، الميثاق..الخ.

(*) المنطقة المحرمة للشارع : هي المسافة المناسبة عن كل جانب تبقى على شكل ارض مكشوفة لتوفير المجال الكافي لممر وسائط النقل بامان في هذا الشارع وتوفير مجال للرؤيا مناسب .

(١) حميد غالب عجيل السكيني ، النقل في مدينة البصرة (دراسة في جغرافية النقل) ، أطروحة دكتوراه ، مصدر سابق ، ص ٧١-٧٢.

(٢) عباس عبد الحسن كاظم العيداني ، تباين التوزيع المكاني للخدمات المجتمعية في مدينة البصرة ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٢ ، ص ٦٦.



جدول (١٧)

التغير الكمي للمؤسسات التعليمية وأبنيتها في مدينة البصرة للمدة ١٩٧٧ - ٢٠١٦

المدة الزمنية	رياض الأطفال	المدارس الابتدائية	المدارس الثانوية	جامعة / معهد صناعي ، مهني تجاري	مجموع المرحلة	مجموع الأبنية
١٩٧٧ - *١٩٠٧	١٦	١٠٢	٥١	١١	١٨٠	١٥٥
١٩٨٩	٣٤	٣٨	٤١	٣	١١٦	٥٤
٢٠٠٢	٦	٩٠	٤٠	٩	١٤٥	٤٦
٢٠١٦	٩	١٣٩	٧١	٥	٢٢٤	٧٨
المجموع	٦٥	٣٦٩	٢٠٣	٢٨	٦٦٥	٣٣٣

المصدر : الباحث بالاعتماد على

- (١) المديرية العامة لتربية محافظة البصرة ، التخطيط التربوي ، شعبة الإحصاء ، الكراس الإحصائي للمدارس ، ٢٠١٦
- (٢) سلمان مغامس عبود ، استعمالات الأرض التعليمية وتباينها المساحي في مدينة البصرة ، ١٩٧٧-٢٠٠٧ ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠١٢ ، ص ٨٨
- (٣) عباس عبد الحسن كاظم العيداني ، تباين التوزيع المكاني للخدمات المجتمعية في مدينة البصرة ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٢ ، الصفحات ٧٩ ، ٨٢ ، ٨٥ .

د . الخدمات الترفيهية

يعد التخطيط للمناطق الترفيهية وفق متطلبات وإمكانيات وحسب المراحل الزمنية ركيزة أساسية لتخطيط الخدمات الترفيهية ضمن نسيج المدينة، إذ إن الزيادة السكانية يرافقها عادات التطور في وسائل النقل مما يستدعي تخصيص مناطق محددة ضمن نسيج المدينة لاتخاذها مناطق ترفيهية وهنا لا بد من توافق بين المساحة المخصصة للخدمات الترفيهية مع الحجم السكاني للحي السكني^(١) على اعتبار ان الخدمات الترفيهية عادة ما توفر فرص الراحة والجمالية ومنتفسي طبيعي ، وهذه المزايا حفزت الجهات التخطيطية على توقيع الخدمات الترفيهية بكل أرجاء المدينة بما ينسجم مع حجمها السكاني لتلك الأحياء^(٢) ويمكن ملاحظة من خلال التصاميم الأساسية للمدن لاسيما مدينة البصرة والتي تطورت الحياة الاجتماعية فيها بشكل سريع

(*) شيدت اول مدرسة ابتدائية في البصرة عام ١٩٠٧ سميت بمدرسة الاتحاد والتراقي الواقعة في البصرة القديمة (حي المهلب حاليا) . (ينظر تربية محافظة البصرة ، التخطيط التربوي ، شعبة الإحصاء ، الكراس الإحصائي للمدارس لعام ٢٠١٥

(١) محسن عبد الصاحب المظفر ، جغرافية المدن ، دار اليازوري للطباعة ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٠ ، ص ٢١٠

(٢) عبد الجليل ضاري عطا الله ، المناطق الخضراء مفهومها وأهميتها ، مجلة المخطط والتنمية ، العدد ٤ ، ٢٠٠٥ ،





ومتنوع ولكون مقتضيات العمل في المدن تتطلب ساعات محددة لذلك لا بد من توفر أماكن ترفيهية ، وهذا الأمر يقع على عاتق الجهات التخطيطية وهذا ما سيتم بحثه بشكل موسع خلال الفصل الرابع . يلاحظ من الجدول (١٤) ان الخدمات الترفيهية سجلت مساحة (١٢٥ هكتاراً) بنسبة ١,٨% من مجموع مساحة المدينة الكلية لعام ١٩٧٧ ونسبة ١٠,٣% من مساحة الاستعمالات الخدمية . اما التوزيع المكاني لها فقد تمثلت في حي المعقل اذ شكلت النسبة العظمى لهذه الخدمات منها (ملعب الميناء ، متنزه الشهداء ، مدينة الالعاب) في حين توزعت الخدمات الترفيهية على الأحياء المستحدثة لاسيما التي تقع خارج المنطقة المركزية كما في أحياء (الحسين ، الخليج ، الربيع) خريطة (١٨) .

هـ . الخدمات الصحية

تعد الخدمات الصحية من الخدمات المهمة التي تقدمها المدينة لسكانها وسكان إقليمها وهي تشغل حيزاً مساحياً من المدينة وفي الوقت نفسه لها أهمية كبيرة عند سكان المدن كونها تتعلق بصحة الفرد والمجتمع ، وهذا يدل على اهتمام الجهات المختصة بهذه الخدمة الأساسية ، خصصت في المدينة مساحة محددة للخدمات الصحية (٦٢ هكتاراً) بنسبة (٠,٩%) من مساحة المدينة الكلية و ٥,١% من مجموع استعمالات الأرض الخدمية. يشير جدول (١٨) وخريطة (١٩) ان مدينة البصرة احتوت على (٤٦) مؤسسة صحية يعمل فيها (٢٩٠٨ شخصاً)^(١) منها (٥) مستشفيات حكومية وهي مستشفى الجمهوري أسست عام ١٩٢٤ والتي يدل توزيعها المكاني ضمن حي الكفاءات ومستشفى الموانئ افتتحت عام ١٩٦٤ ، الواقعة في حي المعقل ومستشفى ابن غزوان للولادة أسست عام ١٩٧٣ ضمن حي عمان ، الى جانب وجود (٤٢) مركزاً صحياً و (١٤) مؤسسات صحية تخصصية^(*) ، اما التوزيع المكاني لهذه المؤسسات فقد توطنت في العديد من الأحياء السكنية (الحسين ، الجمعيات ، المعقل ، العشار ، سعد والكفاءات ، بريهة ، الزهور ، العشار ، الأصمعي ، الهادي) ويعزى ذلك الى الزيادة المتنامية للمؤسسات الصحية التي واكبت الزيادة السكانية الكبيرة بفعل الزيادة الطبيعية والهجرة في المدينة والتي سجل عدد السكان حسب تعداد ١٩٧٧ (٤٣١٧١٧) الف نسمة هذا من جهة ، ونشاط منظمة الصحة العالمية ودورها في تقديم المساعدات والخبرات الصحية للدول النامية ومنها العراق من جهة أخرى، رافق ذلك زيادة ميزانية العراق في عقود الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي على اثر تأميم النفط وتصديره وهذا ما يفسر اهتمام الجهات المعنية بتطوير الواقع الصحي في عموم العراق ومن ثم أصبحت مدينة البصرة الرائدة في زخم أعداد المستشفيات والمراكز الصحية فيما لو قورنت مع المحافظات الجنوبية ، فضلا عن وجود المستشفيات الأهلية مثل مستشفى الفحام ومستشفى السعدي ، الى جانب ذلك وجود عيادات الأطباء والصيدليات الخاصة التي تركزت بصورة مباشرة في المنطقة التجارية.

(١) عبد الحسين جواد السريح ، التركيب الداخلي لمدينة البصرة ، موسوعة البصرة الحضارية ، مصدر سابق ، ص ٢٢٢ .

(*) المراكز التخصصية تشمل (مركز طب الأسنان ، التأهيل الطبي ، مركز الحساسية والربو ، التدريب الصحي ، مختبر الصحة العامة ، قسم الصيدليات ، استشارية الأمراض الصدرية... الخ)



جدول (١٨)

إعداد المستشفيات والمراكز الصحية والتخصيبية للمدة ١٩٧٧ - ٢٠١٦

المراكز التخصيبية	المراكز الصحية	مستشفى خاص	مستشفى عام	المراحل الزمنية
١٤	١٥	٢	٣	١٩٧٧
١١	٥	٣	٤	١٩٨٩
٥	٢٥	٣	-	٢٠٠٢
١٩	٣٩	٥	٧	٢٠١٦

المصدر : من عمل الباحث اعتماد على

- (١) دائرة صحة البصرة ، قسم التخطيط وتنمية الموارد ، شعبة السياسات والتخطيط الصحي ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٥ .
 (٢) عادل عبد الأمير عبود ، التحليل الجغرافي للخدمات الصحية في مدينة البصرة ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠١٢ ، ص ٤٣ .
 (٣) عباس عبد الحسن كاظم العيداني ، تباين التوزيع المكاني للخدمات المجتمعية في مدينة البصرة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٢ ، الصفحات ٩٢ ، ٩٣ ، ١٠٢ .

و. الخدمات الدينية

لعبت الخدمات الدينية دوراً ريادياً في إنشاء المدن وتطويرها وهذا الأمر انعكس على طراز العمارة وتوزيع استعمالات الأرض وأنظمة شوارعها فضلاً عن عامل مشجع على جذب الوظائف الأخرى لاسيما التجارية والسكنية^(١) لكون المساجد الخلية الأولى للبناء الاجتماعي للعائلة والجماعة ويوصفه أداة صهر المؤمنين وبالتالي يمثل مركزاً روحياً لممارسة الشعائر والعبادات التي تربط المخلوق بالخالق^(٢). تمثلت الخدمات الدينية في مدينة البصرة بالمساجد والحسينيات والكنائس والمقابر والمزارات والتي تستقطب السكان لغرض أداء المراسيم والشعائر الدينية والعبادة ، فضلاً عن تواجد المقابر ضمن نسيج المدينة ، لهذا شغلت المساحة الخدمات الدينية (١٢ هكتار) نسبة ٠,٢ % من مساحة المدينة المعمورة و بنسبة ١% من مساحة الاستعمالات الخدمية وبالتالي فهي تشكل حيزاً صغيراً جداً إذا ما قورنت بأهميتها . ففي عقد السبعينيات احتوت المدينة على (٣٤) مسجداً و (٣) حسينيات^(٣) ويبدو من تتبع خريطة (١٩) والتي تمثل التوزيع الجغرافي للخدمات الدينية ان ما نسبته ٥٠% منها تركزت ضمن منطقة البصرة القديمة لاسيما في أحياء (المهلب ، الفراهيدي ، التحرير ، الصمود) وهذا التوزيع له ما يبرره لكونها النواة الأولى التي تكونت منها المدينة ، اذ كان هذا

(١) خالص الاشعب ، المدينة العربية التطور والوظائف والبنية والتخطيط ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٢ ، ص ٨-٩ .

(٢) سلمان مغامس عبود ، الخدمات الدينية وتوزيعها المكاني وكفاءتها الوظيفية في مدينة البصرة ، مجلة أوروک للعلوم الإنسانية ، المجلد ٧ ، العدد ٣ ، ٢٠١٤ ، ص ٢٥٨

(٣) مديرية الوقفين الشيعي والسني ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٥ .



النمط سائداً في المدن الإسلامية حيث يكون المسجد أولاً وبجواره دار الحكم وحولها مساكن للسكان والأسواق ، في حين توزعت باقي المساجد والحسينيات على أحياء (العشار ، الحسين ، المعقل ، الابلة .. الخ) فضلا عن وجود (٣) مقابر أحدهما مقبرة الانكليز في محلة الجنبينة (حي الأندلس حاليا) والأخرى في المشرق والعباسي والثالثة قرب مستشفى الجمهوري ، هذا الى جانب وجود كنيستين تقع الأولى في حي العشار والأخرى في حي الزهور .

٥ : الأراضي الزراعية

استفادت الدراسة من تقنيات الاستشعار عن بعد من خلال المرئيات الفضائية للقمر الاصطناعي لاند سات في تحديد الموقع الحقيقي للأراضي الزراعية لمدينة البصرة عام ١٩٧٧ وذلك بإتباع الطريقة التطبيقية والتي تمثلت بمعامل الاخضرار الطبيعي (NDVI) ضمن برنامج ERDAS الذي لديه القدرة التحليلية على فرز الأراضي الخضراء عن باقي استعمالات الأرض الأخرى ، وذلك عن طريق حساب قيمة الإشعاع المنعكس بواسطة المتحسسات الموضوعية على القمر الاصطناعي، اذ كلما كان الإشعاع المنعكس اشد بياضا كان ذلك يشير إلى كثافة النبات وهكذا تتدرج كثافته حسب اللون ، فضلا عن التمييز البصري للمرئية الفضائية، إذ أعطت هذه الميزة إمكانية معرفة التوزيع المكاني لبساتين النخيل فضلا عن حساب مساحتها ، وبهذا الصدد يشير جدول (١٢) ان مساحة بساتين النخيل بلغت (٢٠٢٨ هكتاراً) بنسبة ٢٩.٩% من مساحة المدينة الكلية وتعد هذه النسبة كبيرة فيما لو قورنت مع استعمالات الأرض الحضرية (السكنية ، الصناعية ، التجارية ، الخدمية) ويعزى ذلك إلى تعاطي القوانين الصارمة آنذاك بعدم التجاوز على البساتين الزراعية لعموم أراضي العراق والبصرة واحدة منها من جانب، ولضعف قدرة الجهات المعنية على استملاكات الأرض نظرا لقلّة التخصيصات المالية في تلك المدة من جانب آخر^(٢) . فتلك القوانين المذكورة وضعف الإمكانية المادية للجهات المعنية حالت دون استملاكها ما يعني بقاء العديد من الأراضي الزراعية ضمن حدود المدينة ، علما ان اغلب الأراضي في مدينة البصرة تعود ملكيتها الى الأوقاف والأموال الأميرية وأموال خاصة . اما بخصوص التوزيع المكاني بحسب ما تشير اليه خريطة (٢٠) فتمثل في معظم أجزاء المدينة وخير دليل يمكن ملاحظتها بشكل كثيف في المناطق الجنوبية للمدينة والملاصقة مع قضاء أبي الخصيب فضلا عن أجزاء من إحياء الرافدين ، الميثاق ، الأندلس ، كوت الحجاج .

٦ : الفضاءات المفتوحة

المقصود بالفضاءات المفتوحة هي أراضٍ غير المستغلة للمدن تأتي نتيجة لتخطيط مسبق من قبل الجهات التخطيطية وذلك بتخصيص أراضي فارغة ضمن نسيج المدينة بمعنى ادق ضمن تصميمها الأساسي والمقترح للتوسع المستقبلي كان تكون خدمات او توسع سكني مستقبلي ، ومن ثم فهي عرضة

١ محسن عبد الصاحب وزميلة عمر الهاشمي ، جغرافية المدن ، مصدر سابق ، ص ٢٠٧.



للتوسع وإملاء الفراغات فيها وفق متغيرات عديدة منها سياسية واقتصادية ..الخ . شغلت الفضاءات المفتوحة ما يقارب نصف مساحة المدينة (١٤٤٧.٩) هكتاراً وبنسبة ٢١.٣% ، وهو محور الدراسة لكونه المناطق التي تغيرت فيه استعمالات الأرض السكنية .

ثانياً : استعمالات الأرض الحضرية في المدينة للمدة (١٩٧٨ - ١٩٨٩)

تبدأ هذا المرحلة بعد عام ١٩٧٧ وهي استمراراً للمرحلة التي سبقتها اذ حدثت تغيرات في مساحة المدينة ونمو واضح لاستعمالات الأرض ، هذا فضلاً عن ظهور أحياء جديدة او على الأقل تحول البعض منها من محلات سكنية الى أحياء بعدما كانت محلات سكنية صغيرة. يتضح من الجدول (١٩) وشكل (٩) ان الاستعمالات الأرض الخدمية احتلت المكانة الأولى من حيث المساحة المخصصة (٢١٩٢ هكتاراً) بنسبة ٢٨.٧% تلاها الاستعمال السكني بمساحة (٢٣٤٠ هكتاراً) وبنسبة ٣٠.٧% وهكذا نزولاً لبقية استعمالات الأرض الأخرى. ، ينظر خريطة (٢١)

جدول (١٩) استعمالات الأرض الحضرية في مدينة البصرة ومساحتها لعام ١٩٨٩

ت	نوع الاستعمال	المساحة / هكتار	النسبة المئوية %
١	السكني	٢٣٤٠	٣٠.٧
٢	التجاري	٣١١	٤.١
٣	الصناعي	٤٣٨	٥.٧
٤	الخدمي		
	أ الإداري	٢٣٣	٣.١
	ب النقل	١٣١٦	١٧.٢
	ج التعليمي	٣٢٢	٤.٢
	د الترفيهي	٢١٢	٢.٨
	هـ الصحي	٩١	١.٢
	و أبنية دينية	١٨	٠.٢
٥	الأراضي الزراعية	١٥٢٣.٤	٢٠
٦	الفضاءات المفتوحة	٨٢٤.٢	١٠.٨
	مساحة مدينة البصرة لعام ١٩٧٧	٧٦٢٨.٦	١٠٠

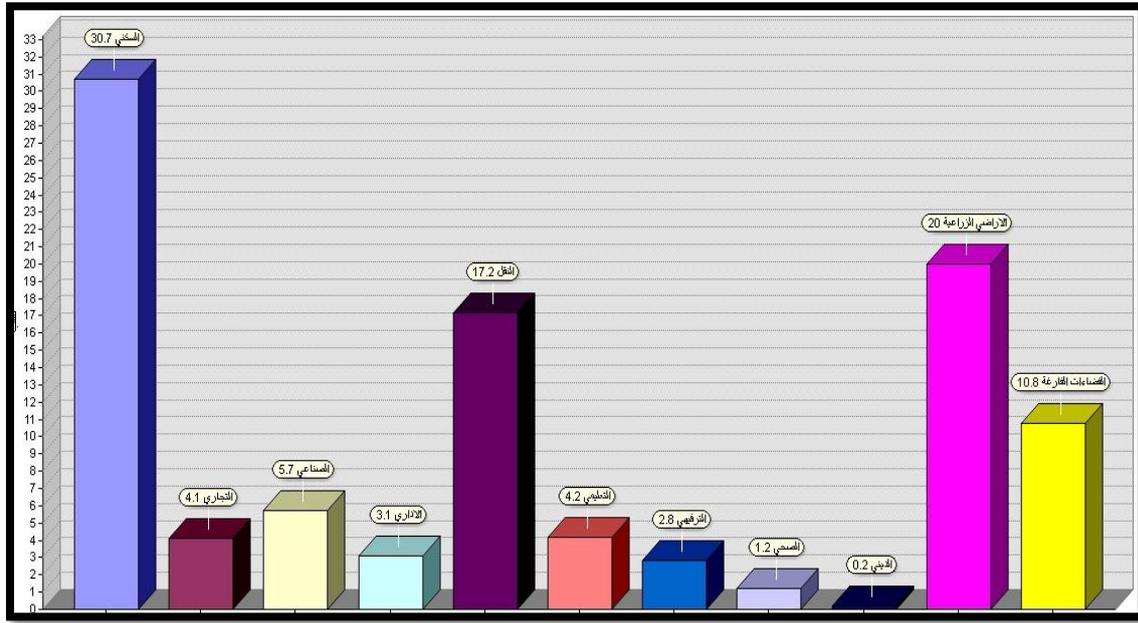
المصدر : الباحث بالاعتماد على برنامج Arc Gis 9.3-10.2 وبرنامج ERDAS 8.4





شكل (٩)

النسب المئوية لاستعمالات الأرض الحضرية في مدينة البصرة لعام ١٩٨٩



المصدر : جدول (١٩)

١.١ الاستعمال السكني

يلاحظ من خلال الجدول (١٩) ان الاستعمال السكني قد احتل مساحة (٢٣٤٠ هكتاراً) بنسبة (٣٠.٧%) من مجموع مساحة المدينة الكلية ، لذلك يشكل الصدارة في المساحة بعد الاستعمالات الخدمية . يلاحظ ان المرحلة الثانية لا توازي في تطورها عقد السبعينيات والتي تعد قفزه نوعية في حياة المدينة وفي كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية لاسيما بعد ازدياد الدخل القومي من عائدات النفط وبالتالي فان توجه الجهات المعنية كان يستمد إلى نظرة مستقبلية للمدينة من خلال سياسة بناء التجمعات السكنية او توزيع قطع سكنية . شمل التوزيع المكاني للاستعمال السكني وفق هذه المدة في الإحياء الجديدة مثل (العامل ، السلام ، التأميم ، الموقفية لاسيما البناء الجاهز ، الكفاءات ، الأندلس ، العباس ، الفيحاء .. وغيرها) فضلا عن شروع الجهات المعنية بتطبيق واجهة حضارية غير مسبوقه في المدينة وهي البناء العمودي كما في أحياء (الموقفية ، الأصمعي) والغاية اختزال المساحة وتوطين شريحة كبيرة من الموظفين العاملين ضمن مؤسسات الدولة ، لكن تيارات الهجرة الوافدة وعلى وجه الخصوص من قضاء الفاو خلال الحرب العراقية الإيرانية عقد الثمانينيات ساهم هذا الأمر في استغلال تلك العمارات على الرغم من كونها غير كاملة البناء آنذاك، ينظر خريطة (٢٢).

خلاصة القول حدث تغير في البنية السكنية ما بين عامي ١٩٧٨ - ١٩٨٩ حسب ما ورد على الرغم من ظروف الحرب العراقية - الإيرانية القاهرة لكن ذلك لا يعني توقف العمران في مدينة مهمة مثل مدينة البصرة.



٢. الاستعمال التجاري

ان العمل الدؤوب والجهود الذي بذلتها بلدية البصرة ساهمت بشكل أساسي في استملاك العديد من الأراضي والتي تعود ملكيتها الى (الأوقاف ، وزارة المالية) لاسيما في عقود الخمسينيات إلى الثمانينيات وهذا من شأنه استحداث العديد من الأحياء السكنية لغرض مواكبة الزيادة السكانية المتنامية بفعل الهجرة والزيادة الطبيعية سالفة الذكر وفي مختلف الجهات لاسيما الغربية والشمالية والجنوبية وبالتالي أعطى هذا الأمر بعدا مساحيا للمدينة ، ولغرض مواكبة الاتساع المساحي والمتمثل في الإحياء السكنية الجديدة شجع ذلك على استحداث مؤسسات تجارية في مناطق تقاطع الطرق او ضمن الإحياء السكنية ، ويبدو ذلك جليا ان الاستعمال التجاري شغل مساحة (٣١١ هكتاراً) ما يعادل (٤.١%) وهي نسبة مرتفعة عن النصف للمرحلة السابقة . في ضوء ذلك شغل التوزيع المكاني للمؤسسات التجارية ما بين عامي ١٩٧٨ - ١٩٨٩ الإحياء السكنية (الجمعيات ، الأصمعي ، الرافدين ، الميثاق ، الشعلة ، القاهرة ، الربيع ، الحسين) مع توسيع سوق الجمهورية ليشمل ٢٣٠ مؤسسة تجارية^(١) ، خريطة (٢٣).

٣. الاستعمال الصناعي

يعد عقد السبعينيات نقطة تحول في الجانب الصناعي للمدينة حيث تركزت معظم الصناعات من ضمن المنطقة التجارية لاسيما الصناعات الصغيرة ، أما بخصوص الصناعات الكبيرة فقد تركزت بالقرب من طرق النقل البعيدة عن المركز بسبب حاجتها الى مساحات كبيرة وانخفاض الإيجارات كما مر ذكره سابقا، وهذه إشارة واضحة على ان المدينة تمتلك مقومات أعطتها الأفضلية في امتلاك النسبة العظمى من تلك المؤسسات ، لكن ومع بداية عقد الثمانينيات (١٩٨٠-١٩٨٨) فقد تأثرت المؤسسات الصناعية بالدرجة الأساس بسبب الحرب العراقية الإيرانية وما أصابها من شلل لمعظم مؤسسات الصناعية باستثناء الصناعات الأساسية وذات مساس بحياة سكان المدينة والإقليم وبالتالي لم تزد مساحة المخصصة للاستعمال الصناعي إلا بنسب بسيطة اذ سجلت المساحة (٤٣٨ هكتاراً) بنسبة (٥.٧%) من مساحة المدينة الكلية. سجل عدد المؤسسات الصناعية لعام ١٩٨٩ (٢٢٦٠) مؤسسة بمجموع عدد العاملين ٦٩٨٤ عامل ، وكان نصيب المؤسسات الكبيرة ١٦ مؤسسة (يتراوح عدد العاملين لكل مؤسسة ٢٩ عامل) و (١٥ مؤسسة متوسطة (يتراوح عدد العاملين ما بين ٩-٢٩ عامل) ، إما عدد المؤسسات الصغيرة فسجلت ٢٢٢٩ مؤسسة^(٢) . وبخصوص التوزيع المكاني للمؤسسات الصناعية فلم تتغير عن المرحلة التي سبقتها ما عدا إضافة بعض المؤسسات مثل المؤسسات الصغيرة في المنطقة التجارية المركزية (العشار ، الزهور) فضلا عن أماكن

(١) رجب بركات ، مصدر سابق ، ص ٨٤١.

(٢) كفاية عبد الله عبد العباس ، الخدمات الصناعية لمدينة البصرة ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ١٩٩١ ، ص ٢٤.



متفرقة من الأحياء السكنية ومؤسسة أخرى للصناعات الكبيرة ألا وهي مؤسسة التصنيع العسكري في حي الأمن الداخلي التي استخدمت للصناعات العسكرية ، خريطة (٢٤) .

٤ . استعمالات الأرض الخدمية

سجلت مساحة الاستعمالات الخدمية لعام ١٩٨٩ (٢١٩٢ هكتاراً) ، اذ احتلت المرتبة الأولى طرق النقل بمساحة ١٣١٦ هكتاراً ونسبة ٦٠.١% وأدنى مساحة سجلت للخدمات الدينية بواقع (١٨ هكتاراً) بنسبة ٠,٨% كما يشير الى ذلك الجدول (٢٠) وخريطة (٢٥) وكالتالي:

جدول (٢٠)

مساحة استعمالات الأرض الخدمية ونسبها المئوية في مدينة البصرة لعام ١٩٨٩

النسبة %	المساحة هكتار	الاستعمالات الخدمية	
١٠,٦	٢٣٣	الإداري	أ
٦٠,١	١٣١٦	النقل	ب
١٤,٧	٢٢٢	التعليمي	ج
٩,٧	٢١٢	الترفيهي	د
٤,١	٩١	الصحي	هـ
٠,٨	١٨	الخدمات الدينية	و
١٠٠	٢١٩٢	المجموع	

المصدر : جدول (١٩)

أ - الخدمات الإدارية

تركزت الغالبية العظمى من المؤسسات الإدارية أو الخدمية ضمن مركز المدينة ، وهذا يقودنا إلى حقيقة مفادها تركيز عدد كبير من تلك المؤسسات فيها وليس لها مثل لبقية أفضية محافظة البصرة وبالتالي تقوم هذه المؤسسات بالإعمال الإدارية المختلفة ، اذ تمثلت في المؤسسات الإدارية المختلفة (محافظة البصرة ، مديرية الشرطة ، مديرية البلدية ، مديرية الوقف السني ، محكمة البصرة ، الكهرباء ، الزراعة ، الصناعة وغيرها) ، شغلت الخدمات الإدارية مساحة (٢٣٣ هكتاراً) بنسبة ٣.١% من مساحة المدينة ونسبة ١٠,٦% من مجموع الاستعمالات الخدمية ، وتعد هذه النسبة كبيرة نوعاً ما عن سابقتها التي بلغت (١%) من مساحة المدينة لعام ١٩٧٧ ، وهذا دليل واضح على أهمية المدينة وبعدها الإقليمي ، فضلاً عن تناسبها مع اتساع المساحي للمدينة . ومن ملاحظة الخريطة (٢٦) يبدو أن المؤسسات الإدارية توزعت بشكل أساس في مركز المدينة والبقية الأخرى تناثرت ضمن إحيائها الأحدث لتلبي متطلبات السكان وتسهيل انجاز معاملاتهم والغاية الأسمى اختصاراً الوقت والجهد لهم.

ب - طرق النقل

لقد جاء نمو مدينة البصرة واتساع أطرافها متوافقاً مع امتداد محاور طرق النقل والمواصلات ، اذ ساهمت بلدية البصرة بعد استحصال الموافقات الرسمية لاسيما استملاكات الأراضي من الجهات صاحبة العلاقة بالمباشرة بتبليط العديد من الشوارع سواء كانت رئيسة او ثانوية او فرعية لتطال العديد من الأحياء



السكنية وكما اشرنا سابقا فان بلدية البصرة ساهمت وبشكل أساس بتبليط العديد من الشوارع ما بين عامي ١٩٧٨ - ١٩٨٠ وما تلاها من سنوات غيرت من وجه المدينة اذ تحولت غالبية شوارعها إلى معبدة بعدما كان البعض منها ترابية كما في أحياء (الجمعيات ، الجمهورية ، عتبة بن غزوان ، القادسية ، الخضراء ، الربيع ، الجزائر ، الجمعيات وغيرها) هذا إلى جانب فتح واستحداث شوارع جديدة على سبيل المثال (فتح شارع محاذي لكوت الحجاج ، إكمال شارع المرور السريع وغيرها) ، هذا إلى جانب توسيع العديد من الشوارع لغرض استيعاب حركة المرور مثل شارع دينار وإكمال استملاكات شارع الجزائر وفتح وتبليط شارع الواقع على ضفة نهر الخورة وغيرها العديد من المشاريع الأخرى التي لها صلة بتبليط شوارع المدينة^(١) . شغلت مساحة طرق النقل (١٣١٦ هكتاراً) بنسبة ١٧.٢% من مجمل الاستعمالات الأرض في المدينة ونسبة ٦٠,١% من الاستعمالات الخدمية ، ينظر خريطة (٢٦) وهي نسبة كبيرة نسبياً إذا ما تم مقارنتها مع المدة التي سبقتها ، حيث سجلت نسبتها (٨%) من مساحة المدينة لعام ١٩٧٧ وهذا يدل على تأثير طرق النقل في استحداث أحياء جديدة من هيكلية المدينة تحتل مساحات متفاوتة وحسب منظور الجهات المختصة.

ج. الخدمات التعليمية

من الملاحظ خلال هذه المدة الزيادة المساحية المخصصة للخدمات التعليمية لتشغل (٣٢٢ هكتاراً) بنسبة (٤.٢%) من استعمالات الأرض ونسبة ١٤,٧% من الاستعمالات الخدمية ، ويعزى سبب ارتفاع المساحة المخصصة للخدمات التعليمية الى تشييد جامعة البصرة موقع كرمة علي الواقعة شمال المدينة عقد الثمانينيات وهذا يعد مؤشراً لتلك الزيادة في المساحة الى جانب الزيادة العددية والمساحية للمدارس والتي بلغت (١١٦) مؤسسة تعليمية تمثلت بـ ٣٤ مدرسة لرياض الأطفال و ٣٨ مدرسة ابتدائية و ٤١ مدرسة ثانوية وإعدادية التجارة المسائية الواقعة في حي الساعي التي أنشئت عام ١٩٨٣ جدول (١٧) . أما بخصوص التوقيع المكاني للمؤسسات التعليمية فيبدو من تحليل خريطة (٢٧) الناجمة من تفسير البصري لخرائط مديرية المساحة العامة ١٩٨٩ نتوصل الى حقيقة مفادها أن التوزيع المكاني شمل اغلب الأحياء السكنية لاسيما الأحياء الأحدث كما في حي (الحسين ، الشعلة ، الزهراء ، المحارب وغيرها).

د - الخدمات الترفيهية

شغلت الخدمات الترفيهية مساحة (٢١٢ هكتاراً) بنسبة ٢.٨% من المساحة الكلية للمدينة ونسبة ٩,٧% من مساحة الاستعمالات الخدمية ، حيث شملت على إنشاء العديد من المتنزهات الصغيرة مثل منتزه (الجبيلة ، الشعلة ، الهادي) ومتنزهات أخرى توزعت على اغلب الأحياء السكنية في المدينة والتي وزعت في أماكن يسهل الوصول إليها من قبل سكان الحي السكني، فضلا عن المتنزهات العامة كما في منتزه السراجي (حي الربيع) والذي يحتوي على مستلزمات للترفيه مثل كازينو ومسبح وحوض كبير للنافورات

(١) رجب بركات ، ص ٨٧٦ - ٨٧٧.



الذي افتتح عام ١٩٧٨ . كما تم أيضا إنشاء بعض الكازينوهات في العديد من الأحياء السكنية أهمها كازينو الجبيلة وكازينو في حي الحسين^(١) وغيرها . وفي الحقيقة وعند تتبع التوزيع الجغرافي يتضح ان توزيع المؤسسات الترفيهية لها خصوصية فترى ان جذاب بعضها الى داخل مركز المدينة مثل المطاعم ، المسارح ، دور السينما وغيرها والبعض الأخر عند أطرافها لكونها تحتل مساحات كبيرة وبالتالي تتجذب الى الأراضي رخيصة الإيجار مثل مدينة الألعاب البصرة المشار اليها ضمن المدة ١٩٧٧ ، وهناك مؤسسات تتداخل ضمن نسيج المدينة مثل الكازينوهات ، الحدائق الصغيرة ، مراكز الشباب وغيرها ، خريطة (٢٧).

هـ - الخدمات الصحية

احتلت الخدمات الصحية مساحة (٩١ هكتاراً) بنسبة ١.٢% من مساحة المدينة ونسبة ٤,١% من مساحة الاستعمالات الخدمية ، وهي في زيادة عن النسبة التي شغلتها خلال المدة السابقة والتي سجلت (٢%) على مستوى مساحات الاستعمالات الخدمية وهذا يعكس مدى التطور في المساحة المخصصة لها ، اذ وجدت ضمن هذه المدة (٤) مستشفيات حكومية و(٣) مستشفيات تعود للقطاع الخاص فضلا عن (٥) مراكز صحية و(١١) مركز تخصص ، جدول(١٨) ، وبالتأكيد فقد شغل توزيعها المكاني العديد من الأحياء السكنية لاسيما الأحياء الأحدث والتي تركزت معظم المؤسسات الصحية فيها كما في أحياء (الحسين ، الجمعيات ، الأمن الداخلي ، القبلة) خريطة (٢٨) .

و - الخدمات الدينية

يتضح من خريطة (٢٨) والتي تشير إلى وجود (٨) مساجد و(٢) من الحسينيات^(٢) شغلت غالبيتها في أحياء (السلام ، الابلة ، الشعلة) ، إما بخصوص المساحة فقد شغلت (١٨ هكتار) بنسبة (٠,٢%) من مساحة المدينة و(٠,٨%) من مساحة الاستعمالات الخدمية.

٥. الأراضي الزراعية

شهدت نهاية عقد السبعينيات حاجة متزايدة على السكن وهي استجابة حتمية للنمو الطبيعي للسكان بفعل الولادات والهجرة من أفضية ونواحي البصرة ، وكذلك من مراكز وأرياف المحافظات الجنوبية المجاورة لها في مراحل متعددة كما اشرنا سابقا ، رافق ذلك سهولة الحصول على القطع السكنية من الجهات صاحبة العلاقة والمتمثلة ببلدية البصرة التي أطلقت حملة استملاكات الأراضي ومن ضمنها الأراضي الزراعية منذ الخمسينيات أسفرت بالنتيجة عن إعادة توزيع تلك الأراضي بعد إفرازها الى المستحقين وهذا مبرر واضح على انخفاض مساحة الأراضي الزراعية لصالح السكن اذ سجلت (١٥٢٣.٤ هكتاراً) بنسبة ٢٠% بعدما كانت تشكل ٢٩.٩% خلال المرحلة السابقة لعام ١٩٧٧ كما يشير الى ذلك خريطة (٢٩) .

(١) رجب بركات ، مصدر سابق ، ص ٨٤١

(٢) الوقفين السني والشيعي ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٦ .



٦. الفضاءات المفتوحة

سجلت المساحة المخصصة للفضاءات المفتوحة (٤٥٥٢ هكتاراً) بنسبة ٤٢,٤ % بعدما شكلت نسبة ٤٩,٥ % خلال المدة لعام ١٩٧٧ . ويعزو انخفاض مساحتها الى الزيادة المساحية النسبية لاستعمالات الأرض الحضرية والتي اقتطعت من فضاءات المدينة .

ثالثاً : استعمالات الأرض الحضرية في المدينة لعام (١٩٩٠ - ٢٠٠٢)

يشير الجدول (٢١) وشكل (١٠) أن استعمالات الأرض الخدمية مجتمعة تمثلت بأعلى مساحة خصصت لها إذ سجلت ٢٧٧٠ هكتاراً بنسبة ٢٧,٨ % تلاها الاستعمال السكني بنسبة ٢٠,٨ % ، كما تباينت المساحة المخصصة لكل استعمال من الاستعمالات الأرض الأخرى بحسب النسب المذكورة، ينظر خريطة (٣٠).

جدول (٢١)

استعمالات الأرض الحضرية في مدينة البصرة ومساحاتها لعام ٢٠٠٢

ت	نوع الاستعمال	المساحة / هكتار	النسبة المئوية %
١	السكني	٣٦٣٢	٤١.٨
٢	التجاري	٤٣٤	٥
٣	الصناعي	٣٢١	٣.٧
٤	الخدمي		
أ	الإداري	٣٥١	٤
ب	النقل	١٦٠٩	١٨.٥
ج	التعليمي	٤٩٣	٥.٧
د	الترفيهي	١٧٨	٢.١
هـ	الصحي	١١٥	١.٣
و	أبنية دينية	٢٤	٠.٣
٥	الأراضي الزراعية	٦٨٢.٢	٧.٩
٦	الفضاءات المفتوحة	٨٤٠.٣	٩.٧
	مساحة مدينة البصرة لعام ١٩٧٧	٨٦٧٩.٥	١٠٠

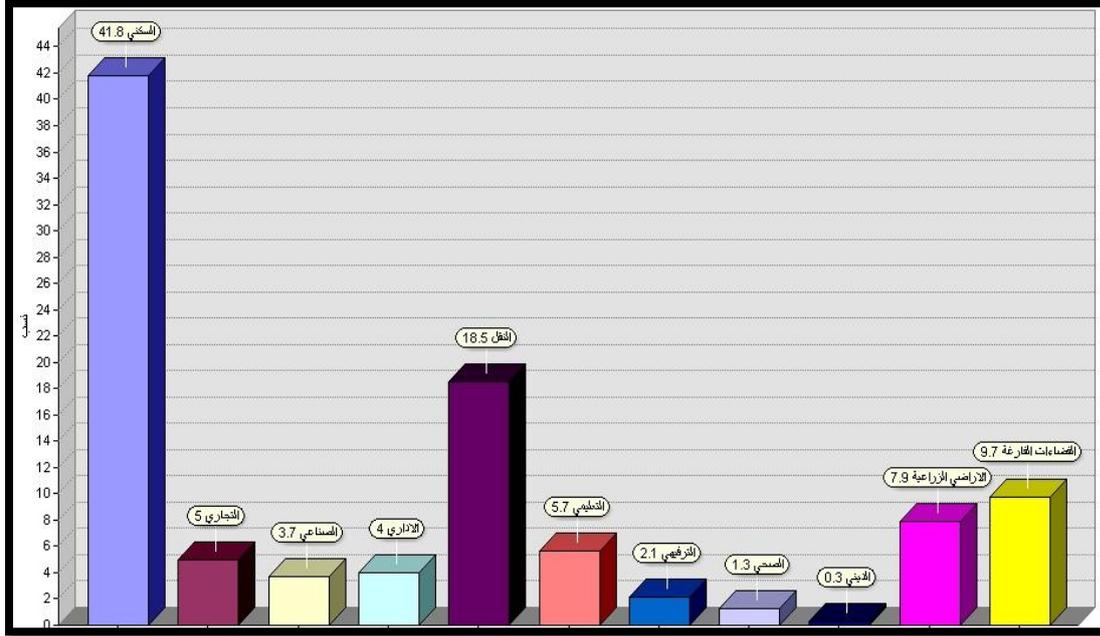
المصدر : الباحث بالاعتماد على برنامج Arc Gis 10.2 وبرنامج ERDAS 8.4





شكل (١٠)

النسب المئوية لاستعمالات الأرض الحضرية في مدينة البصرة لعام ٢٠٠٢



المصدر : جدول (٢١) ومعطيات برنامج Arc Gis 10.2

١.١ الاستعمال السكني

اتسمت هذه المرحلة بالتفاوت النسبي للوحدات السكنية حيث تزامنت هذه المدة مع انتهاء الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٨، وما لبث لسكان المدينة تنفس الصعداء والنظر إلى حياة أفضل وذلك بالرجوع إلى مساكنهم بعد حرب عنيفة دامت ثمان سنوات والتي تخللها هجرة أغلب السكان من المدينة إلى مناطق أخرى فضلا عن المحافظات الوسطى والجنوبية والدمار الذي طال أغلب مؤسساتها ومن ضمنها الوحدات السكنية هذا من جهة ، ومن جهة ثانية دخل العراق في مرحلة جديدة إلا وهي احتلال دولة الكويت عام ١٩٩٠ مما نجم عنها من تداعيات اقتصادية أثرت على جميع القطاعات والأنشطة العراقية بسبب فرض الحصار الاقتصادي على العراق، وهذا ما يفسر ان الاستعمال السكني شغل مساحة محدودة (٣٦٣٢ هكتار) بنسبة ٤١.٨% بزيادة مقدارها (١٢٩٢ هكتار) بالمقارنة عما كانت عليه في عام ١٩٨٩ ، وعند تمعن النظر في تلك الزيادة يتضح لنا وقوف العديد من العوامل شجعت وبشكل عام على زيادة الوحدات السكنية ضمن هذه المرحلة فمن جانب شجعت الدولة بدفع مبالغ مغرية لمن يقوم بجمع التجهيزات العسكرية المتواجدة ضمن ضواحي البصرة وتسليمها لها لتحريك النشاط الاقتصادي المتردي آنذاك لاسيما بعد انتهاء الحرب في عام ١٩٩١ ، ومن جانب ثاني حالات السلب للسلع والبضائع الكويتية التي دخلت إلى العراق إبان الحرب أبرزت للواقع أناساً يملكون ثروات طائلة وكان معظمهم من الأعمار الصغيرة نسبياً ، ومن جانب ثالث عودة المقيمين العراقيين الخارجين من الكويت بعد الحرب الذين يملكون أموال طائلة أيضا زادت من قيمتها بعد



انخفاض القيمة الشرائية للدينار العراقي^(١) أعطت هذه العوامل حافزا لامتلاك وحدات سكنية لهم ضمن أحياء (الأمن الداخلي ، المهندسين ، البلديات وغيرها) وبالنظر لضغط الحصار الاقتصادي على سكان المدينة انعكس ذلك على بيع القطع السكنية التي تعود ملكيتها لشرائح مختلفة وبالتالي استفاد منها العائدون من المقيمين والمنفذين بأسعار زهيدة مما وفر لهم تشييد وحدات سكنية جديدة تداخلت ضمن النسيج الحضري للمدينة ينظر خريطة (٣١) .

٢. الاستعمال التجاري

شهدت هذه المرحلة زيادة كبيرة في الحجم المساحي للاستعمال التجاري وهي متوافقة مع قاعدة معروفة في المدن بان التجارة لها الدور الأساسي في حياتها لاسيما المدن المهمة ومنها مدينة البصرة ، لذا تعدى مجال التجارة المركزية فيها حدود المدينة وسيظل يتسع هذا الاستعمال كلما نمت المدينة. بلغت مساحة الاستعمال التجاري (٤٣٤ هكتار) ما يعادل ٥ % من المساحة المدنية . أما بخصوص تصنيف الاستعمالات التجارية وتوزيعها المكاني فيتضح من خريطة (٣٢) انه جاء استمرارا للمراحل السابقة من حيث ان تجارة المفردة لا زالت تحتل الأماكن المركزية للمدينة وذلك لقدرتها على دفع الإيجارات المرتفعة ومنافسة باقي استعمالات الأرض لاسيما السكنية ، في حين ان تجمع مخازن الجملة والشركات التجارية اتخذت مكاناً أوسع على هامش المنطقة التجارية مستفيدة من رحابة الأرض وقيمة الأرض المنخفضة ، والملفت للنظر ضمن هذه المرحلة هو تعدد الأسواق وزيادة أعدادها لاسيما تجارة التجزئة التي احتلت مكانا مركزيا في كل حي سكني لتمثل مراكز تجارية ثانوية كما في أحياء (الحسين ، الشعلة ، الأندلس ، السلام ، الأمن الداخلي ، البلديات وغيرها ، الى جانب مئات المؤسسات التجارية لتجارة المفرد المتناثرة على طول شبكة الشوارع الرئيسية والثانوية التي امتازت بصغر حجم المؤسسة التجارية وهي تمثل العلاقة بين المنتج والمستهلك وتمتاز عادةً بالنشاط والحركة ، وبهذا الصدد نجد ان هذه الأسواق والمؤسسات التجارية تمد سكان الأحياء السكنية المستفيدين بأغلب حاجياتهم اليومية من دون الحاجة لقطع مسافات طويلة للحصول عليها من المنطقة التجارية المركزية .

٣. الاستعمال الصناعي

ان الاستعمال الصناعي ضمن هذه المرحلة لم يشهد تطورا ملحوظا اذا ما قورن مع عقد التسعينيات بل العكس قد سجل انخفاضاً في المساحة المخصصة له وبشكل تدريجي حيث شغل (٣٢١ هكتار) بنسبة ٣% وهو بذلك أدنى عما كان عليه لعام ١٩٨٩ البالغة ٤,١ % ويعزى ذلك الى عملية الضغط الاقتصادي

(١) ماهر يعقوب موسى ، التحليل الجغرافي للوظيفة السكنية في مدينة البصرة ١٩٧٧-١٩٩٦ ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٧ ، ص ١٦٢ .



الناجمة عن فرض الحصار الاقتصادي المفروض على البلد(*) مما انعكس على تركيز الصناعات الصغيرة ضمن المنطقة المركزية والبعض الآخر هي صناعات تكميلية انجذبت لبعضها بفعل التكامل الوظيفي ، فضلا عن تركزها ضمن المراكز الثانوية والمتمثلة في الأسواق المنتشرة ضمن الإحياء السكنية مثل (حي الجمهورية ، الهادي ، الحسين وغيرها) كما شملت هذه الصناعات (الغذائية ، المعدنية ، ورش تصليح الأجهزة الكهربائية ، النجارة ، تصليح السيارات وغيرها) وهي متداخلة مع الاستعمال التجاري ، أما بخصوص الصناعات المتوسطة والكبيرة فقد شغلت مساحات أوسع من سابقتها وبناءً عليه خرجت من المنطقة التجارية المركزية لتحتل على جانبي الشوارع الرئيسية او في أطراف المدينة لاسيما على شارع دينار مثل مصانع المياه الغازية وشركة البصرة لطحن الحبوب في حي الخضراء وكذلك صناعات أخرى في حي الميثاق وغيرها الكثير ، إما أطراف المدينة فتمثلت بمحطة كهرباء النجيبية الواقعة في حي خالد بن الوليد ، خريطة (٣٣) .

٤. استعمالات الأرض الخدمية

يبدو من تتبع الجدول (٢٢) وخريطة (٣٤) ان الاستعمالات الأرض الخدمية احتلت مساحة (٢٧٧٠ هكتار) من مساحة المدينة الإجمالية وبنسبة (٣١.٩%) ، وهذه المساحة والنسبة ما هي إلا مؤشر واضح للنفقات الحاصل بين الاستعمالات الخدمية وتطورها بحسب المساحة والأهمية النسبية وكالتالي .

جدول (٢٢)

مساحة استعمالات الأرض الخدمية ونسبها المنوية في مدينة البصرة لعام ٢٠٠٢

النسبة %	المساحة هكتار	الاستعمالات الخدمية
١٢,٧	٣٥١	الإداري
٥٨,١	١٦٠٩	النقل
١٧,٨	٤٩٣	التعليمي
٦,٤	١٧٨	الترفيهي
٤,١	١١٥	الصحي
٠,٩	٢٤	أبنية دينية
١٠٠	٢٧٧٠	المجموع

المصدر : جدول (٢١)

(*) لم يستطع الباحث الحصول على التركيب الصناعي لمدينة البصرة ضمن هذه المرحلة لذا أشارت الدراسة إلى المساحة المخصصة لها والتوزيع المكاني ضمن حيز المدينة .





أ. الخدمات الإدارية

شغلت الخدمات الإدارية مساحة (٣٥١ هكتاراً) بنسبة ٤% من الاستعمالات الأرض في المدينة و١٢,٧% من الاستعمالات الخدمية وهي في زيادة متواضعة عن المرحلة السابقة . حيث يتضح من خريطة (٣٥) ان المؤسسات الإدارية قد توزعت في العديد من الإحياء (التأميم ، الأصمعي ، القائم) وكذلك في منطقة الأكاديمية البحرية .

ب. طرق النقل

إن التفسير البصري الذي تم استنتاجه من المرئية الفضائية لعام ٢٠٠٢ حمل في طياته العديد من التفسيرات الواضحة للمدينة ومنها تطور شوارع المدينة ومرائب للسيارات، فبخصوص المرائب فقد بلغت (٢٤) مرآبا وغالبيتها العظمى تركزت في مركز المدينة حسب ما توضحه خريطة (٣٥) وهذا التوزيع له مبرراته (تم التعرض إليه سابقاً) ، فضلا عن تركز محطات تعبئة الوقود البالغة (١٢) محطة ، وكذلك العديد من الجسور التي تم تشييدها للمدة الواقعة ما بين عقود الخمسينات إلى الثمانينات من القرن الماضي لتسجل (٢٩) جسرا لمرور المركبات و(٢٥) جسرا لمرور المشاة^(١)، ومع هذا فقد شغلت طرق النقل مساحة (١٦٠٩ هكتار) ما يعادل ١٨.٥% من مجموع استعمالات الأرض الحضرية و٥٨,١% من مجموع الاستعمالات الخدمية ، لهذا تعد مساحة واسعة إذا ما قورنت مع بقية الاستعمالات الأخرى ما عدا السكنية ، وهذا دليل واضح في الزيادة المساحية المخصصة لهذا النوع من الخدمات لتواكب الزيادة المطردة للسكان التي سجلت وفق تعداد ١٩٩٧ (٦٥٨٧٦٠) إلف نسمة، لذا ان التغيير يصيب استعمالات الأرض الحضرية لابد ان يوكبه تغير في استعمال شبكة النقل والوسائط المستخدمة لذلك^(٢).

ج. الخدمات التعليمية

انطلاقا من مفهوم أن التعليم ليس مجرد عملية استهلاكية متمثلة بخدمه تؤديها للسكان بقدر ما تكون عملية إنماء بشري وإعداد للقوى العاملة المدربة حتى تتعاطى في كل ميادين الحياة^(٣) لذلك نجد ان النظرة التقليدية التي تعبر عن الإنفاق على التعليم قد تبدلت ، وهذا يدل على ان الخدمات التعليمية في مدينة البصرة قد شغلت مساحة (٤٩٣ هكتار) بنسبة ٥.٧% من مساحة المدينة و١٧,٨% من مساحة استعمالات الأرض الخدمية لعام ٢٠٠٢، وجاءت هذه الزيادة في أعداد المؤسسات التعليمية لتواكب الزيادة السكانية المضطردة في المدينة بفعل عوامل اشرنا اليها ويعد هذا مبرراً واضحاً في تشييد العديد من المؤسسات التربوية لتلبي حاجة سكانها وسكان المناطق المحيطة بها ، وفي حقيقة الأمر وكما يتضح من الجدول (١٧)

(١) حميد غالب عجيل السكيني ، النقل في مدينة البصرة (دراسة في جغرافية النقل الحضري)، مصدر سابق، ص ٧٤

(٢) صلاح حميد حبش الجنابي ، التغير في استعمال الأرض حول المدينة العراقية مصدر سابق ، ص ٨

(٣) صلاح هاشم زغير وزمييلة عادل مكي ، واقع الخدمات التعليمية في مدينة الناصرية ، مجلة جامعة ذي قار ، العدد ٤ ، المجلد ٢ ، ٢٠٠٧ ، ص ١.





أن مجموع المؤسسات التعليمية سجلت (١٤٥) مؤسسة تمثلت في رياض الأطفال البالغة (٦) رياض و(٩٠) مدرسة ابتدائية و (٤٠) ثانوية و(٩) معاهد مهنية وتجارية ، بما يعادل (٤٦) بناية ، موزعة بشكل متباين لأغلب الأحياء السكنية وفق الأراضي المخصصة لها ضمن حيز المدينة ، وعند النظر إلى خريطة (٣٦) نلاحظ تركيز واضح للمؤسسات التعليمية التي تعبر عن استمراريتها للمراحل السابقة وهذا ما يفسر وجود مجموعة من الأبنية المدرسية ضمن الحي الواحد كما في أحياء (الشعلة ، الخليج ، الأصمعي وغيرها) .

د . الخدمات الترفيهية

تشكل الخدمات الترفيهية أصنافاً متباينة من حيث المساحة التي يشغلها او من حيث موقعها او مظهرها الخارجي لذا مع زيادة مساحة المدينة الناتجة عن زيادة السكان تطلب ذلك تنوع الخدمات الترفيهية التي تقدمها لسكان المدينة او إقليمها المجاور، وفي ضوء ذلك احتلت الخدمات الترفيهية مساحة (١٧٨ هكتار) بنسبة (٢.١%) من مساحة المدينة الإجمالية و(٦,٤%) من مجموع الاستعمالات الخدمية ،اذ اشتملت هذه الخدمات على المنتزهات العامة التي تقع على أطراف المدينة وحافات الخارجية وذلك للاستفادة من رخص الأراضي وتوافرها ، هذا الى جانب حدائق الأحياء السكنية التي تتصف بصغر مساحتها وارتفاع كثافة استعمالها حيث خصص توقيتها المكاني وفق التخطيط القطاعي للأحياء السكنية كما في (الحسين ، الشعلة ، الأصمعي ، الجمعيات وغيرها) فضلا عن مراكز الشباب والأندية الرياضية والمسارح ، جدول (٢٣) وخريطة (٣٦)

هـ. الخدمات الصحية

تشكل الخدمات الصحية مكانة خاصة لدى السكان لأنها تهتم بشكل مباشر بالصحة النفسية والجسمية لهم ، وهذا يدل على استئثارها بمساحة معينة من ارض المدينة ، لاسيما إنها تحتل أفضل الأماكن في المدينة . ونظرا لتكامل الصفات الإدارية والاقتصادية فضلا عن الصحية في مدينة البصرة مما جعلها مركزا مهما للمؤسسات الصحية والتخصصية لا يضاهاها في ذلك المناطق المحيطة بها من أفضية محافظة البصرة بل وحتى المحافظات الجنوبية وهي بذلك تقدم خدماتها الى سكانها وسكان الإقليم المجاور لها. المدينة ومع ذلك فهي مكتملة للمؤسسات الصحية كما ورد سابقاً ، اذ يتبين من الجدول (١٨) وخريطة (٣٧) ان هذه المؤسسات شملت (٢٥) مركزا صحيا ، توزعت بشكل مثالي في اغلب الأحياء السكنية كما في (الأصمعي ، الجمعيات ، المنتزه ، الميثاق ، المحارب وغيرها) ، أما فيما يتعلق بالمراكز التخصصية البالغ عددها (٥) مراكز ، فإنها توزعت ضمن أحياء (الكفاءات ، المهلب) . الى جانب ذلك وجدت العيادات الشعبية البالغة (٢٩) عيادة شعبية متخذة من المراكز الصحية الأولية أماكن لها^(١)، فضلا عن

(١) عباس عبد الحسن كاظم العيداني ، تباين التوزيع المكاني للخدمات المجتمعية في مدينة البصرة ، مصدر سابق ، ص





المئات من العيادات الخاصة والتي توزعت ضمن المنطقة التجارية المركزية والبعض منها تركز في الأحياء السكنية ذات الكثافة العالية لاسيما حي الحسين ، الصمود .. الخ .
شغلت المؤسسات الصحية مساحة (١١٥ هكتار) بنسبة ١,٣% من مجموع استعمالات الأرض الحضرية و ٤,١% من مجموع الاستعمالات الخدمية . يتباين التوزيع المكاني لتلك المؤسسات بحسب أحياء السكنية .

جدول (٢٣)

الخدمات الترفيهية في مدينة البصرة لعام ٢٠٠٢

التوزيع المكاني حسب الاحياء السكنية	الخدمات الترفيهية	ت
المتنزه	الخورة	١
الربيع	الجمعيات	٢
المعقل	حدائق مدينة الالعاب	٣
العشار	حدائق مدينة العاب كورنيش العشار	٤
المعقل	حدائق الاندلس	٥
السندباد	جزيرة السندباد	٦
الكرامة	حدائق البصرة العائلي	٧
اسم المركز		
المعقل	مركز شباب المعقل	١
الاصمعي	مركز شباب الاصمعي	٢
التميمية	مركز شباب الشهيد هشام	٣
الاندلس (الجنيبة)	مركز شباب البصرة	٤
الاصمعي	مركز الرعاية العلمية	٥
الملاعب والاندية الرياضية		
الشعلة	نادي النداء الرياضي	١
السلام	نادي البصرة الرياضي	٢
المعقل	نادي الميناء الرياضي	٣
العشار	نادي الاتحاد الرياضي	٤
الصمود	نادي الجنوب الرياضي	٥
الميثاق	نادي البحري الرياضي	٦
الزهراء	نادي الرمييلة الرياضي	٧
المسارح		
الاندلس	بها الادارة المحلية	١
الزهور	قاعة عتية بن غزوان	٢

المصدر : عمل الباحث اعتماد على :

- (١) عباس عبد الحسن كاظم العيداني ، تباين التوزيع المكاني للخدمات المجتمعية في مدينة البصرة ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ١٩٩٨ ، الصفحات (١٢٠ ، ١٢٢ ، ١٢٥)
(٢) المرثية الفضائية لمدينة البصرة Quick Bird2 لعام ٢٠٠٢ .





و. الخدمات الدينية

تعد الخدمات الدينية سمه اغلب مدن العالم ومنها المدن الإسلامية لكونها نابعة من طبيعة العلاقة بين الدين والإنسان المبنية على أساس المعتقد او الرؤى^(١) ومع ذلك فهي تؤكد على المواضع فقط دون المواقع وبالتالي الأثر الواضح في نمو المدينة وتطورها وهذا يدل على التغير في المساحة لتسجل (٢٤ هكتار) بنسبة ٠,٣% من مساحة المدينة الإجمالية و ٠,٩% من الاستعمالات الخدمية . سجلت دور العبادة في المدينة حوالي (٨) حسينيات و (٨) مساجد موزعة بشكل غير متساوٍ في أحيائها السكنية كما موضح في خريطة (٣٧) .

٥. الأراضي الزراعية

سجلت مساحة الأراضي الزراعية (٦٨٢.٢٠ هكتاراً) بنسبة ٧.٩% لذا سجلت تناقص ملحوظ بفعل زيادة نسبية لتطور استعمالات الأرض الحضرية ومنها الاستعمال السكني بعدما كانت تشكل ٢٠% خلال المرحلة السابقة لعام ١٩٨٩ كما يشير ذلك خريطة (٣٨) .

٦. الفضاءات المفتوحة

تناقصت مساحة الفضاءات لتسجل (٤٢٩٨) هكتاراً بنسبة ٤٠% بعدما كانت تشكل في عام ١٩٨٩ نسبة ٤٢,٤% .

رابعاً : استعمالات الأرض الحضرية في المدينة للمدة ٢٠٠٣ - ٢٠١٦

تتمثل هذه المرحلة تغيراً كبيراً في استعمالات الأرض الحضرية وتمثل هذا التغير في حجم المساحة المخصصة لكل استعمال بحسب التفسير البصري للمرئيات الفضائية للأقمار ايكونس وكويك بيرد وبدقة مكانية (١ متر ، ٦٠ سم) هذا الى جانب الدراسة الميدانية التي خصص لها مدة تجاوزت (ثمانية أشهر) من الزمن لغرض فرز كل استعمال من استعمالات الأرض وبالتالي بيان الموقع الحقيقي لها وصولاً الى نتائج تمخضت عنها بالنتيجة جداول وخرائط وأشكال ، يبين جدول (٢٤) وشكل (١١) أن الاستعمال السكني قد شغل مساحة كبيرة من المدينة تجاوزت النصف المساحة (٥٦٠٩,٧) هكتاراً بنسبة ٥٢,٢% لذلك احتلت المرتبة الأولى من دون منافس اذا ما قورنت بالمساحات التي خصصت للاستعمالات الأخرى ، كما وسجلت الخدمات الدينية أدنى مساحة ٣٨ هكتاراً بنسبة (٠,٤%) من المساحة الإجمالية للمدينة ينظر خريطة (٣٩)

(١) صبري فارس الهيتي ، جغرافية المدن ، مصدر سابق ، ص ١٦٥ .



جدول (٢٤)

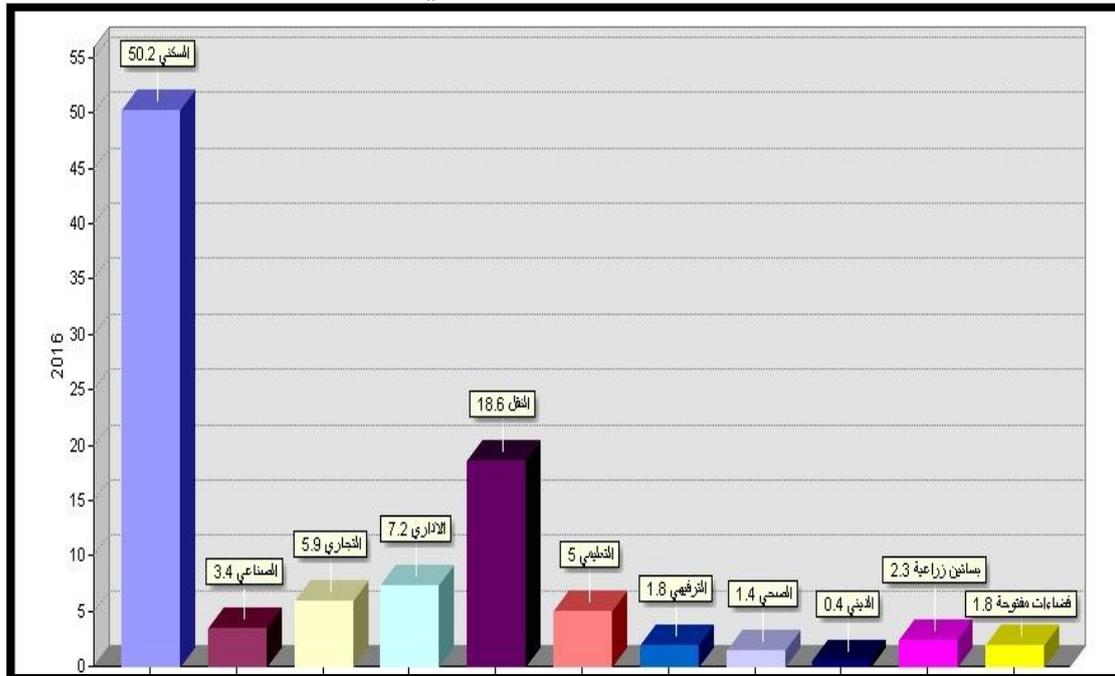
استعمالات الأرض الحضرية في مدينة البصرة ومساحاتها لعام ٢٠١٦

ت	نوع الاستعمال	المساحة هكتار	النسبة %
١	السكني	٥٦٠٩,٧	٥٢.٢
٢	التجاري	٦٣١	٥.٩
٣	الصناعي	٣٦٩	٣.٤
٤	الخدمية		
	أ الإداري	٧٧٥	٧,٢
	ب النقل	٢٠٠١	١٨.٦
	ج التعليمي	٥٣٣	٥,٠
	د الترفيهي	١٩٤	١.٨
	هـ الصحي	١٥١	١.٤
	و أبنية دينية	٣٨	٠.٤
٥	البساتين والأراضي الزراعية	٢٤٥	٢.٣
٦	الفضاءات المفتوحة	١٩٠,٣	١,٨
	مساحة المدينة الكلية	١٠٧٣٧	١٠٠

المصدر : المرئية الفضائية للقمر الاصطناعي كويك بيرد ، ومديرية بلدية البصرة .

شكل (١١)

النسب المئوية لاستعمالات الأرض الحضرية في مدينة البصرة لعام ٢٠١٦



المصدر : جدول (٢٤)





١. الاستعمال السكني

شغل الاستعمال السكني مساحة ٥٦٠٩.٧ هكتار ما يعادل ٥٢,٢ % من المساحة الإجمالية للمدينة وبذلك افرز العديد من تصنيف الوحدات السكنية على سبيل المثال لا الحصر الوحدات السكنية النسقية ، الوحدات السكنية القديمة والسكن العشوائي وغيرها كما تشير الى ذلك خريطة (٤٠) (وهذا ما سيناقش بشكل تفصيلي خلال الفصل الثالث على اعتباره محور الدراسة الحالية).

٢. الاستعمال التجاري

ان الصورة الحالية للاستعمال التجاري في المدينة ما هو الا انعكاس لحالة تطوره عبر عقود زمنية سابقة وهذا له مدلول واضح في التصنيف الحالي ، حيث ان المنطقة التجارية المركزية نمت وتطورت في منطقة العشار بعدما كانت الأساس لها في منطقة البصرة القديمة لذا فالمهم في الأمر إن المنطقة التجارية المركزية لازالت تتمتع بحيوية تجارية وتصف بكثافة تجارية كبيرة ، لكن هذا لا يعني الصورة المطلقة بل في السنوات العشرة الأخيرة ضاق القلب التجاري بمؤسساته التجارية والشركات والفنادق والمؤسسات الحكومية الخ الكثيرة والمتزاحمة فاخذ ينتقل العديد منها إلى هوامش جديدة لغرض الحصول على مجال أوسع واقل كثافة مثل شركات السيارات والأسواق الكبيرة (مراكز التسوق) وغيرها هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى هناك المناطق التجارية الثانوية التي تركزت على جوانب طرق النقل او ضمن الأحياء السكنية ، وهنا تبرز حقيقة بان المساحة التي يشغلها بلغت (٦٣١ هكتاراً) بنسبة ٥,٩ % لذلك تعد مساحة كبيرة فيما لو قورنت مع باقي استعمالات الأرض الحضرية. وبصفة عامة قد سجلت أعداد النشاط التجاري للمدينة (٢٠٧٩٥) مؤسسة^(١) منها مخصص لتجارة الجملة وأخرى لتجارة المفرد ، فضلا عن مستودعات تخزين البضائع والمطاعم والمشروبات ، وظهرت مؤسسات تجارية ضمن الأحياء الأحدث (الغدير ، الطوبة والنخيلة ، الأساتذة . المهندسين وغيرها) فضلا عن وجود الأسواق المحلية والهامشية المشار إليها سابقاً ، خريطة (٤١).

٣. الاستعمال الصناعي

يعد تنوع الأنشطة الاقتصادية في المدينة ظاهرة جديدة فيما لو قورنت مع السنوات الماضية ويعزى ذلك إلى الانفتاح الاقتصادي على دول العالم لاسيما بعد عام ٢٠٠٣ وما افرزه هذا الواقع من تحسن في المستوى والانتعاش الاقتصادي للبلد عموماً ومنطقة الدراسة من ضمنها انعكس بشكل ايجابي على تنوع رغباتهم في الحصول على السلع المصنعة ولتلبية هذه الرغبات التي باتت متزايدة ظهرت العديد من المؤسسات الصناعية في المدينة وهي بدورها تلبي أدواق السكان وتسد جزء من الاحتياجات الصناعية ، كما لا يمكن إغفال دور شرايين طرق النقل في جذب الاستعمال الصناعي إليها (وهذا تمت الإشارة إليه) لذلك ومن ملاحظة جدول (٢٥) الذي يوضح بان المؤسسات الصناعية (الصغيرة ، المتوسطة ، الكبيرة) قد

(١) الجهاز المركزي للإحصاء السكاني ، أطار المنشأة في محافظة البصرة ، بيانات غير منشورة لسنة ٢٠١٤ ، ص ٥٨

سجلت ما مجموعه (١١٠٢٢) مؤسسة يعمل فيها أكثر من (١٨٩٦٦) عامل^(١) يعملون ضمن المؤسسات الصغيرة ، توزعت هذه المؤسسات ضمن مركز المدينة اذ تركز الصناعات الغذائية والمشروبات والجلود والورق والطباعة وغيرها والتي تعد من الصناعات الصغيرة ضمن مركز المدينة وهي عبارة عن مؤسسات تقع خلف المؤسسات التجارية او في أعلى العمارات التجارية او السكنية ولا يكاد يحس بها عابر الطريق كما لا تترك علامة على المظهر الخارجي ، أما الصناعات الكبيرة التي تمثلت الصناعات المعدنية والهندسية وغيرها فتركزت عند الهوامش الساحلية لشط العرب او في أماكن أخرى من المدينة مستفيدة من المساحة الشاسعة لغرض إنشاء ملحقات الصناعة فضلا عن رخص الأجور ، هذا إلى جانب تواجد مؤسسات صناعية على أراضٍ مملوكة للدولة (تجاوز) والتي شغلت الواجهات الأمامية لبعض الأحياء السكنية وعلى امتداد الشوارع الرئيسية او الثانوية كما في حي الغدير التي تركزت فيه صناعة البلوك ، صورة (١٥) وكذلك الحال المؤسسات الصناعية على طول طريق الخليج العربي وغيرها ، خريطة (٤٢) وبالنتيجة شغل هذا الاستعمال مساحة (٣٦٩ هكتار) بنسبة ٣,٤% من المساحة المدينة الإجمالية.

جدول (٢٥)

التركيب الصناعي في مدينة البصرة لعام ٢٠١٤

المجموع	نوع قطاع العمل			الأنشطة الصناعية	
	غير مبین	أجنبي	خاص		
٥٩٠	٥		٥٨١	٤	الصناعات الغذائية والمشروبات
٤٠٢	١		٤٠١	-	المنسوجات والملابس الجلدية والمنتجات ذات الصلة
٨٢٧	١		٨٢٥	١	الخشب والأثاث وصناعاتها
٢٧٠	١		٢٦٥	٤	الورق والطباعة والاستنساخ
٢٠	-		٢٠	-	المنتجات الكيماوية والنفطية
١٤٣٨	٥		١٤٢٧	٦	الصناعات المعدنية واللافلزية ومنتجات المطاط
٤٤	٤		٣٩	١	منتجات المطاط واللدائن
٣٠٢	-		٣٠٢	-	المعادن اللافلزية والقاعدية
١٠٩٢	١		١٠٨٦	٥	صناعات منتجات المعادن المشكلة باستثناء المعدات
٣٩٥	١		٣٨٩	٥	معامل تصليح الآلات والمعدات
٩٢٧	٩		٨٢٧	٩١	ورش تصليح الكهربائية والغاز والتكييف الهواء
١٩٨	٤		٦٧	١٢٧	تجميع المياه ومعالجتها وتوصيلها ورش الصرف الصحي ومتعلقاتها
٥٤٠	٨	٣	٥١٣	١٦	صناعات الانشائية والهندسية والمدنية
٣٩٧٧	٣		٣٩٦٨	٦	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات لمركبات الدراجات النارية
١١٠٢٢	٤٣	٣	١٠٧١٠	٢٦٦	المجموع

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء السكاني ، أطار المنشأة في محافظة البصرة ، بيانات غير منشورة لسنة ٢٠١٤ ، ص ٥٦-٥٨ .

(١) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية ، ٢٠١٣ ، ص ٣٧ .



صورة (١٥)
صناعة البلوك في حي الغدير



تاريخ التقاط الصورة ٢٠١٦/٤/٦

٤. استعمالات الأرض الخدمية

ان التباين المساحي لاستعمالات الأرض الحضرية مستمر طالما هناك عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية ، تدفع نحو الاتساع المساحي للمدينة وهذا يساهم في التغير المستمر للمساحة والنسب المساحات التي تحتلها الاستعمالات ومنها استعمالات الأرض الخدمية ، احتلت طرق النقل نصف المساحة المخصصة للاستعمالات الخدمية تلتها الخدمات الإدارية كما يتضح من جدول (٢٦) وخريطة (٤٣).

جدول (٢٦)

مساحة استعمالات الأرض الخدمية ونسبها المئوية في مدينة البصرة لعام ٢٠١٦

ت	الاستعمالات الخدمية	المساحة هكتار	النسبة %
١	الإداري	٧٧٥	٢١,٠
٢	النقل	٢٠٠١	٥٤,٢
٣	التعليمي	٥٣٣	١٤,٤
٤	الترفيهي	١٩٤	٥,٣
٥	الصحي	١٥١	٤,١
٦	الديني	٣٨	١,٠
	المجموع	٣٦٩٢	١٠٠

المصدر : جدول (٢٤)





أ - الخدمات الإدارية

يتضح من ملحق (٤) أن المؤسسات الإدارية في المدينة قد سجلت (١٠١) مؤسسة موزعة بشكل متباين بين الأحياء السكنية ومع ذلك فقد استأثر البعض منها تركيز كبير في بعض أحيائها مثل (المعقل ، الساعي ، الحسين ، العشار ، الميثاق) وانخفاض أعدادها في أحياء أخرى كما في أحياء (الكفاءات ، الحسين ، الشعلة ، الصمود وغيرها) خريطة (٤٤) ، اما بخصوص المساحة المخصصة فقد تمثلت (٧٧٥ هكتار) بنسبة ٧.٢ % من مساحة المدينة الإجمالية و ٢١ % من المساحة المخصصة لاستعمالات الأرض الخدمية ، لذلك تعد أعلى نسبة سجلت بالمقارنة مع السنوات السابقة لاسيما منذ عام ١٩٧٧ ، ويبدو بطبيعة الحال مدى أهمية البصرة كعاصمة العراق الاقتصادية وذلك باحتضانها الموانئ البحرية المطلة على الخليج العربي أعطاهما ميزة متقدمة على جميع محافظات العراق باستثناء محافظة بغداد انعكست بشكل ايجابي على تركيز معظم المؤسسات الإدارية في مركز المدينة مثل شركة نفط الجنوب ، مديرية الكهرباء ، مديرية التربة ، مديرية الزراعة وغيرها.

ب . طرق النقل

تعد خطوط النقل شريانا للنمو والتغير الحضري لاستعمالات الأرض في مدننا العراقية شأنها شأن مدن العالم حيث إن تطور عملية التحضر في العالم وصولها الى الصيغة الحالية لا يمكن لها ذلك دون تغير في طبيعة انتقال السكان والبضائع وبالتالي نجد ان مدن العالم استطاعت التحرر من القيود والأسوار المحيطة بها فكان نموها الأول مع الطرق الخارجية ، لذلك فان مدينة البصرة تحررت أيضا من قيود الأسوار منذ وقت طويل وكان لعامل النقل اثر الواضح في تركيب المدينة فالتشتت في استعمالات الأرض السكنية والصناعية والتجارية ما هو دليل واضح على اثر هذا العامل^(١) إلى جانب عوامل أخرى بهذا الصدد مثل التخطيط الحضري وحملة الاستملاكات وتوزيع قطع سكنية على المواطنين منذ الخمسينات من القرن المنصرم وعوامل أخرى لعبت دورا أساسيا في بروز أحياء جديدة وباتجاهات معينة حددها العوامل سالفة الذكر ، وهذا يقودنا إلى حقيقة في ان طرق النقل توغلت في كل الجهات على شكل اذرع أخطبوطية توجي للناظر شكلا مميزا للمدينة الحديثة مما ساهمت في إعادة ترتيب استعمالات الأرض في المدينة وصولا الى الشكل الحالي ، شغلت المساحة المخصصة لطرق النقل ٢٠٠١ هكتارا ما يعادل (١٨,٦ %) من مساحة المدينة و ٥٤,٢ % من مساحة استعمالات الأرض الخدمية ، بمعنى ادق شغلت طرق النقل أكثر من نصف المساحة التي خصصت لاستعمالات الخدمية ، خريطة (٤٣).

(١) صلاح حميد حبش الجنابي ، التغير في الاستعمال الأرض حول المدينة العراقية ، مصدر سابق ص ١١٦.





ج - الخدمات التعليمية

شهدت المدينة خلال هذه المرحلة نموا حضريا متزايدا بفعل الزيادة السكانية والهجرة وهذا بلا شك أدى الى زيادة الطلب على الأراضي لغرض التوسع العمراني والوظيفي لذا شمل هذا التغير في كل الاستعمالات ومن ضمنها الخدمات التعليمية التي تطورت بشكل يلائم الحاجة السكانية لها وبالتالي تمثلت في فتح مؤسسات تعليمية جديدة او تطوير أخرى ، وهذا يشير في الحقيقة الى المساحة الواسعة التي احتلتها (٥٣٣ هكتار) بنسبة ٥ % من المساحة الإجمالية للمدينة و ١٤,٤ % من المساحة المخصصة للاستعمالات الأرض الخدمية . يشير جدول (١٧) الى أن مجموع المؤسسات لهذه المرحلة سجلت (٢٢٤) مؤسسة منها (٩) رياض للأطفال و(١٣٩) مدرسة ابتدائية و (٧١) ثانوية . اما بخصوص التوزيع المكاني فقد تباينت هي أيضا لكن نستطيع القول ان هناك استحداثاً واضحاً للمؤسسات التعليمية في الأحياء السكنية الحديثة مثل (الغدير ، الطوبة والنخيلة) ، فضلا عن زيادة إعدادها مع بقية الأحياء الأخرى ، خريطة (٤٥).

د - الخدمات الترفيهية

تعد الخدمات الترفيهية متنفساً حيوياً لسكان مدينة البصرة ويعزى سبب ذلك إلى الزيادة السكانية واكتظاظهم ضمن مساحات محدودة يقابل ذلك ارتفاع مستوى المعيشة والدخل لأغلب سكانها وإقليمها المجاور لذلك حفز هذا الأمر على البحث عن أماكن ترفيهية لقضاء أوقات سعيدة بعيدا عن ضوضاء الحياة اليومية وصخبها، ومن هذا المنظور اخذ القطاع الخاص على عاتقه تأجير بعض الأماكن كمحطات ترفيهية ضمن الأحياء السكنية وبالتالي فقد ازدادت المساحة المخصصة لها حيث سجلت ١٩٤ هكتار بنسبة ١,٨ % من مساحة المدينة الإجمالية و ٥,٣ % من المساحة المخصصة للاستعمالات الخدمية . توزعت الخدمات الترفيهية في العديد من الأحياء السكنية وهي جزء مكمل من الخدمات مثل (الجمعيات ، الأصمعي ، الأسانذة ، الغدير ، الصمود ، الجزائر وغيرها) ، فضلا عن الحدائق والمنتزهات المشار إليها سابقا (الخورة ، السندباد ، بصرة لاند وغيرها) خريطة (٤٥).

هـ - الخدمات الصحية

تتغير استعمالات الأرض للأغراض الصحية من حيث سعة الأرض وعدد المؤسسات والعاملين فيها بحسب المراحل الزمنية للمدينة اذ تبدأ هذه الخدمات بشكل بسيط لتتلاءم مع حجم سكان المدينة وإقليمها ، ولكن بمرور الزمن تنتسج المدينة ويكبر حجم سكانها وتزداد المساحة المخصصة لها^(١) لذا فهي ترتبط بصورة عامة بتطور هذا القطاع زمانيا وحسب النظام الاقتصادي والإداري ودور كل من القطاعين العام والخاص^(٢) ، وهذا يدل على المساحة الواسعة التي خصصت لهذه الخدمات لتسجل (١٥١) هكتار بنسبة ١,٤ % من

(١) محسن عبد الصاحب المظفر وزميله عمر الهاشمي ، جغرافية المدن (مبادئ وأسس ومنهج ونظريات وتحليلات مكانية)

الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان ، ٢٠١٠ ، ص ٢٠٩ .

(٢) أمين علي محمد حسن ، التحليل المكاني للخدمات الصحية في الجمهورية اليمنية (دراسة في جغرافيا الخدمات) ، مجلة

كلية الآداب ، جامعة عدن ، العدد ٣ ، ٢٠٠٦ ، ص ١ .



المساحة الإجمالية و٤,١% من مساحة الاستعمالات الخدمية ، اما بخصوص التوزيع المكاني فيتضح من الجدول (١٨) وجود (٧) مستشفيات حكومية و (٥) مستشفيات تابعة للقطاع الخاص و (٣٩) مركزا صحيا و(١٩) مركز صحيا ، شمل توزيعها المكاني أحياء (الربيع ، الكفاءات ، الجمعيات ، الحسين ، الأصمعي وغيرها ، فضلا عن المئات من العيادات الخاصة التي توزعت بشكل ملفت للنظر في جميع أحياء المدينة والتي تزامنت مع الاتساع المساحي للمدينة لاسيما بعد عام ٢٠٠٣ وارتفاع المستوى الاقتصادي النسبي للسكان المدينة ينظر خريطة (٤٦).

و. الخدمات الدينية

تعد المراكز الحضرية نوى واضحة لتركز استعمالات متنوعة ومنها الاستعمالات الخدمية والدينية واحدة منها نظرا لأهميتها الروحية والمكانية ، لذلك تتداخل هذه الاستعمالات داخل الحيز المكاني المحدد للمدينة تارة وتعمل مزدوجة تارة أخرى ، اذ وجد ان هناك تكتلات سكانية في مواقع بؤرية مميزة كان سببها وجود المساجد والجوامع ، وبما ان المدينة قد توسعت لتصل إلى أقصى اتساع مساحي لها ، لهذا أنشئت العديد من المساجد والجوامع الجديدة وتوزعت على اغلب إحيائها السكنية حتى أنها تداخلت مع بقية الاستعمالات الأخرى (السكنية ، التجارية ، الصناعية) . احتلت الخدمات الدينية مساحة (٣٨ هكتار بنسبة ٠,٤% من المساحة الإجمالية للمدينة و١% من المساحة الاستعمالات الخدمية . اما فيما يخص عدد الخدمات الدينية فقد احتوت المدينة على (٢٣) حسينية^(*) و(١٠) مساجد فضلا عن المدارس الدينية التي انتشرت بشكل كبير بعد عام ٢٠٠٣ لتلقي العلوم الدينية للطلبة^(١) ، خريطة (٤٦) .

٥: الأراضي الزراعية

تقلصت مساحة البساتين الزراعية لاسيما المناطق الملاصقة مع قضاء ابي الخصيب على اثر الزيادة السكانية وغياب الرادع الحكومي وغيرها من الأسباب حتى سجل (٢٤٥ هكتاراً) بنسبة ٢,٣% ، خريطة (٤٧).

٦: الفضاءات المفتوحة

إن فضاء المدينة الذي كان يعد مصدرا لتوسع المدينة او أراضٍ تركت كخدمات مستقبلية قد تقلصت لتصل (١٩٠,٣) هكتارا بنسبة ١,٨% بسبب عوامل متعددة تم الإشارة إليها في الفصل الثاني.

(*) يوجد في مدينة البصرة إعداد كبيرة من الحسينيات قد تصل الى أكثر من مئات الحسينيات لكن يصعب تتبعها لأنها متداخلة مع الوحدات السكنية لذلك اعتمدت الدراسة على البيانات الرسمية الصادرة من مديرية الوقف الشيعي .
(١) مديرية الوقف الشيعي ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٦ .



خامساً : التغيرات المساحية لاستعمالات الأرض الحضرية في مدينة البصرة للمدة ١٩٧٧ - ٢٠١٦

تعد عملية مراقبة الغطاء الأرضي لاسيما استعمالات الأرض الحضرية بأنها عملية جمع المعلومات الدورية عن سطح الأرض بواسطة الاستشعار عن بعد وعليه يمكن القول ان المرئيات الفضائية هي سجل تاريخي مرئي عن استعمالات الأرض الحضرية وخلال مدد زمنية مختلفة التي أخذت فيها تلك المرئيات^(١) لغرض الاستفادة منها في العديد من المجالات مثل تخطيطية وإدارة الموارد ودعم القرار وغير ذلك الكثير، ومن هذا المنطلق أثبتت العديد من الدراسات أن الوسائل الفضائية تعطي نتائج دقيقة في مراقبة ومتابعة التغيرات الحضرية^(٢).

ان التغير في الجغرافيا عملية تؤدي إلى حدوث اختلاف ايجابي او سلبي للخصائص المكانية للظاهرة ، كما انها قد تؤدي إلى استبدالها بظاهرة أخرى وهذا متوقف على الزمن المستغرق لذلك . وان جميع الظواهر الجغرافية سواء كانت طبيعية ام بشرية فهي عرضة للتغير المستمر عبر الزمن ، وهنا نلاحظ ان بعض الظواهر يكون تغيرها بطيئاً مثل الظواهر الطبيعية ، في حين تعد الظواهر البشرية الأكثر تغيراً بمرور الزمن^(٣) . والجدير ذكره فقد حصلت تغيرات مساحية لاستعمالات الأرض الحضرية للمدة ١٩٧٧-٢٠١٦ ، لاسيما في حجمها المساحي بعد التغير عام ٢٠٠٣ وحتى الوقت الحاضر ، واهم عامل في ذلك العامل البشري اذ انعكست آثاره على تقلص الرقعة الزراعية والفضاءات الفارغة على حدٍ سواء لحساب التوسع العمراني ، مما استدعى الاهتمام بدراستها من خلال توظيف معطيات الاستشعار عن بعد المتمثلة بالمرئيات الفضائية المتسلسلة زمنياً (١٩٧٧-٢٠١١) في دراسة ومراقبة التغيرات الحاصلة في استعمالات الارض ، وبناء قاعدة بيانات مكانية للمدينة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية مدعومة بالدراسة الميدانية المستفيضة عن المدينة والتي دعمت الدراسة الحالية بمعطيات حديثة. ويمكن القول ان استعمالات ارض المدينة تخضع إلى متغيرات متعددة تؤثر في تركيب هذه الاستعمالات مكانياً وهيكلتها من جهة ، وزمانياً من جهة ثانية لاسيما على امتداد المراحل الزمنية المتباعدة حيث تعمل منفردة او مجتمعة وقد يبرز دور احد الاستعمالات أكثر من غيره في موقع معين من المدينة ويضمحل آخر بتأثير خصوصيات الموقع فضلاً عن متغيرات النمو والتخطيط^(٤)

(١) حسن سوادى نجيبان الغزي ، تغيرات الغطاء الأرضي لمنطقة هور الحمار للمدة ١٩٧٣-٢٠٠٨ باستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٠ ، ص ١٥٩.

(٢) خالد محمد العنقري الاستشعار عن بعد وتطبيقاته في الدراسات المكانية ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، ١٩٨٦ ، ص ١٥٩.

(٣) طارق جمعة علي المولى ، التمثيل الخرائطي لتغيرات الغطاء الأرضي في محافظة البصرة باستخدام تقنيتي الاستشعار

عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية للمدة ١٩٧٣-٢٠١٣ ، مصدر سابق ، ص ١٢٤.

(٤) سلام عبد الحسين جواد ، التغير في مراكز المدن التاريخية ، مجلة المخطط والتنمية ، مصدر سابق ، ص ٣.





١ . كشف التغير الحاصل في مساحة استعمالات الأرض الحضرية في المدينة

يظهر من تحليل الجدول (٢٧) وشكل (١٢) أن مدينة البصرة شهدت تغيرات مساحية كبيرة بناءً على التفسير البصري للمريئات الفضائية ذات الدقة المكانية العالية (٦٠سم) ومريئات فضائية للقمر Land sat ذات الدقة المكانية (٣٠متر) المأخوذة للمدينة خلال عقد السبعينيات والتي مكنت من خلالها قياس التغير المساحي للمدة (١٩٧٧ - ٢٠١٦)، فضلا عن تطبيق معدلات رياضية ببرنامج ERDAS 8.5 مثل الدليل الخصري NDVI المهمة في تشخيص المناطق الزراعية. شكلت المساحة الحضرية لعام ١٩٧٧ (٦٧٩٢.٩ هكتار) بينما أصبحت في نهاية عام ١٩٨٩ بمقدار (٧٦٢٨.٦ هكتاراً) وفي المرحلة الثالثة عام ٢٠٠٢ بلغت (٨٦٧٩.٥ هكتاراً) أما في نهاية عام ٢٠١٦ سجلت (١٠٧٣٧ هكتاراً) ومن ذلك نجد ان مجمل التغيرات المساحية قد سجلت (٣٩٤٤.١) هكتارا للمدة ١٩٧٧-٢٠١٦، وجاء هذا التوسع جراء عدة متغيرات تم تناولها خلال الفصل لكن أهمها الزيادة السكانية والهجرة حيث سجل الحجم السكاني لعام ١٩٧٧ (٤٣١٧١٧) ألف نسمة وصولاً إلى تقديرات عام ٢٠١٦ والتي سجل الحجم السكاني في المدينة (١٣٧٧١٠٤) مليون نسمة بواقع ثلاثة أضعاف عما هو عليه لعام ١٩٧٧ وهذا من شأنه أن يحدث تغيرات في صنف الاستعمال او نمطه تبعاً لتغيرات تخطيطية وسياسية واجتماعية وغيرها

٢ . التغير في مساحة الاستعمال السكني

يظهر من الجدول (٢٧) والشكل (١٣) ان الاستعمال السكني شهد تغيرا كبيرا في المساحة المخصصة له للمدة (١٩٧٧-٢٠١٦) بفعل التوسع العمراني والتي تعد من أكثر الأسباب التي ساهمت في التغير في استثمارات الأرض لاسيما التعدي على الأراضي القريبة من المدينة ، ويظهر ذلك جليا من خلال التغير في صنف الاستعمال الموجب على حساب الأراضي الزراعية والفضاءات الفارغة إذ شغل هذا الاستعمال مساحة (١٥٨٦ هكتارا) بنسبة (٢٣.٣%) عام ١٩٧٧ وهي مساحة قليلة نسبياً ناجمة عن صغر الأحياء السكنية في تلك المدة ، في حين ازدادت المساحة المخصصة للاستعمال السكني في عام ١٩٨٩ إلى (٢٣٤٠ هكتارا) وبنسبة (٣٠.٧%) وهي مساحة طفيفة فيما لو قورنت مع عام ١٩٧٧ ويعزى ذلك إلى ظروف الحرب العراقية الإيرانية للمدة (١٩٨٠-١٩٨٨) التي انعكست على تناقص واضح لأعداد السكان في المدينة حيث سجل عدد السكان لعام ١٩٧٧ (٤٥٢١٠٢ نسمة) انخفض إلى (٣٦٢١٤٣ نسمة) لعام ١٩٨٩ بفعل عامل الهجرة إلى المحافظات الأخرى لتجنب آثار تلك الحرب . أما في عام ٢٠٠٢ فنلاحظ أن مساحة المدينة قد سجلت ارتفاعا ملحوظا بلغت (٣٦٣٢ هكتارا) بنسبة (٤١.٨٨%) من المساحة الكلية للمدينة وهذا مرده إلى تغير في صنف الاستعمال السكني الموجب وتوسعه على حساب الأراضي الفارغة والزراعية على حدٍ سواء وبنسب متفاوتة ، وهذا راجع إلى الظروف القاهرة بعد حرب الثمان سنوات ومرحلة الحصار الاقتصادي المفروض على الشعب العراقي الذي استمر على مدى (١٣) عاما لذلك ان الارتفاع الطفيف في المساحة له مبرراته منها تنظيمية واخرى سياسية وسكانية .



جدول (٢٧)

التغيرات المساحية لاستعمالات الأرض الحضرية في مدينة البصرة للمدة (١٩٧٧ - ٢٠١٦)

ت	نوع الاستعمال	عام ١٩٧٧		عام ٢٠٠٢		عام ١٩٨٩		عام ٢٠١٦		مقدار التغير	
		المساحة هكتار	النسبة %	المساحة هكتار	النسبة %	المساحة هكتار	النسبة %	المساحة هكتار	النسبة %	التغير المطلق ١٩٧٧ - ٢٠١٦	نسبة التغير (*)%
١	السكني	١٥٨٦	٢٣.٣	٣٦٣٢	٤١.٨	٢٣٤٠	٣٠.٧	٤٠٢٣.٧	٥٢,٢	٧١.٧	
٢	التجاري	١٢٦	١.٩	٤٣٤	٥	٣١١	٤.١	٥٠٥	٥,٩	٨٠.٠	
٣	الصناعي	٣٩٢	٥.٨	٣٢١	٣.٧	٤٣٨	٥.٧	٢٣-	٣,٤	٠.٢-	
٤	الخدمي										
أ	الإداري	٦٧	١	٣٥١	٤	٢٣٣	٣.١	٧٠٨	٧,٢	٩١.٣	
ب	النقل	٨٥٧	١٢.٦	١٦٠٩	١٨.٥	١٣١٦	١٧.٢	١١٤٤	١٨,٦	٥٧.٢	
ج	التعليمي	٩٠	١.٣	٤٩٣	٥.٧	٣٢٢	٤.٢	٤٤٣	٥	٨٣.١	
د	الترفيهي	١٢٥	١.٨	١٧٨	٢.١	٢١٢	٢.٨	٦٩	١,٨	٣٢.٥	
هـ	الصحي	٦٢	٠.٩	١١٥	١.٣	٩١	١.٢	٨٩	١,٤	٥٨.٩	
و	الديني	١٢	٠.٢	٢٤	٠.٣	١٨	٠.٢	٢٦	٠,٤	٦٨.٤	
٥	الأراضي الزراعية	٢٠٢٨	٢٩.٩	٦٨٢.٢	٧.٩	١٥٢٣.٤	٢٠	١٧٨٣-	٢,٣	٨٧.٩-	
٦	الفضاءات المفتوحة	١٤٤٧.٩	٢١.٣	٨٤٠.٣	٩.٧	٨٢٤.٢	١٠.٨	١٢٥٧.٦-	١,٨	٨٦.٨-	
	مجموع مساحة المدينة حسب السنوات	٦٧٩٢.٩	١٠٠	٨٦٧٩.٥	١٠٠	٧٦٢٨.٦	١٠٠		١٠٠		

المصدر : الباحث بالاعتماد على الجداول (١٢، ١٩، ٢١، ٢٤)

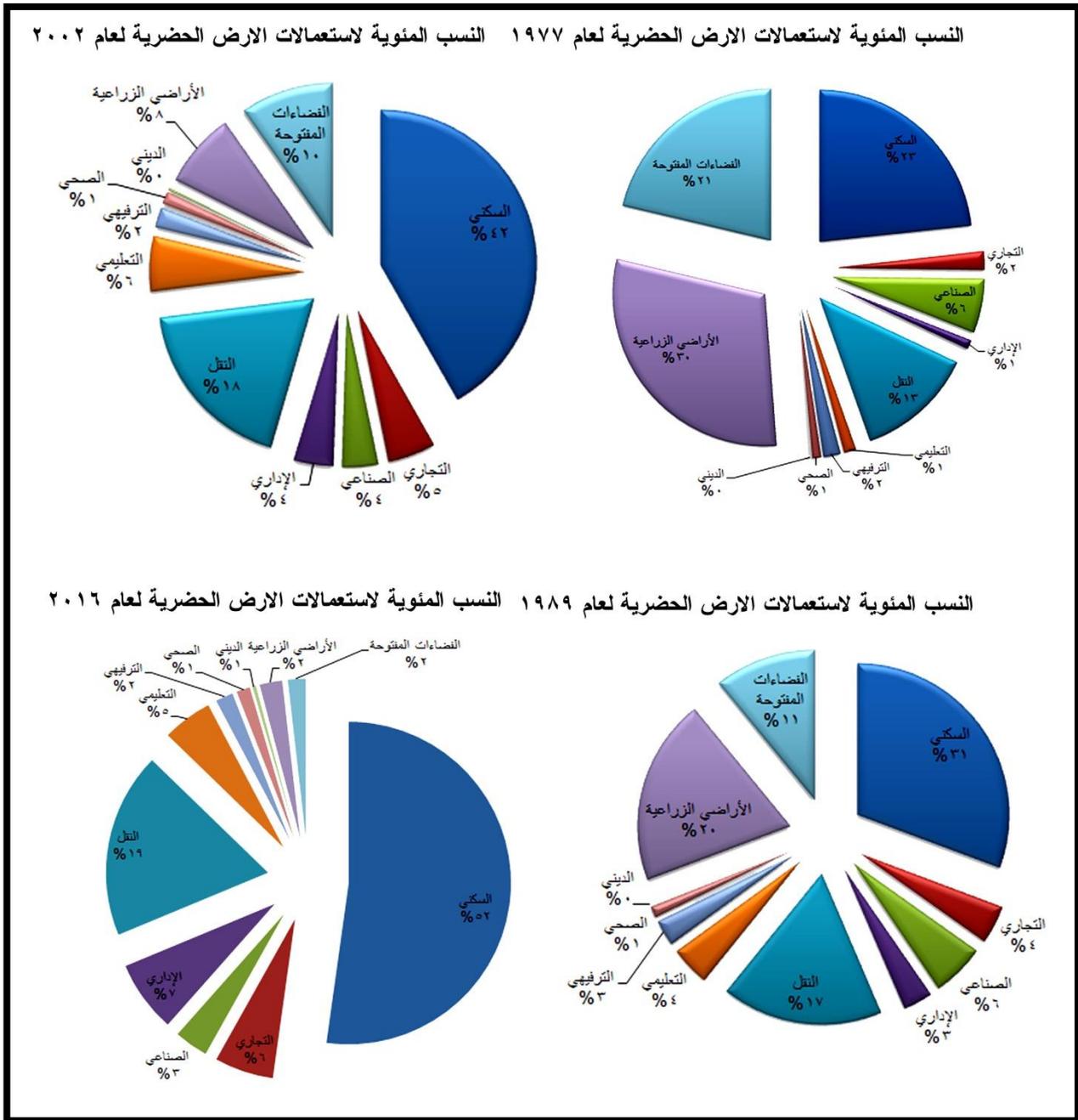
(*) نسبة التغير (+ -) لكل استعمال حسب المعادلة التالية $\frac{\text{فرق التغير الاستعمال بين التاريخين}}{\text{المساحة الأكبر من التاريخين}} \times 100$. المصدر ينظر :

محمد صبحي أبو صالح وزميله عدنان عوض ، مقدمة في الإحصاء ، جامعة اليرموك ، الأردن ، ١٩٨٢ ، ص ٤٥ .



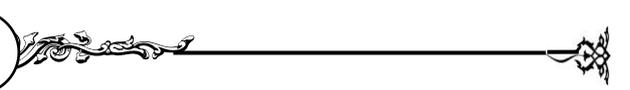


شكل (١٢) التغير المساحي لاستعمالات الأرض الحضرية في مدينة البصرة للمدة ١٩٧٧-٢٠١٦



المصدر : جدول (٢٧) ومعطيات برنامج Arc Gis 10.2

يشير الجدول نفسه إلى ان المدة (٢٠٠٣-٢٠١٦) شهدت ارتفاعا كبيرا للمساحة الاستعمال السكني ، لتشمل تغيرات في صنف الاستعمال الموجب على حساب فضاءات المدينة ، فضلا عن الأراضي الزراعية والاستعمالات الأخرى لاسيما الخدمية منها حيث سجلت مساحة الاستعمال السكني (٥٦٠٩,٧ هكتارا) بنسبة ٥٢,٢ % من مساحة المدينة الإجمالية البالغة (١٠٧٣٧ هكتارا) وهي بذلك تعادل أكثر من نصف

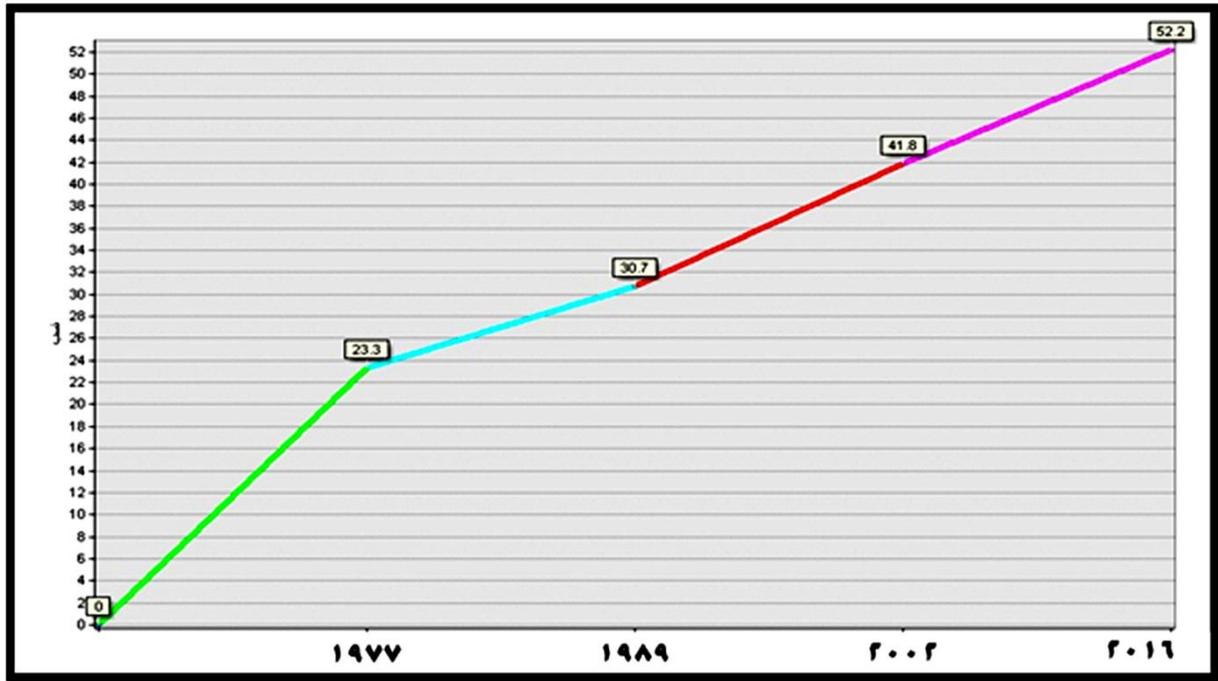




مساحة المدينة ، ويعزى سبب الارتفاع المساحي إلى تضافر العديد من المتغيرات تزامنت مع تغير النظام عام ٢٠٠٣ وانعكاساته في تردي الواقع الأمني وضعف الجهات الرقابية الأمر الذي شجع الكثيرين من السكان وعلى وجه الخصوص من المحافظات الجنوبية والوسطى وحتى الشمالية منها بالنزوح الجماعي إلى مركز محافظة البصرة لسببين الأول حالة الهدوء الأمني في مدينة البصرة فيما لو قورنت بالمحافظات الأخرى لاسيما الساخنة منها (ديالى ، صلاح الدين ، الانبار) والثاني جانب اقتصادي للعمل وكسب الرزق اليومي لكون محافظة البصرة واجهة اقتصادية لجميع محافظات العراق بعد العاصمة بغداد ، فضلا عن حالة الانفتاح الاقتصادي من ناحية والتجاوز على الأراضي المملوكة للدولة من ناحية أخرى مما افرز حالة من السكن العشوائي التي سجلت ما نسبتها (٢٠%) من مساحة المدينة الإجمالية (سيناقش هذا التغير في صنف ونمط الاستعمال السكني بشكل تفصيلي خلال الفصل الثالث)، وبناء على ما تقدم ذكره يتبين لنا الزيادة الواضحة للتغير المساحي للمدة (١٩٧٧ - ٢٠١٦) حيث نلاحظ ان مساحة الاستعمال السكني سجل ايجابياً (+٤٠٢٣,٧ هكتاراً بنسبة تغير بلغت (٧١,٧%) كما تشير إلى ذلك خريطة (٤٨) .

شكل (١٣)

التغير المساحي للاستعمال السكني ونسبها المئوية للمدة ١٩٧٧ - ٢٠١٦



المصدر : جدول (٢٧) ومخرجات برنامج Arc GIS 10.2

٣ . التغير في مساحة الاستعمال التجاري

أن التوسع الحضري في المدن لا يشمل استعمال من دون غيره بل نلاحظ تغيرا مساحيا يصيب كل الاستعمالات بدون استثناء بحسب أهمية هذا الاستعمال ، وهذا يدل على أن استعمالات الأرض أخذت

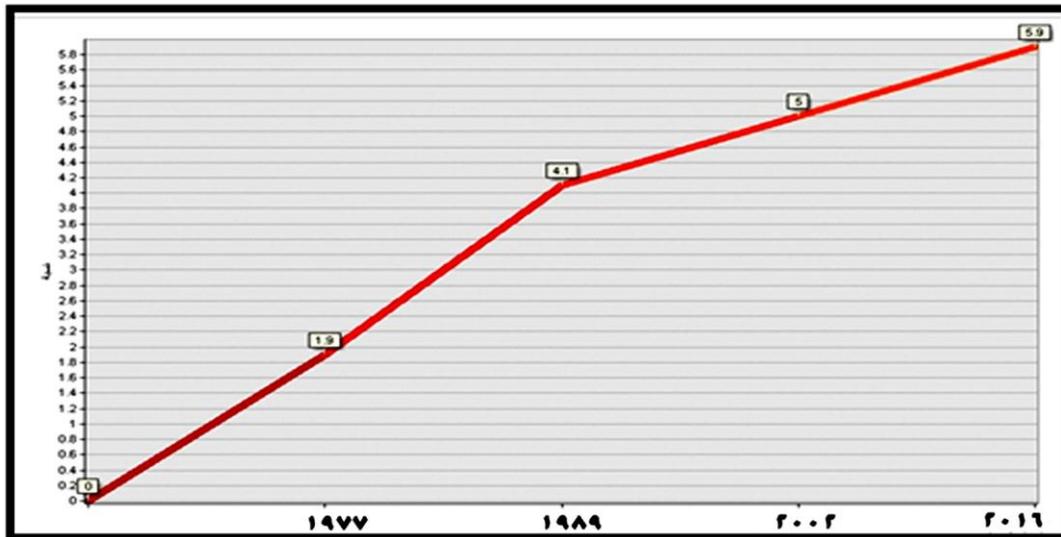




بالإتساع بشكل متزامن مع توسع الاستعمالات الأخرى ، وبالتالي نجد خليطاً من استعمالات الأرض منها السكنية والخدمية والصناعية وحتى التجارية التي نحن بصدها ، إذ نلاحظ ومن خلال الجدول (٢٧) و شكل (١٤) أن الاستعمال التجاري قد شمله التغير المساحي خلال المدة (١٩٧٧-٢٠١٦) إذ سجل مساحة (١٢٦) هكتارا بنسبة ١,٢% عام ١٩٧٧ لكن سرعان ما بدأ التغير المساحي الموجب لهذا الاستعمال حتى سجل (٣١١) هكتارا بنسبة ٢,٩% عام ١٩٨٩ ، على الرغم من ظروف حرب الثمان سنوات إلا أن نسبة التغير في الاستعمال التجاري ، قد ازدادت المساحة المخصصة له على اثر استحداث أحياء جديدة ، فضلا عن بناء العمارات السكنية في الأصمعي والموقية التي سكنها النازحون من المناطق الحدودية مع إيران مثل الفاو، وفي عام ٢٠٠٢ فقد سجلت مساحة الاستعمال التجاري (٤٣٤) هكتارا بنسبة ٤,٠% وهذا بدوره رفع من المساحة المخصصة لهذا الاستعمال ، بينما سجل أعلى مساحة للاستعمال التجاري بعد عام ٢٠٠٣ لتسجل في عام ٢٠١٦ (٦٣١) هكتارا بنسبة ٥,٩% لأسباب تتعلق بالجانب السياسي والاقتصادي .

ومن خلال ما تقدم يتضح ان نسب التغير في مساحة الاستعمال التجاري تسير باتجاه الموجب لتسجل (٥٠٥+) هكتارا بنسبة تغير (٨٠,٠%) وتعد نسبة التغير مرتفعة بسبب تجاوز الاستعمال التجاري على حساب الأراضي الزراعية والفارغة ، فضلا عن التغير الذي أصاب الوحدات السكنية مما أدى الى تغييرات في صنف الاستعمال لكونها اقتطعت مساحات معينة وضمتها للاستعمال التجاري . والجدير ذكره ان المؤسسات التجارية كان توزيعها المكاني مقتصر ضمن المنطقة التجارية المركزية (العشار) على منطقة البصرة القديمة والمعقل في الربع الأول من القرن العشرين وبعض المناطق التجارية الثانوية ، لكن سرعان ما نشأت مؤسسات وأسواق تجارية بمرور الزمن وصولا الى الدراسة الحالية والتي شغلت كل أرجاء المدينة سواء كان وسط او أطراف المدينة او خارج الأحياء السكنية ، خريطة (٤٩) .

شكل (١٤) النسب المئوية لتغير المساحي لاستعمالات الارض التجارية للمدة ١٩٧٧- ٢٠١٦



المصدر : جدول (٢٧) ومخرجات برنامج Arc GIS 10.2



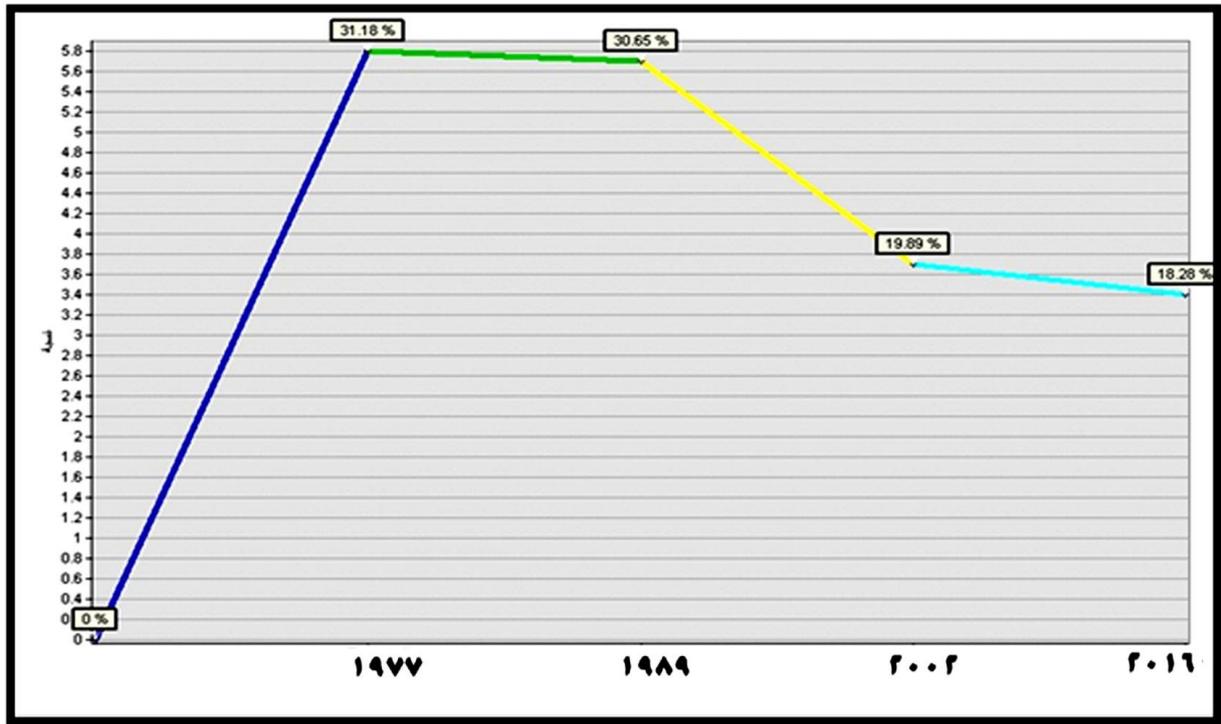


٤ . التغير في مساحة الاستعمال الصناعي

ان الصيغة الحالية لتوزيع استعمالات الأرض الصناعية ليست وليدة الصدفة وإنما تحكمت فيها عوامل عديدة منها موقعية وأخرى أقيام الأرض وتخطيطية وطرق النقل وسياسية وغيرها وصولاً إلى التوزيع الحالي ، لذلك نجد ومن خلال الجدول (٢٧) والشكل (١٥) ان الاستعمال الصناعي سجل مساحة (٣٩٢ هكتاراً) بنسبة ٣,٦% عام ١٩٧٧ ارتفعت مساحته الى ٤٣٨ هكتارا بنسبة ٤,١% عام ١٩٨٩ ، لكن الزيادة المساحية لم تدوم طويلا بل سجل انخفاضاً ملحوظاً خلال عقد التسعينيات على اثر فرض العقوبات الاقتصادية (الحصار الاقتصادي وتبعاته) مما أدى إلى توقف الكثير من المشاريع الصناعية التي تعتمد بالدرجة الأولى على المواد الأولية المستوردة من الخارج ، اما في عام ٢٠٠٢ فقد سجلت مساحة الاستعمال الصناعي (٣٢١ هكتارا) وبنسبة ٣,٠% ، ارتفعت المساحة المخصصة للاستعمال الصناعي في عام ٢٠١٦ لتسجل (٣٦٩ هكتارا) بنسبة (٣,٤%) من مساحة المدينة وهذا مرده إلى رفع العقوبات الاقتصادية على العراق وتنوع السلع الصناعية الواردة إلى البلد لاسيما بعد تغير النظام لعام ٢٠٠٣. بصفة عامة سجل مقدار التغير في مساحة الاستعمال الصناعي بالسالب (-٢٣) هكتارا بنسبة التغير (-٠,٢%) ، (خريطة (٥٠)

شكل (١٥)

النسب المئوية لتغير المساحي لاستعمالات الارض الصناعية للمدة ١٩٧٧ - ٢٠١٦



المصدر : جدول (٢٧) ومخرجات برنامج Arc GIS 10.2

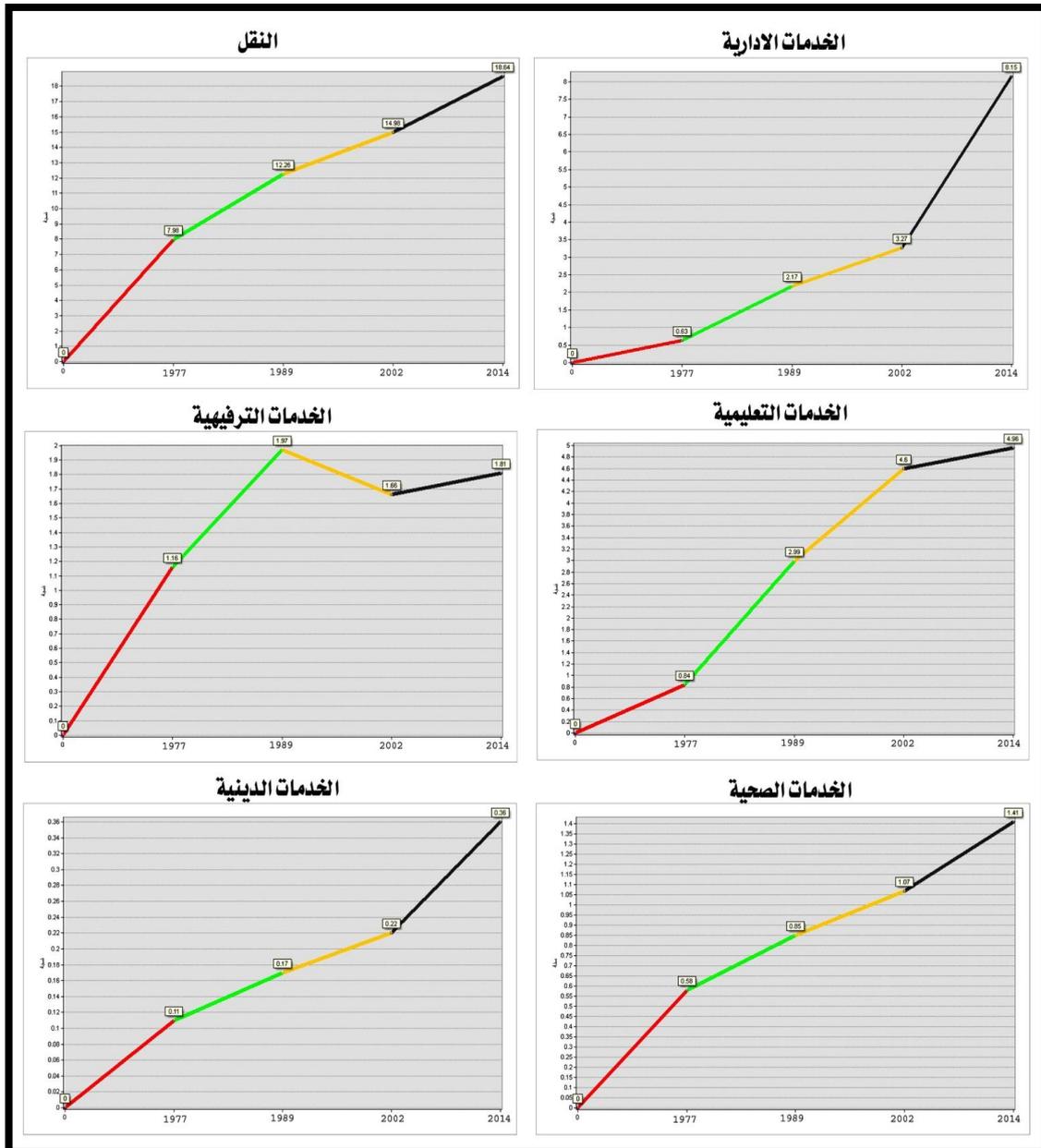




٥ . التغير في مساحة الاستعمال الخدمي

يلاحظ من شكل (١٦) ان استعمالات الأرض الخدمية (الإدارية ،النقل ، التعليمية ، الترفيهية ، الصحية ، الدينية) شهدت تغيرا ملحوظا لاسيما مع ارتفاع المساحة المخصصة لكل منها بين التاريخين وشمل هذا التغير جميع الأحياء السكنية في المدينة وكلا حسب عوامل التغير سالفة الذكر ، ويبدو من تتبع جدول (٢٧) ان معدل تغير المساحي للاستعمالات الخدمية كان يسير نحو الاتساع لذلك فان التغير المساحي ونسب التغير في ازدياد خلال المراحل الزمنية المختارة ومن ثم سارت باتجاه الموجب ، اذ نلاحظ ان نسبة التغير في الخدمات الإدارية (+٥,٨٤ %) والنقل (+٨,٢٨ %) والتعليمي (+٣,٢٠ %) وهكذا بقية الاستعمالات الخدمية ينظر خريطة (٥١) .

شكل (١٦) النسب المئوية لتغير المساحي لاستعمالات الارض الخدمية للمدة ١٩٧٧- ٢٠١٦





٦ . التغير في مساحة الأراضي الزراعية

من خلال برمجيات الاستشعار عن بعد وتفسير المرئيات الفضائية تبين لنا ان الرقعة الخضراء في جنوب المدينة وبعض المناطق المتناثرة فيها التي وجدت عقد السبعينيات قد تناقصت بشكل ملحوظ كما يتضح ذلك من الجدول (٢٧) الذي يشير إلى مقدار التغير في مساحة الأراضي الزراعية ، اذ نجد ان مساحة الاراضي الزراعية شغلت (٢١٠٤) هكتاراً لعام ١٩٧٧ وبنسبة ١٩,٦% انخفضت المساحة نحو التناقص في عام ٢٠١٦ لتسجل (٢٤٥)هكتارا وبنسبة ٢,٣% من مساحة المدينة الإجمالية ، وعند حساب مقدار التغير الذي سجل بالسالب (-١٨٥٩) هكتارا بنسبة تغير (-٨٨,٣) مما يشير إلى ان استعمالات الأرض الحضرية لاسيما السكنية منها قد زحفت على حساب الأراضي الزراعية مما عرضها إلى انحسار مساحتها بالشكل الحالي كما يتضح من شكل (١٧) ، ويمكن ملاحظة ذلك في العديد من الاحياء السكنية لاسيما (الربيع ، الفيحاء ، كوت الحجاج ، المنتزه وغيرها) ، يلاحظ هنا ان الاستعمال السكني أسرع الاستعمالات انتشارا على حساب الأراضي الزراعية وقد تعرضت العديد منها الى الامتلاء الحضري وما زال الباقي مرشحا لاستقبال ذلك الاستعمال ، خريطة (٥٢) التي توضح مقدار هذا التغير في صنف الاستعمال الزراعي في المدينة ، (وسيناقش اثر هذا التغير بشكل مفصل في الفصل الثالث) .

شكل (١٧)

النسب المئوية لتغير المساحي للأرض الزراعية للمدة ١٩٧٧- ٢٠١٦



المصدر : جدول (٢٧) ومخرجات برنامج Arc GIS 10.2



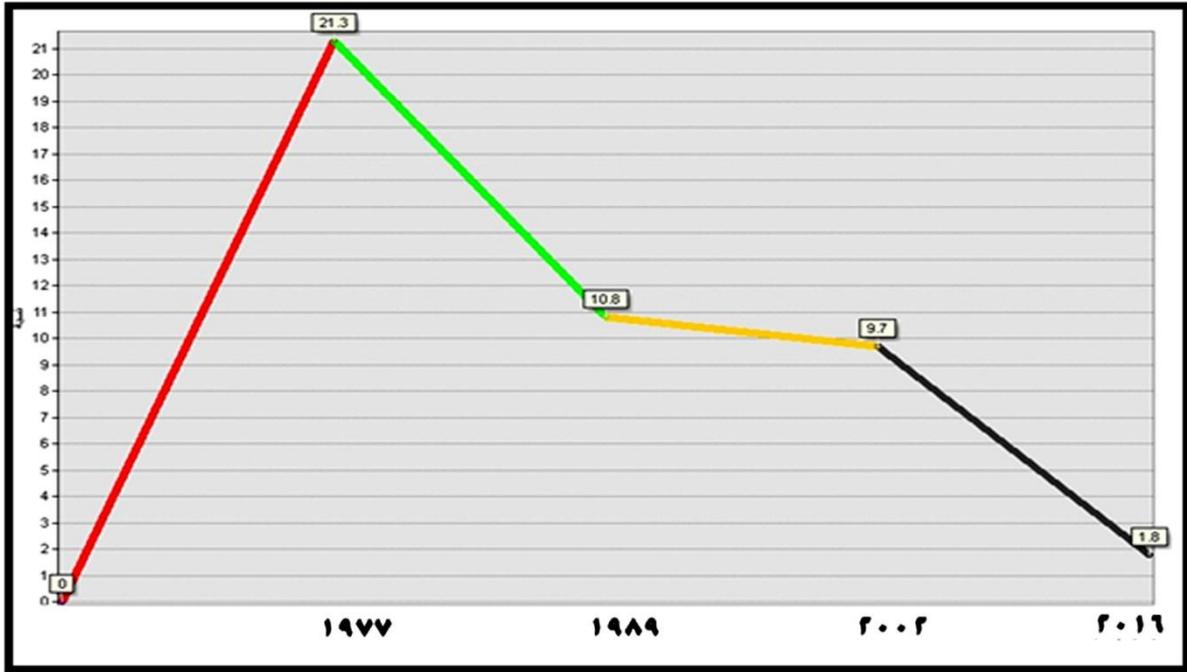


٧ . التغيرات في مساحة فضاء المدينة

تعرضت فضاءات المدينة إلى التناقص المساحي كما يتبين من جدول (٢٧) والشكل (١٨) فبعدما كانت تستحوذ على نصف مساحة المدينة تقريباً (٥٣١٦ هكتارا) عام ١٩٧٧ ونسبة (٤٩,٥%) انخفضت في عام ٢٠١٦ إلى (١,٨%) بمساحة (١٩٠,٣ هكتارا) لذلك سجل مقدار التغير بالسالب (-١٢٥,٧%) بنسبة تغير (- ٩٦,٤%) وهي نسبة مرتفعة جدا فاقت جميع استعمالات الأرض الحضرية في المدينة . ويعزى سبب الانخفاض المساحي للفضاءات المفتوحة ، ويرجع ذلك للعديد من الأسباب منها التغير السياسي بعد عام ٢٠٠٣ وضعف الرقابة الحكومية وغيرها من الأسباب التي أدت بالنتيجة إلى التجاوز على فضاءات المدينة ، ينظر خريطة (٥٣) .

شكل (١٨)

النسب المئوية لتغير المساحي لفضاء المدينة للمدة ١٩٧٧- ٢٠١٦



المصدر : جدول (٢٧) ومخرجات برنامج Arc GIS 10.2





الفصل الثالث

التغيرات في صنف الاستعمالات السكنية وأنماطها في مدينة البصرة

أولاً. البعد التاريخي للاستعمال السكني في مدينة البصرة

ثانياً : تصنيف الأنماط السكنية في المدينة

ثالثاً : التغيرات في صنف الاستعمالات السكنية وأنماطها

رابعاً : الآثار المترتبة على تغير صنف أو نمط استعمالات الأرض

السكنية في المدينة



الفصل الثالث: التغيرات في صنف الاستعمالات السكنية وأنماطها في مدينة البصرة

إن استعمالات الأرض الحضرية هي انعكاس لأنشطة السكان وفعاليتهم داخل المدينة ، هذه الأنشطة تتأطر بعلاقات اقتصادية واجتماعية غير مستقرة وبالتالي فان أي تغير وتبدل هذا العلاقة يصاحبها حتما تغير في الأنشطة والفعاليات أي تغير في استعمالات الأرض ، فالتغير في الفعاليات الاجتماعية ينعكس على تولد الحاجات الأساسية نظرا لتغير الأذواق والرغبات مما يستدعي بالضرورة تغيرات كبيرة في استعمالات الأرض لتنسجم مع النهج الجديد لمجتمع المدينة ، وكلما ازداد الحجم السكاني نتج عنه إعادة توزيع استعمالات الأرض لينسجم مع النهج الجديد لمتطلبات السكان من حيث الكم والنوع⁽¹⁾

يتناول هذا الفصل عدة محاور تمثل جميعها حجر الزاوية للدراسة الحالية ، إذ تسلط الضوء على دراسة تاريخ تطور مدينة البصرة بما فيها التطور الذي أصاب المحلات او الأحياء السكنية وصولا إلى الدراسة الحالية ، فضلا عن التطرق إلى بيان واقع الأنماط السكنية في المدينة وصولا إلى فهم التغيرات التي أصابت البنية السكنية لاسيما التغيرات في صنف الاستعمال السكني او أنماطها ، وذلك من خلال الاستعانة بالمرئيات الفضائية والخرائط الطبوغرافية ، حيث تم استخدام تقنية الاستشعار عن بعد في مراقبة التغيرات المساحية لاستعمالات الأرض الحضرية خلال مدة محددة من الزمن وبالتالي يعطي أمكانية تفسيرها⁽²⁾ فضلا عن الدراسة الميدانية والتي أبرزت التحليل المكاني للتغيرات في صنف الاستعمال او نمطه في المدينة والذي تمثل بتوزيع استمارة الاستبيان والتي غطت جميع أحياء المدينة ، وفي النهاية تم تشخيص مقدار هذا التباين المساحي لاستعمالات الأرض السكنية للأعوام ١٩٧٧-٢٠١٦ وصولا الى معرفة مقدار التغير ونسبته بحسب مدة الدراسة، وكذلك الوقوف على أهم الآثار التي تعكسها التغيرات في الاستعمالات الأرض السكنية سواء أكان ذلك في الصنف أم النمط.

أولا - البعد التاريخي والمكاني للاستعمال السكني في مدينة البصرة

لعبت المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية دورا رئيساً في نمو وتطور مدينة البصرة مكانيا وزمانيا، لهذا خضعت المدينة إلى العديد من التغيرات في نموها عبر مراحلها الزمنية مما تمخض عن ذلك توسعها في كل اتجاهات وصولا الى وصفها الحالي ، إذ بالرجوع إلى البعد التاريخي نجد تبلور واضح لحالة الفوضى على اثر الحروب والمجاعات والأمراض ، فضلا عن حالات القتل والنهب التي تعرض له سكان البصرة (العمرية) ما أدى إلى خرابها وتقطعت بأهلها أسباب العيش ، ونتيجة لذلك تم تأسيس نواة جديدة

(1) محمد صالح ربيع العجيلي ، اثر التغير العشوائي لاستعمالات الأرض على التصميم الأساسي لمدينة بغداد ، مجلة كلية التربية ، العدد ٢ ، ٢٠٠٨ ، ص ٨٤٦

(2) Rupesh Gupta, The Pattern of Urban ,Environment and Urbanization ASIA , 5(1).2014, P: 84



(البصرة القديمة) لعام ١٨٠٠ والتي تبعد عن البصرة العمرية حوالي (١٥) كم ، اذ تم بناء المساكن والمساجد والمدارس والمؤسسات الإدارية وحتى المؤسسات التجارية (السوق)^(١) . وخلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين (١٨٦٨-١٩١٦) تكونت نواة ثانية تمثلت في منطقة العشار حيث تم تشييد ميناء تجاري (ميناء العشار) ودائرة للكمارك ومحجر صحي ومقر للوالي العثماني ، فضلا عن أبنية مهمة (مقام علي) على نهر العشار ونشوء حي التميمية على نهر الخندق الى جانب ظهور وحدات سكنية سكنت من قبل التجار والملاكين كما في (الكزارة والسعودية)^(٢) (الزهور ، القاهره حاليا) ، ونتيجة لذلك بحسب الجدول (٢٨) ضمت المدينة (١٥) محلة سكنية عام ١٩١٠ بعدد سكاني بحسب التقديرات (٤٠٠٠٠) نسمة وذلك لانضمام قسبة العشار إلى حدود بلدية البصرة ، وهذا التوسع الأول لها لتشمل محلات (كوت الحجاج ، كوت زرنه ، صبخة الكبيرة ، الصبخة الصغيرة ، عز الدين ، الفرسى ، بريهه ، مقام علي ، الكزارة ، مناوي باشا ، جسر الملح ، جسر العبيد ، القبلة ، السيف ، السيمر) بمساحة ٧٢٠ هكتارا **خريطة (٥٤)** ، ومن هنا يمكن القول ان المدينة خلال المرحلة الأولى (١٨٠٠-١٩١٦) قد نمت بشكل عفوي (تلقائي) ووفق نمط النوى المتعددة وكان نهر شط العرب والجداول المتفرعة منها سيما نهر العشار أهم عامل طبيعي إذ استخدم للتنقل والسقي حيث توزعت على جانبي المحلات السكنية تتخللها مناطق زراعية بين النواتين، كما يتضح ذلك من شكل (١٩) .

جدول (٢٨) تطور أعداد المحلات السكنية وعدد سكان المدينة ومساحتها للمدة ١٩١٠- ٢٠١٦

المساحة هكتار	عدد المحلات / الإحياء السكنية	عدد السكان	السنة
٧٢٠	١٥	٤٠٠٠٠	١٩١٠
٢٩٣٠	٣٦	١٠١٥٣٥	١٩٤٧
٣٦٤٠	٤٠	١٦٤٩٠٥	١٩٥٧
٧١٠٠	٥٣	٣٠١٩٥٠	١٩٦٥
١٥٦٨٠	٨٤	٤٥٢١٠٢	١٩٧٧
١٦٤٠٠	٧١	٣٦٢١٤٣	١٩٨٧
١٧٠٥٠	٤٢	٦٨٥٨٨٠	١٩٩٧
١٧٥٠٠	٤٩	٩٧٣٦٤٦	٢٠٠٩
١٨٦٧٠	٥٥	١٣٧٧١٠٤	٢٠١٦

المصدر : عمل الباحث بالاعتماد على

- (١) التعدادات السكانية ١٩٤٧-١٩٩٧ -والحصر السكاني لعام ٢٠٠٩ ، إسقاطات السكان لعام ٢٠١٥ .
- (٢) ماهر يعقوب موسى ، التحليل الجغرافي للوظيفة السكنية في مدينة البصرة ١٩٧٧-١٩٩٦ ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٧ ، الصفحات ٨٨ ، ١٢٨ ، ١٣٣ .
- (٣) حسبت المساحة بواسطة برنامج Arc Gis 10.2 وبحسب التصاميم الأساسية للمدينة .

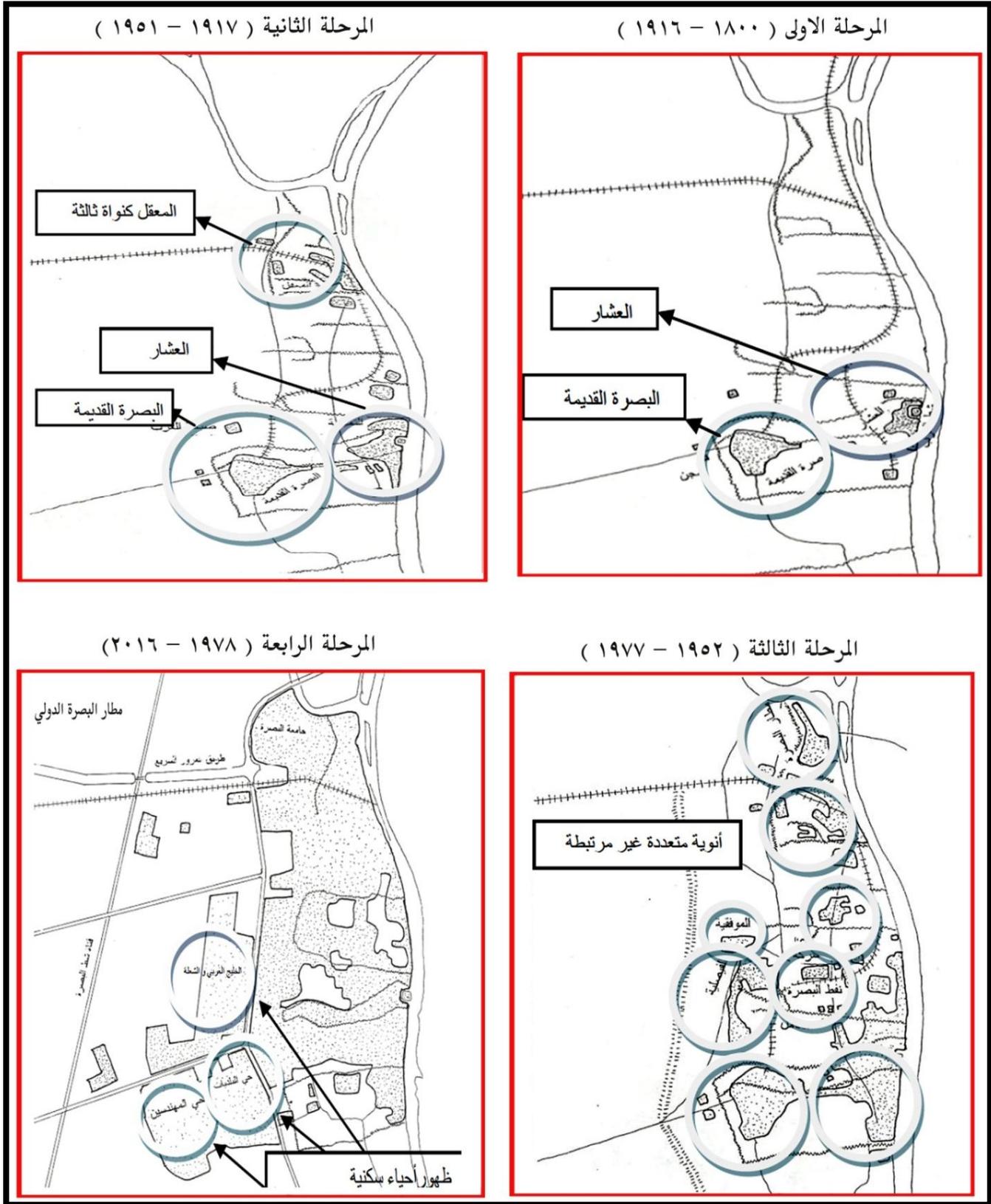
- (١) عبد الحميد القيسي وزميله ماهر يعقوب موسى ، ديناميكية البصرة في عيون التاريخ والرحالة ٨٠٠ هـ - ١٩١٤ م ، مجلة آداب البصرة ، العدد ٦٣ ، مجلد ٢ ، ٢٠١٢ ، ص ٨٢٩ .
- (٢) غسان جاسم محمد ، اثر تحديث التصاميم الأساسية في تحولات النسيج الحضري لمدينة البصرة ، مجلة الهندسة والتنمية ، المجلد ١٥ ، العدد ٤ ، ٢٠١١ ، ص ٤٢ .



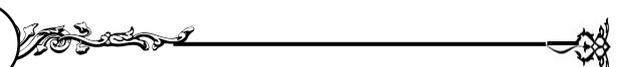


(٤) بلدية محافظة البصرة ، شعبة الترقيم ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٦ .

شكل (١٩) مراحل نمو مدينة البصرة للمدة (١٨٠٠ - ٢٠١٦)



المصدر : عمل الباحث





وخلال المرحلة الثانية سيما المدة (١٩١٧ - ١٩٥١) تشكلت نواة أخرى اطلق عليها (المعقل) وأساس نشوئها هو الميناء ، وسرعان ما توسعت بشكل كبير وأنشأت الجهات المسؤولة عن المساكن النظامية للعاملين بالقرب من الميناء ، وكذلك بناء المؤسسات الحكومية التابعة لها ، فضلا عن تأسيس مطار مدني عام ١٩٣٨ ، وهذا جعل من منطقة المعقل بحسب الدور التخطيطي أنموذجا للنمو المخطط ضمن هذه المرحلة . إن تشكيل المدينة بهذا النوع من النمو بحسب عوامل موقعية او متغيرات سياسية أو اقتصادية اوجد حالة من القطع بين أجزائها ، ما يعني وجود أراضٍ زراعية أو فارغة تفصل بين الانوية الثلاث (البصرة القديمة ، العشار ، المعقل) التي نمت كل نواة وفق النمط التراكمي الذي أفضى الى توسع تلك الانوية^(١) وبهذا بات من الضروري ربط العشار بمنطقة المعقل بواسطة خطوط النقل بسرعة ملحوظة ما يضمن تحقيق الارتباط بين الانوية الثلاث ، لذلك توزعت على جانبي تلك الشوارع بعض المحلات والاحياء السكنية سيما (البراضعية ، النجيبية ، المعقل ، الجبيلة وغيرها) ، يقابل ذلك تحجم واضح في نواة (البصرة القديمة) التي عانت من ركود نتيجة لانتقال المؤسسات الإدارية والتجارية إلى منطقة العشار ، وبهذا الصدد ارتفع عدد سكان المدينة بحسب التعداد السكاني لعام ١٩٤٧ الى (١٠١٥٣٥) نسمة بواقع (٣٦) محلة سكنية وسجلت مساحة المدينة (٢٩٣٠) هكتارا ، وتجدر الإشارة الى ان التوسع جاء على حساب الأراضي الزراعية ليشمل هذا التغير في صنف الأرض من زراعية الى سكنية بعد استحصال موافقة بلدية البصرة لأصحاب الأراضي الزراعية في فتح أراضيهم والواقعة في الجزء الجنوبي للمدينة مثل (الكزارة ، مناوي باشا ، بريهة) للعمران والمباشرة بالبناء وذلك لتغيير صنف الأراضي من كونها بساتين زراعية تتخللها الأنهار الى عرصات قابلة للفرز^(٢) ، وفي ضوء ما ورد يقودنا الحديث عن ظاهرة التداخل بين الريف والمدينة إذ إن تعريف المدينة يستثنى المناطق الريفية المجاورة بنشاطات زراعية مختلفة وبالتالي تركز المدينة للأنشطة الصناعية والتجارية ومع ذلك فان المدينة حتى لو كانت غير مرتبطة بالريف فان الريف لا زال يعمل بالمدينة^(٣) وهذا الظاهرة لازمت مدينة البصرة حتى الوقت الحاضر على الرغم من التناقص المساحي للأراضي الزراعية .

أما بخصوص المرحلة الثالثة (١٩٥٢-١٩٧٧) التي تزامنت مع تأسيس مجلس الأعمار عام ١٩٥٢ وزيادة العائدات النفطية خلال العقود الخمسينيات الى السبعينيات من القرن العشرين على اثر تأميم النفط ، أبرزت هذه المتغيرات الى تشضي الهيكل العمراني ونمو المدينة عبر طرق النقل بين العشار والمعقل والبصرة القديمة ، لذلك برز في المدينة النمو القافز^(*) وهي عبارة عن محلات او أحياء سكنية تكونت بأثر

(١) صلاح هاشم زغير مبارك الاسدي ، التوسع المساحي لمدينة البصرة ١٩٧٤-٢٠٠٣ ، مصدر سابق ، ص ١٣٤ .

(٢) عبد المهدي سليم المظفر ، عوامل التوسع الحضري لمدينة البصرة ، مصدر سابق ، ص ٢٢٤ .

(٣) عبد الحسين جواد السريح ، العلاقات الإقليمية لمدينة البصرة ، موسوعة البصرة الحضارية ، مصدر سابق ، ص ١٩١ .

(*) النمو القافز : هو نمو متناثر على شكل مراحل زمنية وذلك بإنشاء مناطق ثانوية لا تتصل بالمنطقة الرئيسة يفصلها مناطق فارغة تركت للتوسع المستقبلي او مناطق مفتوحة .





النمو السكاني وعامل الهجرة من المناطق الأخرى الباحثة عن العمل والاستقرار فيها ، مما اوجد تجمعات سكنية (انوية) غير متصلة عمرانيا مع بقية الانوية الثلاث، حيث تمثل البعض منها بشكل مخطط (تدخل الجهات المعنية في إنشائها وتزامنت مع اعداد التصاميم الأساسية للمدينة) والبعض الآخر غير مخطط (عفوي) ، أما الأحياء المخططة فتمثلت في حي الفيصلية (الجمهورية حاليا) والحسين ، الجمعيات وغيرها ، وغير المخططة كما في حي الربيع والفيحاء ، لذا ليس من الغريب ان يرتفع عدد سكان المدينة وبشكل ملفت للنظر في عام ١٩٥٧ الى (١٦٤٩٠٥) نسمة مع زيادة واضحة للمحلات السكنية التي بلغت (٤٠) محلة سكنية بزيادة أربع محلات سكنية عن سابقتها وهي (الرباط الكبير والصغير ، السراجي ، الجمهورية) وبالتالي فقد سجلت مساحة المدينة (٣٦٤٠) هكتارا. اما عام ١٩٦٥ ارتفع عدد السكان الى (٣٠١٩٥٠) نسمة بواقع (٥٣) محلة سكنية وبمساحة (٧١٠٠) هكتارا، أما في عام ١٩٧٧ فقد ازدادت عدد المحلات السكنية إلى الضعف لتسجل (٨٤) محلة سكنية وهذا من شأنه ان يقترن بالزيادة السكانية التي بلغت (٤٥٢١٠٢) نسمة على اثر العوامل المشار لها ، وبالتالي سجلت مساحة المدينة (١٥٦٨٠) هكتارا . ويبدو من تتبع الشكل (١٩) بروز حالة من الفوضى وعدم الترابط بين أجزاء المدينة نظرا لحالات القطع بين الأحياء السكنية ، ويعزى ذلك الى أسباب عديدة أبرزها أسعار الأرض في الانوية الثلاث وتعدد عائديه الأرض لأكثر من جهة حكومية وملكيات خاصة لأشخاص معينين لهم رؤى معينة في مجال استغلال الأرض مما جعل القفز ضرورة لا بد منها ^(١) وهذا يدل على اختلاف توسع المدينة عما كانت عليه خلال المراحل السابقة ، ويعزى سبب ذلك الى قيام الجهات المعنية والمتمثلة ببلدية البصرة بتوزيع قطع سكنية الى أصحاب الدخل المحدود وبالتالي أفرزت إحياء ومحلات جديدة مثل (الحسين ، الجمعيات وغيرها) وتزامن في الوقت ذاته استحداث شبكة جديدة من طرق النقل التي ربطت الأحياء الجديدة والمتباعدة مع مركز المدينة لتسهيل عملية الوصول والتفاعل ما بين المركز والأحياء السكنية .

اما بخصوص المرحلة الرابعة بحسب المدة (١٩٧٨ - ٢٠١٦) اذ تمثلت هذه المرحلة بالنضوج والتكامل بعد ان استنفذت مناطق التوسع لمعظم محاورها ، إذ نجد أن الحرب العراقية الإيرانية خيمت بظلالها على العراق عموما ومدينة البصرة خصوصا ، لذلك جاء العامل السياسي ليلعب الدور الأبرز في توسع المدينة من خلال أتباع سلسلة من القرارات الأنوية لاسيما عقد الثمانينيات وتمثلت بتوزيع قطع سكنية إلى الشهداء والأسرى الجيش من عسكريين وشهداء ومفقودين ومعاقين من دون بدل نقدي وكذلك وزعت على المواطنين وبأسعار رمزية ، الى جانب تقديم القروض المالية من خلال المصرف العقاري الذي ساهم مساهمة فعالة في هذا الجانب لاسيما توفير تسهيلات مالية كبيرة لدعم حركة البناء للوحدات السكنية بزيادة حجم القروض وتخفيض سعر الفائدة وإسقاط ما بذمة المقترض المتوفي من مبلغ القرض أياً كان مقداره، كما سمحت التسهيلات المصرفية العقارية بالاقتراض ليست للبناء السكني فقط وإنما أيضاً لشراء الدور المشيدة ،

(١) صلاح هاشم زغير مبارك الاسدي ، التوسع المساحي لمدينة البصرة ١٩٧٤-٢٠٠٣ ، مصدر سابق ، ص ٦٩





لذلك نجد بروز تغيرات جمة منها حالة تقليص لأعداد المحلات السكنية لتسجل (٧١) محلة سكنية بعدما كانت (٨٤) محلة لعام ١٩٧٧ ويعزى ذلك إلى حالة الدمج للمحلات السكنية لتتحول إلى إحياء سكنية لذا برزت أحياء سكنية جديدة مخططة منها (البلديات ، المهندسين ، الشعلة .. الخ) والسبب الآخر ظروف الحرب وأثارها السلبية التي انعكست على هجرة سكان المدينة إلى المحافظات المجاورة لهذا انخفض عدد سكان المدينة إلى (٣٦٢١٤٣) نسمة ، كما وتزامنت في المدة ذاتها مسح شامل لاستعمالات الأرض المدينة من قبل شركة (ليون ديفز) وإعداد تصميم أساسي للمدينة في السبعينيات من القرن الماضي ، مما ساهم في تم تحديثه من قبل المديرية العامة للتخطيط العمراني لعام ١٩٨٥ لغرض توجيه محاور توسعها ، لذلك اتسعت المدينة لتصبح مساحتها (١٦٤٠٠) هكتارا ، وتغير توزيع سكان المدينة حيث ازداد عدد السكان في الأطراف الخارجية وانخفاض في المنطقة التجارية المركزية ، وهذا ما يبرر ظهور احياء سكنية جديدة (القائم ، الرشيد ، المهندسين ، الأمن الداخلي). اما عقد التسعينيات فقد شهدت المدينة توسعات كبيرة ومهمة في مجال نمو وتغير الاستعمال السكني فضلا عن اختلاف توزيع السكان فيها اذ قسمت المدينة إلى (٤٢) حيا سكنيا لأغراض تنظيمية بعد أن تم دمج عدد كبير من المحلات السكنية في حي سكني واحد كما هو الحال في (حي الحسين الأولى والثانية والثالثة والرابعة والمربع والمستطيل) وقد سمي بحي الحسين ، لذا ضمت المدينة سكاناً (٦٨٥٨٨٠) نسمة توزعوا على مساحة (١٧٠٥٠) هكتارا، والملاحظ ضمن هذه المدة ان معظم المساحات المخصصة للاستعمال السكني لم تستثمر فعلاً في عملية تشييد الوحدات السكنية لكونها استخدمت للمضاربة في سوق العقار ، وذلك لعدم قدرة مالكيها على البناء بسبب التضخم الكبير في أسعار السلع والمواد الإنشائية، وكان هناك شبه ركود او توقف في حركة البناء والتشييد في قطاع الإسكان خلال مدة التسعينيات على اثر ظروف الحصار الاقتصادي مما دفع للكثير من العوائل إلى بيع أجزاء من مشيداتها السكنية من أبواب وشبابيك وحديد التسليح، واقتصر بناء المساكن على قلة من الميسورين ضمن الأحياء الموجودة التي بدأت تتكامل من خلال بناء العرصات الفارغة. ومن الملاحظ ان هذا الأمر حفز زيادة الطلب على المساكن وقلة المعروض السكني وارتفاع بدل الإيجار الكثير من سماسة العقار وتجار المواد الغذائية والمهاجرين للدخول إلى سوق الإسكان وشراء القطع السكنية ذات المواقع الجيدة والمساكن المتدهورة وإعادة بنائها وعرضها مجدداً في سوق الإسكان بهدف تحقيق الأرباح . من الملاحظ ان بقاء الأراضي المفروزة للاستعمال السكني من دون بناء جعل النسيج البنيوي للمدينة مترهلاً يعاني من التشتت وعدم التماسك، لان التوسع لم يكن متسلسلاً يقوم على ملئ الفراغات أو الزحف باتجاهات محددة، وإنما كان يجري بطريقة القفز تاركاً بين قفزة وأخرى مساحات واسعة من الأراضي الفارغة على سبيل المثال حي الأساتذة ، الغدير ، فضلا عن ظهور أحياء سكنية بشكل مبعثر وتفنقر إلى الخدمات الأساسية كما في حي الأصدقاء (العباس حالياً) لذا سجلت عدد الأحياء السكنية فيها (٤٩) حيا سكنيا بمجموع سكاني (٩٧٣٦٤٦) نسمة بمساحه (١٧٥٠٠) هكتارا .





ويبدو ان هذه المرحلة قد امتازت بملئ الفضاءات الفارغة وتم استغلالها وفق ما ثبت في التصاميم الأساسية والبعض الآخر احتاج الى تغيير بعض الاستعمالات المخالفة للتصميم او معالجات موضوعية وبالتالي تكاملت مدينة البصرة عبر المدة الزمنية المشار اليها.

وخلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٦) فقد تميزت المدينة بتغيير اغلب استعمالات الأرض الحضرية فيها وعلى وجه الخصوص الاستعمال السكني حيث تضافرت العديد من العوامل دفعت في هذا المجال ، فمن ناحية ساهمت القرارات الدولية في إلغاء العقوبات الاقتصادية على العراق بعد تغيير نظام الحكم عام ٢٠٠٣ ، ومن ناحية ثانية عودة المهاجرين لاسيما من خارج البلد ومعظمهم من إيران والدول الأخرى ، والعامل الحاسم ظاهرة الانفلات الأمني التي اجتاحت جميع مناطق العراق ومنها منطقة الدراسة ، وهذا راجع بدوره الى ضعف الجهات الرقابية المختصة لذا تغيرت المعادلة السكانية والسكنية في مدينة البصرة فمن جانب شهدت زيادة الصادرات النفطية للعراق ارتفاع ملموس في زيادة الدخل القومي جراء الزيادة الكبيرة في أسعار النفط انعكس إيجابا على التحسن في المستوى المعاشي النسبي لمعظم السكان وهذا بدوره ازداد الطلب على الوحدات السكنية في المدينة اذ أصبح من الممكن الانشطار العائلي وتكوين أسر ممتدة وهذا بطبيعة الحال يحتاج إلى مساحات واسعة من الأرض لغرض إنشاء وحدات سكنية ، ومن جانب آخر سياسة الدولة التي شرعت في توزيع القطع السكنية على منتسبي الشرطة والانتماءات الحزبية لاسيما العائدين من خارج البلد والشهداء والأسرى وشريحة واسعة من الموظفين وبالتالي حدث توسع مساحي كبير اذ شمل التوزيع الأراضي التي تقع غرب المدينة مثل أحياء (الشرطة، الغدير وغيرها ، أما انعكاسات الانفلات الأمني فقد استفحلت ظاهرة السكن العشوائي لتطال جميع المساحات الفارغة والأراضي المخصصة للخدمات المستقبلية والمؤسسات الخدمية والمعسكرات السابقة من المدينة ، وهذا التوسع المساحي له مدلوله حيث سجلت مجموع الإحياء السكنية (٥٤) حي سكني بأثر العوامل السابقة بمجموع سكاني حسب إسقاطات السكان لعام ٢٠١٦ (١٣٧٧١٠٤) نسمة بمساحة (١٨٦٧٠) هكتارا .

ثالثاً : تصنيف الأنماط السكنية في مدينة البصرة

يعد مفهوم النمط من المفردات المهمة التي استرعت انتباه الجغرافيين ، لذلك تم إعطاء العديد من التعريفات لإشباع هذا المفهوم ، فعرفه بعضٌ على انه عملية اكتشاف وانتخاب من بين خليط من المفردات المشتركة في خصائص معينة ، بينما عرفه آخرون بأنه مجموعة من الظواهر التي تشترك فيما بينها بخصائص متشابهة تميزها عن بقية الأنماط الأخرى المتكونة من ظواهر أخرى .

تتميز أنماط السكنية في مدينة البصرة بعدم التجانس نظرا لوجود اختلافات متنوعة فيها من حيث الشكل والمضمون والحجم ، فضلاً عن كونها انعكاساً واضحاً للمستوى الاقتصادي والاجتماعي للإنسان والأسرة . إذ يلاحظ ان نوعية الحياة التي يعيش فيها الإنسان من البساطة والرفاهية فهي مؤشر لحياته



المادية ، ونظراً لوجود هذا التمايز والاختلاف بين الوحدات السكنية فان أي تشابه بينها يحدث نمطا^(١)، أن التشابه يقوم على أساس اشتراك مجموعة من الوحدات السكنية مجموعة من المعايير التي تمثل مجموعة من الصفات بحيث تعطيها طابعاً مميزاً عن غيرها من الوحدات السكنية داخل المدينة .

لكن قبل الولوج في تبيان أنماط الوحدات السكنية في مدينة البصرة كان لا بد من إعطاء نظرة موجزة عن الاختلافات المساحية التي تخصص للاستعمال السكني ، اذ من المعمول عليه ان يشغل هذا الاستعمال مساحة كبيرة من ارض المدينة مقارنة مع الاستعمالات الأخرى، فنلاحظ في المدن الأمريكية الكبيرة يخصص للاستعمال السكني حوالي (٣٩%) من المساحة المعمورة ، في حين ترتفع هذه النسبة في المدن العربية عموماً نتيجة لسيادة الامتداد الأفقي للبناء لتبلغ (٦٧%) من مساحة الحيز الحضري في عمان و (٣٩%) في دمشق و (٦٠%) في مدينة صنعاء ، اما مدينة بغداد فشغلت حوالي (٦٧%) من مساحة المدينة الإجمالية لعام ٢٠٠٩^(٢) ، اما فيما يخص مدينة البصرة فسجلت المساحة المخصصة للاستعمال السكني (٥٣,١%) لعام ٢٠١٦^(٣).

تعتمد مساحة المساكن الى طبيعة المدد الزمنية التي تمر بها المدينة، إذ تزداد مساحة المساكن تبعاً لحجم سكان تلك الحقبة الزمنية والوضع الاقتصادي وسياسة الدولة الإسكانية وغيرها من العوامل الأخرى، وبهذا المنظور تتغير الأنماط المساحية مكانياً وزمانياً (زيادة ونقصاناً) تبعاً لتطور الأوضاع السكانية والديموغرافية وتوجهات الدولة في تحديد التوسع الأفقي الذي يكلف خدمات قد تثقل كاهل الدولة في حالة التوسع الأفقي ، وتزداد بذلك مساحة المنطقة المأهولة^(٤) ، وبناء على ذلك فان مدينة البصرة من المدن العراقية التي تتشارك مع المدن الأخرى من حيث الأنماط السكنية وفق التدرج التاريخي ويعزى ذلك إلى طبيعة التغير السياسي وما نجم عنه من انفتاح تدريجي على مدن العالم الأخرى وتناقل الأفكار التخطيطية والتصميمية والتي من شأنها غيرت من الانماط السكنية في المدينة.

وفرت المرئيات الفضائية ذات الدقة المكانية العالية للأقمار الاصطناعية - Quick Bird2 و IKONOS والدراسة الميدانية والمكتبية تمييز (٥) أنماطاً سكنية في المدينة ، وبالنظر لاعتماد المقارنة بين الوحدات السكنية على عدة معايير سكنية مثل (مساحة المسكن ، معدلات الإيجارات ، أسعار الأرض ، دخل الفرد ، طراز البناء ، ملكية المسكن ، نوع المواد المستخدمة في البناء ..الخ) لذلك يعتقد الباحث ان

(١) تحسين جاسم شنان الازيرجاوي ، الأنماط السكنية في مدينة الناصرية (دراسة في جغرافية المدن) رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٤ ، ص ٣٩ .

(٢) صبري فارس الهيتي ، جغرافية المدن ، مصدر سابق ، ص ١١٧ . لسنة ٢٠١٠ . ص ١١٧ .

(٣) حسبت المساحة بواسطة برنامج (Arc Gis 10.2) ومن ثم استخرجت نسبتها من بقية الاستعمالات الأرض الحضرية الأخرى.

(٤) لقاء كريم خضير حسون ، التحليل الجغرافي للواقع السكني لمدينة بغداد للمدة ١٩٧٧-٢٠٠٢ ، أطروحة دكتوراه ، كلية تربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص ٧٠ .



هناك تداخلا وتشابها بين تلك المعايير لذا لا يمكن الاعتماد على جميعها وتطبيقها على الوحدات السكنية في المدينة ، ومن هنا اقتصرنا عملية تصنيف الأنماط السكنية على جملة من المعايير التي نعتقد بملاءمتها أهمها (مساحة المسكن ، الطراز العمراني ، مادة البناء ، عمر المسكن ، وجود حديقة في المسكن) وحسب ما يتضح في خريطة (٥٥) .

١ - نمط المساكن القديمة :

ينتشر هذا النمط في الأحياء والمحلات السكنية القديمة في البصرة والعشار ومناطق متفرقة من المدينة ، فالوحدات السكنية تتوزع بصورة غير منتظمة ومتباينة في مساحاتها تتخللها أزقة ضيقة وملتوية والبعض منها مغلقة ، إذ يشير الجدول (٢٩ ، ٣٠) والشكل (٢٠) إلى وجود (١٢) حيا سكنيا كما سجل عدد الوحدات السكنية (٤٠٩٢٥) مسكنا ونسبته (٣٠,٩%) من مجموع الوحدات السكنية في المدينة البالغة (١٣٢٤٩٦) وحدة سكنية ، ويعد سكان (٣٣٠٨١٦) نسمة أي ما يعادل (٣٣,٩%) من مجموع سكان المدينة البالغ (٩٧٣٦٤٦) نسمة لعام ٢٠٠٩ ، ويعزى سبب ارتفاع أعداد تلك الوحدات فيها ، فيما لو قورنت مع بقية الوحدات السكنية الأخرى إلى طبيعة المساحة الصغيرة المخصصة للمسكن إذ بلغ معدل مساحة المسكن (٢١٢٧م^٢). وبالنظر الى تكدر المساكن بعضها بجانب بعض وصغر المساحة المخصصة للمسكن ، انعكس ذلك على صغر المساحة الإجمالية المخصصة للمساكن القديمة حيث بلغت (١١٤٠,١ هكتارا) ما يعادل (٢٠,١%) من مجموع مساحة الوحدات السكنية في المدينة البالغة (٥٦٠٩,٧ هكتارا).

يبدو لنا أن هناك أنماطاً مختلفة من حيث الطراز العمراني التي سادت في النصف الأول من القرن العشرين إذ تمثل النمط التقليدي الشرقي (الباحة الداخلية المفتوحة) في نواتي البصرة القديمة والعشار ، فضلا عن محلة العالية وصبخة العرب وإحياء التميمية والفراهيدي والفيحاء ، لهذا نجد ان وحدات هذا الإقليم متصلة (متلاصقة) بعضها مع البعض الآخر ولعل ذلك يعود الى رغبات السكان في مجاورة أناس لهم مواصفات معينة تشابه مواصفاتهم من قيم وعادات وتقاليد ، او عامل امني فرضت هذا النوع من البناء العمراني وبالتالي يرغبون بظاهرة تكتل الوحدات السكنية^(١)

(١) خالص حسني الاشعب وزميله صباح محمود ، مورفولوجية المدينة ، مصدر سابق ، ص ١٤١.





جدول (٢٩)

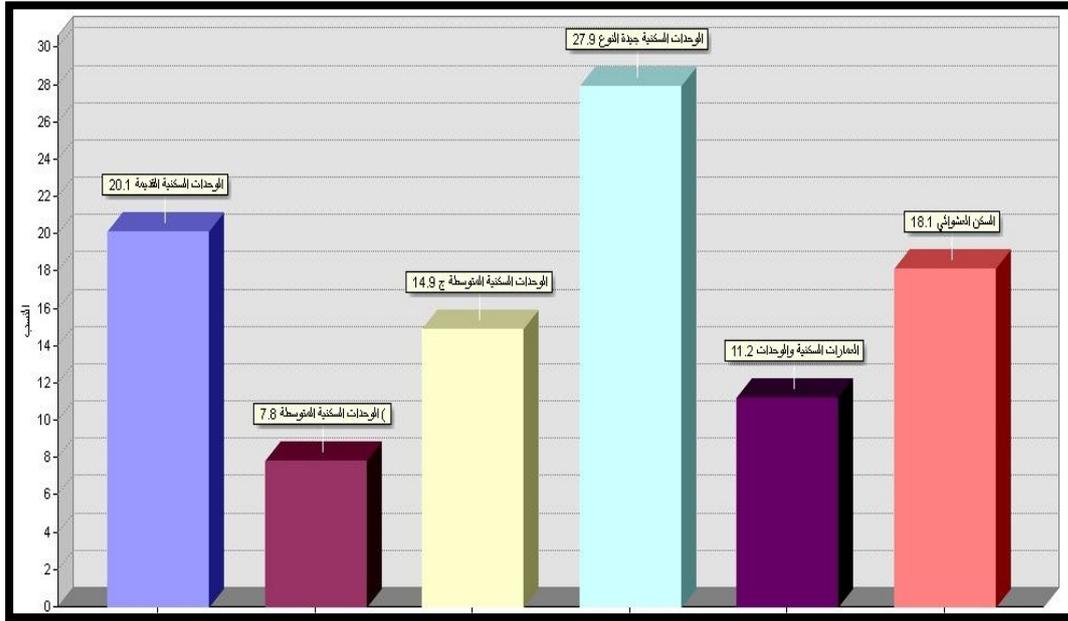
أنماط الوحدات السكنية وإعدادها ونسبتها المئوية ومساحاتها في مدينة البصرة لعام ٢٠١٦ (*)

ت	الوحدات السكنية	العدد	النسبة %	المساحة هكتار	نسبة مساحة
١	الوحدات السكنية القديمة	٤٠٩٢٥	٣٠,٩	١١٤٠,١	٢٠,١
٢	(أ) الوحدات السكنية المتوسطة (متدنية النوعية)	٢٠٨٤١	١٥,٧	٤٤٦,٣	٧,٨
	(ب) الوحدات السكنية متوسطة النوعية (جيدة النوعية)	٢٤١٢٩	١٨,٢	٨٥٢,١	١٤,٩
٣	الوحدات السكنية جيدة النوعية	٢٨٣٨٧	٢١,٤	١٥٩١,٦	٢٧,٩
٤	العمارات السكنية الوحدات السكنية المتماثلة	١٨٢١٤	١٣,٨	٦٣٦,٩	١١,٢
٥	السكن العشوائي	—	—	١٠٣٠,٦	١٨,١
	المجموع	١٣٢٤٩٦	١٠٠	٥٦٩٧,٦	١٠٠
	مساحة المدينة الإجمالية وبضمنها مساحة الوحدات السكنية				١٠٧٣٧

المصدر : عمل الباحث اعتمادا على :

- (١) الجهاز المركزي للإحصاء السكاني ، محافظة البصرة ، جدول نتائج الأولية للحصر في مركز قضاء البصرة ، نموذج الحصر ٦ ، بيانات غير منشورة لسنة ٢٠٠٩ .
- (٢) التحليل البصري للمريثات الفضائية للأقمار الاصطناعية (Quick Bird2 – IKONOS)
- (٣) حسبت المساحات بواسطة برنامج Arc GIS 10.2

شكل (٢٠) النسب المئوية لأنماط السكنية بحسب مساحاتها في مدينة البصرة لعام ٢٠١٦



المصدر : جدول (٢٧)

(*) اعتمدت الدراسة على الحصر السكاني لعام ٢٠٠٩ بغية استخراج إعداد الوحدات السكنية لكل حي سكني في المدينة ، نظرا لعدم وجود إحصاءات حديثة اهتمت بالجانب السكني للمدن لاسيما الدراسة التفصيلية لها بحسب إحيائها . إما بخصوص عدد الوحدات السكنية العشوائية فقد اعتمدت الدراسة على إحصائية حديثة لوزارة التخطيط لعام ٢٠١٣ التي تناولت مسح تفصيلي عن السكن العشوائي للمدن العراقية ومنها مدينة البصرة وهي بالأساس دراسة مسحية لبلدية البصرة عام ٢٠١٣ .



إلى جانب ذلك برز النمط المحور الذي اقتصر على العوائل الغنية الساكنة ضمن منطقة العشار ويعود تسميته إلى ان طبيعة تصميم المساكن فيه جمعت بين النمط التقليدي السابق والنمط الغربي لذلك يعد من المساكن الانتقالية بين القديم والمستورد الغربي ، فضلا عن ذلك هناك النمط الغربي (المقلد المتدهور) حيث نلاحظ اختفاء معالم البيت الشرقي لاسيما اختفاء الباحة الداخلية (الحوش) ليظهر البيت المغلق الذي شغل توزيعه المكاني عند أطراف المدينة المعمورة وفي بعض أجزائها الداخلية ، كما ساهمت الجهات المعنية بشكل مباشر في نشوء هذا النوع من المساكن وذلك عن طريق توزيع قطع سكنية مجانية او بأسعار رمزية بمساحة تراوحت بين (١٠٠-٢١٧٠م^٢) بهدف حل أزمة السكن لاسيما ساكني الصرائف والأكواخ التي استفحلت في المدينة على اثر تزايد تيارات الهجرة من الريف الزراعي للعمل الموسمي أو الدائمي ضمن قطاعات تجارية او صناعية او خدمات في المدينة ، وبناء عليه ظهرت أحياء (القادسية ، الجمهورية ، الأصمعي ، الابلبة ، البعث ، الحسين ، الهادي) الجدول (٣٠) والخريطة (٥٦) ، كما شيدت مساكن الشناشيل التي ضمت الطبقة الغنية من السكان التي امتازت بكونها ذات الطابقين وتحتوي بدورها على مضلات تحمي المشاة من الإشعاع الشمسي عند مرورهم في الشارع وهذا النوع من المساكن استوطن في محلات منطقة البصرة القديمة وبعض محلات العشار .

جدول (٣٠)

الوحدات السكنية القديمة ومساحتها بحسب حجمها السكاني للمدة ١٩٠٠- ١٩٦٩

ت	الحي السكني / المحلة السكنية	عدد السكان ٢٠٠٩	عدد الوحدات السكنية	مساحة المسكن م ^٢
١	القادسية	١٣٤٠٧	١٤١٩	١٤٠
٢	التميمية	١٢٠٥٧	١٥٤١	١١٠
٣	الحسين / المربع	١٤٩٦٠٤	١٦٩٥٨	١٢٠
٤	الشعلة	١٨٨٨٢	٢٣١٩ (*)	١٤٠
٥	الهادي	٢٩٥١٨	٣٤٣٠	١١٠
٦	الفرهيدي	٨٢٥٢	١١٧٩	١٦٠
٧	العشار	٧٣٨٤	١١٦٠	١١٠
٨	الفيحاء	١٤٢٢٤	١٨٧١	١٦٠-١٤٠
٩	المهلب	١٦٣٨٧	٢٥٣٣	١٦٠-١٠٠
١٠	التحرير	١٨٢٤٨	٢٧١٣	١٦٠ - ١٢٠
١١	عتبة بن غزوان (محلة العالية وصبخة العرب)	٢٦٤٩٦	٣٥٥٩	١٢٠-١٠٠
١٢	العباسي (محلة المشراق)	١٦٣٥٨	٢٢٤٣	١٢٠-١٠٠
	المجموع	٣٣٠٨١٦	٤٠٩٢٥	

المصدر : عمل الباحث بالاعتماد على

- (١) الجهاز المركزي للإحصاء السكاني ، محافظة البصرة ، جدول نتائج الأولية للحصر في مركز قضاء البصرة ، نموذج الحصر ٦ ، بيانات غير منشورة لسنة ٢٠٠٩ .
- (٢) حسب مساحة المسكن بواسطة برنامج Arc Gis 10.2 لحساب المساحات .

(*) باستثناء الوحدات السكنية النسقية .





اتسمت مساكن هذا النمط بكونها بدائية التصميم تبعا للحالة الاقتصادية السائدة آنذاك، وهذا نابع إلى طبيعة الأفكار السائدة ونوع المواد المستخدمة آنذاك ، لذلك نلاحظ ان بعض هذه المساكن شيدت من الطين (اللبن) كمادة أساسية والسقوف قد استخدمت فيها القصب المصنوع على شكل (بوارى) مع الخشب او جذوع النخيل ، فضلا عن الصرائف التي تتخلل ضمن تلك المساكن اذ انها وزعت ضمن محلات (المهلب ، صبخة العرب ، العالية) وبالنظر إلى تقادمها الزمني فقد تجاوز عمرها السكني أكثر من (٨٠) عاما ، لهذا دعت الحاجة إلى صيانتها او إعادة بنائها كونها قديمة التشييد ، اما بخصوص المساكن ضمن الأحياء (القادسية ، الجمهورية ، الأصمعي ، الابلية ، البعث ، الحسين ، الهادي) فقد استخدمت مادة الطابوق كمادة أساسية للبناء والشيلمان والجص للسقف (عكادة).

تعرضت مساكن هذا النمط إلى التناقص المستمر بفعل عمليات التجديد وتغيير استثمارات الأرض لاسيما الأحياء السكنية القريبة من المركز التجاري ، اذ تغير صنف استعمالها من الاستعمال السكني إلى الاستعمالات اخرى (تجارية وصناعية و إدارية)، إذ إن ارتفاع سعر الأرض في هذه الأحياء دفع بالملاكين والمستثمرين إلى تهديم المساكن المطلة على الشوارع المستحدثة والرئيسة في المنطقة التجارية كما في نواتي العشار والبصرة وتحويلها إلى عمارات تشغلها مؤسسات تجارية او مكاتب أو عيادات طبية او عوائل سكنية ، والبعض الآخر تحولت كمرائب ، وتستننى من ذلك بعض المساكن التي أعيد بناؤها حديثاً، كما وان تقادم العمر الزمني للمساكن وضعف الخدمات البلدية وشيوع الملكية لعدد كبير منها بفعل الإرث، فإنها تعاني من تدهور عمراني وبيئي واضح واغلب تلك المساكن تسكنها العوائل الفقيرة ، فضلا عن وجود البعض منها قد تعرض إلى هجرة ساكنيها الى مناطق أخرى ، وبالتالي تحولت الى خرائب وإطلال تتجمع فيها القمامة وفضلات المحلات والمطاعم ، إما بخصوص مساكن الشانشيل التي تعد مظاهر تراثية في المدينة القديمة فقد اقترح ترميمها من قبل الجهات المعنية في المدينة ينظر صورة (١٦) ، لكن هذا الأمر لم يطبق بشكل عام للمدينة ، مما تعرض القسم الأكبر منها لحالات التهديم والقسم الآخر مهجور وبالتالي فهي تعرضت لحالات تغير في صنف الاستعمال السكني إلى استعمالات أخرى .



صور (١٦) التغيرات في مساكن الشناشيل الواقعة في حي الصمود



تاريخ التقاط الصورة ٢٠١٦/١٠ /٩

٢. نمط المساكن متوسطة النوعية :

يتألف هذا النمط من جزأين يتمثل الأول بالمساكن متدنية النوعية والأخرى متوسطة النوعية ويعزى اختيار الباحث هذا التصنيف تبعاً لعدة معايير منها مساحية وأخرى زمانية تمت الإشارة إليها ، لذلك تقسم إلى نوعين ، ينظر خريطة (٥٧) وكالتالي :

أ - المتدنية النوعية

تتوزع هذه المساكن في أجزاء مختلفة من منطقة الدراسة سواء كان هذا التوزيع يرتبط بموقع قريب من المساكن القديمة لكونها قد تزامن البعض منها في نفس المدة لإنشائها ، أو بين المساكن الحديثة التي تقع في أطراف المدينة ، ويبدو من تحليل الجدول (٣١) انه شغل في (٧) أحياء سكنية تمثلت (خالد بن الوليد ، العامل ، المحارب ، الصمود ، الخضراء ، المنتزه ، العباسي) بحجم سكاني (٧٧٥٨٢) نسمة بما يقارب (٧,٩%) من مجموع سكان المدينة لعام ٢٠٠٩ ، اما بخصوص عدد المساكن فتمثلت (٢٠٨٤١) مسكناً او ما يعادل (١٥,٧%) من مجموع الدور السكنية في المدينة ، بمساحة (٤٤٦,٣ هكتارا) ، جدول (٢٩).

اتسمت هذه المساكن بكونها الأكثر حداثة من حيث المساحة والطراز العمراني ومادة البناء وحتى عمر المساكن لاسيما إذا ما قورنت مع نمط المساكن القديمة . إذ إن هناك عوامل ساهمت في بروز هذا النمط منها رغبة الدولة بتوسيع مجال المدينة وذلك باستحداث أحياء جديدة تستقبل الحجم المتنامي من المهاجرين وهذا الأمر شجع في توزيع قطع سكنية للسكان وعلى وجه الخصوص وسط وأطراف المدينة مستفيدين من خدمات مشاريع الإسكان الحكومية المجاورة ، والملاحظ من هذا النمط سيادة الشوارع العريضة والمستقيمة



التي اتبعت في تخطيطها النظام الرباعي لان تخطيطها قد سبق عملية توزيع القطع السكنية ، ومن ثم يختلف هذا النمط عن المساكن القديمة التي اتسمت شوارعها بالضيق والالتواء.

أما مواد البناء التي استخدمت في تشييد هذه المساكن فيكون أغلبها قد شيدت من مادة الطابوق والجص والاسمنت بالنسبة لجدران أما السقوف فشيدت من الشيلمان والطابوق (العكادة) والبعض الآخر استخدم الخرسانة للسقوف ، وهذا مقترن بحسب المستوى الاقتصادي للسكان الذي اثر بدوره على بناء الوحدة السكنية وتفاصيلها ومواد البناء . اتسمت هذه المساكن باتساعها فيما لو قورنت مع المساكن القديمة فقد بلغت مساحة المسكن (٢٢٠٠م^٢) على الرغم من كونها متصلة من ثلاث جهات الا انها تمتعت بخصوصية ومساحات اكبر للغرف ، لكنها بالمقابل تفتقر الى وجود حديقة منزلية مع غياب واضح لوجود مرائب للسيارات بسبب انخفاض المستوى الاقتصادي للأسر الساكنة وبالتالي عدم إمكانية امتلاك سيارة خاصة.

ويتضح من تتبع المرئيات الفضائية لتلك الأحياء سيادة الطراز العمراني الغربي (المغلق) واختفاء واضح للبيت الشرقي مع استغلال واضح للمساحة المخصصة للسكن . تجدر الإشارة انه على الرغم من تشييد العديد من المساكن في الأحياء السكنية خلال منتصف القرن العشرين لكن ذلك لا يمنع من التمتع بمستويات مقبولة من تكامل الخدمات فيها لاسيما توافر مؤسسات تعليمية وصحية وحدائق ترفيهية .. الخ

جدول (٣١)

الوحدات السكنية المتوسطة (متدنية النوعية)

ت	المحلة / الحي السكني	عدد السكان	عدد الوحدات السكنية	مساحة المسكن
٢٠٠٩	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠
١	خالد بن الوليد / النجيبية	٦٠٨٤	٨١٩	٢٠٠
٢	العامل	١٠٩٨٨	١٤١٤	٢٠٠
٣	المحارب	١٠١٢٩	١٢١٨	٢٠٠
٤	الخضراء	١٠٥٩٣	١١٣٢٥	٢٠٠
٥	السمود	١٧٩١٤	٢٥٣٤	٢٠٠
٦	المتنزه	١٩١٧٥	٣١٥٠	٢٠٠-١٢٠
٧	العباسي (محلة العباسية)	٢٦٩٩	٣٨١	٢٠٠
	المجموع	٧٧٥٨٢	٢٠٨٤١	

المصدر : عمل الباحث اعتمادا على :

- (١) الجهاز المركزي للإحصاء السكاني ، محافظة البصرة ، جدول نتائج الأولية للحصر في مركز قضاء البصرة ، نموذج الحصر ٦ ، بيانات غير منشورة لسنة ٢٠٠٩ .
- (٢) التفسير البصري لمرئيات فضائية لمدينة البصرة للأقمار Quick Bird و IKONOS ذات دقة مكانية ٦٠م.



ب - متوسطة النوعية

لقد شهدت مدينة البصرة في عقود السبعينيات والثمانينيات تطورا كبيرا في العديد من المجالات ومنها الاستعمال السكني ولعل مرد ذلك إلى عملية تخطيط المدينة ووضع تصميم أساسي لها من قبل شركة (ليلون ديفز) في منتصف سبعينيات القرن الماضي ، وهي استمرار لمحاولات تخطيطية سابقة مما انعكس ذلك بشكل مباشر على توسع المدينة وبتجاهات مختلفة هذا من جهة ، ولظروف الحرب العراقية الإيرانية دور آخر في هذا التوسع لاسيما بروز حملة توزيع القطع السكنية على المنتسبين من العسكريين ولمختلف الصنوف لغرض استمرار زخم المعركة من جهة ثانية ، فضلا عن زيادة دور المصرف العقاري في تنشيط حركة البناء في المدينة، ولهذا الغرض شرعت الجهات المعنية عبر قنواتها (الجمعيات التعاونية ^(١) ، الإسكان ، جمعية بناء المساكن للمعلمين .. الخ) في حملة واسعة لتوزيع قطع أراضي على المواطنين ، فعلى سبيل المثال تم توزيع (١٨٢٣٧) قطعة سكنية خلال عقد السبعينات و (٤٧٦٨٨) قطعة سكنية خلال عقد الثمانينيات ^(٢) وما تمخض عن هذه التخصيصات ظهور العديد من الأحياء الجديدة مثل حي (العباس) ، التأميم ، البلديات ، القائم ، القبلة ، الشرطة) ، فضلا عن بقية الأحياء السكنية القديمة (الزهور ، الرافدين ، الميثاق) . سجل هذا النمط (٢٤٨٥١) مسكنا وبنسبة (١٦,٢ %) من مجموع الوحدات السكنية في المدينة وبمساحة (٩٦٢٤) هكتارا ما يعادل (١٧,٢ %) من مجمل المساحة المخصصة للاستعمال السكني ، وبعدد سكاني (١٤٧٥٣٥) نسمة ما يقارب ١٥,١ % من مجمل السكان لعام ٢٠٠٩ ، جدول (٢٩) .

يشير الجدول (٣٢) إلى التباين المساحي للمساكن بحسب الأحياء السكنية ، إذ نلاحظ أن إحياء (الميثاق ، الرافدين ، الزهور) تراوحت مساحتها (٣٠٠ - ٢٥٠٠ م^٢) للمسكن ، بينما بلغ مساحة المساكن دون ذلك في حي التأميم ليسجل (٢٠٠ - ٢٣٠٠ م^٢) ونزولا بقية الأحياء الأخرى (العباس ، القبلة ، القائم ، البلديات ، الشرطة) التي سجلت مساحة المسكن فيها (٢٠٠ م^٢) .

يتضح مما سبق ان المساكن ذات المساحات الكبيرة على الرغم من تقادمها الزمني الا أنها تحتوي على حدائق ومرائب وهذا انعكاس للمساحة الكبيرة التي تشغلها هذه المساكن ، اما المساكن التي تمثلت في إحياء (العباس ، القبلة ، البلديات .. الخ) فعلى الرغم من احتلالها مساحة (٢٠٠ م^٢) والتي تعد معيارية لكن ليست بكبيرة ، إلا أنها وحدات سكنية حديثة أنشئت عقد الثمانينيات ذات الطراز الغربي واستفاد أصحابها من التسهيلات التي وفرها المصرف العقاري والتي ساهمت في دفع عجلة العمران نحو التقدم بالرغم من ظروف الحرب المستمرة بين العراق وإيران .

(١) سن قانون الجمعيات التعاونية المرقم ٧٣ لعام ١٩٥٩ لغرض توجيه حركة البناء والأعمار للمدن ، حيث تقوم الدولة بتوفير أراضي لتلك الجمعيات وتقوم هذي بدور الفرز والتوزيع ولغرض دعم الحركة التعاونية وفر المصرف العقاري قروض ميسرة لمنتسبي جمعيات بناء المساكن في بغداد والمحافظات ومنها البصرة ، ينظر : صالح فليح حسن الهيتي ، تطور الوظيفة السكنية لمدينة بغداد الكبرى ١٩٥٠-١٩٧٠ ، الطبعة الأولى ، جامعة بغداد ، ١٩٧٦ ، ص ١٢٧ .

(٢) مديرية بلدية البصرة ، شعبة الاملاك ، وحدة التخصيص ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٦ .



جدول (٣٢)

الوحدات السكنية متوسطة النوعية)

ت	المحلة / الحي السكني	عدد السكان ٢٠٠٩	عدد الوحدات السكنية	مساحة المسكن م ^٢
١	العباس	١٤٧٧١	٢٣٩٩	٢٠٠
٢	التأميم	٥٥٩٣	٧٨٧	٣٠٠-٢٠٠
٣	الميثاق	١٩١٨١	٢٥٧٩	٤٠٠-٣٠٠
٤	الرافدين	١٢٢٢٨	١٤٣٨	٦٠٠-٣٠٠
٥	الزهور	٣٩٩٦	٤٦٣	٥٠٠-٣٠٠
٦	القبلة	٣٢٤١٢	٥٥٢٧	٢٠٠
٧	القائم	٣٩٣٥٦	٥٠٦٢	٢٠٠
٨	البلديات	١٩٣٧٢	٢٥٩٥	٢٠٠
٩	قاطع الخليج (إحياء الشرطة)	٦٢٦	٣٢٧٩	٢٠٠
	المجموع	١٤٧٥٣٥	٢٤١٢٩	

المصدر : الباحث اعتمادا على :

(١) الجهاز المركزي للإحصاء السكاني ، محافظة البصرة ، جدول نتائج الأولية للحصر في مركز قضاء البصرة ، نموذج الحصر ٦ ، بيانات غير منشورة لسنة ٢٠٠٩ .

(٢) التفسير البصري لمرئيات فضائية لمدينة البصرة للأقمار Quick Bird و IKONOS ذات دقة مكانية ٥٠سم.

٣. نمط المساكن جيدة النوعية :

يتشارك هذا النمط في بعض وحداته السكنية مع الوحدات السكنية المتوسطة النوعية من حيث تاريخ إنشائها والبعض الآخر منها برزت بعد تغيير النظام لعام ٢٠٠٣ وهذا ما يفسر بروز أحياء جديدة لم تكن معروفة مثل (الطوبة والنخيلة ، ياسين خريبط (الغديري) ، الأساتذة ، ومحلة عتبة بن غزوان) إلا ان هناك أوجه كثيرة للاختلاف فيما بينها ، منها ما يتعلق بالمساحة المخصصة للسكن وأخرى تتعلق بالطراز العمراني وتوفر حديقة منزلية ، ومدى توفر الأراضي السكنية والمستوى الاقتصادي للأسرة وحجم الأسرة ، فضلا عن قرارات الدولة في تحديد مساحة القطع السكنية الموزعة ، وبالتالي فان زيادة مساحة المسكن معناه توفر خصوصية له من إنشاء حديقة ومرائب للسيارات هذا من جهة ، ومن جهة أخرى حدث تغير في الطراز العمراني ، اذ نلاحظ أن ما نسبته ٨٥% (١) هي المساكن ذات الطابقين لاسيما مع إدخال تحسينات تخص المظهر الخارجي لها.

شغل هذا النمط (٢٠) حياً سكنياً كما يتضح ذلك من خريطة (٥٨) سجل عدد الوحدات السكنية (٢٨٣٨٧) مسكناً ما نسبته (١٨,٥%) من مجموع المساكن في المدينة ، وبحجم سكاني (٢١٧٠٩٥) نسمة بما يعادل (٢٢,٣%) من مجموع سكان المدينة لعام ٢٠٠٩. وسجلت مساحة هذا النمط (١٥٩١,٦)

(١) استمارة الاستبيان



هكتارا بنسبة (٢٨,٤%) جدول (٢٩) من مجموع المساحة المخصصة للاستعمال السكني وهي مساحة كبيرة فيما لو قورنت مع المساحات التي خصصت لبقية الأنماط الأخرى.

يلاحظ من خلال التفسير البصري للمرتبات الفضائية وذلك بأخذ عينات مساحية لكل مسكن من مساكن الأحياء جيدة النوعية أن هناك تبايناً مساحياً فيها ، ينظر جدول (٣٣)، إذ نجد أن أحياء (الغدير ، الأساتذة ، محلة عتبة بن غزوان) قد تميزت بكونها أقل مساحة من بين مساكن الأحياء الأخرى لتسجل (٢م٢٠٠) للمسكن الواحد ، لكن على الرغم من ذلك فهي مساكن حديثة البناء والمظهر الخارجي وذات طابقيين منفصلة بعضها عن بعض لكنها تقتقر إلى وجود الحدائق فيها ، ويعزى ذلك إلى ان المالكين قد استغلوا المساحة بالشكل الأمثل . أما الأحياء والمحلات (محلة صنعاء ، المهندسين ، الرسالة ، الطوبة والنخيلة) فقد سجلت مساحة المساكن فيها (٢٥٠ - ٢م٣٠٠) وقد استغلت المساحة بشكل يناسب تلك المساكن ، إذ نلاحظ في محلة صنعاء وحي الرسالة ان هذه المساكن توحى من خلال مظهرها الخارجي بارتفاع المستوى الاقتصادي لسكانها نظرا لضخامة البناء وهي ذات طابقيين وتتوفر فيها الحدائق الواسعة ، في حين نلاحظ ان حي المهندسين والطوبة والنخيلة ، على الرغم من البناء الجديد ذي الطابقيين وحالة الانفصال بين الوحدات السكنية إلا أنها تتعدم فيها الحدائق بالرغم من تشييدها بعد عام ٢٠٠٣ . اما بقية الأحياء فقد تباينت في المساحة المخصصة للمساكن فيها ما بين (٣٠٠ - ٢م٦٠٠) كما في أحياء (السلام ، الاندلس ، الربيع ، الجمعيات ، الكفاءات ، النصر ، الجزائر ، بريهة ، الزهراء ، القاهرة) باستثناء حي عمان التي سجلت بعض المساكن فيه (٢م٨٠٠) . ومن المؤكد ان الاتساع المساحي للوحدات السكنية هو انعكاس للواقع الاقتصادي والاجتماعي للسكان . أما بخصوص الطراز العمراني فقد بنيت الوحدات السكنية لهذا النمط وفق الطراز الغربي وقد استخدم في بنائها الطابوق بنسبة ٩١% والسقف من الكونكريت المسلح^(١).

٤ - نمط الوحدات النسقية (المتماثلة) والعمارات السكنية .

يشير هذا النمط إلى مجموعة من المساكن التي بنيت وفق أسس تخطيطية موحدة بكافة مواصفاتها الفنية والمواد المستخدمة في ذلك ، فهو يضم طراز واحد في البناء او المواد متشابه لبناء جدران الوحدة السكنية او مواد تنسيقية، وكذا للمساحة المخصصة للمسكن او المستغلة في البناء فقط ، وهذا ما يفسر ان كل موقع سكني يمتاز بالتشابه في الشكل والامتداد والتصميم الداخلي والتشابه يشمل حتى الارتفاع لاسيما في عدد الطوابق. تمثل هذا النمط في العديد من أجزاء مدينة البصرة وهي ظاهرة سادت منذ منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين ولا زالت مستمرة حتى الوقت الحاضر ، إذ عملت الجهات المعنية في ايجاد سكن مناسب لمنتسبها وبالتالي فهي جزء من مشاريع الإسكان الحكومي وهذا النوع من الوحدات وزعت على مختلف الشرائح منها (المهندسين ، المدراء ، الموظفين) . يتضمن هذا النوع من الوحدات السكنية الأفقية

(١) الدراسة الميدانية



المتماثلة (النسقية) ، والعمارات السكنية . احتلت العمارات السكنية والوحدات النسقية مساحة (٤٠٦,١) هكتارا أي بنسبة (١٣,٨%) من مساحة الوحدات السكنية الأخرى في المدينة ، ينظر جدول (٢٩) وخريطة (٥٩).

جدول (٢٣)

الوحدات السكنية جيدة النوعية

ت	المحلة / الحي السكني	عدد السكان ٢٠٠٩	عدد الوحدات السكنية	مساحة المسكن م ^٢
١	الطوبة والنخيلة	٦٠٨٤	٨٢٩	٣٠٠
٢	السلام	١٥٠٤٥	١٨١٠	٥٠٠-٣٠٠
٣	الاندلس	٣٤٠٧٤	٤٤٦٨	٤٠٠-٢٠٠
٤	الربيع	١٢٨٨٦	١٧٤٤	٦٠٠-٢٠٠
٥	الجمعيات	٢٨٤٣٣	٣٣٧١	٦٠٠-٤٠٠
٦	الكفاءات	٣٥٨٩	٥٠٥	٦٠٠-٣٠٠
٧	الرسالة	٤٩٢٥	٦٢٢	٣٠٠
٨	النصر	٢٠٠٢٥	٢٦٣١	٣٠٠-٢٠٠
٩	الساعي	٤٣٢٠	٦٤٥	٣٠٠
١٠	الجزائر	٦٢٤٩	٩٢٣	٤٠٠-٣٠٠
١١	بريهة	٦٩٢٩	١١٢٠	٤٠٠-٣٠٠
١٢	الزهراء	٣٩٤٣	٧٤٢	٥٠٠-٣٠٠
١٣	الأمن الداخلي	٢٤٧١٩	٢٨١٨	٢٥٠-٢٠٠
١٤	المهندسين	١٧٨٩٨	٢١٤٢	٣٠٠
١٥	محلة صنعاء	٢٨٨٢	٤٥٤	٣٠٠
١٦	عمان	٢٩٣٣	٤٠٩	٨٠٠-٣٠٠
١٧	القاهرة	٦٤٧٢	١٠٤٨	٤٠٠-٣٠٠
١٨	الغدير	٤٤٦	٧٤	٢٠٠
١٩	الأساتذة	٥٥٩٦	٨٠٧	٢٠٠
٢٠	محلة عتبة بن غزوان	٩٦٤٧	١٢٢٥	٢٠٠
	المجموع	٢١٧٠٩٥	٢٨٣٨٧	

المصدر : عمل الباحث اعتمادا على :

- (١) الجهاز المركزي للإحصاء السكاني ، محافظة البصرة ، جدول نتائج الأولية للحصر في مركز قضاء البصرة ، نموذج الحصر ٦ ، بيانات غير منشورة لسنة ٢٠٠٩ .
- (٢) التفسير البصري لمربعات فضائية لمدينة البصرة للأقمار Quick Bird2 و IKONOS ذات دقة مكانية ٦٠سم.

أ - الوحدات السكنية النسقية (المتماثلة)

تحتل المساكن النسقية الأفقية مناطق معينة من الأحياء المدينة ، إذ تركز في أحياء (الزهراء ، الأصمعي ، الجمهورية ، التأميم ، الموقفية ، خالد بن الوليد ، البلديات ، السلام ، المهلب ، الغدير ، الميثاق ، المعقل ، الابلبة) جدول (٣٤) ، يضم هذا النوع (١٥٢٣٢) مسكنا ، بمساحة (٥٥١,٢) هكتارا ما يعادل (٩,٦%) من مساحة الوحدات السكنية في المدينة كما يشير الى ذلك جدول (٢٩) ، ومن الملاحظ فقد ساعدت الجهات المعنية على تنشيط ظاهرة السكن ضمن الوحدات السكنية النسقية في أطراف المدينة



بغية تخليصها من الصرائف والأكواخ التي انتشرت مع بدايات القرن العشرين وهذا الأمر اوجد فسحة أمل للسكان المهاجرين للسكن ضمن بيئة تلبي طموحاتهم هذا من جهة ، وإعادة تخطيط المدينة بما يناسب أهميتها الاقتصادية والتجارية من جهة ثانية.

أشارت المصادر إلى ان البدايات الأولى للسكن النسقي ترجع إلى منتصف الثلاثينيات والخمسينيات من القرن العشرين كما في حي المهلب^(١) والرافدين ، والبعض الآخر تم تشييده بعد عام ٢٠٠٣ كما هي الحال في حي الزهراء التابعة لشركة نفط الجنوب^(٢)، ومن الملاحظ أن تلك الوحدات غير متشابهة من حيث المساحة المخصصة لكل مسكن أو المظهر الخارجي ويعزى ذلك إلى اختلاف زمن بنائها فضلا عن اختلاف الجهة المنفذة ، فعلى سبيل المثال ان الوحدات النسقية في حي الأصمعي القديم والجديد قد تم بنائها من قبل شركة انكليزية (شركة One B) في بداية عقد الخمسينيات لغرض إيجاد سكن ملائم للعاملين في القطاعات الحكومية آنذاك ، أما بخصوص حي الجمهورية فقد خططت مساكنه من قبل شركة (B.B.C) البريطانية بالتعاون مع شركة نفط الجنوب وبالتالي أوكلت مهمة التشييد الى (شركة تاجريان الهندسية) اذ تم بناء (٥٠٠) مسكن ، يشتمل كل مسكن على ثلاث غرف و (٢٥٠) مسكنا يحتوي على غرفتين^(٣) ، وتم تشييد وحدات سكنية في النجبية لصالح موظفي مديرية كهرباء وتم توزيعها عام ١٩٧٠ كما موضح في صورة (١٨) ، وينسحب الامر نفسه على تشييد الوحدات السكنية في المعقل ، ويعزى ذلك للتوسع الكبير في مرافق ميناء المعقل وحركة العمل المتطورة أدى ذلك إلى توفر فرص العمل لذا وفدت العديد من الجاليات العربية والأجنبية التي سكنت في منطقة المعقل مما اختير لها إحياء مثل (الحي الصيني) وهو من أجمل المناطق من حيث الهندسة والترتيب والبناء التي تم بناؤه وبقية مناطق المعقل من قبل مصلحة الموانئ العراقية ، ولم تقف عند هذا الحد بل تم تشييد حي الابلية لصالح الوافدين من المناطق الريفية للعمل في الميناء بعد إزالة العشوائيات من القصب والطين بداية الستينيات من القرن العشرين ونقل السكان الى أحياء جديدة ومخططة تم بناؤها (حي الابلية ، المركزي) المبنية من الطابوق وجهزت بكافة الخدمات الضرورية^(٤) ، أما المساحة المخصصة فقد تباينت هي أيضا ما بين (١٠٠-٢٣٠٠م^(٥)) ، ويستثنى من ذلك الوحدات السكنية في حي المعقل التي تباينت مساحتها ما بين (٦٠٠-١٢٠٠م^(٦)) ويعزى ذلك الى أسلوب التخطيط والهندسة ومن ثم وزعت على مدرء أقسام شركة الموانئ والمهندسين والجاليات وهذا ما يدل على حجم المساحة الكبيرة التي احتلتها تلك المساكن .

(١) رجب بركات مصدر سابق ، ص ٥١٩ .

(٢) الدراسة الميدانية .

(٣) رجب بركات ، مصدر سابق ، ص ٦٧٦

(٤) فاخر زيارة حيدر ،رحلة إلى الماضي البصرة وجوله في حاضرها ،الطبعة الأولى ، شركة الغدير للطباعة والنشر

المحدودة ، البصرة ، العراق ، ٢٠١٥ ، ص ٦١ .

(٥) حسب المساحة بواسطة برنامج Arc Gis 10.2 لحساب مساحات الوحدات السكنية النسقية.



بصفة عامة فان بعض الوحدات المتمثلة تحتوي على حديقة كبيرة أمام المنزل كما في الوحدات المتمثلة ضمن إحياء (المعقل ، التأميم ، السلام) وبعضها الآخر لا تحتوي على حديقة نظرا لصغر مساحة المسكن ، لكن على الرغم من طبيعة الاختلافات في تصاميم الوحدات السكنية النسقية إلا أنها تشترك في صفة طراز المسكن حيث أنشئت وفق الطراز الغربي (البيت المغلق) ، وتوزعت على شكل صفوف طويلة ومتقابلة يحتوي البعض منها على حدائق من جهة واحدة او من جهتين ويستثنى منها الوحدات السكنية ذات المساحة الصغيرة ١٠٠م^٢ او اقل من ذلك .

إما بخصوص طبيعة مواد البناء فقد تباينت ما بين الكتل الكونكريتية الجاهزة كما في الوحدات السكنية في الموقية والبعض الآخر تم تشييدها من الطابوق ، اما السقوف فكانت من الكونكريت المسلح والبعض الاخر استخدم فيها الشيلمان (عكادة).

جدول (٣٤)

الوحدات السكنية النسقية المتمثلة

الوحدات السكنية	المحلة او المنطقة	الحي السكني	ت
٨٣	شركة نفط البصرة	الزهراء	١
١٩١٤	الأصمعي القديم والجديد	الأصمعي	٢
٧٥٠	الجمهورية	الجمهورية	٣
٨٠	البصرة القديمة	المهلب	٤
٧٠٠	الحكيمية	الرافدين	٥
٣٣٨	دور نفط الجنوب	التأميم	٦
٤٩٧	الكوبية	الغدير (ياسين خريبط)	٧
١٠٢٠		المعقل	٨
٢١٦	الخربيلية	الميثاق	٩
٢٥٠	دور النفط	الموقية	١٠
٨٦	دور الطاقة / النجيبية	خالد بن الوليد	١١
٢٦٠	سكن أساتذة جامعة البصرة	البلديات	١٢
٣٨	دور الضباط والمحاربين	السلام	١٣
٧٢	موقع جامعة الكرامة	جامعة الكرامة	١٤
٤٠٠	الكرامة والسكك	الكرامة	١٥
٢٢٤	الطويسة	النصر	١٦
٤٥٨	الشعلة	الشعلة	١٧
٧٨٤٦		الابلة	١٨
١٥٢٣٢	المجموع		

المصدر : عمل الباحث اعتمادا على مرئية فضائية ذات الدقة المكانية (٦٠سم) والدراسة الميدانية





صورة (١٨)

مشروع أسكان مديرية كهرباء المنطقة الجنوبية (النجيبية) لعام ١٩٧٠



المصدر: رجب بركات ، بلدية البصرة ١٩٦٩-١٩٨١، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ص ٣٦٨

ب - العمارات السكنية

تم التعرض خلال الفصل الثاني إلى دراسة المتغيرات السياسية المتمثل بالتدخل الحكومي الرامي إلى توجيه السياسة الإسكانية في المدينة ، وتمثلت بمجموعة من الإجراءات لغرض استيعاب الزيادة السكانية المتنامية في عقد السبعينيات من القرن الماضي . إذ كان الاهتمام الحكومي يتمثل بكيفية استقطاب هذه الزيادة من السكان مع اختزال المساحة ، لذلك عدت إحدى تلك الإجراءات التخطيط لبناء عمارات سكنية أسوة بالعاصمة بغداد ، وبناء عليه ظهرت العمارات السكنية في أحياء (الموقية ، الجمعيات ، البلديات^(*)) التي أنشئت بطريقة البناء الجاهز ، إما العمارات السكنية (شقق الفاو^(**)) في حي الأصمعي فقد شيدت بمادة الطابوق هذا من جهة كما يشير إلى ذلك جدول (٣٥) وصورة (١٨) ، ومن جهة ثانية تم إنشاء العديد من العمارات المتفرقة في أحياء معينة لتلبي أغراض محددة فعلى سبيل المثال تم إنشاء عمارة التأمين في حي الزهور لإسكان أساتذة الجامعات وهي محاولة لاستقطابهم وتوفير مساكن لهم ، وعمارة أخرى تابعة إلى للجوازات والسفر تم تخصيصها لأصحاب الدخل المحدود في منطقة (الدوكيارد) ضمن حي العشار ، وكذلك عمارات سكنية في حي المعقل وعمارات سكنية في حي صنعاء، فضلا عما تقدم توجد العديد من

(*) تم تشييد العديد من العمارات السكنية بعد عام ٢٠٠٥ من قبل مشروع أسكان المحافظة والتي قاربت مساحتها (٢٤,١) هكتارا

لكن لحد هذا الوقت لم يتم اكتمالها بسبب الأزمة المالية التي يمر بها البلد.

(**) تعد تسمية شقق الفاو تسمية محلية أطلقت على السكان النازحين من قضاء الفاو على اثر الحرب العراقية الإيرانية عقد الثمانينيات والذين اتخذوا من تلك الشقق ملاذ لهم .



العمارات السكنية المتناثرة لاسيما على امتداد الشوارع التجارية مثل (شارع بشار ، ١٤ تموز ، مالك بن دينار ، الاستقلال ، الكويت ، الوطن ، التجاري) التي خصصت لإسكان العوائل الفقيرة وفق مبدأ الإيجارات.

ضمت العمارات السكنية في احياء (الموقية ، الأصمعي ، الجمعيات) بواقع (٢٩٨٢) شقة سكنية بمساحة كلية (٨٥,٧) هكتارا ما يعادل (١,٥ %) من مجموع المساحة المخصصة للوحدات السكنية الأخرى ، ينظر جدول (٣٣) . ومن نافذة القول ان العمارات السكنية كما في حي الموقية والأصمعي قد خصصت لإسكان العاملين ضمن قطاع مؤسسات الدولة المختلفة ، لكن الحرب العراقية الإيرانية ألقت بأوزارها مما انعكس ذلك على هجرة السكان من المناطق المتاخمة لإيران والسكن فيها ، على الرغم من عدم اكتمالها بشكل نهائي . اما فيما يخص العمارات السكنية في حي الجمعيات فقد وزعت على شرائح معينة لاسيما على أصحاب عوائل الشهداء وضحايا الإرهاب .

جدول (٣٥)

العمارات السكنية في مدينة البصرة

ت	الحي السكني	عدد الوحدات السكنية
١	الموقية	١٦٨٦
٢	الأصمعي	٧٢٠
٣	الجمعيات	٥٧٦
	المجموع	٢٩٨٢

المصدر : عمل الباحث بالاعتماد على :

- (١) التفسير البصري لمرئيات فضائية لمدينة البصرة للأقمار Quick Bird 2 و IKONOS ذات دقة مكانية ٦٠م.
- (٢) الدراسة الميدانية
- (٣) جمهورية العراق ، وزارة الإسكان ، دائرة الإسكان ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٥ .

صورة (١٨) العمارات السكنية في أحياء (الموقية والأصمعي)



تاريخ التقاط الصورة ٢٤/٦/٢٠١٦



يتضح من دراستنا للأنماط السكنية في المدينة ان هناك تفاوتاً في المتغيرات العمرانية للوحدات السكنية المنفذة في مدينة البصرة ، وهذا يدلل في ضوء العديد من العوامل التي ساهمت في إحداث هذا التغير وأهمها المتغير الاقتصادي وخاصة المتعلق بالدخل ، اذ نلاحظ ان المساكن التي بناها ميسوري الحال تميزت بكبر المساحة المسكن ، كونها منفصلة بعضها عن بعض مثل أحياء القاهرة والربيع ، إما المساكن التي بناها إدارة الميناء (الموائئ) لسكن كبار موظفيها في المعقل اتسمت بالاتساع المساحة المخصصة للمسكن والتي تراوحت ما بين (٦٠٠-١٢٠٠م^٢) ، في حين نلاحظ ان الدور التي شيدتها بلدية البصرة كما في أحياء الجمهورية والأصمعي فقد اتسمت بصغر مساحتها وتكتلها المتصل ، وهناك أحياء سكنية متوسطة النوعية شيدت عقد الثمانينيات اذ اتسمت بكونها أكثر مساحة لتسجل (٢٠٠م^٢) لكن تفتقر الى وجود حديقة او مراب للسيارة ، فضلا عن وجود نمط آخر اتسمت بحدائتها لكونها شيدت بعد عام ٢٠٠٣ والتي تزامنت مع التحسن في المستوى الاقتصادي النسبي لمعظم سكان المدينة وبالتالي المقدره المالية على تشييد وحداتهم السكنية وفق المواصفات الهندسية الحديثة .

٥ - السكن العشوائي

إن ظاهر السكن العشوائي لها عدة تعاريف يختلف مفهومها من مجتمع لآخر لكنها تتفق تقريبا على تعريف مشترك اذ انها تشير إلى تشييد مسكان على أراضي الغير من دون ترخيص قانوني من قبل الجهات الحكومية او الأشخاص^(١). وبالتالي فهي تفتقر إلى ابسط الخدمات الأساسية للعيش كونها ذات خصائص اقتصادية وعمرانية واجتماعية متدنية^(٢).

تعد ظاهر السكن العشوائي بانها غير حضارية تقف وراءها عوامل عديدة منها سياسية واقتصادية وسكانية ولها أبعادها السلبية على البنية التخطيطية والمعمارية ، مما تنعكس بدورها على نمو المدينة وحياة سكانها ، اذ يتضح من خلال التتبع التاريخي الى ان جذور هذه المشكلة ليست بجديدة على المجتمع البصري إذ سادت في العقود الأولى من القرن العشرين على اثر تنامي الإمكانات التجارية والاقتصادية للمدينة واستمرت في الزيادة حتى نهاية عقد السبعينيات ، بعدما تصدت الجهات المعنية لهذه الظاهرة ومن ثم وضعت حلول جذرية عالجت بدورها هذه المشكلة، وفي دراسته مضمون هذه المشكلة يقف العامل السياسي الدور المحرك في تفاقم هذه الظاهرة لسيت في مدينة البصرة فحسب وإنما في العديد من المراكز الحضرية في البلدان النامية ومدن العراق واحدها منها ، اذ تجلى توقف المشاريع الإسكانية وغيرها من المشاريع الخدمية للمدة من (١٩٨٠م - ١٩٨٨م) بسبب الحرب العراقية - الإيرانية ، وانصراف توجه الدولة في تخصيص

(١) زينب راضي عباس البلداوي ، المناطق العشوائية بين الواقع والطموح نحو بيئة مستدامة حالة دراسية ام الورد ، مجلة المخطط والتنمية ، العدد ١٨ ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٦.

(٢) حسن محمد حسن زكنه ، العشوائيات السكنية (دراسة في جغرافية المدن) ، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع ، بغداد ،



معظم ميزانيتها للمجهود الحربي ، وينعكس المنظور نفسه على توقفت مشاريع الإسكان للمدة من (١٩٩٠م - ٢٠٠٣ م)^(١) حيث أصبحت الظروف الاقتصادية أكثر سوءاً بسبب فرض الحصار الاقتصادي على البلد ، ثم تأتي مرحلة ما بعد تغير النظام السياسي في عام ٢٠٠٣ ، وما رافقه من أوضاع سلبية تمثلت في سيادة الانفلات الأمني وضعف الجهات الرقابية وفقدان الأمن ، لذلك تبلورت الأسس المحفزة لاسيما السكان الباحثون عن ملاذ لهم ولعائلاتهم بفعل عوامل كثيرة ، على سبيل المثال أزمة السكن وارتفاع ايجارات المساكن والأراضي في المدن وغياب تطبيق القانون ، يقابل ذلك وجود العديد من المناطق الفارغة ضمن أحياء المدينة مشاعة بأيدي مجموعة من السكان سواء كانوا من سكان المدينة او من المهاجرين من المحافظات المجاورة (ذي قار ، ميسان) او العائدين من الدول المجاورة وهذا يدل انتشار الكثير من العشوائيات في عموم أحياء المدينة متجاوزين بذلك على أراضي تعود ملكيتها للدولة أو السكن في مناطق ومقرات الدوائر المدنية أو العسكرية على حدٍ سواء ، مما جعل هذه الظاهرة واضحة للعيان هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى لعبت بعض الجهات السياسية المتنفذة في البلد والمتمثلة بالكيانات السياسية في خدمة شريحة محددة من السكان سيما السكان العائدين من الدول المجاورة مثلا (إيران ، سوريا ، السعودية ..الخ) فضلا عن توزيعها إلى الشهداء والسجناء السياسيين في تقاوم هذه الأزمة إذ أن ما يقارب (٨٥%)^(٢) من قطع السكنية التي وزعت في المدينة ما بين عامي (٢٠٠٨-٢٠١٦) هم من الشريحة العائدين من الدول المجاورة وذلك بغية استغلال حاجة السكن لديهم لغرض كسب أصواتهم وولائهم في الحملات الانتخابية ، مما انعكس على استفحال ظاهرة العجز السكني في المدينة ، والتي اوجد السكان بدائل مناسبة وبطريقتهم الخاصة ، إذ اتخذت التجاوزات السكنية وأخذت بالتزايد بشكل سريع جداً وفي جميع الأحياء السكنية ، لذا وبصفة عامة أفرزت جميع الأحداث السياسية المشار إليها وعلى مدى (أربعة عقود) الوجه الجديد وهي ظاهرة السكن العشوائي .

إما بخصوص العامل السكاني فقد تمثلت بالزيادة الطبيعية على اثر زيادة الولادات والتي قطعت شوطا كبيرا لاسيما بعد عام ٢٠٠٣ وهذا ما يدل ارتفاع معدل النمو السنوي من ٢,٩% لعام ٢٠٠٩ إلى (٤,٩%) بحسب التقديرات لعام ٢٠١٦ وهذا مرده إلى حالة الانفتاح الاقتصادي وارتفاع المستوى المعاشي النسبي مما حفز الكثير من سكان المدينة على اثر كثرة حالات الزواج ودورها في زيادة الولادات ، لذا تولدت رغبة بالانتشار العائلي ولكون الإيجارات مرتفعة جدا في المدينة ، لهذا درج السكان على التجاوز على الأراضي الزراعية او المملوكة للدولة مما أدى إلى ازدياد هذه الظاهرة في مركز المدينة وعند أطرافها وبالتالي حدوث تغير في صنف الاستعمال من خدمات أو أراضٍ زراعية إلى وحدات سكنية عشوائي . فضلا عن ذلك لا يمكن إغفال دور الهجرة الوافدة إلى المدينة في انتشار ظاهرة العشوائيات حيث ان الأحداث

(١) ايمان نعيم غضبان محمد ، التباين المكاني لمشكلة التجاوزات العشوائية في مدينة البصرة وأثارها البيئية ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠١٥ ، ص ٥٩ .

(٢) مديرية بلدية البصرة ، شعبة الأملاك ، وحدة التخصيص ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٦ .



الأخيرة سيما الانفلات الأمني في وسط وشمال العراق فضلا عن الهجرة من محافظات الجنوبية المجاورة (ذي قار ، ميسان) انعكس ذلك على بروز حالات نزوح مطردة إلى محافظات أخرى يسودها الأمان إلى جانب توفر العمل وكان مقصد اغلب المهاجرين مركز محافظة البصرة وهذا ما يفسر ان (٢٧٠٠٠) عائلة^(١) وفدت إلى المدينة^(*) ما بين (٢٠٠٣-٢٠١٦) . وبالتزامن مع ارتفاع أسعار إيجارات الدور السكنية في المدينة وانخفاض المستوى الاقتصادي لهم على اعتبار ان غالبيتهم من شريحة الكسبة دفع بالكثير من العوائل إلى بناء مساكن عشوائية متجاوزين بذلك على أراضي زراعية وحكومية او مقرات ومؤسسات مدنية وعسكرية.

اما بخصوص العامل الاقتصادي فتكفي الإشارة إلى ما توصلت اليه دراسة بحثية عن ظاهرة السكن العشوائي في مدينة البصرة لعام ٢٠٠٩^(٢)، والتي أشارت الى ان اغلب أصحاب الأسر في المناطق العشوائية ما نسبته (٦٣,٣%) هم من الكسبة وتتوزع النسب المتبقية ما بين (موظف ، عاطل عن العمل ، متقاعد ، أخرى) بنسب (٢٠% ، ٦,٦% ، ٣,٣% ، ٦,٦%) على التوالي ، ولعل ما يفسر هذه النسبة العالية هو رغبة هؤلاء (الكسبة) السكن بالقرب من الأسواق لكي يسهل عليهم الحصول فرص عمل تتيح الحصول على مورد مالي مستمر يكفل تأمين متطلبات معيشتهم اليومية هذا من جهة ، ومن جهة ثانية فان مدينة البصرة هي عاصمة العراق الاقتصادية لما تتمتع فيها من تركيز للأنشطة الاقتصادية والإدارية المتنوعة لذلك تعد منطقة جذب سكاني مما دعت بالضرورة إلى استقطاب شرائح مختلفة نزحت من المحافظات الجنوبية والوسطى والذي تزامن مع الاضطرابات الأمنية في المحافظات الوسطى والشمالية مما شكل موجة نزوح كبيرة أخذت مدينة البصرة حصة كبيرة منهم ، فضلا عن المهاجرين من المناطق الريفية نتيجة لانقطاع سبل العيش والرزق في محل سكنهم . وتجدر الإشارة الى ان مستوى ايجارات المساكن في المدينة عادةً ما تكون في أعلى أسعارها لذلك لا تتمكن الأسر المهاجرة او المنشطرة الساكنين ضمن المدينة من دفع هذه المبالغ لكونهم محدودي الدخل ، مما تطلب الأمر بالعديد من السكان في التجاوز على المساحات الفارغة ضمن نسيج المدينة والاستيلاء عليها وتشديد العديد من المساكن في أماكن متفرقة من أحياء المدينة .

تعد العوامل المشار إليها تعد نقطة تحول في تاريخ مدينة البصرة حيث ان السكن العشوائي قد استفحل بشكل مفاجئ متداخلا مع كل مفاصل المدينة وهو أمرا لم تكن الجهات المعنية مستوعبة حجم هذه المشكلة المترتبة عليه ، اذ يمكن توضيحها بحسب الجدول (٣٦) والشكل (٢١) وخريطة (٦٠) التي تشير

(١) دائرة الهجرة والمهجرين في محافظة البصرة ، وحدة الرصد وجمع المعلومات ، بيانات غير منشورة لعام ٢٠١٦ .
أن دائرة الهجرة والمهجرين تقسم الوافدين الى (ثلاث) فئات ، الفئة الأولى (العائد من الدول المجاورة أو الأخرى) المقصود به الفرد او العائلة التي هاجرت سابقا وبعد سقوط النظام رجعت الى العراق. الفئة الثانية (نازح مستقر) ويقصد به الفرد او العائلة التي وفدت من المحافظات الوسطى والشمالية واستقر في مدينة البصرة . الفئة الثالثة (عائد طوعي) المقصود به الفرد او العائلة الذي نزح الى دول أخرى ومن ثم عاد إلى العراق .

(٢) باسم عبد العزيز العثمان وزميله عدنان عناد ، السكن العشوائي في مدينة البصرة ، مصدر سابق ، ص ٢٢٧ .



إلى التوزيع الحقيقي لمساكن العشوائيات في المدينة وقد استعانت الدراسة بتقنيات التفسير البصري للمرئية الفضائية (Quick Bird 2) فضلا عن الإحصاءات الرسمية في متابعة وتحديد حجم هذه المشكلة وتحديدها وبيان توزيعها المكاني ضمن أحياء المدينة والتي تمثلت في (٤٨) حيا سكنيا باستثناء (٧) أحياء سكنية (*) بعدد سكاني (١٥٩٩٧٠) نسمة لعام ٢٠١٣ ، إذ يتضح أن حي التيمية قد احتل المرتبة الأولى من حيث إشغالها بالسكن لتسجل (٢٣٨٠) مسكن عشوائي بنسبة (١٠,١%) بينما احتل المرتبة الثانية حي الحسين ما يعادل (٢٢٨٣) مسكن عشوائي بنسبة (٩,٦%) واحتل حي القائم (١٥١٧) مسكن عشوائي ما يعادل (٦,٤%) ، ويعزى سبب ذلك للعوامل السياسية والاقتصادية والسكانية ، وسجل أدنى تواجد للسكن العشوائي في حي الزهور بنسبة (٠,١%) ويعزى السبب إلى كون حي الزهور يعد المنطقة التجارية المركزية لذلك تزدحم فيها الأنشطة الاقتصادية والتجارية وبالتالي خلوها تقريبا من الأماكن الفارغة ما عدا مؤسسة التمور التي شغلتها بعض الأسر واتخذتها مساكن لها ، فضلا عن كون عائديه الأرض المستحوذ عليها من قبل المساكن العشوائية تعود إلى جهات حكومية مختلفة غالبية تلك الأراضي تعود ملكيتها إلى بلدية البصرة والجزء المتبقي فيتنوع ما بين العديد من الجهات ومؤسسات الحكومية مثل (مديرية الأوقاف ، مديرية الكهرباء ، وزارة الدفاع ، شركة النفط ، الموانئ ، مديرية الشباب والرياضة ، وزارة التعليم العالي ، عقارات الدولة ، وزارة الداخلية) صورة (٢٠) ، وبصورة عامة سجلت مساحة السكن العشوائي (١٠٣,٦) هكتارا ما يعادل (١٨,١%) من مساحة المدينة جدول (٢٧).

جدول (٣٦)

التوزيع الجغرافي للسكن العشوائي وإعدادها في مدينة البصرة لعام ٢٠١٣

ت	الحي السكني	رقم المحلة	العشوائيات	النسبة %	ملكية الأرض
١	القادسية	٤١٤	٦٥٠	٢,٧	بلدية البصرة
٢	عتبة بن غزوان (العالية ، صبخة العرب	١١٥،١١٣،١١١	١١٥٠	٤,٨	بلدية البصرة
٣	الصمود	١٠١	١٥٠	٠,٦	بلدية البصرة
٤	الساعي	١٠٢	١٧٣	٠,٧	بلدية البصرة
٥	الفرايدي	١٠٣	٨٥	٠,٤	بلدية البصرة
٦	كوت الحجاج	١٠٥	١٢٠٠	٥,١	بلدية البصرة
٧	الجمهورية	١٢٣	٩٠	٠,٤	بلدية البصرة
٨	الأكاديمية البحرية	١٥٧	٢٥٠	١,١	الدفاع
٩	المنتزه	٣٢٥	٣١٨	١,٣	عقارات الدولة
١٠	الزهور	٣٠٢	٦	٠,١	الوقف السني
١١	الشرطة	٤٣٢، ٤٣٥، ٤٣١، ٤٢٩، ٤٢٧	٣٢١	١,٣	بلدية البصرة
١٢	الجمعيات	٤٠٧	١٨٠	٠,٨	بلدية البصرة + الداخلية
١٣	الغدِير والكوبية (ياسين خريبط)	٤٠٢، ٤١٠	٨٢٧	٣,٥	بلدية البصرة
١٤	المعقل	١٤٤، ١٤٨، ١٤٦، ١٥٠	١٠٦٣	٤,٥	الموانئ
١٥	قيادة القوة البحرية (ميناء المعقل)	١٤٢	٧٥٠	٣,١	الدفاع
١٦	الموقفية	١٢٧	١٠٠٠	٤,٢	بلدية البصرة

(*) الأحياء الخالية من السكن العشوائي (التحرير ، القاهرة ، بريهة ، الربيع ، الخضراء ، الطوبة والنخيلة ، عمان)





بلدية البصرة	٥,٢	١٢٣٠	١٣٩, ١٣٧	الاساتذه	١٧
مديرية الصحة + بلدية البصرة	٠,٢	٤٥	١٠٩	الكفاءات	١٨
بلدية البصرة	١,٣	٣٢١	٣١٢, ٣١٠	الصفاء والمهلب	١٩
بلدية البصرة	٢,٨	٦٦٤	٣١٥	العباسي (المشرق)	٢٠
بلدية البصرة	٠,٨	٢٠٣	٣٣٥	الفيحاء	٢١
وزارة الدفاع + التعليم العالي	٠,٢	٣٩	٣٠٦	الجزائر	٢٢
بلدية البصرة	٠,٨	١٩٠	٤٤٩	الأمن الداخلي	٢٣
بلدية البصرة	١,٦	٣٨٩	٦٥٢	المهندسين	٢٤
بلدية البصرة	٦,٤	١٥١٧	٦٠٨, ٦٠٢	القائم	٢٥
بلدية البصرة	٠,٥	١٣٠	٦٢٢, ٦١٣, ٦١٦, ٦١٤	القبلة (الرشيد)	٢٦
بلدية البصرة	١,٢	٢٩٢	٦٤٠, ٦٤٢	البلديات (الجامعة)	٢٧
الدفاع + الاوقاف	٠,٥	١٢٥	١١٢	النصر (الطويسة)	٢٨
بلدية البصرة	٠,٤	٩٧	١٣٣	المحارب / نواب الضباط	٢٩
بلدية + دفاع	٠,٥	١٢٥	١٢٦, ١٣٢	الاندلس	٣٠
بلدية البصرة	٠,٦	١٥٠	١٤٧	العامل	٣١
الدفاع	٠,٦	١٥٠	١٢٩	السلام / دور محمد القاسم	٣٢
الموائى	٣,٢	٧٥٠	١٣٥	الابلة	٣٣
الدفاع + الشباب والرياضة + بلدية	١,٣	٣٠٠	١٥١, ١٥٥	الهادي	٣٤
بلدية البصرة + الدفاع	١٠,١	٢٣٨٠	١١٤, ١١٦	التميمية	٣٥
بلدية + كهرباء	٩,٦	٢٢٨٣	٤٢٥, ٤٢٣, ٤٢١, ٤١٧	الحسين والمربع	٣٦
بلدية البصرة	٠,٦	١٣٦	١٢٢, ١٢٠	الرافدين	٣٧
بلدية البصرة	٠,٢	٤٤	١٢٠	الميثاق	٣٨
بلدية البصرة	٠,٧	١٧٣	١٠٧	الرسالة	٣٩
وزارة النفط + التربية + بلدية	٤,٤	١٠٥٠	٤١١	الشعلة	٤٠
وزارة التعليم العالي	٠,٥	١١٢	١٥٦	موقع جامعة البصرة	٤١
الموائى	١,١	٢٧٠	١٥٩	خالد بن الوليد (النجيبية)	٤٢
الموائى	٠,٢	٤٦	١٤٥, ١٥٢	الكرامة السكك	٤٣
بلدية البصرة	٤,٣	١٠٢٠	١٢١, ١١٩, ١١٧	الأصمعي	٤٤
بلدية البصرة	٤,٩	١١٧٠	٤٠١	العباس / الاصدقاء	٤٥
الشباب والرياضة	٠,٣	٦٨	١٠٤	الزهراء	٤٦
الشباب والرياضة	٠,٢	٣٧	١٠٦	العشار	٤٧
بلدية البصرة	٠,٢	٤٦	٣٠٧	صنعاء	٤٨
	١٠٠	٢٣٧٦٥		مجموع الوحدات السكنية العشوائية	
		١٥٩٩٧٠		عدد السكان السكن العشوائي لعام ٢٠١٣	

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على . (١) الدراسة الميدانية

(٢) وزارة التخطيط ، تقرير نتائج المسح التمهيدي لتجمعات السكن العشوائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، ٢٠١٣ ، ص ٢٥ ، ٧٨ ، ٧٩ .

(٣) مجلس محافظة البصرة ، لجنة السكن ، بيانات غير منشورة لسنة ٢٠١٣ .

(٤) التفسير البصري للمرئية الفضائية (Quick Bird) ذات الدقة المكانية ٦٠سم .





صورة (١٩)

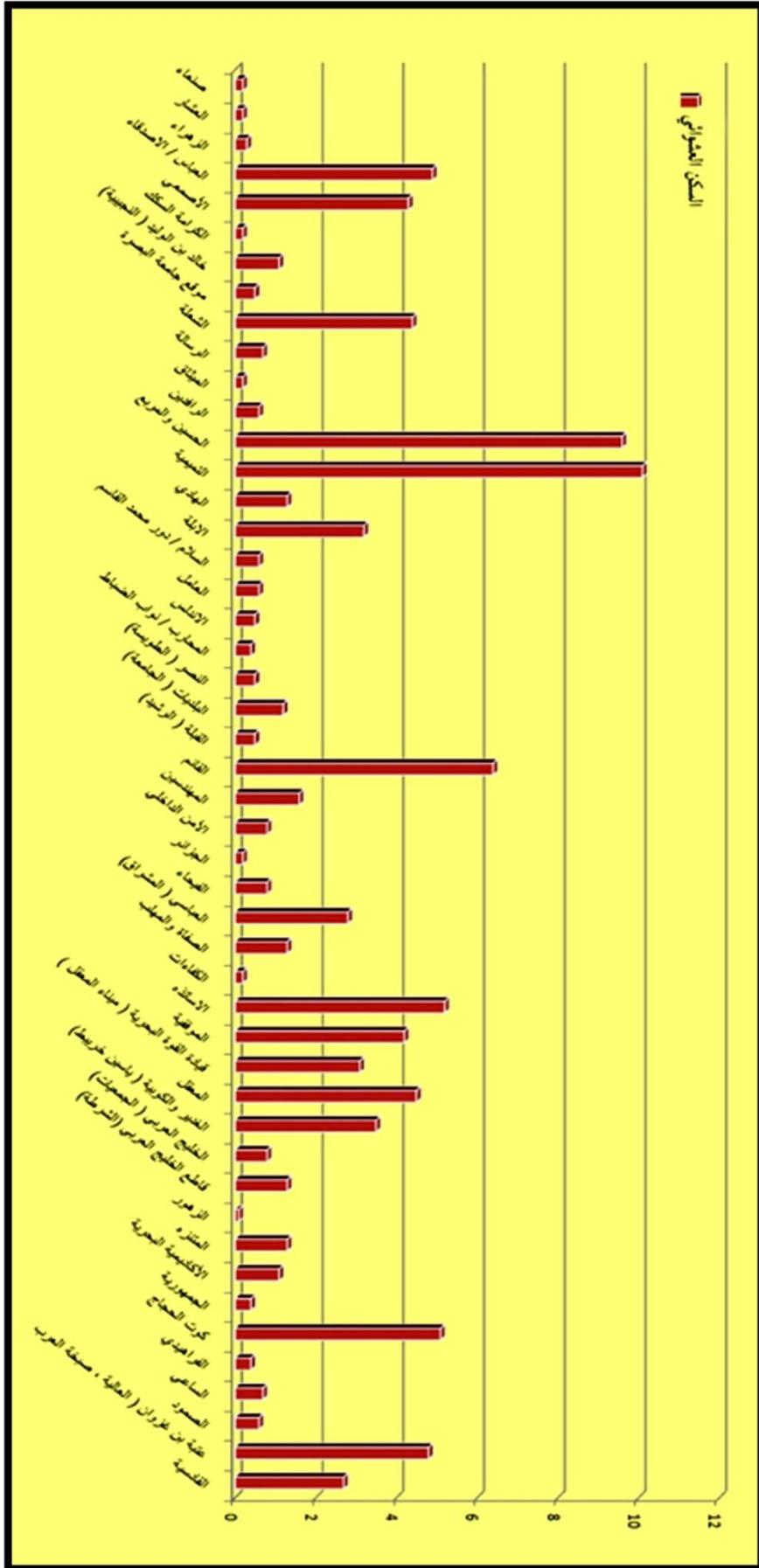
بعض مظاهر السكن العشوائي في أحياء مدينة البصرة



المصدر : المرئية الفضائية للقمر الاصطناعي Quick Bird 2 لعام ٢٠١١ ذات الدقة المكانية ٦٠سم



شكل (٢١) السكن العشوائي في مدينة البصرة لعام ٢٠١٣



المصدر: جويل (٢٠١٤)



ثالثاً - التغيرات في صنف الاستعمالات السكنية وأنماطها في المدينة

نتناول هذه الفقرة الملامح الرئيسة لتغير استعمالات الأرض السكنية في مدينة البصرة من جانبين: يتمثل الجانب الأول بتغير صنف الاستعمال السكني ، بينما يركز ثانياً على تغير نمط الاستعمال ، وهذه الفقرات هي حجر الزاوية التي استندت عليه الدراسة الحالية ، ترمي الدراسة الى معرفة التغيرات في مساحة الاستعمالات الأرض السكنية خلال المدة (١٩٧٧-٢٠١٦) بنوعها اي التغير الصنف الموجب والسالب .

١. التغيرات المساحية في صنف الاستعمال السكني في المدينة

استوحينا من خلال التفسير البصري للمرئيات الفضائية والخرائط الرقمية الخاصة لمنطقة الدراسة بان هناك تغيرات عدة تشير إلى حالة التغير المساحي في صنف الاستعمال السكني للمدينة خلال أربعة عقود، فالبعض من تلك التغيرات كانت بشكل تخطيطي التي تمثلت في توزيع قطع أراضي سكنية على المستحقين تسبقها عملية تخطيط هذه المناطق أو سياسة البناء الجاهز التي تبنتها الجهات المعنية وفق حقب زمنية مختلفة وغيرها من السياسات التي طبقت على المدينة ، ومنها قد حدث بشكل مفاجئ غير مخطط كما هي الحال السكن العشوائي الذي استقل في عقود الخمسينيات إلى السبعينيات من القرن العشرين ، وعلى أثر التخطيط الجيد تم احتواء هذه المشكلة والقضاء عليها نهائياً ، وبعد عام ٢٠٠٣ انتشر هذا النوع من السكن في كل أرجاء المدينة على اثر غياب تطبيق القانون وضعف الجهات الرقابية . إن طبيعة هذه التغيرات في استعمالات الأرض السكنية تم كشفها ودراستها بشكل دقيق باستخدام برمجيات نظم المعلومات الجغرافية ، بالنظر الى دقتها وحساب مساحاتها ، فضلا عن الاستعانة باستمارة الاستبيان الموضحة في ملحق (٢) التي أعطت بعدا حيويًا للدراسة وسد النقص الحاصل في البيانات التي لا يمكن الحصول عليها سواء كانت من الجهات الرسمية او المرئيات الفضائية ، وبناء على ذلك تبرز أهمية تناول هذه الموضوع من جوانب متعددة وفق استقطاع أو إضافة مساحات للاستعمال السكني (الموجب والسالب).

أ - التغير المساحي في صنف الاستعمال السكني الموجب لأحياء السكنية في المدينة للمدة (١٩٧٧ - ٢٠١٦)

يتضح من الجدول (٣٧) وشكل (٢٢) أن التغير المساحي الحاصل في صنف الاستعمال السكني حسب مدة الدراسة (١٩٧٧-٢٠١٦) بلغ (٣٨٥٦,٦ هكتارا) إذ كان نوع التغير موجبا في اغلب أحياء المدينة ما يقارب (٥٣) حياً سكنياً ، ويعزى ذلك إلى الزيادة السكانية الطبيعية وعامل الهجرة فضلا عن المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتخطيطية والتي لعبت دورا بارزا في الاتساع المساحي للاستعمال السكني، نلاحظ ان عدد سكان المدينة لعام ١٩٧٧ سجل (٦٨٥٨٨٠) نسمة بواقع (٤٣) حيا سكنياً ارتفع إلى (٩٧٣٦٤٦) نسمة لعام ٢٠٠٩ واستمرت الزيادة السكانية لتسجل بحسب إسقاطات السكانية لعام ٢٠١٦ (١٣٧٧١٠٤) نسمة ما يعادل (٥٤) حيا سكنياً يضاف إليها موقع جامعة البصرة وميناء المعقل، ومن الطبيعي ان يرافق هذه الزيادة السكانية تغيراً في مساحة الاستعمال السكني بشكل متنامي، وهذا ما يفسر الزيادة المساحية ففي عام ١٩٧٧ سجلت مساحة الاستعمال السكني (١٤٢٩,٨) هكتارا ارتفعت في



عام ١٩٨٩ إلى (١٧٣٨,٤) هكتارا ومن ثم إلى (٢٢٣٢) هكتارا لعام ٢٠٠٢ حتى أصبحت مساحة هذه الاستعمال في عام ٢٠١٦ (٥٦٠٩,٧) هكتارا .

في ضوء مما تقدم يبدو ان التغيرات في مساحة الاستعمالات السكنية تعد طبيعية كون هذا الاستعمال أسرع الاستعمالات الحضرية انتشارا في المدينة ، ويمكن ملاحظة مديات التباين في سرعة التبدل في الاستعمالات الأرض داخل المدينة وأطرافها وفي كل مرحلة ، حيث نلاحظ زيادة ملموسة في الرقعة الحضرية يقابلها تقليص واضح في مساحة الرقعة الزراعية والفضاءات الفارغة وما تبقى من الأراضي الزراعية لاسيما في الأجزاء الجنوبية للمدينة (حي المنتزه ، الربيع) فهو مرشح للزحف العمراني عليه ، وينسحب نفس المنظور على الأراضي الفارغة التي تم التجاوز عليها من قبل السكن العشوائي.

جدول (٣٧)

التغيرات المساحية لأحياء السكنية في مدينة البصرة للمدة ١٩٧٧- ٢٠١٦

ت	الحي السكني	مساحة ١٩٧٧ هكتار	النسبة %	مساحة ١٩٨٩ هكتار	النسبة %	مساحة ٢٠٠٢ هكتار	النسبة %	مساحة ٢٠١٦ هكتار	النسبة %	تغير مساحة ١٩٧٧ - ٢٠١٦ هكتار	نسبة التغير %
١	الطوية والنخيلة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٠١,١	١,٨	١٠١,١	—
٢	خالد بن الوليد	٥,٦	٠,٣	٦,٣	٠,٣	٨,٤	٠,٤	٢٣,٦	٠,٤	١٨	٧٦,٣
٣	الأكاديمية البحرية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٣,٢	٠,٢	١٣,٢	—
٤	القادسية	١٤	٠,٩	١٥	٠,٨	١٦,٨	٠,٨	٥٤,٢	٠,٨	٤٠,٢	٧٤,٢
٥	الهادي	٤١	٢,٦	٤١,٣	٢,٣	٥٠,٥	٢,٣	١١٩,٨	٢,٣	٧٨,٨	٦٥,٨
٦	الابلة	٩٥,٩	٦,٠	٩٦,٣	٥	٩٦,٩	٤,٣	١٧١	٤,٣	٧٥,١	٤٣,٩
٧	الكرامة	٢٠	١,٣	٢١,٥	١,٢	٢٢,٧	١,١	٣٩,٤	١,١	١٩,٤	٤٩,٢
٨	المعقل	١٢١,٧	٧,٧	١٢٦,٨	٦,٦	١٤٠,١	٦,٦	٣٠١,٧	٦,٣	١٨٠	٥٩,٧
٩	ميناء المعقل	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٥٧,٢	١	٥٧,٢	—
١٠	العامل	١٣,٦	٠,٩	١٨,٧	١	٢١,٥	١	٣٩,٦	١	٢٦	٦٥,٦
١١	المحارب	١٤	٠,٩	١٩	١	١٩,٩	٠,٩	٣٢,٧	٠,٩	١٨,٧	٥٧,٢
١٢	الغدير / الكوبية	٠	٠	٤,٢	٠,٢	٤,٢	٠,٢	٢٣٤,٧	٠,٢	٢٣٠,٥	٩٨,٢
١٣	الاساتذه	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١١٠,٤	٢	١١٠,٤	—
١٤	الشعلة	٤٢,٤	٢,٦	٥٦,٤	٣	٦٤,٢	٢,٩	١٢٥,٤	٢,٩	٨٣	٦٦,٢
١٥	العباس / الأصدقاء	٠	٠	٠	٠	٢٥,٣	١,٢	١٢٦,٢	١,٢	١٠٠,٩	٧٩,٩
١٦	التأميم	٨,٢	٠,٥	٩,١	٠,٥	١٩	٠,٩	٥١,٢	٠,٩	٤٣	٨٤
١٧	الموفقية	٢٢,٧	١,٤	٣٤,٨	١,٨	٣٧,١	١,٧	١٠٩,٢	١,٧	٨٦,٥	٧٩,٢
١٨	السلام	٣٢,٨	٢,١	٤٥	٢,٤	٥٢	٢,٤	٧٨	٢,٣	٤٥,٢	٥٧,٩
١٩	الجمهورية	٥٦	٣,٥	٥٧	٣	٥٨,٢	٢,٦	١٠٣,٧	٢,٦	٤٧,٧	٤٦
٢٠	الأندلس	١١٣,١	٧,١	١٠١,٨	٥,٢	١٠٩,٥	٤,٩	١٨٩,٦	٤,٩	٧٦,٥	٤٠,٣
٢١	الزهراء	١٠,٦	٠,٧	٨,٥	٠,٥	٨,٥	٠,٥	١٧,٨	٠,٤	٧,٢	٤٠,٤
٢٢	الخضراء	٢١,٦	١,٤	٢٥,٦	١,٣	٣٧,٨	١,٧	٥٣	١,٧	٣١,٤	٥٩,٢
٢٣	الميثاق	٤١,٣	٢,٦	٤٣,٩	٢,٢	٤٨,٢	٢,٢	١٤٤	٢,٢	١٠٢,٧	٧١,٣



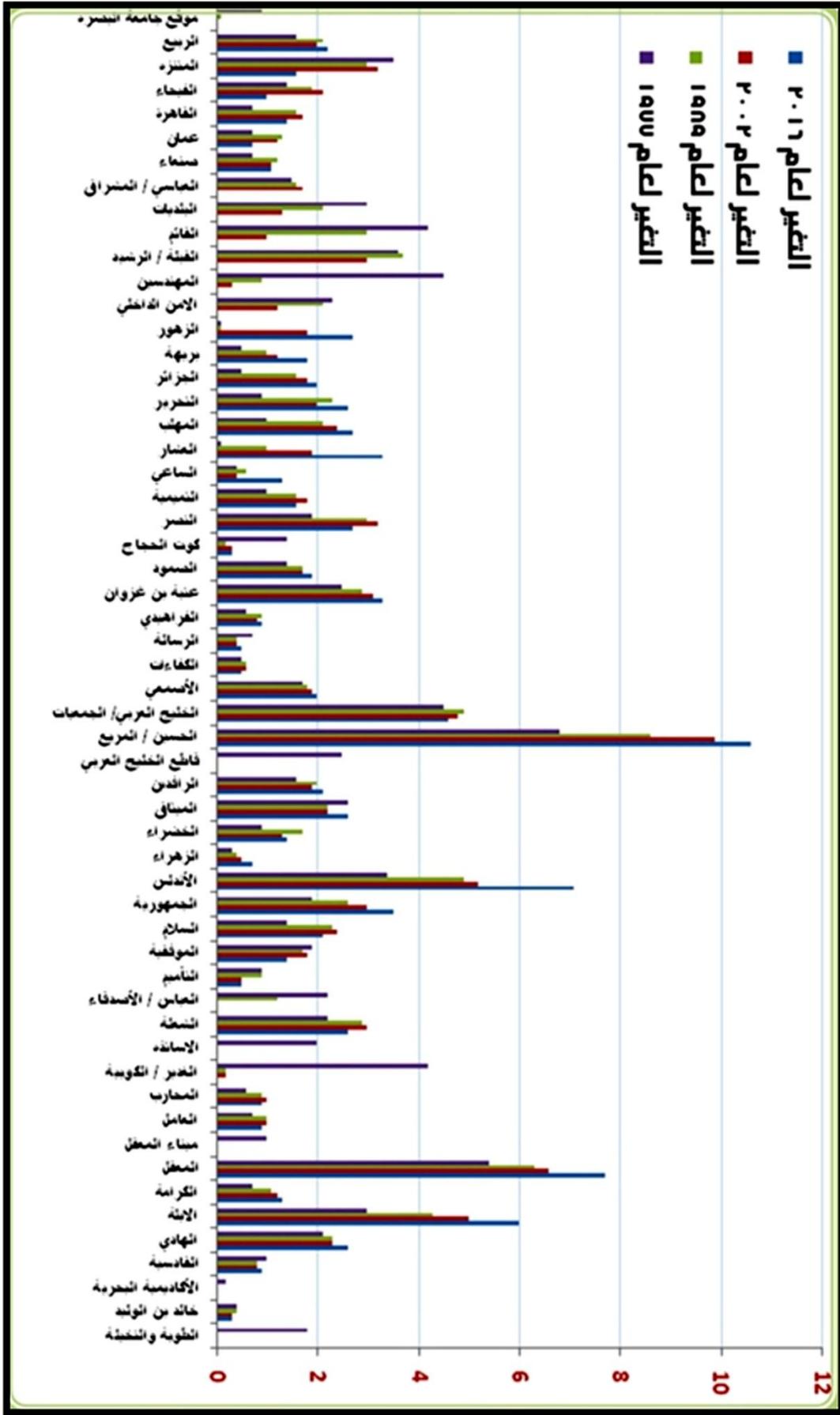


٦٣.٧	٥٧.٤	١.٦	٩٠,١	٢	٤٣,٦	١.٩	٣٦,٥	٢.١	٣٢.٧	الرافدين	٢٤
—	١٣٩.٩	٢.٥	١٣٩,٩	الشرطة	٢٥
٥٥.٩	٢١٤	٦.٨	٣٨٢,٨	٨.٦	١٩١,٤	٩.٩	١٩٠,٦	١٠.٦	١٦٨.٨	الحسين / المربع	٢٦
٧١.١	١٧٨.٧	٤.٥	٢٥١,٢	٤.٩	١٠٨,٣	٤.٨	٩١,٦	٤.٦	٧٢.٥	الجميعات	٢٧
٦٦.٩	٦٥.٧	١.٧	٩٨,١	١.٨	٣٩,٦	١.٩	٣٦,٢	٢.٠	٣٢.٤	الأصمعي	٢٨
٦٧.٩	١٩.١	٠.٥	٢٨,١	٠.٦	١٢,٢	٠.٦	١١,٤	٠.٥	٩	الكفاعات	٢٩
٧٥.٧	٢٨.٣	٠.٧	٣٧,٤	٠.٤	٨,٧	٠.٤	٧,٢	٠.٥	٩.١	الرسالة	٣٠
٥٥.٩	١٨.١	٠.٦	٣٢,٤	٠.٩	١٩,٧	٠.٨	١٥,٦	٠.٩	١٤.٣	الفراهيدي	٣١
٦٣.١	٨٩.٥	٢.٥	١٤١,٨	٢.٩	٦٥,١	٣.١	٥٩,٧	٣.٣	٥٢.٣	عتبة بن غزوان	٣٢
٦٠.٩	٤٦	١.٤	٧٥,٥	١.٧	٣٧,٧	١.٧	٣٢,١	١.٩	٢٩.٥	الصمود	٣٣
٩٤.٥	٧٢.٧	١.٤	٧٦,٩	٠.٢	٥,٤	٠.٣	٤,٨	٠.٣	٤.٢	كوت الحجاج	٣٤
٥٦.٧	٦٢.٩	١.٩	١٠٥,٤	٣	٦٦,٥	٣.٢	٦١,٢	٢.٧	٤٢.٥	النصر	٣٥
٥٣.٤	٢٨.٩	١	٥٤,١	١.٦	٣٥,٦	١.٨	٣٣,٦	١.٦	٢٥.٢	التميمية	٣٦
٠.٣ -	٠.٦ -	٠.٤	٢٠,١	٠.٦	١٢,٥	٠.٤	٧,٥	١.٣	٢٠.٧	الساعي	٣٧
٩٢.٢ -	٤٨.٨ -	٠.١	٤,١	١	٢٢,٨	١.٩	٣٦,٢	٣.٣	٥٢.٩	العشار	٣٨
٢٢.٦	١٢.٦	١	٥٥,٨	٢.١	٤٦,٨	٢.٤	٤٥,٤	٢.٧	٤٣.٢	المهلب	٣٩
١٥.٥	٧.٨	٠.٩	٤٩,٣	٢.٣	٥١,٤	٢	٣٧,٧	٢.٦	٤١.٥	التحرير	٤٠
١٢.٥ -	٤ -	٠.٥	٢٨,١	١.٦	٣٦,٤	١.٨	٣٤,٦	٢.٠	٣٢.١	الجزائر	٤١
٥	١.٥	٠.٥	٢٩,٨	١	٢٣,٣	١.٢	٢٢	١.٨	٢٨.٣	بريهة	٤٢
٨٧.٨ -	٣٧.٥ -	٠.١	٥,٢	٠.١	٢٠,٨	١.٨	٣٤,٩	٢.٧	٤٢.٧	الزهور	٤٣
٨٢	١٠٦.٨	٢.٣	١٣٠,٢	٢.١	٤٧,٥	١.٢	٢٣,٤	.	.	الامن الداخلي	٤٤
٩٧.١	٢٤٣.٥	٤.٥	٢٥٠,٧	٠.٩	١٩,٤	٠.٣	٧,٢	.	.	المهندسين	٤٥
٧١.٤	١٤٥.٢	٣.٦	٢٠٣,٣	٣.٧	٨١,٦	٣	٥٨,١	.	.	القبلة / الرشيد	٤٦
٩١.٤	٢١٤.٣	٤.٢	٢٣٤,٤	٣	٦٦,٣	١	٢٠.١	.	.	القائم	٤٧
٨٤	١٤٠.٥	٣	١٦٧,٢	٢.١	٤٦,٢	١.٣	٢٦,٧	.	.	البلديات	٤٨
٦٢.٦	٥٣.٤	١.٥	٨٥,٣	١.٦	٣٥,٥	١.٧	٣٤	٢.١	٣١.٩	العباسي / المشراق	٤٩
٥٨.٤	٢٣.٥	٠.٧	٤٠,٢	١.٢	٢٦,٣	١.١	٢١,٨	١.١	١٦.٧	صنعاء	٥٠
٧٢.٨	٢٨.٧	٠.٧	٣٩,٤	١.٣	٢٧,٦	١.٢	٢٣,٢	٠.٧	١٠.٧	عمان	٥١
٤٤.٤	١٧.٣	٠.٧	٣٨,٩	١.٦	٣٤,٤	١.٧	٣٣,٩	١.٤	٢١.٦	القاهرة	٥٢
٨٠.٢	٦٢.٤	١.٤	٧٧,٨	١.٩	٤٣,٢	٢.١	٤١,٨	١	١٥.٤	الفيحاء	٥٣
٨٦.٤	١٦٨.٤	٣.٥	١٩٤,٩	٣	٦٦,٥	٣.٢	٦١,٥	١.٦	٢٦.٥	المتنزه	٥٤
٦١.٧	٥٦.٢	١.٦	٩١	٢.١	٤٦,٨	٢	٣٩,٣	٢.٢	٣٤.٨	الربيع	٥٥
٩٦.١	٥١.٥	٠.٩	٥٣,٦	٠.١	٢,١	موقع جامعة البصرة	٥٦
		١٠٠	٥٦٠٩,٧	١٠٠	٣٦٣٢	١٠٠	٢٣٤٠	١٠٠	١٥٨٦	المجموع	

المصدر : المرئيات الفضائية ، الخرائط التفصيلية ذات المقياس الكبير ، برنامج Arc Gis 10.2 و برنامج ERDAS 8.5



شكل (٢٢) النسب المئوية للتغير المساحي للاستعمال السكني للفترة ١٩٧٧ - ٢٠١٦



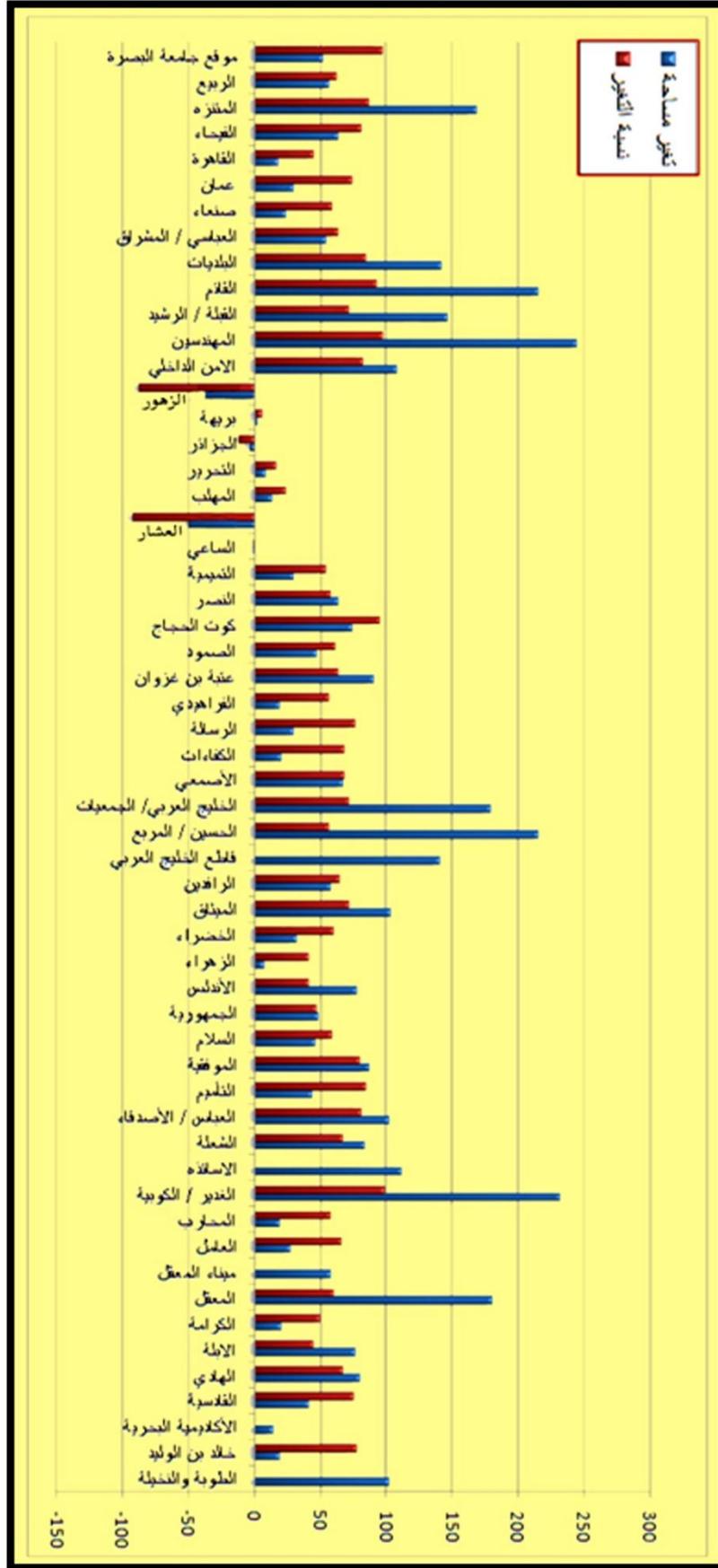
المصدر: جدول (٣٧)



تعد عملية كشف التغير الحاصل في صنف الاستعمال السكني بحسب استقراء الجدول (٣٧) والشكلين (٢٢ ، ٢٣) والموضح ضمن خريطة (٦١) إن مدينة البصرة قد تعرضت بينتها المكانية خلال الأربع عقود الأخيرة الى تغيرات كبيرة في مساحة استعمالات الأرض السكنية لاسيما مساحة أحيائها السكنية ، ويعزى ذلك الى حدوث تغيرات مخطط لها وتغيرات غير مخطط لها ساهمت بشكل أو بآخر في إظهار حالة التغيرات المساحية فيها، اذ شمل التغير المخطط وضع التصاميم الأساسية للسنوات (١٩٧٥ - ١٩٨٥ - ٢٠١٤) اذ أبقّت الشركات المختصة بأعداد التصاميم الأساسية لمدينة البصرة العديد من الأراضي الفارغة كجزء من فضاء المدينة ضمن التصاميم الأساسية على أمل استثمارها مستقبلا ، لكن حالت التغيرات السياسية دون استغلالها مما أدى إلى تغير استعمالها، أما التغير غير المخطط (العشوائي) فتمثل بحالة الفوضى بعد عام ٢٠٠٣ وما نجم عنها من ضعف الأجهزة الرقابية والأمنية ، مما انعكس على إبراز حالة عشوائية السكن والتجاوز على جميع استعمالات الأرض ، ويمكن ان نورد مثالا حيا إذ نلاحظ إن هناك انتشارا سريعا للأسواق والمحال التجارية والمكاتب وأصحاب العقارات وذلك باستغلال الشوارع التجارية وتحويل الوحدات السكنية الى تجارية او الترفيهية .

يشير الجدول (٣٧) والشكل (٢٣) أن الأحياء السكنية في مدينة البصرة شهدت تغيرات واضحة في صنف الاستعمال الموجب حيث نلاحظ أن أحياء (الحسين ، المهندسين ، القائم) قد تمثل مقدار التغير في مساحاتهم السكنية للمدة (١٩٧٧-٢٠١٦) ما يعادل (٢١٤ ، ٢٤٣,٥ ، ٢١٤,٣ هكتارا) بنسبة تغير سجلت (٥٥,٩ ، ٩٧,١ ، ٩١,٤ %) وهي نسب مرتفعة فيما لو قورنت مع مساحة الأحياء السكنية الأخرى ، ويعزى ذلك إلى كون حي الحسين من الأحياء القديمة التي شيدت في عقد الستينيات ، وقد خطت من قبل الجهات المعنية لغرض إسكان أصحاب الصرائف والأكوخ وبالتالي حدث تغير مساحي في صنف الاستعمال الموجب ، أما بخصوص حي المهندسين والقائم فتعد من الأحياء الحديثة نسبياً والتي وزعت على هيئة قطع سكنية لموظفي الدولة في عقد الثمانينيات ومن ثم ازدادت إعداد الوحدات السكنية فيهما حتى الألفية الثانية ، هذه العملية أفرزت تغير مساحي على حساب الأراضي الفارغة لهذا يعد تغيرا مساحيا موجبا ، وينسحب المنظور نفسه على حي الغدير ، إذ نلاحظ ارتفاع المساحة المتغيرة لهذا الحي (٢٣٠,٥ هكتارا) بنسبة تغير ٩٨.٢ % ويعزى ارتفاع نسبة التغير إلى كونه من الأحياء الحديثة التي برزت بعد عام ٢٠٠٣ ومع التحسن في المستوى الاقتصادي للسكان انتشر فيه الوحدات السكنية بشكل لا مثيل له .

عموما يمكن القول أن اغلب الأحياء السكنية ، فضلا عن ما تمت الإشارة إليه قد حصل فيها تغيرات مساحية وبنسب تغير متباينة بحسب المدة الزمنية (١٩٧٧-٢٠١٦) والناجمة بتأثير الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية وانعكاساتها على مساحة الأحياء السكنية في المدينة .



شكل (٢٣) التغير المطلق للمساحة والتغير النسبي لحياء مدينة البصرة للفترة (١٩٧٧ - ٢٠١١)

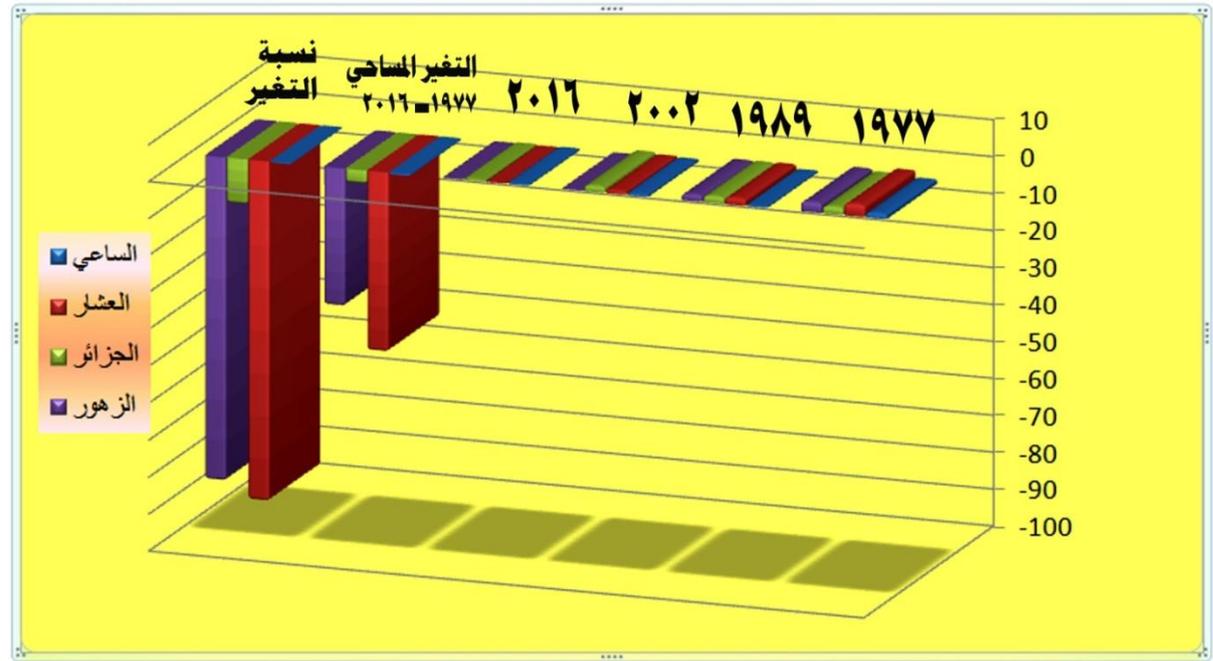
المصدر: جدول (٣٧)



ب - التغير المساحي في صنف الاستعمال السكني بالسائب للأحياء السكنية في المدينة للمدة (١٩٧٧ - ٢٠١٦)

يتضح من الجدول (٣٧) أن اغلب الأحياء السكنية قد حدثت فيها تغيرات مساحية موجبة بحسب العوامل التي أثرت على توسعها ، لكن بالمقابل يستثنى من ذلك (أربعة) إحياء سكنية حدث فيها تغيراً مساحياً سالباً وهي (العشار ، الزهور ، الساعي ، الجزائر) حيث سجل حجم المساحة المتغيرة بالسائب (-٤٨,٨ ، -٣٧,٥ ، -٠,٦ ، -٤) هكتار وبنسبة تغير (-٩٢,٢ ، -٨٧,٨ ، -٠,٣ ، -١٢,٥ %) على التوالي بحسب الشكل (٢٤) وهي تغيرات واضحة في مساحة الاستعمال السكني على مدى (٣٩) عاما ، ويكشف لنا هذا التغير ان مساحة الاستعمال السكني قد تقلصت ليغطي عليها استعمال آخر، ومن البديهي أن يكون الاستعمال التجاري والترفيهي المرشح الأمتثل عن الاستعمال السكني لكون تلك الاستعمالات لديها القدرة على الاستحواذ لاسيما وأن الأحياء المشار إليها تعد مناطق تجارية مركزية وثانوية كانت تحتل مساحات متواضعة خلال عقد السبعينيات ثم ما لبثت أن توسعت على حساب الاستعمالات الأخرى ومنها السكني ، على اثر الانفتاح الاقتصادي والتبدلات السياسية ، مما أرغم المناطق السكنية بالاضمحلال وليظهر البديل استعمالات التجارية والترفيهية والتعليمية ، لهذا ومن خلال الزيارة الميدانية تبين بان هناك إطلالاً من الوحدات السكنية التي لا زالت شاخصة لحد الآن ضمن الأحياء (العشار ، الزهور) لكن تحولت الآن الى مخازن تجارية او محال ثانوية (خياطة ، تصليح الأجهزة الكهربائية .. الخ) الصور (٢٠ ، ٢١)

شكل (٢٤) التغير المساحي بالسائب لأحياء المدينة للمدة ١٩٧٧ - ٢٠١٦



المصدر : جدول (٣٧)





صورة (٢٠)

الوحدات السكنية التي تغير صنف استعمالها / محال تجارية او مخازن



تاريخ التقاط الصورة ٢٠١٦/١٢/١٠

صورة (٢١)

الوحدات السكنية التي تغير صنف استعمالها ضمن المنطقة التجارية إلى صناعية



تاريخ التقاط الصورة ٢٠١٦/١٢/١٠



ج - التغير في صنف الاستعمال السكني إلى استعمالات أخرى لعام ٢٠١٦

يقصد بالتغير في صنف الاستعمال السكني التحول الكلي أو الجزئي للوحدات السكنية إلى استعمالات أخرى (تجارية ، صناعية ، خدمية) ومن هذا المنطلق شهدت المدينة العديد من التغيرات في الوحدات السكنية وفي عموم أحيائها وعلى وجه الخصوص التغير إلى استعمالات تجارية أو صناعية ، لكن ذلك لا يعني أنها اقتصر على التحويل إلى الاستعمالات المشار إليها وإنما هناك وحدات سكنية تحولت إلى مؤسسات تعليمية بعد إجراء بعض التعديلات عليها لتناسب الصفوف الدراسية المتعارف عليها وهذا الأمر اقتصر على بعض الأحياء من دون غيرها ، تبعاً لتفاوت المستويات الاقتصادية ، فعلى سبيل المثال تحويل الوحدة السكنية إلى روضات ومدارس ابتدائية وثانوية وبحسب المساحة المخصصة لذلك كما في إحياء (الرافدين ، النصر ، الفيحاء ، عمان ، الجزائر ، الميثاق... الخ) ويمكن الإشارة إلى أن في مدينة البصرة أكثر من (٣٠٠) مدرسة أهلية من ضمنها جامعات أهلية والتي اتخذت من الوحدات السكنية مقراً لها ما يعكس لنا التغير السلبي للاستعمال السكني إلى تعليمي ، صورة (٢٢) .

صورة (٢٢)

تغير صنف الاستعمال من سكني إلى تعليمي في أحياء الرافدين والميثاق



تاريخ التقاط الصورة ٢٠١٦/١٢/١٠

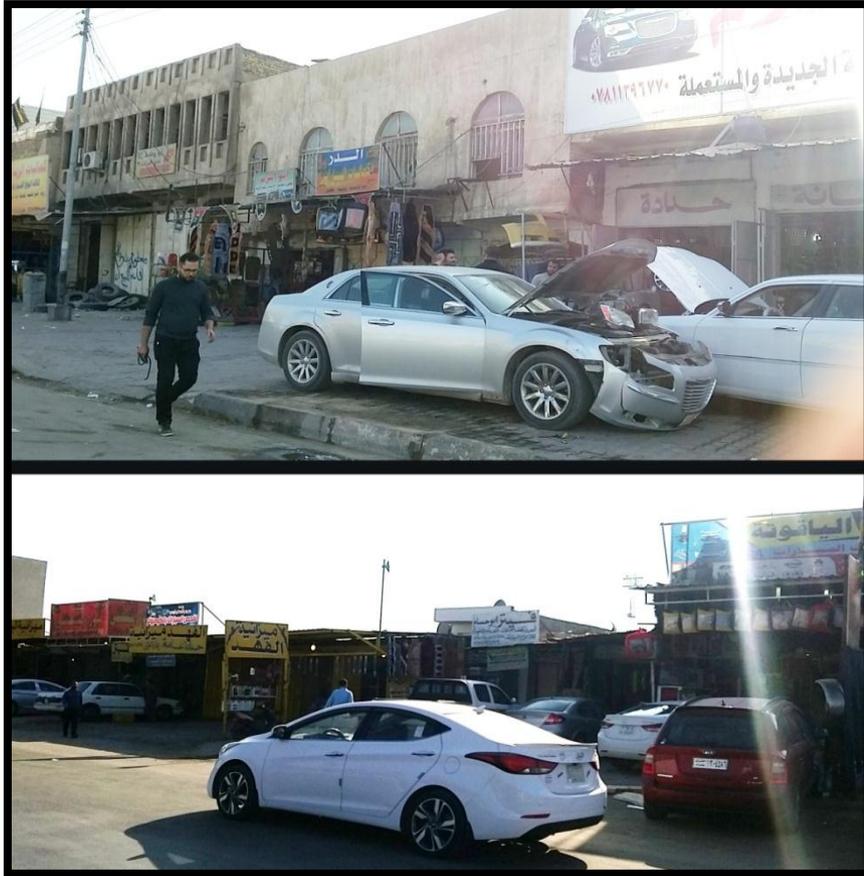
يشير الجدول (٣٨) إلى أن أحياء السكنية في المدينة البصرة ، قد جرت فيها تغيرات كلية أو جزئية للوحدة السكنية خصصت للاستعمال التجاري (محل تجاري أو صناعي) وهذا الأمر شائع الانتشار في العديد من تلك الأحياء ، نظراً للتحسن النسبي في المستوى الاقتصادي للسكان ، والذي انعكس على زيادة القدرة الشرائية لهم لاسيما السلع الاستهلاكية والغذائية ولعب الأطفال ومن ثم أخذ العديد من أصحاب الوحدات السكنية لاسيما التي تقع على واجهات الشوارع الرئيسية أو عند تقاطعاتها وذلك بتغير الوحدة السكنية من خلال اقتطاع جزء منها أو البناء ضمن الحديقة المنزلية محلاً تجارياً والهدف المنشود هو تحقيق دخل





إضافي للعائلة يساهم في الانتعاش الاقتصادي لهم ، ومن نافلة القول ان ازدياد أعداد العاطلين والكسبة (تمت الإشارة خلال الفصل الاول) كان احد العوامل المؤثرة في تغير صنف الوحدة السكنية ، فضلا عن عوامل اخرى سيتم ذكرها لاحقاً ، ومن معاينة الجدول نفسه يتبين أن أحياء (الطوبة والنخيلة ، الكرامة ، الأساتذة ، الزهراء ، الساعي ، العشار) قد سجلت بحسب الوحدات السكنية المشمولة بالعينة نسبة (١٠٠%) مما يعني حصول تغير في صنف الاستعمال من سكني الى تجاري في اغلب وحداتها السكنية ، في حين تباينت النسب الأخرى لتسجل في حي القائم أعلى نسبة لتغير صنف الاستعمال السكني الى تجاري ما يعادل (٨٥.٧%) وادنى نسبة سجلت في حي السلام بواقع (٣٧.٥%). اما بخصوص التغير في صنف الاستعمال السكني الى (محل صناعي) فقد تباينت أيضا في احياء المدينة لتسجل أعلاها في حي السلام بواقع (٦٢.٥%) وأدناها في حي القائم (١٤.٣%) صورة (٢٣) وخريطة (٦٢)، ان هذا التباين في النسب له ما يبرره حيث ان حي السلام يحتوي على محلات صناعية وورش لصيانة السيارات على طول الشارع التجاري لذلك احتل النسبة المرتفعة لتغير صنف الاستعمال من سكني الى صناعي ، في حين نجد ان حي القائم قد شغل نسب مرتفعة لتغير صنف الاستعمال من سكني الى تجاري نظرا للزيادة السكانية الكبيرة بفعل السكن العشوائي مما تطلب إنشاء محلات تجارية تتناسب أعداد السكان فيه .

صورة (٢٣) تغير الاستعمال السكني الى صناعي في حي السلام (الشارع التجاري)



تاريخ التقاط الصورة ٢٠١٦/١١/٣٠





جدول (٣٨)

النسب المئوية لتغير صنف الاستعمال السكني الى استعمالات أخرى لعام ٢٠١٦

محل صناعي	محل تجاري	الحي السكني	ت	محل صناعي	محل تجاري	الحي السكني	ت
٢٥	٧٥	الكفاءات	٢٩	٠	١٠٠	الطوية والنخيلة	١
٣٣.٣	٦٦.٧	الرسالة	٣٠	٣٣.٤	٦٦.٦	خالد بن الوليد	٢
٠	١٠٠	الفرهيدي	٣١	٠	١٠٠	الأكاديمية البحرية	٣
٣٣.٣	٦٦.٧	عتبة بن غزوان	٣٢	٣٣.٣	٦٦.٧	القادسية	٤
٢٠	٨٠	الصمود	٣٣	٢٥	٧٥	الهادي	٥
	١٠٠	كوت الحجاج	٣٤	٣٧.٥	٦٢.٥	الابلة	٦
١٦.٧	٨٣.٣	النصر	٣٥	٠	١٠٠	الكرامة	٧
٣٣.٣	٦٦.٧	التميمية	٣٦	٠	٠	المعقل	٨
٠	١٠٠	الساعي	٣٧	٠	٠	ميناء المعقل	٩
٠	١٠٠	العشار	٣٨	٠	٠	العامل	١٠
٥٠	٥٠	المهلب	٣٩	٢٥	٧٥	المحارب	١١
٠	١٠٠	التحرير	٤٠	٠	٠	الغدير / الكوبية	١٢
٢٠	٨٠	الجزائر	٤١	٠	١٠٠	الاساتذه	١٣
٠	١٠٠	بريهة	٤٢	٥٠	٥٠	الشعلة	١٤
٢٠	٨٠	الزهور	٤٣	٢٨.٦	٧١.٤	العباس / الأصدقاء	١٥
٤٠	٦٠	الامن الداخلي	٤٤	٢٢.٣	٧٧.٧	التأميم	١٦
٠	١٠٠	المهندسين	٤٥	٥٧.١	٤٢.٩	الموفقية	١٧
٥٧.٢	٤٢.٨	القبلة - الرشيد	٤٦	٦٢.٥	٣٧.٥	السلام	١٨
١٤.٣	٨٥.٧	القائم	٤٧	٤٠	٦٠	الجمهورية	١٩
٠	١٠٠	البلديات	٤٨	٢٠	٨٠	الأندلس	٢٠
٠	١٠٠	العباسي / المشراق	٤٩	٠	١٠٠	الزهراء	٢١
٥٠	٥٠	صنعاء	٥٠	٣٣.٣	٦٦.٧	الخضراء	٢٢
٥٠	٥٠	عمان	٥١	٥٠	٥٠	الميثاق	٢٣
٠	١٠٠	القاهرة	٥٢	٢٠	٨٠	الرافدين	٢٤
٥٠	٥٠	الفيحاء	٥٣	٤٠.٥	٥٩.٥	الشرطة	٢٥
٥٠	٥٠	المتنزه	٥٤	٤٠	٦٠	الحسين / المربع	٢٦
٠	١٠٠	الربيع	٥٥	٣٣.٣	٦٦.٧	الجمعيات	٢٧
				١٢	٨٨	الأصمعي	٢٨

المصدر : استمارة الاستبيان





د - دوافع التغير في صنف الاستعمال السكني لعام ٢٠١٦

هناك جملة من العوامل تقف وراء حالة التغيرات في صنف الاستعمالات السكنية إلى استعمالات أخرى يمكن إجمالها (ضعف متابعة الدولة ، التجارة والريح ، الإرث ، وجود مساحات فارغة) ، حيث تبين من خلال معطيات الجدول (٣٩) وخريطة (٦٣) إن أعلى معدل لدوافع تغير الاستعمال السكني إلى استعمالات أخرى تمثل في وجود مساحات فارغة (٣٢.١%) تلاها في المرحلة الثانية عامل ضعف متابعة الدولة بمعدل (٣١.١%) وتمثلت المرحتين الثالثة والرابعة أدنى المعدلات ، حيث سجلت لعوامل التجارة والريح وبيع المسكن بسبب الإرث بواقع (٢١.٣% ، ١٥.٥%) على التوالي.

يعد عامل ضعف متابعة الدولة من العوامل الأساسية في تحفيز العديد من سكان المدينة بتغيير وحداتهم السكنية إلى استعمالات الأخرى لاسيما التجارية والصناعية حيث سجل أعلى نسبة في حي الأساتذة (٨٣.٣%) وأدنى نسبة سجلت في حي الجزائر بواقع (١١.١%) ، ويعزى ارتفاع هذه النسب لعموم أحياء المدينة إلى حالة الفوضى وتردي الواقع الأمني التي سادت بعد التغير في نظام الحكم عام ٢٠٠٣ لعموم العراق ومنها منطقة الدراسة ، مما انعكس على ضعف متابعة الجهات الرقابية ومحاسبة المقصرين لاسيما المتجاوزين على الفضاءات الفارغة او المساحات المخصصة للاستعمال الخدمي أو المؤسسات العسكرية الواقعة ضمن منطقة الأكاديمية والقيادة البحرية والمقرات الحزبية والأمنية في المدينة ، ينظر صورة (٢٤) ومن ثم ساهموا في تغير صنف الاستعمال وذلك باستغلال الأرض من دون وجه حق او مسوغ قانوني ، ويسري الحال نفسه في حي الأساتذة اذ شغلت معظم مساحاته للسكن العشوائي وهم من السكان المهاجرين من المحافظات الجنوبية أو الوسطى بسبب حالات النزوح لذلك لكون اغلبهم من الكسبة وهذا الأمر حفزهم على تشييد العديد من المحلات التجارية أو الصناعية لاسيما على الشوارع الرئيسية للحي ومن ثم نجد ان هناك مساحات خصصت للصناعات الإنشائية مثل صناعة البلوك وأخرى محلات لتصليح السيارات .. الخ ، وهذا الأمر لا يشمل حي الأساتذة فحسب بل يشمل الأحياء اخرى التي تم التجاوز عليها مثل احياء (الغدير ، خالد بن الوليد ، القبلة ، التميمية ، الجمعيات ، كوت الحجاج .. الخ) التي استفادت من ضعف الجهات المعنية بالتجاوز على الأراضي المملوكة للدولة وبناء محلات تجارية وصناعية عليها وخير دليل على ذلك ما موجود على جانبي شارع النصر الفاصل بين أحياء (كوت الحجاج وعتبة بن غزاون) ، ينظر صورة (٢٥) .

وفيما يتعلق بالأحياء السكنية التي سجلت فيها نسب متدنية لعامل ضعف متابعة الدولة كما في حي الجزائر فيرجع ذلك إلى ندرة الأراضي الفارغة والتي شغلت معظم مساحة الحي للاستعمال السكني وهذا لا يبرر عدم تغير صنف الاستعمال السكني الى استعمالات أخرى ومنها تجارية او صناعية التي يمكن ملاحظتها على جانبي شارع تموز وشارع الجزائر .





جدول (٣٩)

دوافع التغير في صنف الاستعمال السكني لعام ٢٠١٦

دوافع التغير في صنف الاستعمال السكني				الحي السكني	ت	دوافع التغير في صنف الاستعمال السكني				الحي السكني	ت
وجود مساحات فارغة	بيع المسكن بسبب الارث	التجارة والريح	ضعف متابعة الدولة			وجود مساحات فارغة	بيع المسكن بسبب الارث	التجارة والريح	ضعف متابعة الدولة		
٥.٩	٢٣.٥	٧٠.٦	٠	الكفاءات	٢٩	٦٦.٨	٦.٦	١٣.٣	١٣.٣	الطوية والنخيلة	١
٢٠	٤٠	٢٠	٢٠	الرسالة	٣٠	٢٠	٣٠	٣٠	٢٠	خالد بن الوليد	٢
٤٠	٣٠	١٠	٢٠	الفراهيدي	٣١	٣٠	١٠	١٠	٥٠	إلا كاديمية البحرية	٣
٢٦.٧	١٩.٩	٢٦.٧	٢٦.٧	عتبة بن غزوان	٣٢	٦٣.٦	١٨.٢	٠	١٨.٢	القادسية	٤
٥٠	١٠	٢٠	٢٠	الصمود	٣٣	٢٣.١	١٥.٤	٤٦.١	١٥.٤	الهادي	٥
٠	٠	٥٠	٥٠	كوت الحجاج	٣٤	٥٨.٣	١٦.٧	٠	٢٥	الإبلة	٦
٠	٢٢.٢	٥٥.٦	٢٢.٢	النصر	٣٥	٣٧.٥	٢٥	١٢.٥	٢٥	الكرامة	٧
٢٩.٧	٢٢.٢	٢٥.٩	٢٢.٢	التميمية	٣٦	٤٨.٣	١٣.٨	٦.٩	٣١	المعقل	٨
٢٠	٠	٢٠	٦٠	الساعي	٣٧	١٦.٥	٣.٤	٠	٨٠.١	ميناء المعقل	٩
٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	العشار	٣٨	٥٠	٠	٢٥	٢٥	العامل	١٠
٦٠	٠	٢٠	٢٠	المهلب	٣٩	٣٦.٨	٥.٣	٣٦.٨	٢١.١	المحارب	١١
٤٣.٨	٢٥	١٨.٧	١٢.٥	التحرير	٤٠	٠	٢٥	٠	٧٥	الغدير / الكويبة	١٢
٣٣.٣	١١.١	٤٤.٥	١١.١	الجزائر	٤١	٠	١٦.٧	٠	٨٣.٣	إلا سائده	١٣
٢١.٥	٧.١	٧.١	٦٤.٣	بريهة	٤٢	١٢.٥	١٨.٨	٢٤.٩	٤٣.٨	الشملة	١٤
٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	الزهور	٤٣	٢٢.٢	٢٢.٢	١١.٢	٤٤.٤	العباس	١٥
٣١.٢	١٥.٦	٣٤.٤	١٨.٨	إلا من الداخلي	٤٤	٠	٥٠	٥٠	٠	التأميم	١٦
٤٠	١٥.٦	١١.١	٣٣.٣	المهندسين	٤٥	٢٨.٦	٩.٥	١٩	٤٢.٩	الموفقية	١٧
١٦.٣	٨.٢	١٢.٢	٦٣.٣	القبلة / الرشيد	٤٦	٦٦.٧	٣٣.٣	٠	٠	السلام	١٨
٣٠.٨	٧.٧	١١.٥	٥٠	القائم	٤٧	٣٠.٣	٣٠.٣	٩.١	٣٠.٣	الجمهورية	١٩
٤٤	٨	٢٠	٢٨	البلديات	٤٨	٣٦.٧	١٨.٤	٨.٢	٣٦.٧	إلا ندلس	٢٠
٦٦.٧	٠	١١.١	٢٢.٢	العباسي	٤٩	١١.١	٢٢.٢	٢٢.٢	٤٤.٥	الزهراء	٢١
٠	٠	٠	٠	صنعاء	٥٠	٤٢.٨	١٤.٣	٢٨.٦	١٤.٣	الخضراء	٢٢
٢٥	٢٥	٥٠	٠	عمان	٥١	٧٠.٦	٥.٩	٥.٩	١٧.٦	الميثاق	٢٣
١٤.٣	٩.٥	٣٣.٤	٤٢.٨	القاهرة	٥٢	٨٤.٢	٠	٠	١٥.٨	الرافدين	٢٤
٦٣.٦	٩.١	٠	٢٧.٣	الفيحاء	٥٣	٢٠	٠	٤٠	٤٠	الشرطة	٢٥
٤٠	٢٠	١٠	٣٠	المتنزه	٥٤	٣٠.٥	٨.٥	٦.٨	٥٤.٢	الحسين / المربع	٢٦
٢٥.١	١٢.٥	٣١.٢	٣١.٢	الربيع	٥٥	٢١.٤	٤٢.٩	٢١.٤	١٤.٣	الجمعات	٢٧
٣٢.١	١٥.٥	٢١.٣	٣١.١	المعدل		٠	٠	٨١.٩	١٨.١	إلا صمعي	٢٨

المصدر : استمارة استبيان



ساهم عامل وجود مساحات فارغة ضمن نسيج المدينة ، فضلا عن عامل ضعف الرقابة للجهات المعنية في بروز العديد من التغيرات في صنف الاستعمال السكني الى استعمالات أخرى أهمها تجارية وصناعية ، إذ سجل أعلى نسبة في حي الرافدين بواقع (٨٤.٢%) وادنى نسبة سجلت في حي الكفاءات بواقع (٥.٩%) ، إما دوافع التجارة وبيع المسكن بسبب الإرث فقد تباينت هي أيضا بحسب الإحياء السكنية ، إذ سجل دافع التجارة والريح لاسيما تشييد محال تجارية في حي الأصمعي بنسبة (٨١.٩%) وأدناها في حي المعقل (٦.٩%) . وعامل بيع المسكن بسبب الإرث سجل أعلى نسبة في حي الجمعيات بواقع (٤٢.٩%) وأدنى نسبة في منطقة ميناء المعقل بواقع (٣.٤%) ويعزى ذلك الى كون منطقة ميناء المعقل ارض مملوكة للدولة استحوذ عليها السكان المهاجرين لغرض تغير صنف استعمالها من تجاري إلى سكني .

صورة (٢٤)

التجاوزات السكانية على المؤسسات العسكرية في منطقة الاكاديمية



تاريخ التقاط الصورة ٢٢ / ٩ / ٢٠١٦





صورة (٢٥)

التجاوزات التجارية والصناعية على الفضاءات الفارغة في شارع النصر في حي عتبة بن غزوان



تاريخ التقاط الصورة ٢٣/٩/٢٠١٦

٢. التغيرات في نمط الاستعمال السكني في المدينة

يعد التغير في نمط الاستعمال السكني الأكثر شيوعاً في مدينة البصرة فيما لو قورن مع التغير في صنف الاستعمال السابق ذكره لكونه يهتم بالدرجة الأولى بالوحدة السكنية . ان التغير في نمط الاستعمال السكني يعتمد على عدة متغيرات منها (متغير عدد الأسر في الوحدة السكنية ، متغير عدد طوابق الوحدة السكنية ، متغير الحالة العمرانية للوحدة السكنية ، ملكية الوحدة السكنية) مع التعرض إلى أهم التغيرات في نمط الوحدات السكنية والدوافع التي تقف وراء هذا النوع من التغير .

أ - متغير عدد الأسر في الوحدة السكنية

تعد دراسة معدل عدد الأسر في الوحدة السكنية من الناحية السكانية مهمة جداً ، كونها من المعايير التي تستخدم لقياس مقدار الكثافة السكانية في المدينة ، مما تشير إلى معرفة الحاجة الفعلية من المساكن ومدى ملاءمتها للوضع الإسكاني ، لذا وبصفة عامة نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين زيادة أعداد الأسرة في الوحدة السكنية مع تغير نمط الاستعمال السكني ، إذ كلما ازدادت أعداد الأسر رافقها زيادة ملحوظة في تغير نمط الوحدات السكنية إيجاباً وذلك من خلال بناء طابق ثاني أو بناء مشتمل ضمن فضاءات الوحدات السكنية ، إذ يظهر من تحليل الجدول (٤٠) وخريطة (٦٤) التباين الواضح في أعداد الأسر في المدينة ما بين انخفاض في أحياء سكنية وارتفاع في أخرى ، تبعاً لعوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية ، إذ بلغ معدل للوحدات السكنية المشغولة بأسرة واحدة (٥٧.٥ %) من مجموع الأسر في المدينة ، استحوذت منطقة ميناء المعقل أعلى نسبة (٨٠.٢ %) فضلاً عن إحياء الميثاق والمهندسين التي تمثلت بأعلى النسب لتسجل على



التوالي (٧٩.٥% ، ٧٧.٨%) . بينما شغل حي الرسالة بأدنى نسبة (١٩.٢%) . أما الوحدات السكنية المشغولة بأسرتين فقد تمثلت بمعدل (٢٢.٢%) من مجموع عدد الأسر التي شملتها الدراسة الميدانية ، حيث شغل حي الغدير أعلى نسبة بواقع (٤٥.٥%) في حين سجلت أدنى نسبة في حي الميثاق بواقع (١٠.٢%) . أما الوحدات السكنية التي يشغلها ثلاث أسر أو أكثر فقد سجل معدلها (٢٠.٣%) من مجموع عدد الأسر التي شملتها الدراسة الميدانية وتمثلت أعلاها في حي الرسالة بنسبة (٤٦.٢%) وأدنى نسبة سجلت في حي الميثاق بواقع (١٠.٣%)

يبدو ومن خلال الدراسة الميدانية أن ازدياد الأسر ناجم عن الزيادة الطبيعية والهجرة ومن ثم زيادة عدد الأسر، حيث تبين ان ما معدله (٥٧%) من الأسر في مدينة البصرة هي أسرة واحدة وهذا يدل على تأثير المدينة بالعديد من العوامل كما اشرنا ، وكان العامل الاقتصادي لاسيما التحسن في المستوى الاقتصادي النسبي ، والزيادة الطبيعية للسكان وعامل الهجرة أهم الدوافع لارتفاع هذه النسبة في المدينة هذا من جهة ، ومن جهة ثانية فان اغلب أحياء السكنية قد تعرضت للتجاوز عليها من قبل السكن العشوائي لاسيما الأسر المهاجرة والتي غالبا ما تكون من أسر واحدة وهذا مبرر ارتفاع نسبتها إذا ما قورنت مع النسب لأسرتين او ثلاث فأكثر.

ب - متغير عدد الطوابق الوحدة السكنية

يعد متغير عدد طوابق الوحدة السكنية انعكاساً للمستوى الاقتصادي للأسرة ، فضلاً عن ارتباط هذا المتغير بعدد الأسر ضمن المسكن، وان الوحدة السكنية التي تتكون من طابق واحد أو طابقين في أي مدينة هو مؤشرٌ على تاريخ بنائها ، فضلاً عن كونه يمثل انعكاساً للأسرة والذي يحدد قابليتها على استثمار الحيز المحدود في استيعاب عدد أفراد الأسرة وأبنائها في المستقبل^(١) . وبناءً على ذلك أن غالبية الوحدات السكنية القديمة التي ذكرت سابقا كانت مشيدة من طابق واحد نظراً للمستوى الاقتصادي المتدني ، لاسيما في أحياء (القادسية ، التميمية ، الحسين ... الخ) في حين أن هناك وحدات سكنية شيدت غالبيتها العظمى من طابقين كما في أحياء (الجزائر ، عمان ، بريهة .. الخ) . ومن ذلك يتضح من خلال الجدول (٤١) وخريطة (٦٥) اللذين يشيران إلى حالة الاختلاف في أعداد طوابق الوحدات السكنية بين أحياء المدينة وان هناك تغيراً كبيراً في نمط الاستعمال السكني لاسيما بناء طوابق إضافية للوحدات السكنية ، سجل المعدل للنمط الأفقي ذات الطابق الواحد (٤٢.١%) واشتملت في مناطق الأكاديمية البحرية وميناء المعقل أعلى النسب لتشكل (١٠٠%) من مجموع الوحدات السكنية المشمولة بالعينة ، في حين سجلت أدنى نسبة في حي عمان بواقع (١٦.٧%) ويعزو سبب ذلك إلى كون منطقة الأكاديمية البحرية وميناء المعقل ، اذ شغلت من قبل السكن

(١) مرتضى مظفر سهر الكعبي ، الزحف العمراني لمدينة شط العرب على الأراضي الزراعية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (دراسة في جغرافية المدن) ، رسالة ماجستير ، جامعة البصرة ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، ٢٠١٣ ، ص ١٣١ .



العشوائي والذي يتجه سكانها بصورة عامة إلى بناء طابق واحد ، في حين ان حي عمان هو في الأساس تم تشييد المساكن فيه من طابقين .

جدول (٤٠)

متغير عدد الأسر بحسب الأحياء السكنية في مدينة البصرة لعام ٢٠١٦

عدد الأسر في الوحدة السكنية			ت	الحي السكني	ت	عدد الأسر في الوحدة السكنية			الحي السكني	ت
ثلاث أسر فأكثر	أسرتان	أسرة واحدة				ثلاث أسر فأكثر	أسرتان	أسرة واحدة		
٣٥	٣٥.٣	٢٩.٧	٢٩	الكفاءات	٢٨.٦	٢٣.٨	٤٧.٦	الطوبة والنخيلة	١	
٤٦.٢	٣٤.٦	١٩.٢	٣٠	الرسالة	٢٧	١١.٥	٦١.٥	خالد بن الوليد	٢	
٢٩	٢٢.٦	٤٨.٤	٣١	الفرايدي	٢٠	٢٠	٦٠	إلا كاديمية البحرية	٣	
٢٠	٢٦.٧	٥٣.٣	٣٢	عتبة بن غزوان	١٨.٢	٢٥	٥٦.٨	القادسية	٤	
٢٠.٧	١٨.٩	٦٠.٤	٣٣	الصمود	١٣.١	٢٣.٩	٦٣	الهادي	٥	
١٦.٧	١٢.٥	٧٠.٨	٣٤	كوت الحجاج	١٦.٧	٢٢.٢	٦١.١	إلا بلة	٦	
٢٢.٥	٢٨.٦	٤٨.٩	٣٥	النصر	١٦.٧	٣٧.٥	٤٥.٨	الكرامة	٧	
٧.٩	٢٣.٥	٦٨.٦	٣٦	التميمية	١٤.٨	١١.١	٧٤.١	المعقل	٨	
٢٣.١	١٥.٤	٦١.٥	٣٧	الساعي	٠	١٩.٨	٨٠.٢	ميناء المعقل	٩	
٤٣.٧	١٢.٥	٤٣.٨	٣٨	العشار	٢٦.٧	١٣.٣	٦٠	العامل	١٠	
٣١.٩	٢٥.٥	٤٢.٦	٣٩	المهلب	٢٧.٦	٢٠.٧	٥١.٧	المحارب	١١	
١٧.٩	١٤.٣	٦٧.٨	٤٠	التحرير	٠	٤٥.٥	٥٤.٥	الغدير الكويبة	١٢	
١٥.١	٣٠.٣	٥٤.٦	٤١	الجزائر	١٣.٣	٢٦.٧	٦٠	إلا سائده	١٣	
٢٧.٢	٢٧.٣	٤٥.٥	٤٢	بريهة	١٦	٢٨	٥٦	الشعلة	١٤	
٣٧.٥	٠	٦٢.٥	٤٣	الزهور	١٢.١	٢٧.٣	٦٠.٦	العباس	١٥	
٢٣.٢	١٨.٨	٥٨	٤٤	إلا من الداخلي	٩.١	١٨.٢	٧٢.٧	التأميم	١٦	
١٠.٦	١١.٦	٧٧.٨	٤٥	المهندسين	٢٦.٦	٢٢.٣	٥١.١	الموقفية	١٧	
٢٠.٣	١٥.٦	٦٤.١	٤٦	القبلة / الرشيد	١٤	٢٨.١	٥٧.٩	السلام	١٨	
١٨.٢	١٥.١	٦٦.٧	٤٧	القائم	٢٩.٢	٢٩.٣	٤١.٥	الجمهورية	١٩	
١٢	١٩	٦٩	٤٨	البلديات	٢٤.٤	٣٢.٤	٤٣.٢	إلا ندلس	٢٠	
٢٢.٢	١٣.٩	٦٣.٩	٤٩	العباسي	٣٦.٤	٠	٦٣.٦	الزهراء	٢١	
٠	٤٠	٦٠	٥٠	صنعاء	٢٣.٢	٢٦.٨	٥٠	الخضراء	٢٢	
١٦.٧	٣٣.٣	٥٠	٥١	عمان	١٠.٣	١٠.٢	٧٩.٥	الميثاق	٢٣	
٢٥	١٤.٣	٦٠.٧	٥٢	القاهرة	١٩.٤	١٦.٧	٦٣.٩	الرافدين	٢٤	
١١.٤	٣١.٨	٥٦.٨	٥٣	الفيحاء	٣٣.٣	١١.١	٥٥.٦	الشرطة	٢٥	
١٦.٧	١١.١	٧٢.٢	٥٤	المتنزه	١٧	٢٧.٣	٥٥.٧	الحسين	٢٦	
١٤.٣	٢٨.٦	٥٧.١	٥٥	الربيع	٢١.٢	٣٣.٤	٤٥.٤	الجمعيات	٢٧	
٢٠.٣	٢٢.٢	٥٧.٥		المعدل	١٧.٥	٢٩.٢	٥٣.٣	إلا صمعي	٢٨	

المصدر : استمارة الاستبيان



شغلت الوحدات السكنية من طابقين أعلى نسبة فيما لو قورنت مع الوحدات السكنية ذات الطابق الواحد او ثلاثة طوابق فأكثر اذ سجل معدلها (٥٢.٩%) وأعلى نسبة سجلت في حي الغدير (٨٣.٤%) وأدنى نسبة سجلت في أحياء كوت الحجاج والمهلب بواقع (٣٧.٨%) لكل منهما ، وهذا ما يدل على ان هناك توجهاً لدى الساكنين في إضافة طابق آخر لغرض مواجهة الزيادة في أحجام أسرها بغية التخلص من الكثافة الإسكانية العالية التي تعاني منها معظم الوحدات السكنية ، لاسيما الوحدات السكنية القديمة ضمن نسيج المدينة . أما بخصوص الوحدات السكنية ذات الثلاث طوابق فقد سجل معدلها أدنى النسب في أحياء مدينة البصرة بحسب الدراسة الميدانية حيث احتلت المعدل (٥%) وشغلت معظم الأحياء الراقية كما هي الحال في حي بريهة الذي سجل ما نسبته (٢٠.٦%) وأدناها في حي التميمية (٠.٨%) صورة (٢٧) .

يتضح مما سبق أن أعلى المعدلات سجلت في المساكن ذات الطابقين وهذا يعني ان النمط السائد في المدينة يتجه نحو التوسع العمودي بدلا من التوسع الأفقي وهذا التوجه له مبرر مفاده ان الحجم المحدود للمساحة السكنية لاسيما في الوحدات السكنية القديمة جعل الكثير من الأسر تستغل التوسع العمودي لاستيعاب الزيادة المتنامية للأسر بفعل كثرة حالات الزواج ، بمعنى اخر يعد العامل السياسي فاعلاً ومؤثراً على نمط البناء من خلال انعكاساته على ظاهر التبدلات في مساحة الوحدة السكنية التي أصبحت (٢٠٠م^٢) في عقد السبعينيات بعدما كانت في أحسن حالاتها لا تتجاوز (٢م^{١٦٠}) كما هي الحال في الوحدات السكنية القديمة،فضلا عن تطبيق طراز العمارة الغربي بدلا من الطراز الشرقي الشائع سابقا هذا من جانب، ومن جانب آخر ساهمت التعويضات التي دفعت لاهالي الشهداء لاسيما في أثناء الحرب العراقية الإيرانية عقد الثمانينيات الى توفير قاعدة مالية كبيرة انعكست على تشييد مساكن ذات طابقين في المدينة وهذا دافع أساسي في سيادة النمط ذات الطابقين من جهة ثانية ، الى جانب التغيرات في نمط الوحدات السكنية بعد عام ٢٠٠٣ والتي شيدت على نمط الطابقين ما عدا السكن العشوائي الذي اتخذ من البناء الأفقي ذات الطابق الواحد سمة بارزة له .

ج - متغير الحالة العمرانية للوحدات السكنية

تناولت الدراسة ضمن هذا الفصل إلى تحليل الأنماط السكنية في مدينة البصرة وتبين ان هناك تسلسلاً زمنياً لتطور تشييد الوحدات السكنية بحسب عوامل متعددة منها سياسية وأخرى اقتصادية واجتماعية ، حيث شكلت الوحدات السكنية القديمة نسبة (٣٠.٩%)^(١) لكن نظرا لحالة التغير والتحوير التي تعرضت لها المدينة على اثر الزيادة السكانية المتنامية والهجرة الوافدة ، حدث تغيير في نمط الاستعمال السكني لاسيما بناء طابق إضافي أو بناء مشتمل بحسب المساحة المتوفرة ونوع الوحدة السكنية ، فضلا عن حجم العائلة الساكنة وارتباط ذلك بعدت متغيرات منها عمر الوحدة السكنية ونوعية المواد المستخدمة في البناء



وطبيعة الإشغال للوحدة السكنية وكذلك المستوى الثقافي والاقتصادي للسكان مما ينعكس على عمليات الإدامة والصيانة للمساكن ، صورة (٢٦)

جدول (٤١)

عدد طوابق الوحدة السكنية بحسب الأحياء في مدينة البصرة لعام ٢٠١٦

عدد طوابق الوحدة السكنية			الحي السكني	ت	عدد طوابق الوحدة السكنية			الحي السكني	ت
ثلاث طوابق فأكثر	طابقان	طابق واحد			ثلاث طوابق فأكثر	طابقان	طابق واحد		
٠	٨٢.٤	١٧.٦	الكفءات	٢٩	٠	٥٠	٥٠	الطوبة والنخيلة	١
١٢.٥	٦٦.٧	٢٠.٨	الرسالة	٣٠	٤.٥	٤٠.٩	٥٤.٦	خالد بن الوليد	٢
٥.٩	٤٤.١	٥٠	الفرايدي	٣١	٠	٠	١٠٠	إلا كاديمية البحرية	٣
١.٧	٤٤.١	٥٤.٢	عتبة بن غزوان	٣٢	٢.٣	٤٣.٢	٥٤.٥	القادسية	٤
١٣.٦	٤٥.٥	٤٠.٩	الصمود	٣٣	٦.٤	٤٦.٨	٤٦.٨	الهادي	٥
٠	٣٧.٨	٦٢.٢	كوت الحجاج	٣٤	٣	٣٩.٤	٥٧.٦	إلا بلة	٦
١٠	٥٦	٣٤	النصر	٣٥	٤.٣	٥٢.٢	٤٣.٥	الكرامة	٧
٣.٩	٤٣.٢	٥٢.٩	التميمية	٣٦	٣.٨	٥٦.٦	٣٩.٦	المعقل	٨
٠	٦٤.٣	٣٥.٧	الساعي	٣٧	٠	٠	١٠٠	ميناء المعقل	٩
٢٠	٤٠	٤٠	العشار	٣٨	٣.٤	٥١.٨	٤٤.٨	العامل	١٠
١٠.٨	٣٧.٨	٥١.٤	المهلب	٣٩	١٠.٣	٦٢.١	٢٧.٦	المحارب	١١
١١.٥	٥٠	٣٨.٥	التحرير	٤٠	٠	٨٣.٤	١٦.٦	الغدير الكوبية	١٢
٨.٦	٦٢.٨	٢٨.٦	الجزائر	٤١	٦.٧	٥٠	٤٣.٣	إلا ساتذه	١٣
٢٠.٦	٥٠	٢٩.٤	بريهة	٤٢	٠	٤٢.٩	٥٧.١	الشعلة	١٤
١٤.٣	٥٧.١	٢٨.٦	الزهور	٤٣	٢.١	٥٦.٢	٤١.٧	العباس	١٥
٤.٢	٦٥.٣	٣٠.٥	إلا من الداخلي	٤٤	٤.٨	٧٦.٢	١٩	التأميم	١٦
٥.٥	٥٠.١	٤٤.٤	المهندسين	٤٥	٩.٧	٦١.٣	٢٩	الموقفية	١٧
١.٦	٤٦.١	٥٢.٣	القبلة / الرشيد	٤٦	٥.٥	٦٣.٦	٣٠.٩	السلام	١٨
٠	٤٨.٤	٥١.٦	القائم	٤٧	٧	٦٦.٧	٢٦.٣	الجمهورية	١٩
٢.٥	٥١.٢	٤٦.٣	البلديات	٤٨	٦.٧	٦٥.٣	٢٨	إلا ندلس	٢٠
٥.١	٤٣.٦	٥١.٣	العباسي	٤٩	٠	٥٤.٦	٤٥.٤	الزهراء	٢١
١٣.٢	٦٧.٣	١٩.٥	صنعاء	٥٠	٧.٢	٧٠.٥	٢٢.٣	الخضراء	٢٢
٠	٨٣.٣	١٦.٧	عمان	٥١	٠	٦٦.٧	٣٣.٣	الميثاق	٢٣
٢.٥	٧١.١	٢٦.٤	القاهرة	٥٢	٢.٩	٥٢.٩	٤٤.٢	الرافدين	٢٤
٠	٤٧.٥	٥٢.٥	الفيحاء	٥٣	٠	٤٠	٦٠	الشرطة	٢٥
٠	٤٤.٩	٥٥.١	المتنزه	٥٤	٤.٧	٤٠	٥٥.٣	الحسين	٢٦
٠	٤٦.٤	٥٣.٦	الربيع	٥٥	٩.٥	٦٣.٥	٢٧	الجمعيات	٢٧
٥	٥٢.٩	٤٢.١	المعدل		٢.٨	٦٣.٨	٣٣.٤	إلا صمعي	٢٨

المصدر : استمارة الاستبيان



صورة (٢٦) نماذج من الوحدات السكنية في مدينة البصرة (طابق ، طابقين ، ثلاثة طوابق)



تاريخ التقاط الصورة ٢٠١٦/١٢/١٠

وبناء عليه يظهر من الجدول (٤٢) وخريطة (٦٦) ان الوحدات السكنية في مدينة البصرة لاسيما القديمة التي تجاوز عمرها (٦٠) عاما أخذت بالتغير والحدثة لتناسب حجم الأسرة ومستواهم الاقتصادي والاجتماعي ، وهذا ما يفسر انخفاض معدل الوحدات السكنية القديمة الى (١٢.٤%) سجل أعلاها في أحياء (العشار ، الأصمعي ، الكفاءات) بنسب (٦٨.٧% ، ٤٥.٥% ، ٤١.٢%) على التوالي ، وأدنى نسبة سجلت في حي الفيحاء بواقع (٢.٥%) .

أما ما يخص الوحدات السكنية التي شيدت عقد الثمانينيات فتعد قديمة نوعا ما ويعزو ذلك إلى كونها وحدات سكنية شيدت قبل ثلاثة عقود وبالتالي فهي مناسبة ولكن بحاجة للترميم ، اذا ما قورنت مع المعيار



المحلي العراقي الذي حدد تقدير العمر الافتراضي للوحدة السكنية (٤٠) عاماً وهو مقارب للمعيار شركة التأمين الوطنية العراقية^(١) هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تعرضت الكثير من الوحدات السكنية في المدينة إلى الترميم او إعادة بناء بين مدة وأخرى من قبل ساكنيها ، لذا ارتفعت فيها المعدل إلى (٣٨.٤%) وسجلت أعلى نسبة في حي الجزائر (٦٧.٩%) وأدنى نسبة لهذا النوع سجل في حي الأساتذة (٣.٣%). وبحسب الجدول ذاته فقد سجل معدل الوحدات السكنية التي شيدت بعد عام ٢٠٠٣ ما يقارب (٤٩.٢%) بحسب المسوحات الميدانية وهذا مؤشر يعطينا فكرة عن ان نصف الوحدات السكنية هي جديدة أو تم إعادة بنائها او بناء طابق ثاني وبالتالي لم يمضي عليها أكثر من (١٣) عاماً ، لهذا فقد سجلت أعلى نسبة في أحياء (الأساتذة ، حي الشرطة) فضلا عن منطقة الأكاديمية وميناء المعقل بواقع (١٠٠%) وأدناها في حي الكفاءات بنسبة (١١.٧%) .

يلاحظ من تتبع الحالة العمرانية للمدينة أنها تمتاز بجودة حضرية جيدة وصالحة للاستعمال على الأقل لنصف الوحدات السكنية فيها بحسب ما تبين من خلال استمارة الاستبيان الموزعة في عموم أحياء المدينة ويعزى ذلك الى حالة الانفتاح بعد عام ٢٠٠٣ والتحسن النسبي في المستوى الاقتصادي الى جانب الزيادة المتنامية للسكان بفعل الولادات والهجرة الوافدة اليها ، وهذا من المؤكد أن تؤثر على الوحدات السكنية التي انتابها ارتفاع نسبة البناء الجديد فضلا عن التغير في نمطها من خلال بناء طابق ثاني او مشتمل وبالتالي غيرت من شكل الوحدات السكنية في العديد من أحياء المدينة ، مما يوحي هذا التوزيع إلى أن هذه الأحياء في هذه الحقبة من الزمن قد مثلت مناطق جيدة لاستقطاب السكان لاستثمار أموالهم في بناء مساكن جديدة فيها.

(١) وزارة الإسكان والتعمير ، المؤسسة العامة للإسكان ، دائرة التصميم والدراسات ، مخطط الإسكان العام في العراق ، التقرير الثاني ، الجزء الأول ، ١٩٧٨ ، ص ٨٤.





جدول (٤٢)

الحالة العمرانية للوحدات السكنية في مدينة البصرة

الحالة العمرانية للوحدات السكنية			الحي السكني	ت	الحالة العمرانية للوحدات السكنية			الحي السكني	ت
جديدة بعد عام ٢٠٠٣	قديمة نوعا ما	قديمة جدا			جديدة بعد عام ٢٠٠٣	قديمة نوعا ما	قديمة جدا		
١١.٧	٤٧.١	٤١.٢	الكفاعات	٢٩	١٠٠	٠	٠	الطوبية والنخيلة	١
٣٧.٥	٥٨.٣	٤.٢	الرسالة	٣٠	٥٠	٣٣.٣	١٦.٧	خالد بن الوليد	٢
٢٣.١	٥٣.٨	٢٣.١	الفرايدي	٣١	١٠٠	٠	٠	إلا كاديمية البحرية	٣
٤٥.٦	٣٨.٦	١٥.٨	عتبة بن غزوان	٣٢	٢٧.٩	٤٦.٥	٢٥.٦	القادسية	٤
٤٤.٤	٤٨.٩	٦.٧	الصبود	٣٣	٤٠.٨	٤٧	١٢.٢	الهادي	٥
٧٧.٣	١٣.٦	٩.١	كوت الحجاج	٣٤	٥٧.٦	٣٦.٣	٦.١	الإبلة	٦
٤٧.٩	٢٩.٢	٢٢.٩	النصر	٣٥	٥٧.٩	٤٢.١	٠	الكرامة	٧
٣٧.٢	٥١	١١.٨	التميمية	٣٦	٥٢	٣٦	١٢	المعقل	٨
٢٢.٢	٦٦.٧	١١.١	الساعي	٣٧	١٠٠	٠	٠	ميناء المعقل	٩
١٢.٥	١٨.٨	٦٨.٧	العشار	٣٨	٣٦.٧	٥٠	١٣.٣	العامل	١٠
٢٤.٣	٥٤.١	٢١.٦	المهلب	٣٩	٤٢.٩	٤٦.٤	١٠.٧	المحارب	١١
٤٢.٨	٤٢.٨	١٤.٤	التحرير	٤٠	١٠٠	٠	٠	الغدير الكويبة	١٢
١٤.٣	٦٧.٩	١٧.٨	الجزائر	٤١	٩٦.٧	٣.٣	٠	إلا سائده	١٣
١٥.٢	٦٣.٦	٢١.٢	بريهة	٤٢	٢٩.٢	٤٥.٨	٢٥	الشعلة	١٤
١٦.٧	٣٣.٣	٥٠	الزهور	٤٣	٦٣.١	٣٢.٣	٤.٦	العباس	١٥
٥٩.٢	٤٠.٨	٠	إلا من الداخلي	٤٤	٥٧.٩	٢٦.٣	١٥.٨	التأميم	١٦
٨٣.٣	١٣.٩	٢.٨	المهندسين	٤٥	٣١.٥	٥٠.٥	١٨	الموقفية	١٧
٣٤.٨	٥٦.١	٩.١	القبلة / الرشيد	٤٦	٤٥.١	٤٥.١	٩.٨	السلام	١٨
٥٧.٢	٤٢.٨	٠	القائم	٤٧	٤٦.٣	٤٨.١	٥.٦	الجمهورية	١٩
٦٧.٥	٢٥.٦	٦.٩	البلديات	٤٨	٣٩.٧	٥٤.٨	٥.٥	إلا ندلس	٢٠
٤٧.١	٥٠	٢.٩	العباسي	٤٩	٣٠	٧٠	٠	الزهراء	٢١
٥٣.٢	٤٦.٨	٠	صنعاء	٥٠	٦٢.٩	٢٧.٨	٩.٣	الخضراء	٢٢
٤٤.٥	٥٥.٥	٠	عمان	٥١	٧٩.٥	١٥.٤	٥.١	الميثاق	٢٣
٢٣.١	٥٠	٢٦.٩	القاهرة	٥٢	٤٢.٩	٥٧.١	٠	الرافدين	٢٤
٦٠	٣٧.٥	٢.٥	الفيحاء	٥٣	١٠٠	٠	٠	الشرطة	٢٥
٦٤.٧	٢٩.٤	٥.٩	المتنزه	٥٤	٣٩.٥	٤٧.٧	١٢.٨	الحسين	٢٦
٣٩	٤١.٥	١٩.٥	الربيع	٥٥	٣٩.٧	٤٧.٦	١٢.٧	الجمعيات	٢٧
٤٩.٢	٣٨.٤	١٢.٤	المعدل		٢٧.٤	٢٧.١	٤٥.٥	إلا صمعي	٢٨

المصدر : استمارة الاستبيان



واستكمالاً للتحليل السابق نلاحظ ومن خلال الجدول (٤٣) وصورة (٢٧) والخريطة (٦٧) ان العديد من أحياء مدينة البصرة قد تعرضت لحالات التغير في نمط الاستعمال السكني بعد مدد زمنية من بناء الطابق الأرضي الأمر الذي ساهم في بروز الطابق الثاني بعد بناء الطابق الأرضي، حيث نلاحظ أن حي الجمهورية قد احتل نسبة مرتفعة بواقع (٥٥.٤%) ، وأدنى تغير لنمط الاستعمال تمثل في حي العباسي بنسبة (١٤.٣%) مع تباين ملحوظ بين أحياء المدينة بين ارتفاع وانخفاض بين النسبتين المشار إليها آنفاً. والجدير ذكره إن هناك عوامل متعددة تقف وراء هذا التباين ، فمن المرجح ان يكون الحافز السكاني في بناء طابق إضافي بعد مدة زمنية من بناء الطابق الأرضي ، من زيادة الدخل الشهري على اثر التحسن النسبي في المستوى الاقتصادي لعموم سكان مدينة البصرة ، والحافز الأخر تمثل بزيادة الكثافة الإسكانية ضمن الوحدة السكنية مع صغر مساحة المسكن وارتفاع إيجاراتها ، فضلاً عن زيادة حدة المشكلات العائلية وغيرها من الأسباب مما ترتب عن ذلك الكثير من الدوافع الموجبة إلى التفكير بتغير نمط الاستعمال السكني وذلك ببناء طابق آخر يلبي احتياجات الزيادة السكانية المتنامية للوحدات السكنية ذات الطابق الواحد، وهذا ما يفسر ارتفاع معدل لأعداد الوحدات السكنية ذات الطابقين والتي سجلت (٤٨.٩%) أي ما يقارب نصف الوحدات السكنية من مجموع الوحدات المشمولة بالدراسة الميدانية .

صورة (٢٧) تغير نمط الاستعمال بناء طابق ثاني او بناء مشتمل مستقل



تاريخ التقاط الصورة ٢٠١٦/١٢/١٠



جدول (٤٣)

بناء طابق إضافي بعد مدة زمنية من بناء الطابق الأرضي

ت	الحي السكني	هل تم بناء طابق إضافي بعد مدة زمنية من بناء الطابق الأرضي			
		نعم %	كلا %	ت	الحي السكني
١	الطوبة والنخيلة	٣١.٦	٦٨.٤	٢٩	الكفاعات
٢	خالد بن الوليد	٣٧.٥	٦٢.٥	٣٠	الرسالة
٣	الأكاديمية البحرية	٠	١٠٠	٣١	الفرايدي
٤	القادسية	٢٣.٣	٧٦.٧	٣٢	عتبة بن غزوان
٥	الهادي	١٦.٧	٨٣.٣	٣٣	الصمود
٦	الابلة	٤٨.٥	٥١.٥	٣٤	كوت الحجاج
٧	الكرامة	٣٤.٨	٦٥.٢	٣٥	النصر
٨	المعقل	٣٨.٥	٦١.٥	٣٦	التميمية
٩	ميناء المعقل	٠	١٠٠	٣٧	الساعي
١٠	العامل	٢٧.٣	٧٢.٧	٣٨	العشار
١١	المحارب	٣٤.٥	٦٥.٥	٣٩	المهلب
١٢	الغدير / الكوبية	٣٣.٣	٦٦.٧	٤٠	التحرير
١٣	الاساتذه	٢٠.٨	٧٩.٢	٤١	الجزائر
١٤	الشعلة	٤٣.٥	٥٦.٥	٤٢	بريهة
١٥	العباس / الأصدقاء	٢٨.٨	٧١.٢	٤٣	الزهور
١٦	التأميم	٣٠	٧٠	٤٤	الامن الداخلي
١٧	الموفقية	١٨.٢	٨١.٨	٤٥	المهندسين
١٨	السلام	٢١.٦	٧٨.٤	٤٦	القبلة / الرشيد
١٩	الجمهورية	٥٥.٤	٤٤.٦	٤٧	القائم
٢٠	الأندلس	٤٢.٥	٥٧.٥	٤٨	البلديات
٢١	الزهراء	٣٦.٤	٦٣.٦	٤٩	العباسي / المشراق
٢٢	الخضراء	٤٠.٧	٥٩.٣	٥٠	صنعاء
٢٣	الميثاق	٢٥.٦	٧٤.٤	٥١	عمان
٢٤	الرافدين	٣٢.٤	٦٧.٦	٥٢	القاهرة
٢٥	الشرطة	٢٥	٧٥	٥٣	الفيحاء
٢٦	الحسين / المربع	٣٦.٤	٦٣.٦	٥٤	المتنزه
٢٧	الجمعيات	٢٠	٨٠	٥٥	الربيع
٢٨	الأصمعي	١٧.٤	٨٢.٦		

المصدر : استمارة الاستبيان



د - ملكية الوحدات السكنية

تعد ملكية السكن من أولى الرغبات التي يتطلع إليها رب الأسرة ليعيش فيه مع أفراد أسرته باطمئنان وراحة ، لكون الوحدة السكنية حاجة أساسية وضرورية لا بد من إشباعها ، لذلك على الجهات المختصة توفيرها بغية إعطاء الأسرة الحق في مستوى معين من المعيشة وهذا مبرر لكون المسكن احد البنود المهمة التي تتبعها السياسات لبعض الدول ، فضلا عن كونه استثماراً اقتصادياً لملكه وله الحق في تحويله أو تغييره في نمطه بما يتناسب مع زيادة أفراد الأسرة وتحقيق الرفاهية لهم . ينضوي تحت مفهوم ملكية المسكن أربعة أصناف وهي (ملكية خاصة ، سكن حكومي ، إيجار ، سكن عشوائي) . إذ يلاحظ من خلال الجدول (٤٤) و خريطة (٦٨) اللذين يشيران الى بروز تباين واضح بحسب الملكية في مدينة البصرة إذ سجل معدل للأسر المالكة لمسكنها (ملك صرف) بواقع (٦٨%) حيث سجل أعلى نسبة في أحياء صنعاء وعمان بواقع (١٠٠%) وأدناها في حي الساعي بنسبة (٢٠.٣%) . أما بخصوص نوع الملك (حكومي) فقد تمثل بمعدل (٤.١%) وتمثلت في أراضي تابعة إلى جهات حكومية مثل وزارة الأوقاف (الوقف الشيعي ، الوقف السني) لاسيما في أحياء الفيحاء ، المنتزه ، العباسي ... الخ ، وكذلك الحال الوحدات النسقية التي شيدت من قبل جهات معينة بغية إيجاد سكن مناسب لمنسبها مثل (الموانئ ، جامعة البصرة ، النفط ... الخ) ، أما الوحدات السكنية المستأجرة من القطاع الخاص فقد سجل المعدل (٩%) من مجموع الوحدات السكنية المشمولة بالدراسة الميدانية وسجل أعلى نسبة في حي التحرير بواقع (٣٥.٧%) وأدناها في حي الغدير بنسبة (٣.٥%) ويعزى سبب هذا التفاوت إلى أن حي التحرير تكون أسعار الإيجارات منه منخفضة التي تتراوح (٢٠٠-٤٠٠ ألف دينار شهريا) ، في حين أن حي الغدير من الأحياء الجديدة التي شيدت بعد عام ٢٠٠٣ وبالتالي ترتفع فيها إيجارات المساكن فيها لأكثر من (٧٥٠ ألف دينار) وهذا يفسر تباين النسب للوحدات السكنية المؤجرة بحسب الأحياء السكنية المذكورة . إما بخصوص الوحدات السكنية التي تمثلت كسكن عشوائي والتي تعد تجاوزا على فضاءات المدينة والتي تعود ملكيتها لجهات حكومية متعددة (تمت بالاشارة لها سابقاً ضمن هذا الفصل) لذلك شغلت بمعدل (١٩.٩%) من مجموع الوحدات السكنية المشمولة بالدراسة الميدانية ، وسجلت أعلى نسبة في مناطق الأكاديمية وميناء المعقل بواقع (١٠٠%) وأدنى نسبة سجلت في حي المهندسين بواقع (٢.٩%) . يبدو من التحليل المذكور ان ما يقارب ثلثي الوحدات السكنية تعود ملكيتها لأصحابها (ملك صرف) وبالتالي لصاحب العقار حرية التصرف بها ، وهذا ما يفسر زيادة التغيرات في نمط الوحدات السكنية لاسيما بناء طابق ثانٍ او بناء مشتمل لاسيما مع توفر حيز مساحي ضمن الوحدة السكنية . بينما نلاحظ الأصناف الأخرى (إيجار ، تجاوز) فلم تشهد أية تغيرات لاسيما إضافة طابق ثانٍ لكونها غير مملوكة لساكنيها ، في حين شهدت تغيرات بسيطة في نمط الوحدة السكنية وعلى وجه الخصوص الوحدات النسقية الحكومية كما يتضح ذلك من صورة (٢٨) .



جدول (٤٤)

ملكية الوحدات السكنية ضمن أحياء مدينة البصرة لعام ٢٠١٦

ملكية الوحدات السكنية				الحي السكني	ت	ملكية الوحدات السكنية				الحي السكني	ت
تجاوز	أيجار	حكومي	ملك خاص			تجاوز	أيجار	حكومي	ملك خاص		
٠	٥.٩	٠	٩٤.١	الكفاعات	٢٩	١١.١	٠	٠	٨٨.٩	الطوية والنخيلة	١
١٦.٦	١٦.٦	٠	٦٦.٨	الرسالة	٣٠	٣٣.٣	٨.٤	١٢.٥	٤٥.٨	خالد بن الوليد	٢
١٣.٨	١٣.٨	٣.٤	٦٩	الفرايدي	٣١	١٠٠	٠	٠	٠	الإكاديمية البحرية	٣
٤٦.٣	٣.٧	٠	٥٠	عتبة بن غزوان	٣٢	٢٠.٥	٤.٤	٤.٥	٧٠.٦	القادسية	٤
١٢.٢	٨.٢	٤.١	٧٥.٥	السمود	٣٣	٦.٧	١٧.٨	٠	٧٥.٥	الهادي	٥
٥٠	١٢.٥	٠	٣٧.٥	كوت الحجاج	٣٤	٢٩.٤	٢.٩	٠	٦٧.٧	الإبلة	٦
٣٠	٦	٢	٦٢	النصر	٣٥	٣٠.٤	٠	٠	٦٩.٦	الكرامة	٧
٧.٨	٩.٨	٢	٨٠.٤	التميمية	٣٦	١٥.٤	٧.٧	٥.٨	٧١.١	المعقل	٨
٤٠	٦.٧	٣٣.	٢٠.٣	الساعي	٣٧	١٠٠	٠	٠	٠	ميناء المعقل	٩
٤٠	٢٦.٧	٦.٦	٢٦.٧	العشار	٣٨	٢٩.٦	٣.٧	٠	٦٦.٧	العامل	١٠
١٠.٦	٢٥.٥	٢١.٤	٤٢.٥	المهلب	٣٩	٢٩.٦	٠	١٤.٣	٥٦.١	المحارب	١١
٧.١	٣٥.٧	٠	٥٧.٢	التحرير	٤٠	١٤.٩	٣.٥	٠	٨١.٦	الغدير. الكويبة	١٢
٦.٩	١٠.٤	٣.٤	٧٩.٣	الجزائر	٤١	٢٥	٣.٦	٣.٦	٦٧.٨	إلا سائده	١٣
١٣.٩	٢٧.٨	٥.٥	٥٢.٨	بريهة	٤٢	١٦	٨	٠	٧٦.	الشعلة	١٤
٢٨.٦	٢٨.٦	٠	٤٢.٨	الزهور	٤٣	١٣.٤	٤.٥	٣	٧٩.١	العباس	١٥
١٢.٥	٦.٩	٤.٢	٧٦.٤	إلا من الداخلي	٤٤	١١.١	٢.٦	١٤.١	٧٢.٢	التأميم	١٦
٢.٩	٥.٧	٠	٩١.٤	المهندسين	٤٥	٦.٢	٩.٣	١٠.٣	٧٤.٢	الموقفية	١٧
١٨.٨	٠	٠	٨١.٢	القبلة / الرشيد	٤٦	٢١.٦	٥.٩	٠	٧٢.٥	السلام	١٨
١٦.٦	٥.٦	٠	٧٧.٨	القائم	٤٧	١٤.٣	٧.١	٠	٧٨.٦	الجمهورية	١٩
١٩	٢.٤	٠	٧٨.٦	البلديات	٤٨	١٥.٦	٩.٤	٠	٧٥	إلا ندلس	٢٠
١٩.٤	١٦.٨	٨.٣	٥٥.٥	العباسي	٤٩	٨.٣	٨.٣	٠	٨٣.٤	الزهراء	٢١
٠	٠	٠	١٠٠	صنعاء	٥٠	٠	١٥.٤	٥.٨	٧٨.٨	الخضراء	٢٢
٠	٠	٠	١٠٠	عمان	٥١	٧.١	٢.٤	٧.١	٨٣.٤	الميثاق	٢٣
١١.٥	١٩.٣	٣.٨	٦٥.٤	القاهرة	٥٢	١٧.٦	٥.٩	٥.٩	٧٠.٦	الرافدين	٢٤
١٠.٢	٧.٧	٢.٦	٧٩.٥	الفيحاء	٥٣	٠	٩.١	٠	٩٠.٩	الشرطة	٢٥
٠	٦.٥	٢٣.٩	٦٩.٦	المنتزه	٥٤	١٥.٧	٥.٦	١.٢	٧٧.٥	الحسين	٢٦
٠	١٩.٥	٤.٩	٧٥.٦	الربيع	٥٥	١.٧	١٥.٥	٠	٨٢.٨	الجمعيات	٢٧
١٩.٨	٩	٤.١	٦٨	المعدل		٨.٤	٨.٤	٨.٤	٧٤.٨	إلا اصمعي	٢٨

المصدر : استمارة الاستبيان



صورة (٢٨)

التغير في نمط الوحدات السكنية النسقية في حي الزهراء



تاريخ التقاط الصورة ٢٠١٦/١٢/١٠

هـ - التغيرات الحاصلة في نمط الوحدات السكنية لإحياء مدينة البصرة

نلاحظ بان هناك متغيرات عدة تقف وراء التغيرات في نمط المساكن لأحياء مدينة البصرة مثل (عدد الأسر ، عدد الطوابق ، الحالة العمرانية ، ملكية المسكن) ، فضلا عن التحسن في المستوى الاقتصادي وبالتالي تفاعلت بعضها مع بعض لتشكل تغيرات في نمط الاستعمال السكني منها بناء طابق ثانٍ او بناء مشتمل . ويبدو إن الزيادة السكانية التي تمثلت في زيادة عدد الأسر ساهمت في أظهار العديد من المساكن في المدينة بهيئة طابقين وهذا يدل على ان ما يقارب ٥٠% من الوحدات السكنية ذات الطابقين ، كما ان الحالة العمرانية للمسكن الأثر البالغ في تغير اغلب المساكن في المدينة ، حيث ان المساكن التي شيدت قبل أكثر من (٦٠ عاما) تعرضت الى التغير وذلك من خلال هدمها ومن ثم أعيد بناؤها بما تتناسب الواقع الحالي لكن هذا لا يعني ان جميع المساكن تعرضت للتغير لارتباطها بعوامل متعدد تعرضنا لها سلفا، ومجمل تلك التغيرات لم تحدث لولا تمتع السكان بامتلاك مساكنهم وهذا يفسر ان (٦٨%) من المساكن تعود ملكيتها لأصحابها مما شجع على تغييرها بما يتلاءم مع حاجات صاحب المسكن وعائلته.

كشف التحليل السابق ان مدينة البصرة قد تباينت في تغير نمط وحداتها السكنية، التي من الصعوبة أحتواء هذا التغير نظرا لعدم وجود بيانات تخص هذه الدراسة وبالتالي تم الركون الى الدراسة الميدانية التي يوضحها الجدول (٤٥) و خريطة (٦٩) اذ يتضح بان مجمل التغيرات في نمط المساكن قد سجلت لبناء طابق ثانٍ أكثر مما هو عليه في بناء مشتمل ، وهذا الأمر جعل متغير بناء طابق ثاني بشكل ما معدله (٦٣.٨%) وأعلى نسبة تمثلت في حي المهندسين سيما تغير نمط استعمالها (بناء طابق ثاني) بنسبة



(٩٠.٩%) وأدى نسبة سجلت في حي الكفاءات بواقع (٣٧.٥%) وتفاوت الأحياء المتبقية بين النسبتين المشار إليهما ، ويعزو سبب ارتفاع النسبة في حي المهندسين لكونه من الأحياء السكنية التي شيدت في عقد الثمانينيات وغالبية سكانها يتمتعون بمستوى اقتصادي جيد لكونهم من فئة الموظفين الى جانب زيادة عدد الأسر ضمن الوحدة السكنية مما حفز أصحاب الدور ببناء طابق آخر لاستيعاب الزيادة المتنامية لأسرهم، بينما نلاحظ ان حي الكفاءات هو من الأحياء التي تتمتع بجودة حضرية مميزة وعموم الدور فيها شيدت من طابقين وهذا ما يفسر انخفاض التغير في بناء طابق ثاني .

وفيما يتعلق بمتغير (بناء مشتمل) فقد بينت الدراسة بان هناك تفاوتاً بين الإحياء السكنية لاحتلالها النسب هذا المتغير حيث سجلت ما معدله (٣٦.٣%) وكان أعلى نسبة تمثلت في حي الساعي بواقع (٥٧.٢%) وادنى نسبة شغلها في المهندسين بواقع (٩.١%) ، وتباينت النسب لبقية الأحياء بين النسبتين المشار إليهما ، ويبدو من تتبع التباين في النسب نحصل على نتيجة مفاده ان حي الساعي من الأحياء القديمة والتي تحتل مساحة الدور فيها (٢٦٠٠م^٢) وبالتالي فهي مرشحة للتغير لاسيما بناء مشتمل ضمن الحدايق المنزلية لغرض استغلالها لبناء مشتمل يضم أسرة واحدة ،في حين نلاحظ انخفاض النسبة في حي المهندسين لأسباب معينة منها ان مساحة الدور لا تتجاوز (٢٠٠-٢٣٠٠م^٢) واغلبها تم تشييد الوحدة السكنية وبالتالي لا يوجد مساحة إضافية لغرض استغلالها لبناء مشتمل ، لكن هذا لا ينفي وجود طابق إضافي يعد مشتمل مستقلاً .

والجدير ذكره ان مدينة البصرة بحسب أحيائها قد تعرضت الى تغيرات في نمط استعمالها سيما بناء طابق ثانٍ او بناء مشتمل وذلك لإيجاد نوع من التوازن بين عدد الأسرة ضمن الوحدة السكنية ومساحة الوحدة السكنية التي تملكها الأسرة هذا من جهة ، ولزيادة العجز السكني التي تعاني منه مدينة البصرة اصلاً للعديد من الأسباب الأمر الذي حفز سكانها بإيجاد تغيرات معمارية تلائم وحداتهم السكنية وبالتالي تلبية حاجة ساكنيها ولتحقق جزءاً من رغبات تلك الأسر من جهة ثانية ، لذا كان الحل بإجراء تحويل على الوحدة السكنية تمثل بتغير عدد طوابق الوحدات السكنية لاسيما ذات الطابق الواحد التي سبق الإشارة إليها ، او استغلال المساحة المتبقية من الوحدة السكنية لإشغالها مشتمل مستغل يخصص لأسرة واحدة ويلبي حاجة السكان المتزايدة لاسيما الحاجة الى السكن وهذا مبرر لتغير نمط الاستعمال السكني .



جدول (٤٥)

التغيرات الحاصلة في نمط الوحدات السكنية في مدينة البصرة لعام ٢٠١٦

ت	الحي السكني	تغير نمط الوحدة السكنية		ت	الحي السكني	تغير نمط الوحدة السكنية		ت	الحي السكني
		نعم	كلا			نعم	كلا		
بناء مشتمل	طابق ثاني	كلا	نعم	بناء مشتمل	طابق ثاني	كلا	نعم	بناء مشتمل	طابق ثاني
٢٩	الكفاعات	٦٤.٧	٣٥.٣	٣٨.٥	٦١.٥	٢٠	٨٠	١	الطوية والنخيلة
٣٠	الرسالة	٦٦.٧	٣٣.٣	٣٠	٧٠	٥٦.٥	٤٣.٥	٢	خالد بن الوليد
٣١	الفراهيدي	٥٦.٧	٤٣.٣	٠	٠	٦٠	٤٠	٣	إلا كاديمية البحرية
٣٢	عتبة بن غزوان	٦٤.٩	٣٥.١	٢٧.٨	٧٢.٢	٦٠.٥	٣٩.٥	٤	القادسية
٣٣	الصمود	٥٨.٥	٤١.٥	٤٦.٢	٥٣.٨	٣٧.٥	٦٢.٥	٥	الهادي
٣٤	كوت الحجاج	٤٢.٣	٥٧.٧	٣٣.٣	٦٦.٧	٣١.٤	٦٨.٦	٦	الإبلة
٣٥	النصر	٥٧.٤	٤٢.٦	٤٥	٥٥	١٩.١	٨٠.٩	٧	الكرامة
٣٦	التميمية	٤٠.٩	٥٩.١	٢٨.٣	٧١.٧	٢٧.٣	٧٢.٧	٨	المعقل
٣٧	الساعي	٤٦.٧	٥٣.٣	٠	٠	٠	٠	٩	ميناء المعقل
٣٨	العشار	٣٨.٩	٦١.١	٥٣.٣	٤٦.٧	٥٠	٥٠	١٠	العامل
٣٩	المهلب	٤٠	٦٠	٢٥	٧٥	٥٣.٣	٤٦.٧	١١	المحارب
٤٠	التحرير	٤٥.٥	٥٤.٥	٤٠	٦٠	٦٦.٣	٣٣.٧	١٢	الغدير الكوبية
٤١	الجزائر	٣٩.٦	٦٠.٤	١٧.٧	٨٢.٣	٣٥.٥	٦٤.٥	١٣	إلا سائده
٤٢	بريهة	٣٤.٤	٦٥.٦	٤٦.٢	٥٣.٨	٢٦.١	٧٣.٩	١٤	الشعلة
٤٣	الزهور	٧٥	٢٥	٢١.٤	٧٨.٦	٥٤.٢	٤٥.٨	١٥	العباس
٤٤	إلا من الداخلي	٥٦.٣	٤٣.٧	٤٧.١	٥٢.٩	٤٢.٩	٥٧.١	١٦	التأميم
٤٥	المهندسين	٢٧.٨	٧٢.٢	٤٨	٥٢	٧٤.٢	٢٥.٨	١٧	الموقفية
٤٦	القبلة / الرشيد	٧٢.٣	٢٧.٧	٥٠	٥٠	٢٩.٨	٧٠.٢	١٨	السلام
٤٧	القائم	٧٠.٦	٢٩.٤	٢١.٦	٧٨.٤	٢٩.٤	٧٠.٦	١٩	الجمهورية
٤٨	البلديات	٦١.٩	٣٨.١	٤٢.٢	٥٧.٨	٣٦	٦٤	٢٠	إلا ندلس
٤٩	العباسي	٣٨.٢	٦١.٨	٣٣.٣	٦٦.٧	٣٥.٧	٦٤.٣	٢١	الزهراء
٥٠	صنعاء	٣٥.٥	٦٤.٥	٣٧.٢	٦٢.٨	٣٨.٦	٦١.٤	٢٢	الخضراء
٥١	عمان	٢٥	٧٥	٣١.٨	٦٨.٢	٤٥	٥٥	٢٣	الميثاق
٥٢	القاهرة	٦٤.٥	٣٥.٥	٣٣.٤	٦٦.٦	٤٤.٥	٥٥.٥	٢٤	الرافدين
٥٣	الفيحاء	٤٥.٤	٥٤.٦	٣٣.٦	٦٦.٤	٥٣.٩	٤٦.١	٢٥	الشرطة
٥٤	المنتزه	٥٠	٥٠	٢٢.٧	٧٧.٣	٣٣	٦٧	٢٦	الحسين
٥٥	الربيع	٥٣.٦	٤٦.٤	٣٢.٢	٦٧.٨	٥٠	٥٠	٢٧	الجمعيات
المعدل		٥٤.٢	٤٥.٨	٤٦.٩	٥٣.١	٤٢.٦	٥٧.٤	٢٨	الإصمعي

المصدر : استمارة الاستبيان



و - دوافع التغير في نمط الاستعمال

هناك جملة من الدوافع كان لها الأثر الأبرز في تغير نمط الاستعمال السكني ومنها (بناء طابق ثانٍ ، بناء مشتمل) وبحسب الدراسة الميدانية اتضح وجود (أربعة) دوافع التي من شأنها تحفيز أصحاب المساكن على تغييرها ، اذ نلاحظ من خلال الجدول (٤٦) والخريطة (٧٠) ان عامل (زيادة عدد افراد العائلة) قد مثلت المرتبة المتقدمة بمعدل (٤٧.٧%) من مجموع الأسر التي شملتها الدراسة الميدانية ، وشغل حي الغدير أعلى نسبة (٨٥.٧%) وأدنى سجلت في حي الشرطة بنسبة (١٦.٧%) وتباينت الأحياء المتبقية بين النسبتين المشار إليهما . أما فيما يخص المرتبة الثانية فقد احتله عامل (صغر مساحة المسكن) بمعدل (٢٤.٤%) وأعلى نسبة سجلت في حي الكرامة بواقع (٥٣.٨%) وأدنى سجل في حي الأساتذة بنسبة (٥.٩%) . بينما احتل عامل (التحسن في المستوى الاقتصادي) المرتبة الثالثة لدوافع التغير في نمط الوحدات السكنية حيث سجل معدل (١٧.٨%) وسجلت أعلى نسبة في حي الأساتذة (٣٥.٣%) وأدنى نسبة سجلت في حي الأمن الداخلي بواقع (٣.٦%) . وفيما يتعلق بعامل (مشاكل عائلية والرغبة بالانتقال) فقد احتل المرتبة الأخيرة بمعدل (١٠.١%) إذ احتلت منطقة الأكاديمية البحرية أعلى نسبة (٣٣.٣%) وأدنى نسبة سجلت في حي الجمهورية (١.٩%) .

نلاحظ من استقراء صورة الدوافع لتغير نمط الوحدات السكنية انها ذات علاقة رئيسة بزيادة عدد أفراد الأسر أكثر مما هو عليه للدوافع الأخرى (صغر مساحة المسكن ، التحسن في المستوى الاقتصادي ، مشاكل عائلية) ، لكن هذا لا يعني عدم ارتباط بين الدوافع حيث ان زيادة أعداد الأسر ضمن المسكن الواحد التي لا تستطيع بناء طابق آخر او مشتمل مالم يكن هناك تحسن في المستوى الاقتصادي لتلك الأسر ، على أساس ان تغير نمط الوحدة السكنية يحتاج الى أموال كبيرة لشراء المواد الإنشائية وتأجير العاملين ورفع الأنقاض .. الخ ، وبالتالي نلاحظ ان تلك الدوافع تعمل مفردة تارة ومجموعة تارة أخرى وبحسب حجم الأسرة ومستواها الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من العوامل الأخرى.



جدول (٤٦)

دوافع التغير في نمط الاستعمال السكني للوحدات السكنية في مدينة البصرة لعام ٢٠١٦

ما هي دوافع التغير في نمط الاستعمال السكني				الحي السكني	ت	ما هي دوافع التغير في نمط الاستعمال السكني				الحي السكني	ت
صفر مساحة المسكن	التحسن في المستوى	مشاكل عائلة والرغبة	كثرة أفراد العائلة			صفر مساحة المسكن	التحسن في المستوى	مشاكل عائلة والرغبة	كثرة أفراد العائلة		
٠	٤٧	١١.٨	٤١.٢	الكفاءات	٢٩	٣٣.٥	٢٦.٣	١٣.٣	٢٦.٩	الطوية والنخيلة	١
٢٣.٥	١١.٨	١١.٨	٥٢.٩	الرسالة	٣٠	٢٩.٥	٢٣.٥	٠	٤٧	خالد بن الوليد	٢
٣١.٨	٩.١	٩.١	٥٠	الفرايدي	٣١	٠	٠	٦٠	٤٠	إلا كاديمية البحرية	٣
٢٨.٢	١٥.٦	١٢.٥	٤٣.٧	عتبة بن غزوان	٣٢	٣٩.٢	٤.٣	٠	٥٦.٥	القادسية	٤
٢٥.٩	٢٢.٣	٧.٤	٤٤.٤	الصمود	٣٣	٥٠	٠	١٨.٧	٣١.٣	الهادي	٥
٢٢.٢	٢٢.٢	١١.١	٤٤.٥	كوت الحجاج	٣٤	٢٥	١٧.٨	١٧.٩	٣٩.٣	الإبلة	٦
٣٠.٣	١٢.١	١٥.٢	٤٢.٤	النصر	٣٥	٥٣.٨	٧.٧	٧.٧	٣٠.٨	الكرامة	٧
٢٠	٢٨.٦	٦.٧	٤٥.٧	التميمية	٣٦	٢٣.٧	٢٦.٣	٢.٦	٤٧.٤	المعقل	٨
٢٠	٠	٢٠	٦٠	الساعي	٣٧	١١.١	٠	١٥.٧	٧٣.٢	ميناء المعقل	٩
٣٧.٨	١٨.٧	٠	٤٣.٥	العشار	٣٨	٢٦.٧	٢٦.٧	١٣.٣	٣٣.٣	العامل	١٠
٢٩.٤	٠	٥.٩	٦٤.٧	المهلب	٣٩	٣٩.٢	٤.٣	١٣	٤٣.٥	المحارب	١١
٣٦.٩	١٥.٨	١٠.٥	٣٦.٨	التحرير	٤٠	٠	١٤.٣	٠	٨٥.٧	الغدير / الكويبة	١٢
٠	٧٠.٦	١١.٨	١٧.٦	الجزائر	٤١	٥.٩	٣٥.٣	٥.٩	٥٢.٩	إلا ساذه	١٣
٣١.٨	٣١.٨	٩.١	٢٧.٣	بريهة	٤٢	٢١.١	٢١	١٠.٥	٤٧.٤	الشفلة	١٤
٢٨.٦	٠	١٤.٣	٥٧.١	الزهور	٤٣	٢٤.٢	١٨.٢	٩.١	٤٨.٥	العباس	١٥
٣.٦	٣.٦	١٠.٧	٨٢.١	الإامن الداخلي	٤٤	٢٩.٤	١١.٨	٥.٩	٥٢.٩	التأميم	١٦
٢١	٣١.٦	٠	٤٧.٤	المهندسين	٤٥	٣١.٩	٢٠.٣	٧.٢	٤٠.٦	الموفقية	١٧
١٥.٣	١٣.٥	٧.٧	٦٣.٥	القبلة / الرشيد	٤٦	٤٣.٧	٢١.٩	٠	٣٤.٤	السلام	١٨
١٣.٨	١٧.٢	٦.٩	٦٢.١	القائم	٤٧	٢٧.٥	١٧.٦	١.٩	٥٣	الجمهورية	١٩
٢٩.٧	٢٩.٧	٥.٤	٣٥.٢	البلديات	٤٨	٢٢.٢	١٩.٤	١٣.٩	٤٤.٥	إلا ندلس	٢٠
١٤.٣	٢١.٤	١٤.٣	٥٠	العباسي	٤٩	٠	٩.١	١٨.٢	٧٢.٧	الزهراء	٢١
٨.٥	٣٠.٥	٢٠.٢	٤٠.٨	صنعاء	٥٠	٣٠.٥	١٦.٧	٢.٨	٥٠	الخضراء	٢٢
٠	٥٠	١٦.٧	٣٣.٣	عمان	٥١	٢٢.٦	١٢.٩	٩.٧	٥٤.٨	الميثاق	٢٣
٣٢	٨	٤	٥٦	القاهرة	٥٢	٨.٤	١٢.٥	١٢.٥	٦٦.٦	الرافدين	٢٤
٣٣.٣	٢٣.٩	٠	٤٢.٨	الفيحاء	٥٣	٥٠	٠	٣٣.٣	١٦.٧	الشرطة	٢٥
٢٨.١	٩.٤	٠	٦٢.٥	المتنزه	٥٤	٣٥.٥	١١.٨	٣.٩	٤٨.٨	الحسين / المربع	٢٦
٣٩.٣	١٠.٧	٠	٥٠	الربيع	٥٥	٢٠.٦	١٤.٧	٥.٩	٥٨.٨	الجمعيات	٢٧
٢٤.٤	١٧.٨	١٠.١		المعدل		٣١.١	٢٩.٩	٩.١	٢٩.٩	إلا صمعي	٢٨

المصدر : استمارة استبيان



رابعاً : الآثار المترتبة على تغير صنف او نمط الاستعمالات السكنية في المدينة

تعرضت مدينة البصرة خلال أربعة عقود إلى تغيرات هائلة في استعمالات الأرض الحضرية وعلى وجه الخصوص الاستعمال السكني حيث جرى تغيير في صنف الاستعمال أو نمطه بشكل مخطط تغيير (مقصود) أو غير مخطط (عشوائي) ومفاجئ للعديد من الأسباب مما ترك بصمة واضحة انعكست على أحياء المدينة جميعها لكن بنسب متفاوتة ، لذلك يعد هذا الاستعمال من أكثر استعمالات الأرض تغيراً فيما لو قورن مع الاستعمالات الأخرى (التجارية ، الصناعية ، الخدمية) ، وبناء على ذلك يمكن إجمال الآثار السلبية من خلال النقاط التالية :

١. الآثار الجمالية

ان اغلب المساكن في المدينة قد أصابها التغير والتشوه والترهل عمرانيا ، وهذا الأمر أصبح شائعا وواضحا نتيجة للفوضى البنائية التي ازدادت من معدل نسبة الكثافات البنائية عن طريق الكتل المقامة أو السلام الخارجية المقحمة في تصاميم المساكن ، وهي بذلك تغير في نمط الاستعمال لاسيما بناء طابق ثانٍ او مشتمل ، والتي أدت إلى تقارب المسافة البينية للمساكن ، مما يضطر الساكن لزيادة الخصوصية وتقليل الشرفية بإضافة السواتر والحواجز البصرية بأشكال وأنواع مختلفة منها بلاستيكية أو حديدية أو من القماش ، وهذا النوع من الإجراءات له انعكاساته السلبية على سكان تلك الأحياء من حيث انعدام الهيئة الجمالية البصرية لكونه شوه من البيئة الحضرية للمدينة لاسيما الأبنية المتجاوزين بالمقارنة مع الوحدات السكنية التخطيطية ، فضلا عن خدش للحياء وذلك باختلاس النظر إلى المساكن المجاورة .. الخ من الآثار الأخرى وبالتالي باتت القيمة الجمالية منخفضة بسبب الإضافات المستمرة على البناء الأصلي وما يرافقه من ارتفاع في كلف البناء ، مما حدا بالسكان إلى استخدام الحد الأدنى من العناصر الجمالية في الواجهات وذات الكلفة المنخفضة ، والذي انعكس على المظهر العام للوحدة السكنية ، مما اضعف الذوق العام .

٢. الآثار الاجتماعية :

تساهم التغيرات في صنف او نمط الاستعمال السكني في بروز ظاهرة اختلاف الثقافات نتيجة لاختلاط السكاني المتباين ، اذ من الملاحظ ان هناك عوامل متنوعة ساهمت في طرد الكثير من السكان من مناطقهم وأجبرتهم بالانتقال إلى مدينة البصرة بشكل فردي أحيانا وجماعي أحيانا أخرى ، ومن تلك المجاميع التقليدية الريفية فضلا عن القادمين من المحافظات الأخرى والنازحين فضلا عن الحراك السكني بين أحياء المدينة وبالتالي تكون لدينا خليط متنوع افرز مجتمع العشوائيات او المناطق الشعبية ، وهو عبارة عن تجمعات بشرية غير متجانسة ، تمتاز بالهشاشة السلوكية والأخلاقية وسط مكانٍ خالٍ من الخدمات في حالات كثيرة مع كثافة سكانية عالية ، فضلا عن الصعوبات في الحصول على الماء والكهرباء والعمل والتخلص من مياه الصرف الصحي والنفايات ، والتي أصبحت من الظواهر الطبيعية المألوفة في مناطق هذه الأحياء ، مكونة بيئة ملائمة لانتشار وتكاثر سلوكيات منحرفة لا تحكها أي قانون في تصرفاتها هذا من



جهة ، وتداخل استعمالات الأرض التجارية والصناعية مع الوحدات السكنية في اغلب أحياء المدينة من جهة أخرى ، انعكس هذا الأمر على تداخل المساكن بعضها مع بعض الآخر وأصبحت إطلالة المساكن متداخلة مع بقية الاستعمالات الأخرى (التجارية ، الصناعية ، الخدمات) ومن الملاحظ ان تلاصق الوحدات السكنية انعكس على ابراز مشكلات اجتماعية عديدة بسبب تجمع الشباب العاطل او المتسكع في اروقة الشوارع ، فضلا عن إشراف الأبنية متعدد الطوابق على الدور السكنية ولهذا برزت لدينا السلوكيات المنحرفة مثل (السرقة ، الاغتيا ل ، الخطف... الخ) ناهيك على حالات الضوضاء التي تسببها الاستعمالات التجارية والصناعية وحركة المركبات اليومية وانعكاساتها على سكان تلك الأحياء .

٣. الأثار البيئية

تعد الزيادة السكانية المطردة والتي من مدلولاتها زيادة الأسر لاسيما في الأحياء الشعبية (الحسين ، الشعلة ، الأصمعي ، الجمهورية ، كوت الحجاج .. الخ) في زيادة التغيرات في صنف او نمط الاستعمال السكني مما تساهم في زيادة الاستهلاك السلع الغذائية والاستهلاكية وهذا بدوره ينعكس على زيادة حجم النفايات المتروكة ضمن أروقة تلك الأحياء ، مما سبب تتفاقم لهذه الظاهرة بشكل كبير ، وينسحب المنظور نفسه على وجود تناثر واضح للنفايات الموجودة على شوارع الرئيسة لتلك الأحياء التي تسود فيها نشاطا تجاريا ، يقابل ذلك تلك عمل الأجهزة المعنية لاسيما بلدية البصرة في معالجة هذه المشكلة وبالتالي تركت أثار بيئية سيئة على السابلة القاطنين ضمن تلك الأحياء ، فضلا عن السكان القاطنين قرب تلك الشوارع ، وأهمها كثرة الذباب والقوارض او الروائح ومسببات المرض ، وكذلك تكاثر نسبة الغبار والملوثات بسبب الحركة الكثيفة للسابلة والمركبات وعدم وجود أحزمة خضراء تفصل بين حركة تلك المركبات والسابلة، وزيادة نسبة الدخان والروائح الكريهة المنبعثة من بعض المحلات ولاسيما المطاعم والمخابز في تلك الشوارع مما أدى إلى تأثيرات سلبية انعكست على المساكن المجاورة ، وخير دليل ما يلاحظ من المظاهر الشائعة في الأحياء العشوائية ، هي تكدس القمامة والنفايات بالقرب من المساكن التي تعد مصدر رزق لبعض السكان ، بما تحتويه من بقايا الأطعمة ومواد أخرى يمكن الاستفادة منها مجددا لكون اغلب الساكنين ضمن السكن العشوائي من فئة الكسبة أو العاطلين عن العمل كما اشرنا إلى ذلك بلغة الأرقام خلال الفصل الأول ، وبالتالي نجد أن كثير منهم يقومون بتصنيف تلك القمامة لغرض بيعها مما يعرضهم للإصابة بكثير من الأمراض المتعلقة بالنفايات ، ويبدو من تتبع الصورة (٢٩) مثال واقعي على حالة الاثار البيئية وانعكاساتها اذ تمثلت في انتشار ظاهرة رعي الحيوانات ضمن حيز المدينة كما في حي الحسين .



صورة (٢٩) ظاهرة انتشار الحيوانات في شوارع حي الحسين



تاريخ التقاط الصورة ٢٠١٦/١٢/١٠

٤. الآثار العمرانية

لم تعد مدينة البصرة على سابق عهدها قبل عام ٢٠٠٣ ، اذ تبين ومن خلال استقراء الفصل الثاني لاسيما السنوات المختارة (١٩٧٧ ، ١٩٨٩ ، ٢٠٠٢) ان مدينة البصرة قد نظمت بشكل عمراني جيد ، حيث سادت (العمارات السكنية ، الوحدات السكنية النسقية ، الأحياء السكنية وفق شرائح محددة (المهندسين ، الضباط ، المعلمين ..الخ) ضمن إحياء مختارة ، لكن بالمقارنة بالسنوات التي تلت عام ٢٠٠٣ وحالة التبدلات السياسية والاقتصادية وتبعاتها على الناحية الاجتماعية أدت إلى تردي الوضع الاقتصادي مما شجعت على الهجرة الى المدينة وهذا الأمر انعكس على إبراز ظواهر سلبية والتي طغت على معظم إحياء المدينة ، فعلى سبيل المثال انتشار ظاهرة تريفيف المدينة اذ نقلت العديد من العادات الريفية لتصبح حالة واقعية ضمن نسيجها ومنها حجز مساحات محددة استخدمت لتربية الحيوانات متجاوزين بذلك على مناطق فارغة ضمن أحيائها السكنية كما في احياء الحسين والشعلة لكل منهما ، وبالتالي ساهمت هذه الظاهرة في تشويه جمالية البيئة الحضرية ، وكذلك الحال انتشار ظاهرة التجاوزات على الأرصفة والساحات المفتوحة مما أدى إلى تداخل استعمالات الأرض ولا يوجد للسابلة مجالا للسير ضمن المساحة لصغر عرض الشارع ، هذا إلى جانب انتشار المساكن العشوائية في عموم أحياء المدينة مما احدث تشويه للصورة البصرية بسبب انعدام القيم الجمالية في تصميم تلك المساكن ويعزى ذلك إلى كون هذه المساكن شيدت بطريقة الجهود الذاتية واعتماد السكان على أساليب بسيطة وقديمة وخارج أطر القوانين المتعارف عليها، فضلا عن حالات الترميم للمساكن والتي انتشرت في عموم أحياء المدينة مما ساهم في تغير صنفها أو نمطها وبالتالي انعكس على تهديم وتشبيد المساكن او العمارات التجارية أو تحويلها إلى مؤسسات تعليمية.



وبصفة عامة انعكست الآثار العمرانية على تشويه البيئة الحضرية ، من خلال حصول تلوث بصري في عموم أحياء المدينة نتيجة بقاء بعض الدور نصف مشيدة او مشيدة جزئياً بعد تغيير استعمالها وانتشار المواد الإنشائية ضمن الشوارع الفرعية للعديد من الأحياء ، مما جعل الفوضى وتراكم النفايات سائدة فيها ، وكذلك عدم وجود تصميم معماري موحد لتلك المساكن ، مما أدى بالنتيجة إلى تنوع طرز الواجهات الجديدة وأسلوب البناء كل حسب ما يجتهد به صاحب الملك .

٥. الآثار الاقتصادية

يساهم العامل الاقتصادي في تغير صنف الاستعمال السكني من خلال قيام أصحاب المساكن بإجراء تحويلات في جزء او معظم واجهات وحداتهم السكنية وهذا يشمل الأعم الأغلب لأحياء مدينة البصرة ومنها تلك الوحدات التي تحاذي الشوارع الرئيسية او الثانوية وذلك من اجل الاستفادة من المردود المادي الذي يتحقق من المحلات التجارية اذ تكون لها عائدة كبيرة ، فضلا عن الاستفادة من المسكن لسكن أفراد أسرهم ، وبناء عليه فان هذه المساكن تقوم بأمرين الأول العائد الاقتصادي والأخر سكن للعائلة ، يقابل هذا الأمر الانعكاسات السلبية التي تتركها المحلات التجارية على سكان المحلة السكنية مما يؤدي الى فقدان الخصوصية الفردية والأمن للمساكن المجاورة ، هذا الى جانب انتشار الازدحامات اليومية وفقدان الهدوء من جراء حركة السيارات . لكن على الرغم من الآثار السلبية المشار لها يمكن ان يكون هناك جوانب ايجابية لاسيما ان المحال التجارية المنتشرة ضمن الأحياء السكنية تؤدي وظيفة توفير الحاجات اليومية لسكان المناطق المجاورة.

يلاحظ من خلال المرئيات الفضائية ان عموم الشوارع الرئيسية وعلى جانبيه انتشرت المحال التجارية والصناعية فالبعض منها جزء من وحدات سكنية نظامية لكن اغلب تلك المحال هي تجاوز صريح على ممتلكات حكومية وخير مثال المحال التجارية لبيع الأثاث والانشائيات التي انتشرت على جانبي شارع (النصر) بعد عام ٢٠٠٣ مما ولد حالة من الإرباك المروري اليومي وتراكم النفايات والمواد الإنشائية بالقرب من محالهم التجارية يقابل ذلك عجز الجهات ذات العلاقة في معالجة هذا الأمر لاسيما ان جميع تلك الأراضي هي جزء من نسيج المدينة خصصت للتوسع المستقبلي بحسب التصاميم الأساسية للمدينة، لذا لم تقتصر الآثار السلبية على شارع النصر فحسب بل هذا يتماشى في عموم الشوارع التجارية الرئيسية والثانوية في المدينة التي تعاني من الآثار نفسها مثل الازدحامات اليومية فضلا عن ظاهرة تراكم النفايات وسيادة الضوضاء بشكل مستمر لاسيما خلال مدة النهار اليومية.





الفصل الرابع

الممارسات التخطيطية للمدينة

والتغيرات المستقبلية المقترحة للاستعمالات السكنية

أولاً : الممارسات التخطيطية للمدينة (١٩٤٢ - ٢٠١٤)

١. مرحلة ما قبل التخطيط والتصميم لعام ١٩٤٢

٢. مخطط البصرة الجديد ١٩٥٦ - ١٩٧٦

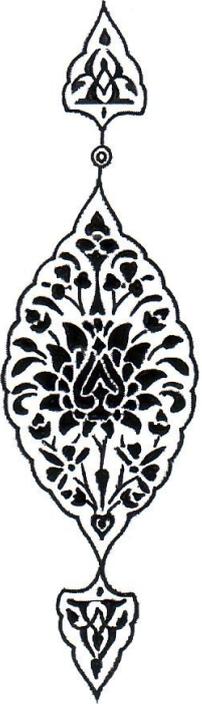
٣. خطة تطوير البصرة لعام ١٩٧٤

٤. المخطط الأساسي لمدينة البصرة ١٩٨٥ - ٢٠٠٠

٥. إستراتيجية تحديث التصميم الأساسي لمدينة البصرة لعام ٢٠١٤

ثانياً : التغيرات المستقبلية المقترحة لتغير استعمالات

الأرض السكنية من منظور التصميم الأساسي لعام ٢٠١٤





الفصل الرابع : الممارسات التخطيطية للمدينة والتغيرات المستقبلية المقترحة للاستعمالات السكنية

يعد تنظيم استعمالات الأرض الحضرية في أية مدينة احد مقوماتها الحضارية ومن عناصر ديمومتها وتطورها استراتيجية كونها تمثل استراتيجيات التي تتبعها الجهات المسؤولة لاتخاذ قرارات لتنمية وتوجيه وضبط نمو وتوسع العمران في المدينة بحيث يتاح للأنشطة والخدمات الحضرية افضل توزيع جغرافي وللسكان اكبر فائده (1) لكون التصميم الأساسي يهتم بدراسة مكونات المدينة (الفعاليات والأنشطة والسكان) من حيث توزيع استعمالات الأرض وتغيراتها المستقبلية وتوزيع السكان ونموهم والتغيرات التي تحصل لهم وشبكات الشوارع وأنظمة النقل اللازمة لربط الفعاليات وسهولة الوصول (2) وبصفة عامة يعرف التصميم الأساس بأنه صفة تنظيمية وإنمائية وعمرانية رئيسة بوصفه الدستور الذي يوجه حركة الأعمار والتطوير في المدن وهو بذلك يتعامل مع وحدتي الزمان والمكان بمتغيراتها المختلفة التي يكون مجتمع المدينة وإقليمها مسؤولا عن تحديدها (3) وفي ضوء ذلك يعرف تخطيط المدن أو التخطيط الحضري بمعناه الشامل هو توزيع مكاني لاستعمالات الأرض الحضرية بشكل متوازن ليحقق اكبر فائدة للسكان من خلال توجيه وضبط وتخطيط لنمو ورقي البيئات الحضرية (4) ومن ذلك نتوصل إلى حقيقة بان التصميم الأساسي يلبي احتياجات السكان المتعددة والمتزايدة وفق مراحل تخطيطية قادرة على استيعاب ما يستجد من متغيرات خلال تلك المدة بما يتلاءم مع خطط التنمية في البلد ، لذا فان السقف الزمني للعملية التخطيطية تتحدد بمدة لا تتجاوز ٢٥ عاما في اغلب حالاته ويختلف بحسب بلدان العالم ، ففي البلدان المستقرة اقتصاديا وسياسيا تخطط لهذه المدة ، في حين البلدان مثل العراق الذي يمتاز بسرعة التغير تضع له المخططات للمدة ٥-١٠ سنوات ، ، لكن تبقى الحقيقة ثابتة ان لكل مدينة لها خصوصيتها في إتباع الأساليب والطرق الكفيلة لوضع تصميمها وفق إمكانياتها التي تتمثل (ملكية الأرض ، المادية ، التخطيطية ، منظور الجهات التخطيطية لهذه المدينة) بعد تحديد الواقع الفعلي والتوجهات المستقبلية لها ، وهنا لابد من التركيز على نقطة أساسية هي ان من أهم صفات التصميم الأساسي الديناميكية في التخطيط والتصميم وليس الجمود لان النمط

(١) خلف حسين علي الدليمي ، التخطيط الحضري (اسس ومفاهيم) ، الطبعة الاولى ، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٢ ، ص ٦١ .
 (٢) محمد صالح ربيع العجيلي ، اثر التغير العشوائي لاستعمالات الأرض على التصميم الأساسي لمدينة بغداد ،مجلة كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، العدد ٢ ، ٢٠٠٨ ، ص ٨٤٤ .
 (٣) مرتضى مظفر سهر الكعبي ، الزحف العمراني لمدينة شط العرب على الأراضي الزراعية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (دراسة في جغرافية المدن) رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة البصرة ، ٢٠١٣ ، ص ١٨١ .
 (٤) محمد جاسم شعبان العاني ، التخطيط الإقليمي (مبادئ وأسس-نظريات وأساليب) ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان - الاردن ، ٢٠٠٧ ، ص ٨٣ .

الحضري لا بد بالضرورة أن يغير موقعه أو ان يتوسع لمجازاة حركة التطورات في المدينة وهذا أمرٌ يمكن تحقيقه بأدنى حد من السيطرة وأقل قدرا من خلال التصميم الأساسي ، وبالتالي فان عملية إعداد التصميم الأساسي لأيه مدينة يمتاز بتغير مستمر والتي تتم عبر حلقات زمنية متصلة بتناقلها مخطط هيكل سابق ويتسلمها مخطط لاحق.

اعتمدت التصاميم الأساسية للمدن ومنها مدينة البصرة بشكل رئيس على معلومات لم تشتق من البرامج الحديثة المعروفة في الوقت الحاضر مثل نظم المعلومات الجغرافية وغيرها بل اعتمدت في حساب المساحات على الوسائل التقليدية مثل مقياس الرسم والمسح الميداني وغير ذلك وبالتالي لم تعطينا صورة حقيقية عن الواقع الفعلي لكل استعمال من استعمالات الأرض الحضرية بشكل حقيقي ، ومع ذلك ان التطور الحديث لاسيما الاستعانة بتطبيقات نظم المعلومات الجغرافية والبحث الدقيق عن خرائط التصاميم الأساسية فضلا عن الحصول على مرئيات فضائية استطاع الباحث الحصول على جميع تلك التصاميم التي وضعت لمدينة البصرة خلال المدة (١٩٤٢-٢٠١٤) وبعد عملية الإرجاع الجغرافي لكل تصميم ومن ثم تسقيط كل استعمال في مكانه المخصص له وفق منظور الشركات التي صممت هذه المخططات ومن ثم حساب مساحة كل استعمال بشكل منفصل عن الآخر وبالمحصلة النهائية أسفرت النتائج عن تزويد الدراسة بمجموعة من الخرائط عالية الدقة وجداول تفصيلية . وبهذا الصدد يهدف هذا الفصل الى دراسة التصاميم الأساسية التي تناولت مدينة البصرة وفق محورين ، يتمثل المحور الأول بدراسة وافية للتصاميم الأساسية التي وضعت للمدينة مع بيان ايجابياتها او سلبياتها ، في حين يتناول المحور الثاني تغير استعمالات الأرض السكنية من منظور إستراتيجية تطوير مدينة البصرة وتحديث التصميم الأساسي لعام ٢٠١٤ بشكل مفصل لكونه محور الدراسة الحالية .

أولا : الممارسات التخطيطية للمدينة (١٩٤٢- ٢٠١٤)

١ -مرحلة ما قبل التخطيط والتصميم عام ١٩٤٢

لا تختلف مدينة البصرة عن المدن الإسلامية الأخرى من حيث طراز معماريتها لكون المدن الإسلامية قد وضعت لها مخططاتها قبل تشييدها ، إذ جرت العادة عند المخطط الإسلامي أن يضع موقع الجامع أولا ومن ثم قصر الإمارة وبعد ذلك يخطط السوق في قلب المدينة والتي تصب فيه وتتجمع عنده وتفضي إليه الشوارع الآتية من أطراف المدينة ومن ثم تتناثر الدور السكنية من قلب المدينة وعلى أطراف تلك الشوارع^(١) وهذا يدل على مرجعية عملية التخطيط منذ القدم ، بل الأكثر من ذلك اذ كشفت الآثار والحفريات للحضارات السابقة مثل المدن السومرية على تكامل التصاميم الأساسية لها لاسيما تخطيط استعمالات الأرض من حيث ان المعابد احتلت قلب المدينة ودور الأغنياء تقع على الطرق الرئيسية ، أما دور الفقراء

(١) صبري فارس الهيتي ، التخطيط الحضري ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٩ ، ص ١٣١.

فتكون محتشدة ومتداخلة مع بعضها البعض في أماكن محددة ويسري هذا التخطيط على بقية الاستعمالات الأخرى^(١).

بدأت توجهات البلد بصورة عامة الاهتمام بهذا المفصل الحيوي منذ الثلاثينات من القرن العشرين حيث وضعت أولى الممارسات التخطيطية لمدينة الموصل عام ١٩٣٠^(٢) ومن ثم في بغداد عام ١٩٣٦ حيث استدعت الجهات المعنية البرفسور الألماني (ج . بريك) ليعيد مشروعا لتخطيط مدينة بغداد وبالفعل بعد إجراء المسوحات قدم تقرير مبسط بواسطة معاونه (برونو وينر) عن مدينة بغداد نهاية العام نفسه^(٣)، أما مدينة البصرة لم تظهر فيها الرؤى التخطيطية الا في عام ١٩٤٢ فقبل هذه المدة لاسيما في عام ١٩٣٦ لم تكن للمدينة أي تصميم عمراني يوجه استعمالات الأرض ، بل قام مهندسو البلدية بإعداد خريطة مسحية شبه تفصيلية عن واقع حال المدينة بغض النظر عن طريقة توزيع استعمالات الأرض فيها لأنها تركت حسب رغبات ملاك الأراضي بتحديد نوع البناء ، وهذا مؤشر بان المدينة نمت تحت قوانين العرض والطلب وشيدت الأبنية ذات الاستعمال المختلط والمؤسسات الصناعية والوحدات السكنية بشكل عشوائي ولم يكن للبلدية إلا إجازة البناء كوسيلة ضاغطة لضبط توسع المدينة او عدم التجاوز^(٤)، وهو مؤشر يوضح نمو المدينة في أماكن معينة من دون غيرها ويعزى سبب ذلك بحسب مفهوم التخطيط السائد آنذاك ، اذ اقتصر تخطيط المدن على شق الشوارع وبناء الجسور واستملاكات الأراضي هذا الأمر حفز بلدية البصرة ان تتطلع إلى تحسين هذا المنظور لذلك أجرت المسوحات الميدانية لغرض وضع تصميم أساس يمثل تصورات المدينة وقد وضع موضع التنفيذ عام ١٩٤٢ رغم كون هذه التصورات محدودة وبدائية في مضمونها ولا تعطي بعدا عن تطور المدينة المستقبلي الا أنها محاولة جادة مثلت النواة الأولى في مجال التخطيط والابتعاد نوعا ما عن العشوائية في البناء وبشكل خاص في مركز المدينة هذا من جهة ، خريطة (٧١)، ولتحفيز الجهات المعنية بأهمية تخطيط المدينة وبعدها المستقبلي لاسيما وضع مخططات لتوجيه استعمالات الأرض من جهة ثانية . وبناء على ذلك ساهم هذا التصميم في تحديد المناطق العمرانية وعرض الشوارع ودرجة استقامتها فضلا عن انه استطاع أن يضع المدينة كصورة تفصيلية أمام المسؤولين عن أدارتها في تلك المدة وبخاصة في مجال توفر الخدمات ونظرتهم في كيفية توسع المدينة واتجاهات هذا التوسع^(٥).

(١) محمد جاسم شعبان العاني ، التخطيط الإقليمي (مبادئ وأسس-نظريات وأساليب) ، مصدر سابق ، ص١٦٧.

(٢) محمد أزهر السماك وآخرون ، استخدامات الأرض بين النظرية والتطبيق (دراسة تطبيقية عن مدينة الموصل الكبرى حتى عام ٢٠٠٠) ، مطابع مديرية الكتب والنشر في جامعة الموصل ، ١٩٨٥ ، ص١٤٧.

(٣) صالح فليح حسن الهيبي ، تطور الوظيفة السكنية لمدينة بغداد الكبرى ١٩٥٠-١٩٧٠ ، مصدر سابق ، ص٦٢.

(٤) عبد المهدي سليم المظفر ، الممارسات الحديثة لتخطيط المدن في البصرة ، موسوعة البصرة الحضارية ، مصدر سابق ، ص٤٥١.

(٥) صلاح هاشم زغير الاسدي ، التوسع المساحي لمدينة البصرة ، مصدر سابق ، ص ١٤٧

يلاحظ من جدول (٤٧) ان مدينة البصرة قد شغلت مساحة وفق تصميمها الأساس لعام ١٩٤٢ (٢٩٣٠ هكتار) ما يعادل (٢٩,٣ كم^٢) شغل الاستعمال السكني نسبة ١٤,٧% بينما احتل قطاعي الصناعة والتجارة النسب (١,٧% ، ٤,٨%) على التوالي وقطاع الخدمات سجل (٢٧,٩%) في حين شكلت الاستعمالات الأخرى نسبة ٥٠,٩% من مساحة التصميم الأساسي ، اما بخصوص توزيع استعمالات الأرض فيبدو جليا ان مجمل استعمالات الأرض قد تركزت بالدرجة الأولى ضمن أنويتها الثلاث (البصرة ، العشار ، المعقل) ، فضلا عن تجمعات سكنية مبعثرة هنا وهناك من أجزاء المدينة وهذا الأمر منوط بتركز استعمالات الأرض الأخرى وأهميتها ودرجة مركزيتها وبالتالي فهذه المناطق هي بالأساس مناطق تجارية أو موانئ مما ساهمت في جذب السكان للعمل ، وهذا ما يفسر تركيز السكان في تلك المناطق من دون غيرها وذلك بحسب عوامل متعددة منها (موقعية ، اجتماعية ، ملكية الأرض... الخ).

جدول (٤٧)

مساحة ونسب توزيع استعمالات الأرض الحضرية بحسب التصاميم الأساسية في مدينة البصرة للمدة ١٩٥٦-٢٠١٤

نوع الاستعمال											السنوات
الاستعمالات اخرى		الاستعمال الخدمات		الاستعمال التجاري		الاستعمال الصناعي		الاستعمال السكني		مساحة	
النسبة	اخرى	النسبة	الخدمات	النسبة	التجارة	النسبة	الصناعة	النسبة	السكن	التصميم	
%	(*)	%		%		%		%		هكتار	
٥٠,٩	١٤,٩	٢٧,٩	٨,٢	٤,٨	١,٤	١,٧	٠,٥	١٤,٧	٤,٣	٢٩٣٠	١٩٤٢
٣٠,٥	١١,١	١٨,٧	٦,٨	٦,٣	٢,٣	٥,٢	١,٩	٣٩,٣	١٤,٣	٣٦٤٠	١٩٧٦- ١٩٥٦
٢٧,٥	٤٣,١	٩,٢	١٤,٤	١,٩	٣,١	٤,٩	٧,٧	٥٦,٥	٨٨,٥	١٥٦٨٠	٢٠٠٠- ١٩٧٥
٢٤,٧	٤٢,١	١١,٩	٢٠,٤	٢,٩	٥,٢	٤,٩	٨,٣	٥٥,٥	٩٤,٦	١٧٥٠٥٠	٢٠٠٠- ١٩٨٥
١٥,٦	٧٣,٨	٢٧,٤	١٢٩,٩	٣,٢	١٥,٢	١١,٨	٥٦,١	٤١,٩	١٩٨,٨	٤٧٢٨٠	٢٠٣٥- ٢٠١٤

المصدر : عمل الباحث بالاعتماد على

(١) خرائط التصاميم الأساسية لمدينة البصرة ١٩٤٢-٢٠١٤ .

(٢) حسب مساحة استعمالات الأرض الحضرية لكل التصاميم (١٩٤٢-٢٠١٤) بواسطة برنامج Arc Gis 10.2

شهدت المدة الزمنية ١٩٤٠-١٩٥٠ محاولات نشطة لتطوير معالم مدينة البصرة وذلك لمواكبة استعمالات الأرض الحضرية المتنامية (السكنية ، التجارية ، الصناعية ، الخدمية) لاسيما وأن مدينة البصرة أصبحت مركزا تجاريا وصناعيا وسياحيا مهما للعراق^(١) وهذا يدل على تركيز مكاتب وفروع الشركات والمؤسسات الحكومية العاملة ضمن مجال النفط والموانئ التجارية في المدينة ، فضلا عن وجود المطار

(*) تمثلت استعمالات اخرى جميع الفضاءات الفارغة والأراضي الزراعية الواقعة ضمن نسيج المدينة .

(١) عبد المهدي سليم المظفر ، الممارسات الحديثة لتخطيط المدن في البصرة ، مصدر سابق ، ص ٤٥٣ .

الجوي والسكك الحديدية في المعقل ، لذا يمكن القول إن الواعز التخطيطي يساهم في تناغم النسيج الحضري للمدينة وهذا مبرر واضح لتلك المحاولات التخطيطية .

٢ - مخطط البصرة الجديد ١٩٥٦ - ١٩٧٦

يعد مخطط البصرة الجديد أول خطوة رصينة في عملية التخطيط الحضري للمدن حيث أوكلت المهمة إلى شركة (Doxiadis) الذي يشرف عليها الاستشاري (ماكس لوك) لغرض وضع تصميم جديد للمدينة والذي شمل جميع أجزائها ابتداء من واقع حال المدينة وانتهاء بوضع مقترحات لأهم المشكلات التي تواجه المدينة آنذاك ، والجدير ذكره أن هذه الشركة ساهمت بتصميم العديد من المخططات الأساسية للمدن (*) ، لذلك يعد هذا التصميم سلسلة من نجاحات هذه الشركة . ومن خلال المسوحات الميدانية لكادر الشركة تم وضع اليد على أهم المشكلات التي تعاني منها مدينة البصرة عقد الخمسينيات مثل ارتفاع مستوى المياه الجوفية وظاهرة الفيضانات المتكررة وتشظي الاستعمالات الأرض وعلى وجه الخصوص الاستعمال السكني ، ولنعطي مثالا عن الواقع السكني السائد التي أشارت إليه الدراسة الميدانية في تلك المدة ، إذ كانت الفيصلية (الجمهورية حاليا) تعاني من بعض الظواهر المشار إليها لذلك اقتضى التصميم الاهتمام المباشر بها وبالتالي فقد استطاع الاستشاري ماكس لوك بعد حصيلة من الدراسات الميدانية التي أجريت عام ١٩٥٥ ان يلخص تجربته وذلك بوضع تقرير شامل ومفصل عن المدينة عام ١٩٥٦ وفي كافة جوانبها والتي شملت (وصف حالة المناطق العمرانية القائمة ، دراسة استعمالات الأرض الحضرية التجارية والصناعية والخدمية ، تحديد مشاكل النقل في الشوارع الرئيسية ، دراسة وتحديد وتوزيع الاستعمالات الخدمية (المساجد والكنائس والمناطق الترفيهية وتوزيع المدارس الحالية والمقترحة وتوزيع الخدمات الطبية ،التخلص من النفايات والفضلات، تجهيز الماء والكهرباء وغيرها) وعن طريق هذه الدراسة تم وضع العديد من المقترحات لغرض تطوير المدينة ومنها مقترحات لتطوير المنطقة العمرانية واختيار موقع جديد لمطار البصرة خارج التصميم الأساس ، وإيجاد الحلول الكفيلة لمشاكل النقل والمشكلات الأخرى التي كانت تعاني منها المدينة عقد الخمسينيات ، فضلا عن دراسة واقع استعمالات الأرض القائمة والمقترحة والمسائل والمشكلات التي تعترض تطوير المدينة وقد وضع لها سقف زمني لمدة (٢٠) عاماً للفترة (١٩٥٦-١٩٧٦) إذ تضمنت احتمالات التوسع واتجاهاته، وبناء على ذلك احتوى التقرير على (٧٨) صفحة بواقع (ستة عشر) فصلا و ثلاث مراحل لتنفيذ خطة تطوير البصرة^(١) كما موضح في خريطة (٧٢).

(*) مثل التصميم الأساسي لمدينة عمان الكبرى عام ١٩٥٥ ، و مخطط مدينة بغداد وغيرها من تصاميم الأساسية للمدن.

(1) (Max Lock ,The New Basrah , Asurvey and planning report for the Basrah municipality,By Max lock & partnes, London ,1956.

جدول (٤٨)

الحجم السكاني والمقترح والمهاجرين وفق التصميم الأساسي في مدينة البصرة لعام ١٩٥٥

المنطقة / القطاع	عدد السكان	السكان المقترحون	السكان القادمون إلى المدينة
البصرة/١ (حى المهلب)	٢٥٣٧٢	٣٦٥٤٩	١١١٧٧
البصرة/٢ (حى التحرير)	١١٢٨٩	١٦٣٢١	٥٠٣٢
العشار/١ (البجاري ومقام على)	١٠٠٩٧	١٢٥٤٨	٢٤٥١
العشار/٢ (القشلة)	٢٣٤٩٢	١٩٨٧٢	—
العشار/٣ (الداكرو والرواسة)	٢٨٧٣٣	٣٣٨٠	—
العشار والبصرة/١	٣٨٧٤	١١٦١٧	٧٧٤٣
العشار والبصرة/٢	١٥١٢٤	٤٩٢٨٠	٣٤١٥٦
الفيصلية (الجمهورية)	٢٥٥٠٠	٣٠٥٠٠	٥٠٠٠
المجموع	١٤٣٤٨١	١٨٠٠٦٧	٦٥٥٥٩

Max Lock ,The New Basrah , Asurvey and planning report for the Basrah municipality,By Max lock & partnes, London ,1956.p.31

ومن الملاحظ أن التغيرات المتسارعة التي مرت بها مدينة البصرة خلال عقود الثلاثينيات والخمسينيات من القرن العشرين لكونها قطباً تجارياً وصناعياً انعكس هذا الأمر بانتشار الاكواخ والصرائف وهي ظواهر عمرانية اقل ما يمكن ان يقال عنها انها غريبة عن رؤية المجتمع البصري وتطلعاته والعادات والتقاليد السائدة وهذا ناجم عن الزيادة السكانية المطردة الناجمة من عاملي الزيادة الطبيعية والهجرة والتي نقلت ثقافات مختلفة عن واقع مدينة البصرة ، وهنا نلاحظ إن عامل الهجرة ناجم بفعل زيادة الطلب على العمل في المؤسسات التجارية والصناعية (مكابس التمور وأنشطة الموانئ) مما ساهم في توفير العمل اليومي لشريحة كبيرة من السكان وعمل ميسر وبأجور مجزية يقابل ذلك تدهور العلاقات الاقتصادية والمعاشية في الريف الزراعي لاسيما المحافظات الجنوبية مما أدى إلى حدوث هجرة دائمية كبيرة للسكان انعكست على زيادة الطلب على الوحدات السكنية وبالتالي ظهر انتشار واسع للصرائف في المدينة وارتفاع اعدادها حتى سجلت عام ١٩٥٦ بنسبة (٢٢,١%) ، اذ يعد هذا النوع من السكن هو تغير صنف الاستعمال من أراضي زراعية او فضاءات مفتوحة الى وحدات سكنية عشوائية ، أما توزيعها المكاني فتقع بين البصرة والمعقل متمثلة في مناطق (العالية وصبخة العرب (حى عتبة بن غزوان حالياً) إذا ما قورنت مع سنوات سابقة والتي سجلت (٩,٧%) لعام ١٩٣١ ، جدول (٤٩) وخريطة (٧٣) .

جدول (٤٩)

إعداد المساكن المبنية بالطابوق والصرائف (١٩٣١ - ١٩٥٦)

السنة	مسكن طابوق	%	مسكن صريف	%
١٩٣١	٧٦١	٠,٩	٨٢٣٦	٩,٧
١٩٣٥	١٦٢٣	١,٩	٥٠٠٠	٥,٩
١٩٣٧	٤٧١١	٥,٥	٥٠٨٣	٦
١٩٣٨	٧٥١٠	٨,٩	٥٢٠٣	٦,١
١٩٤١	٨٣٢١	٩,٨	٤٩٠٠	٥,٨
١٩٥٦	٩٢٨٠	١١	١٨٦٧٨	٢٢,١
المجموع	٣٢٢٠٤	٣٨,١	٥٢١٨٣	٦١,٩

المصدر : ماهر يعقوب موسى ، التحليل الجغرافي للوظيفة السكنية في مدينة البصرة ١٩٧٧-١٩٩٦ ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٧ ، ص ١٢٣ .

وتناولت المسوحات الميدانية دراسة الكثافة السكانية لسكان المدينة اعتماد على نمط البناء السائد (الصرائف ، الطابوق) بحسب بيانات الجدول (٥٠) .

جدول (٥٠)

الكثافة السكانية في مدينة البصرة حسب المناطق السكنية لعام ١٩٥٦

ت	نمط البناء	المساحة التي شملها المسح ٢٤٠٠٠	السكان بالالف	الكثافة السكانية ٢٤٠٠٠/شخص
١	الصرائف في البصرة	٠,٩	١٠٢	١١٥
٢	الصرائف في العشار	٠,٥	٧١	١٤٢
٣	البيوت المبنية بالطابوق في العشار بأنواعها	٠,٨	٢٠٠	٢٥٠
٤	بنايات ذو طابقين في العشار	٠,٨٥	٩٣	١٠٥
٥	بنايات ذو طابقين فقيرة في هيكلها	٠,٤	٨٢	٢٠٥
٦	بنايات ذو طابقين بحالة جيدة في البصرة	٠,٥	٩٢	١٨٤
٧	بيوت مبنية من الطابوق والطين في البصرة والعشار	٠,٦	١١٦	١٩٣
٨	منطقة سكنية راقية ذات طابق واحد	٢,٨	٦٤	٢٣

Max Lock ,The New Basrah , Survey and planning report for the Basrah municipality, By Max lock & partners, London ,1956.p.28

والمفرد للنظر ان الدراسة المسحية ووفق العديد من العوامل والمميزات التي تتمتع بها مدينة البصرة تم وصفها عاصمة جنوب العراق والميناء البحري الوحيد له لكنها بالمقابل تعاني من مشكلات جمة أهمها مشكلة تبعثر استعمالات الأرض الحضرية لاسيما السكنية منها ، لكونها مقسمة إلى ثلاثة مراكز حضرية وهي البصرة (الرأس) والعشار (الجسم) والميناء المعقل (الأذرع النشطة) مما تطلب ربطها بطرق النقل ، اذ اقترحت الدراسة بضرورة ربط المعقل بالبصرة بطرق النقل بعد الإهمال التي تعرضت له منطقة البصرة القديمة وتركز العمران في منطقة العشار فضلا عن ربط منطقة الفيصلية (الجمهورية حاليا) بالبصرة والمعقل وهي كما يصفها ماكس لوك منطقة معزولة وبحاجة ماسة لتحقيق الارتباط والاتصال بينها وبين

المراكز الحضرية الأخرى^(١)، وقد كشف التصميم جملة من المقترحات منها المحافظة على الجداول النهرية واستخدامها لأغراض عديدة مثل تصريف المياه إذ إنها تخترق المدينة على شكل أجنحة ترتبط بعمود فقري يمتد بين نهري العشار والخذق ، هذا إلى جانب توفير مناطق خضراء تمتد على شكل أشرطة حول القنوات المائية الرئيسية والفرعية وتكون القنوات النهرية حدود فاصلة للمحلات السكنية^(٢) فضلا عن المقترحات المشار إليها أنفا .

يتضح من جدول (٤٧) ان مساحة التصميم الأساسي لعام ١٩٥٦ سجلت (٣٦٤٠ هكتارا) بما يعادل (٣٦,٤ كم^٢) اذ احتل الاستعمال السكني المرتبة الأولى من حيث النسبة (٣٩,٣%) وهي أعلى بكثير من نسبة عام ١٩٤٢ والتي سجلت (١٤,٧%) بزيادة مقدارها (٢٤,٦%) ، أما الاستعمالات الصناعية والتجارية فقد أصابها أيضا الارتفاع لتسجل (٥,٢% ، ٦,٣%) على التوالي ، بينما شكلت الاستعمالات الخدمية نسبة (١٨,٧%) والأخرى سجلت ما نسبته (٣٠,٥%).

وبصورة عامة فعلى الرغم من عدم تطبيق العديد من المقترحات التي خلصت لها مسودة التصميم الأساس لعام ١٩٥٦ وهذا مرده إلى جملة من الأسباب منها مادية وسياسية وإدارية وغيرها إلا انه يعد دليل عمل بلدية البصرة لكونه أعطى بعدا توضيحياً لتوزيع استعمالات الأرض وفق المعايير وبالتالي يمثل حجر الزاوية للتصاميم الأساسية اللاحقة كونه نقطة تحول نحو تحقيق التوزيع الأمثل لاستعمالات الأرض في المدينة .

٣ - خطة تطوير البصرة ١٩٧٥ - ٢٠٠٠

كشفت التصاميم انفة الذكر بان مدينة البصرة تتغير بشكل ديناميكي متسارع مما صعب الامر على الجهات المختصة السيطرة على توجيه استعمالات الأرض الحضرية فيها لاسيما عقد السبعينيات من القرن العشرين حيث ان العراق قد أمم الصناعة النفطية آنذاك وهذا له انعكاسات ايجابية في زيادة الدخل القومي الذي ساهم في زيادة متوسط دخل الفرد مما افرز مرحلة جديدة تحتاج إلى قوانين تستوعب المستجدات ، فعلى سبيل المثال رشحت منطقة خور الزبير وفق خطة التنمية القومية كقطب صناعي لاسيما الصناعات الثقيلة والنشاطات البحرية وكذلك حاجة متطلبات التوسع الصناعي في خور الزبير وهذا التوجه له انعكاسات كثيرة على مدينة البصرة من حيث إن العاملين في إنتاج النفط تكون أعدادهم منخفضة بينما تحتاج بالمقابل إلى مقرات رئيسية في المدينة وبالتالي الحاجة الى كوادرنية وإدارية لذلك تركزت المؤسسات الإدارية والمكاتب فيها ، فضلا عن توطن الصناعات الخفيفة وتوسع الأنشطة التجارية ضمن مركز المدينة وهذا بدوره يزيد الحاجة الى العمالة التي تمثل القوة المحركة للأنشطة الصناعية والتجارية إلى جانب توفر السكن

(١) عبد المهدي سليم المظفر ، الممارسات الحديثة لتخطيط المدن في البصرة ، مصدر سابق ، ص ٤٥٧ .

(٢) حامد تركي هيكل ، تغير النسيج الحضري لمدينة البصرة في القرن العشرين ، رسالة ماجستير ، معهد التخطيط الحضري والإقليمي ، جامعة بغداد ، ١٩٩٧ ، ص ٩٥ .

والخدمات ، وبناء على ذلك برزت الحاجة مرة أخرى إلى دراسة مسحية للمدينة على ضوء المعطيات الجديدة ، وفي ضوء هذه المستجدات تم التعاقد مع شركة بريطانية (ليلون ديفز الاستشارية) لانجاز التصميم الأساسي لمدينة البصرة والذي اقترح لمدة ٢٥ عاما والتي دعت بدورها ببعض خبرائها لجمع المعلومات والبيانات ، فضلا عن إجراء المسوحات الميدانية فيما يتعلق بدراسة واقع حال المدينة فضلا عن اقتراحات لتطويرها ، وبالفعل اكتملت المسوحات الميدانية وتم أعداد تصميم جديد من قبل الشركة بواقع (٣) تقارير منفصلة تضمنت شروحا مفصلة لمعالم المدينة والمشكلات التي تعاني منها إلى جانب الاتجاهات والتطورات النمو المفضلة لتوسع المدينة مستقبلاً مع تخصيص نوعية استعمالات الأرض وكثافتها^(١) وفي ضوء المسوحات الميدانية للشركة توصلت الى تحديد مواطن الضعف في التصاميم السابقة كما أدركت في الوقت ذاته ان عملية التنمية بكافة أشكالها ترتبط أولاً وأخيراً بوجود قاعدة واسعة من البيانات التفصيلية عن المدينة وهذا ما قامت به فعلاً^(٢) وعلى أساسها وضعت العديد من الاقتراحات لمعالجة تلك المشكلات ، منها دور المدينة الإقليمي مع تطور الصناعة على مختلف إحصائها وتوجيه نمو اقتصادها وتحسين نوعية بناء الوحدات السكنية على ضوء دراسة الأوضاع السكانية ومعدل نموها وزيادة أعدادها وحل مشاكل النمو العمراني لاسيما مشكلة الصرائف التي غزت المدينة متجاوزة بذلك على العديد من الأراضي العائدة للدولة ، والاهتمام كذلك بنظام النقل ومشاكله وتحسين طرق إدارة المدينة ، ينظر خريطة (٧٤) وبعد إيضاح معالم التصميم وإبداء المقترحات جاء دور الجهات المعنية لتضع اللمسات الفنية له من قبل مهندسي مديرية التخطيط والهندسة العامة وهو التصميم الذي اعتمدت عليه مديرية بلدية البصرة وتم المصادقة عليه عام ١٩٧٧^(٣).

تجدر الإشارة وبحسب الدراسة المسحية ان سكان مدينة البصرة بلغ (١٤٣٤٨١) نسمة لعام ١٩٥٥ وصل الى (٣٠١٩٥٠) نسمة لعام ١٩٦٥ ، بينما سجل وحسب الدراسة المسحية لشركة ليلون ديفز (٤٢٣٠٠٠) نسمة بزيادة مقدارها (٣٢١٤٦٥) نسمة عن عام ١٩٤٧ ومن المؤكد ان تلك الزيادة لم تأت عن طريق زيادة الولادات فحسب بل لعامل الهجرة النصيب الأكبر وهذا ما تم تأكيده خلال المدة (١٩٧٠-١٩٧٤) التي أشارت إلى كون ١٠% من سكة البصرة الحاليين كانوا يسكنون خارجها قبل خمس سنوات بمعنى وجود (٢٠٠٠٠) من المهاجرين الى المدينة^(٤)، هذا الأمر شجع الكثير من المهاجرين للعمل في المدينة ومن ثم تشييد اكواخ وصرائف على الأراضي لاسيما الفضاءات الفارغة ضمن حدود المدينة .

(١) عبد المهدي سليم المظفر ، عوامل التوسع الحضري لمدينة البصرة (الجزء الثاني) ، مجلة كلية الآداب ، جامعة البصرة ، العدد ٢٥ ، ١٩٩٦ ، ص ١١-١٢ .

(٢) صلاح هاشم زغير الاسدي ، التوسع المساحي لمدينة البصرة للمدة ١٩٤٧-٢٠٠٣ ، أطروحة دكتوراه ، مصدر سابق ، ص ٣٨

(٣) رجب بركات ، بلدية البصرة ، مصدر سابق ص ٧٢٨ .

(٤) عبد المهدي سليم المظفر ، مصدر سابق ، ص ١٤

والجدير ذكره ان الزيادة السكانية باثر عاملي الولادات والهجرة وهي من الطبيعي ان يقابلها توسع مساحي للمدينة حتى تقوم باستيعاب عدد من السكان (٦٠٠٠٠٠-٧٥٠٠٠٠) نسمة بحسب سنة الهدف لعام ٢٠٠٠ . وأشار التصميم إلى محاور التوسع تمثل أولاً باتجاه جنوبي غربي على طول حافة الأراضي الزراعية ، والاتجاه الثاني المقترح شرقاً باتجاه قضاء شط العرب ، والاتجاه الثالث نحو غرب المدينة (الزبير حالياً) فضلاً عن اتجاه الشمال في منطقة الهارثة شمال نهر (كرمة علي) لذا نلاحظ ان لكل محور مميزات وأخرى سلبية فعلية على سبيل المثال إن توسع المدينة باتجاه قضاء شط العرب يكون مكلفاً من الناحية المادية والتنظيمية ولا يحقق الارتباط مع مركز المدينة فضلاً عن كونه سيساهم في تجريف الأراضي الزراعية وبالتالي تغيير صنف الاستعمال من زراعي الى سكني وتجاري وخدمي، لكن تم إعادة المنظر خلال المخطط لعام ٢٠١٤ والذي سيرد ذكره لاحقاً.

يلاحظ من جدول (٤٧) أن المخطط الأساسي لعام ١٩٧٥-٢٠٠٠ قد شغل مساحة (١٥٦٨٠ هكتارا) بما يعادل (١٥٦,٨ كم^٢) بينما سجلت دراسة ماكس لوك للمدينة (٣٦٤٠ هكتارا)) بزيادة مساحية بلغت (١٢٠٤٠ هكتارا) وهذا منظور غير مستبعد في ضوء محاور توسع المدينة المختارة التي ستستوعب الزيادة السكانية والتطور السريع في الفعاليات الاقتصادية. شغل الاستعمال السكني ما نسبته (٥٦,٥%) أما الاستعمال الصناعي فقد سجل (٤,٩%) والتجارة (١,٩%) بينما قطاع الخدمات سجل ما نسبته (٩,٢%) وأخرى (٢٧,٥%).

يبدو من الملاحظة البصرية لخرائط التصاميم الأساسية (١٩٥٦ و ١٩٧٥) تظهر الكثير من أوجه التشابه في التخطيط فضلاً عن وجود أوجه للاختلاف وسنود تفاصيلها كالتالي.

❖ أوجه التشابه بين التصاميم الأساسية (ماكس لوك - ليلون ديفز) تمثلت كالتالي :

١. التشابه الواضح في مسار التخطيط الذي أعدته شركة (Doxiadis) الذي يشرف عليها الاستشاري (ماكس لوك) مع شركة (ليلون ديفز) من حيث اختيار المواقع الصناعية ومن ضمنها جزيرة الديوكارت الواقعة (حي العشار) التي خصصت لإصلاح السفن فضلاً عن اقتراح إخراج الصناعات الملوثة خارج التصاميم الأساسية وفي موقع جنوب البصرة (صناعية حمدان حالياً) .
٢. أشارت المسوحات التي قامت بها الشركات المختصة إلى التوقيع المكاني للمؤسسات التجارية ضمن الانوية الثلاث (البصرة القديمة ، العشار ، المعقل) فضلاً عن تخطيط الأحياء الحديثة بحيث نلاحظ تركيز واضح للأسواق التجارية الثانوية فيها بغية خلق وظائف جديدة للعمل هذا من جانب ، ولتخفيف الضغط على المراكز التجارية الرئيسية من جانب آخر .
٣. خططت الأحياء السكنية وفق معايير التصنيف الإداري المتبع في العراق (محلة سكنية - حي سكني وهكذا وكل محلة سكنية تتكون من (٤٠٠٠ - ٥٠٠٠) نسمة يوزع فيها الخدمات التعليمية والصحية الترفيهية وغيرها بحسب معايير محددة على سبيل المثال مدرسة ابتدائية لكل ٢٥٠٠ نسمة وهكذا .

٤. اتصلت بعض الأحياء السكنية مع مركز المدينة بشبكة من طرق النقل حيث أبرزت التصاميم ان هناك إحياء سكنية تحتاج إلى ربطها مع المراكز الرئيسية مثل الفيصلية (الجمهورية حالياً) وغيرها ، فضلا عن وجود محطة السكك الحديدية في حي الكرامة واقترح توسيعها فضلا عن إنشاء العديد من المرائب في منطقة البصرة والعشار وغيرها من الإحياء الجديدة.

❖ **أوجه الاختلاف في التصاميم الأساسية (ماكس لوك - ليلون ديفز) تمثلت كالتالي:**

١. اختلاف في مساحة المدينة التي خصصت لكل تصميم فنلاحظ ان التصميم لعام ١٩٥٦ خصصت مساحة (٣٦٤٠ هكتارا) بحسب عدد السكان ومعدل النمو السنوي والمسوحات التي قامت بها الشركة ، بينما نلاحظ أن شركة ليلون ديفز اقترحت أن تكون مساحة المدينة (١٥٦٨٠ هكتارا) وحسب الزيادة السكانية المتنامية للمدينة والتوسع في استعمالات الأرض الحضرية وزيادة الدخل القومي على اثر تأميم النفط لاسيما عقد السبعينيات وما تلاها من هجرة واسعة إلى المدينة .

٢. حدد التصميم لعام ١٩٥٦ بان يكون موضع المطار المقترح في مكان قريب من المدينة بمسافة (٤كيلو متر عن منتصف المدينة) وبالتحديد حالياً في احياء (الغدير ، الشعلة) بينما اقترح التصميم لعام ١٩٧٥ ان يكون في الجهة الشمالية الغربية للمدينة بحسب موضعه الحالي على بعد (٢٠كم) عن المدينة وهذا راجع إلى منظور الشركات بحسب ما توفر من بيانات ومسوحات للمدينة .

٣. تمثلت الحدود الجنوبية للتصميم الأساسي لعام ١٩٥٦ عند نهر الخورة ويرجع سبب ذلك إلى وجود القوانين الصارمة التي تمنع التجاوز على الأراضي الزراعية سواء داخل حدود البلدية او خارجها ، في حين نلاحظ ان التصميم لعام ١٩٧٥ ضم الأراضي الزراعية ذاتها لاسيما الجزء الجنوبي للمدينة ليشمل توسيع الحدود إلى نهر السراجي ويعزى ذلك إلى تعرض البساتين إلى عمليات المضاربة بالأسعار ولكون سعر الأرض العقارية مرتفعاً فيما لو قورن بسعر الأرض الزراعية هذا الأمر حفز أصحابها بقطع اشجار النخيل لغرض تغيير استعمالها إلى سكني ، فضلا عن تعرض الأنهار لعمليات الردم بفعل تبليط الشوارع وبالتالي اندراسها بشكل كامل.

٤. لم يشمل التصميم لعام ١٩٥٦ التوزيع المكاني لجامعة البصرة (موقع باب الزبير وكرمة علي) في حين أشار تصميم ١٩٧٥ إلى مواقعها حتى ان جامعة البصرة (موقع باب الزبير) قد بدأت حياتها عام ١٩٧٤، اما جامعة البصرة (موقع الكرمة) فقد بدأت حياتها عقد الثمانينيات من القرن الماضي.

٥. اوعز التصميم لعام ١٩٥٦ بتوقيع مكاني للمركز المدني(*) في منطقة قريبة من العشار (حي الساعي حالياً) في حين اقترح التصميم لعام ١٩٧٥ إن تخصص مساحة من الأرض للمركز المدني ضمن اغلب الأحياء السكنية ، لكن بصفة عامة لم يتحقق هذا المقترح نظرا لتأخر البلدية في استملاكات تلك الأراضي

(*) يقصد بالمركز المدني المقترح توقيع كل المؤسسات الإدارية بضمنها الخدمات في مكان مركزي لكل حي سكني.

وهذا الأمر جعل المؤسسات الإدارية ان تختار مبان ومواقع أخرى بل وحتى إيجارها وهذا ما يفسر حالة التبعثر في توزيع المؤسسات الإدارية لمدينة البصرة.

وبناء على الطرح السابق نستنتج انه وعلى الرغم من الجهود المبذولة والأموال الكبيرة التي صرفت في إعداد تلك التصاميم إلا أنها لم تنفذ اغلب المقترحات والخطط التي جاءت بها ويعزى ذلك لأسباب تتعلق بتكاليف استملاكات الأرض العالية وقلة الموارد المادية المتاحة، فضلاً عن وجود الفراغات ضمن نسيج المدينة التي تركت للتوسع المستقبلي لكنها شغلت ساحات لوقوف السيارات وكذلك وجود ملكيات معقدة وهذا الأمر إريك الجهات المعنية بعدم تطبيق ما جاء من المقترحات في التصميم ، لكن هذا لا يعني بالمقابل عدم وجود ايجابيات من تلك التصاميم ، اذ حققت انجازات لا يستهان بها من ضمنها التخلص من العشوائيات (الصرائف) عام ١٩٧٩ التي استغلت جميع الأماكن المفتوحة والخالية والزراعية من المدينة و خلق حالة من التوازن بين استعمالات الأرض الحضرية ، فضلاً عن تحديد محاور توسع المدينة الحضرية سواء بواسطة تصميم أساسي او قرار حكومي ساهم بشكل ايجابي في توسع المدينة مساحياً لاستيعاب الزيادة السكانية المتنامية فضلاً عن وضع معايير لكل استعمال من استعمالات الأرض .

٤ - المخطط الأساسي لمدينة البصرة ١٩٨٥ - ٢٠٠٠

إن التجارب التخطيطية السابقة أعطت صورة واضحة عن مدينة البصرة في مختلف جوانبها (السكنية ، الاقتصادية ، التجارية ، الصناعية ، الاجتماعية) لهذا حفزت دور الجهات المختصة بالتخطيط العمراني وبالتنسيق مع بلدية البصرة لغرض تحديث التصميم الأساسي لعام ١٩٧٥ المعد من قبل شركة ليلون ديفز مستفيدة من تجارب الشركات التي وضعت تلك التصاميم وفق عقود من الزمن والتي تطورت فيها المدينة ، فضلاً عن خبرات الجهات المعنية العراقية التي وضعت كل إمكانياتها بغية الوصول إلى تصور مستقبلي يليق بمدينة البصرة بناءً على توقعات نموها ومجالات توسعها وتوزيع استعمالات الأرض فيها حتى عام ٢٠٠٠.

يعد التصميم أساسي لعام ١٩٨٥ الموضح في خريطة (٧٥) هو تطوير او تغيير بعض ما ورد من تفاصيل للتصميم الذي أعدته شركة (ليلون ديفز) في عام ١٩٧٥ ،بمعنى آخر تغيير في صنف بعض استعمالات الأرض المشار لها وفق التصميم لعام ١٩٧٥ فضلاً عن تقسيم المدينة الى قطاعات بمقاييس كبيرة ذات تفاصيل دقيقة لأغلب أحياء المدينة حتى الأحياء المصنفة للتوسع المستقبلي. وزع التصميم الاستعمال السكني بشكل دقيق ونفذها بطريقة أفقية وأخرى عمودية لان الغرض الأساسي من التحديث هو الإشارة الى محاور توسع المدينة فضلاً عن اختيار أفضل المناطق لاستعمالات الأرض الحضرية لاسيما السكنية وتجهيزها بكل الخدمات ، إما بخصوص استخدام السكن العمودي فيعود سبب ذلك إلى حالة الزيادة السكانية المتنامية التي شكلت ضغوطات كبيرة انعكست على المساحة المطلوب استثمارها سكنياً لذلك تطلب من الجهات المعنية اختزال المساحة المخصصة لبناء الوحدات السكنية التي تخصص للكثافات السكانية

العالية هذا الأمر شجع على ظهور العمارات السكنية ولو بشكل بسيط أسوة بالعاصمة بغداد كما في أحياء (الموفقية ، الأصمعي) .

افرد المخطط لعام ١٩٨٥ إعادة الدراسة المسحية للمدينة (السكنية ، التجارية ، التعليمية ، المؤسسات الحكومية ، الصناعية) لغرض السيطرة على استعمالات الأرض فيها حيث تم تقسيمها إلى قطاعات أساسية وكل قطاع يتضمن عددا من الأحياء السكنية ، وتكون هذه القطاعات مقسمة بحسب الشوارع الرئيسية إلى قطاعات (القبلة ، العشار ، الرباط ، الخليج ، المعقل ، الخورة) خريطة (٧٦) وهذا النوع من التقسيم الإداري لم تشير إليه في جميع التصاميم السابقة ، لذا تم تخطيط كل حي سكني بشكل قطاع مصغر لاسيما الأحياء الجديدة منها ومن ثم وضعت خرائط تفصيلية قطاعية لكل حي سكني قبل عملية الفرز وبعد الفرز ، ويهدف هذا النوع من التخطيط جعل استعمالات الأرض بشكل متوازن ووفق المعايير المتبعة هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أعطى بعدا زمنيا لاستعمالات الحالية والمستقبلية (طرق النقل ، محطات السكك الحديدية ، توزيع المناطق التجارية ، الأماكن الترفيهية فضلا عن استعمالات الأخرى ومن هنا فقد وضع المخطط للمدة (١٩٨٥-٢٠٠٠) .

❖ أوجه التشابه بين التصاميم الأساسية (١٩٧٥ - ١٩٨٥) تمثت كالتالي :

١. تشابه موضع مطار البصرة المقترح والذي رسم بحسب المخطط شمال غرب المدينة وبمسافة (٢٠ كم)
٢. ثبات بعض مواقع المؤسسات الصناعية والتي وزعها التصميم خارج المدينة او على الأقل عند أطرافها مثل (منطقة صناعية حمدان وكذلك ثبات موقع الطمر الصحي شمال منطقة حمدان الصناعية .

❖ أوجه الاختلاف بين التصاميم الأساسية (١٩٧٥ - ١٩٨٥) تمثت كالتالي :

١. اقترح التصميم لعام ١٩٧٥ ان تكون مواقع المستشفيات في إحياء (القبلة ، الطوبة والنخيلة ، فضلا عن قاطع الخليج) بينما تم إعادة توزيع تلك المؤسسات في تصميم عام ١٩٨٥ في إحياء (البلديات وحاليا مستشفى الطفل وكذلك مستشفى القلب قيد الإنشاء حاليا في حي القائم وإلغاء المستشفى المقترح في الطوبة والنخيلة .
٢. ان حدود التصميم الشمالية في عام ١٩٨٥ شملت بنهر الكرمة ، بينما نلاحظ ان تصميم لعام ١٩٧٥ تجاوزت حدود المدينة نهر الكرمة لتسير بمحاذاة ناحية الهارثة .
٣. خصصت في عام ١٩٧٥ مناطق غرب المدينة إحياء سكنية بينما التصميم لعام ١٩٨٥ ثبتها وشيد عليها مؤسسة المعاهد الفنية لذلك حدث تغير في صنف الاستعمال من سكني الى خدمي
٤. لعبت التغيرات السياسية للعراق عموما ومنطقة الدراسة خصوصا سيما الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) التي ألقت بظلالها على حدوث تغيرات في استعمالات الأرض ، إذ أوعزت الدولة للجهات المعنية في المدينة بتوزيع العديد من قطع الأراضي المشار إليها في التصميم عام ١٩٧٥ إلى عوائل الشهداء والأسرى وبالتالي نلاحظ وجود أحياء سكنية تم إشغالها من قبل السكان خلال عقد الثمانينيات لم تكن

معروفة خلال عقد السبعينيات وبمساحات بلغت العرصة الواحدة (٢٠٠م^٢) او اكثر ، كما في أحياء (البلديات ، المهندسين ، الأمن الداخلي ، الأصدقاء العباس حالياً) وهذا يشير على حالات التغير في استعمالات الأرض من حيث صنف الاستعمال من فضاءات فارغة الى سكنية . لذا يمكن القول بحسب الجدول (٤٧) ان مساحة التصميم الأساسي لعام ١٩٨٥ بلغت (١٧٠٥٠ هكتارا) بما يقارب (١٧٠,٥ كم^٢) وسجل الاستعمال السكني نسبة (٥٥,٥%) في حين سجلت نسب الصناعة والتجارة (٤,٩% و ٢,٩%) على التوالي بينما شغل الاستعمالات الخدمية نسبة (١١,٩%) واستعمالات الاخرى (٢٤,٧%).

٥. ان التصميم لعام ١٩٧٥ خصص مناطق عديدة لاسيما غرب المدينة للتوسع المستقبلي ولم يخطط او يوزع استعمالات الأرض الحضرية فيها بحسب المعايير التخطيطية وبالتالي ظهرت مناطق التوسع المستقبلي عبارة عن مربعات متجاوزة لا يشغلها أي استعمال من استعمالات الأرض الحضرية ينظر خريطة (٧٤)، لكن بالمقارنة مع تصميم ١٩٨٥ خطت كل الأراضي المستقبلية وفق استعمالات محددة وهذا يدل على اعتماد بلدية البصرة التصميم لعام ١٩٨٥ وجعله قانون ساري المفعول إلى الوقت الحاضر

وبالنظر الى التغيرات السياسية والاقتصادية لم تفض اغلب بنود التصميم الأساسي لعام ١٩٨٥ ومع سرعة التغيرات في استعمالات الأرض كما اشرنا دفع هذا الأمر الجهات المعنية إلى إعداد تقرير في عام ١٩٩٦ الصادر من قسم الدراسات الإقليمية والتصاميم الأساسية تحت عنوان (تحديث التصميم الأساسي لمدينة البصرة) حيث تناولت الجوانب التالية :

١. وجود العديد من الأماكن الفارغة ضمن نسيج المدينة تعود الى ملكيات خاصة والبعض الآخر للدولة.
٢. التداخل الكبير للبياتين الزراعية لاسيما المناطق جنوب المدينة .
٣. الزيادة السكانية المتواترة والعجز الكبير لمؤسسات الدولة في وضع حلول لهذه المشكلة.
٤. مشكلة المركز التجاري للمدينة وعدم تنفيذ مقترحات الشركات التخطيطية^(١).

إن طبيعة المشكلات التي رصدها تقرير عام ١٩٩٦ لم تكن في حقيقة الأمر غافلة عن أذهان المعنيين في المحافظة أما المشكلة تكمن في كيفية المعالجة وصولاً إلى مدينة ذات قدرة على استيعاب متطلبات التطور الحضارية التي تشهدها مدن العالم ، أن هذا التقرير كان تقريراً أولياً أرتبط بدراسة واقع المدينة التي تم عرضها من قبل الجهات ذات العلاقة على اللجنة الخاصة بإعدادها والتي تمثلت ببلدية البصرة ووحدة التخطيط العمراني و مديرية زراعة وري البصرة وغيرها. وعلى الرغم من تحديد مواطن الضعف في التصميم الأساسي لعام ١٩٨٥ إلا أن الجهات المعنية لم تستطع إيجاد حلول للمشكلات المشار إليها بسبب ظروف الحصار الاقتصادي المفروض على البلد عام ١٩٩١ آنذاك . ومع ذلك لا يخلو تقرير عام ١٩٩٦ من فائدة لاسيما بعد تغير النظام لعام ٢٠٠٣ ودخول العراق مرحلة جديدة رافق ذلك التحسن في المستوى الاقتصادي على اثر زيادة الدخل القومي والزيادة المتنامية للسكان التي انعكست على التحسن

(١) صلاح هاشم زغير مبارك الاسدي ، التوسع المساحي لمدينة البصرة ١٩٤٧-٢٠٠٣ دراسة في جغرافية المدن ، مصدر سابق، ص ١٥٤.

النسبي في المستوى المعاشي مما جعل إلزاما على السلطات المسؤولة بتبني تصميم جديد للمدينة يتسامى مع المرحلة الراهنة ، وكانت دراسة ١٩٩٦ العمود الفقري التي انبثق عنه التصميم الجديد لعام ٢٠١٤ وذلك لإبعاد المدينة عن العشوائية التي انتابتها خلال السنوات التي تلت تغير النظام لعام ٢٠٠٣.

٥ - إستراتيجية تحديث التصميم الأساسي لمدينة البصرة لعام ٢٠١٤

تعود فكرة تحديث التصميم الأساسي لمدينة البصرة إلى منتصف عقد التسعينيات من القرن العشرين ، إذ باشرت مديرية التخطيط العمراني بإيعاز من وزارة التخطيط بإعداد دراسة مسحية لاستعمالات الأرض الحضرية في المدينة تحت عنوان (تحديث التصميم الأساسي لمدينة البصرة) وقدمت على أثره تقريرا شاملا عام ١٩٩٦ عن واقع حال المدينة ، لكن بالنظر إلى الظروف الاقتصادية التي يمر بها البلد آنذاك ولنقص الإمكانيات المادية والمعدات ومشكلات تنفيذية وتشريعية أخرى لم تسوخ لهذه الدراسة ان ترتقي الى مستوى تصميم أساسي للمدينة^(١). إما فيما يخص إعادة النظر بمشروع إستراتيجية تطوير مدينة البصرة بعد عام ٢٠٠٣ فتعود إلى جملة من الأسباب وهي^(٢):

- تعد البصرة واحدة من أهم المدن في العراق إلى جانب بغداد والموصل وهذا يعكس مميزات من حيث الحجم السكاني الذي تستوعبه والصناعات ذات الأهمية الإستراتيجية كونها بوابة لعبور السلع والخدمات لداخل وخارج البلاد لذلك ان التحديث التصميم الأساسي لها يشكل خطوة لا بد منها.
- التغيرات في الظروف السياسية الناجمة عن الحروب التي مر بها البلد (١٩٨٠-٢٠٠٣) مما لها انعكاسات خطيرة على محافظة البصرة ولمدينة جزءا منها لكونها منطقة حدودية مع إيران والكويت وبالتالي تحملت النسبة الكبيرة من أضرار تلك الحروب مما أسهم في ترهل اقتصادها ونموها السكاني فيما قورن للمدة ١٩٥٧-١٩٧٧ الذي كان قويا ، إلى جانب تأثر فلسفة التخطيط بالجانب السياسي آنذاك حيث استوتحت قضايا متصلة بالحروب بتكوين العديد من القرارات التخطيطية غير المدروسة^(*).
- بروز تقنيات جديدة للتخطيط مع توافر المرئيات الفضائية ذات الدقة العالية والبرمجيات الحديثة (نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد) التي وفرت الوقت والجهد في تخطيط للمناطق الحضرية

(١) مديرية التخطيط العمراني في محافظة البصرة ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٦.

(٢) مديرية التخطيط العمراني ، إستراتيجية تطوير مدينة البصرة وتحديث التصميم الأساسي لها ، تقرير المرحلة الأولى ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٦.

(*) هناك جملة من القرارات والقوانين اتخذتها الحكومة بشكل اني وسريع من دون الرجوع الى الجهات المختصة والمتمثلة بمديرية التخطيط العمراني وبلدية البصرة نذكر منها على سبيل الإيجاز :

◀ قانون ٣٢ لسنة ١٩٨٦ : الذي ينص على بيع وإيجار أموال الدولة سواء كانت منشآت او أراضي او مواد ويكون البيع او الإيجار عن طريق المزايمة العلنية ولا توجد استثناءات في هذا القانون.

◀ قانون ٨٠ لسنة ١٩٧٠ : ينص على ضرورة تملك الأراضي الأميرية الواقعة ضمن حدود التصميم الأساس وبالتالي أصبحت هناك تجاوزات كثيرة أدخلت المدينة بمشكلات تخطيطه لأنها ملكية خاصة وتعارض مع التصاميم اللاحقة .

◀ قرار ٢٢٢ لسنة ١٩٧١ : الذي ينص الى قيام البلدية باستملاك الأراضي والبساتين ضمن التصميم الأساسي لغرض استخدامها بمشاريع الخدمات او السكن لكن هذا القرار له نتائج عكسية حيث عجزت الدولة عن استملاك هذه الأراضي والبساتين بسبب قلة الإمكانيات المادية وبالتالي فان جميع التصرفات العقارية الاعتيادية من بيع او شراء قد أوقفت ووضعت اشاره حجز مما سبب الكثير من التجاوزات والبيع غير الشرعي وأصبحت واقع حال ضمن نسيج المدينة.

- أشار التصميم لعام ١٩٨٥ الى تطوير المناطق خارج مركز المدينة وتصميم الأحياء السكنية بالشكل الأمثل وتجاهلت بذلك مركز المدينة لاسيما ظاهرة تداخل استعمالات الأرض فيها وبالتالي فقد أشار التصميم الجديد لعام ٢٠١٤ الى الاهتمام بمركز المدينة حتى افرد له تقرير خاص به.
 - أشار التصميم لعام ١٩٨٥ إلى ضرورة تبعثر استعمالات الأرض في جميع أنحاء المدينة، لكن التصميم لعام ٢٠١٤ يقترح على ضرورة ضم الأراضي وتقاربها بحيث ان المساحات الواسعة تخصص حصرا للاستعمالات التجارية والوظيفية في مواقع إستراتيجية داخل المدينة.
 - يعد نظام النقل من سمات المدن الحضرية لذلك فهو عنصر أساسي في هيكلية النظام الحضري وعنصر لربط أجزاء المدينة وإقليمها ومن هذا المنطلق فان التصاميم الأساسية السابقة على الرغم من وضع المقترحات الكفيلة لتطويرها لكن حالت عوامل سياسية واقتصادية بعدم تنفيذ لذلك اهتم التصميم لعام ٢٠١٤ بهذا المفصل الحيوي.
 - الزيادة السكانية المتنامية على الرغم من كون مدينة البصرة عانت من زيادة سكانية كبيرة على اثر تدفق تيارات الهجرة إليها خلال الربع الأول من القرن العشرين والتي استمرت إلى يومنا هذا ولاسيما ظاهرة عودة المهجرين من الدول المجاورة بعد تغير النظام لعام ٢٠٠٣ .
 - اصطدمت المدينة بالعديد من المحددات أهمها المواقع النفطية كما في مناطق (الزبير ، الهارثة ، النشوة) ، ينظر خريطة (٧٧) مما دعا ذلك إلى استحداث مخطط جديد يوجه نمو المدينة واقتراح محاور جديدة للتوسع لاستيعاب الزيادة السكانية وتوزيع استعمالات الأرض بشكل متوازن.
- ونظرا لرغبة الجهات المعنية والمتمثلة بوزارة التخطيط ومديرية التخطيط العمراني التابعة لها بالتعاون مع مديرية بلدية البصرة لذلك تم التعاقد مع الشركة التشيكية -البولندية (BOCP) وشركائها لإعداد تصميم جديد (إستراتيجية تطوير مدينة البصرة وتحديث التصميم الأساسي لها) إذ باشرت الشركة بعد توقيع العقد مع الجانب العراقي عام ٢٠٠٩ بإجراء المسوحات الميدانية للمدينة وبشكل كامل لتضع تصميم أساسي بسقف زمني (٢١) عاما ما بين عامي ٢٠١٤ - ٢٠٣٥. وعلى ضوء تلك الدراسات والمسوحات تم إعداد المسودة النهائية للتصميم الأساسي كما موضح في خريطة (٧٨) بواقع (ستة تقارير) وما يزيد عن (١٢٠٠) صفحة مدعومة بخرائط عالية الدقة وجداول وأشكال وصور
- بهذا الصدد وبعد عملية البحث والتقصي التي أجراها الباحث بخصوص مراحل التصميم التي بلغت (ست مراحل) المشار إليها حيث خصصت لدراسة (مشروع إستراتيجية تطوير مدينة البصرة وتحديث التصميم الأساسي لها) تبين أنها متداخلة من حيث المضمون مع بعضها البعض والتي اتسمت بحالة التكرار لذلك يمكن ترشيح مسودة التصميم بالتركيز في نقطتين أساسيتين ، تمثلت اولاً بالدراسة الميدانية سيما بدراسة واقع حال المدينة وإقليمها (السكان ، الهجرة ، المنشآت الصناعية ، المناطق التجارية ، الترفيهية ، الأنهار ، طرق النقل ، التعليمية ، الصحية ، البنى التحتية ..الخ) مبينا أهم المشكلات التي اعترضتها وبالتالي إحداث تغيير ايجابي في البيئة الحضرية عن طريق وضع انسب الحلول لها على وفق المعطيات

(الزيادة السكانية ، العجز السكني ، تيارات الهجرة ، تردي واقع حال المنشآت الصناعية الخفيفة والثقيلة ، الازدحام المروري ، مشكلات الجداول النهرية لاسيما تلوثها الصناعي والبيئي، ازدياد الكثافة السكانية ، الآثار السلبية للحروب ما بين عامي ١٩٨٠-٢٠٠٣ وانعكاساتها على المدينة والإقليم ، دراسة الهيكل العمراني وارتفاع المباني ، مشكلة ملكية الأرض وكيفية استملاكات الأرض من قبل الجهات المعنية ، دراسة موسعة للموانئ العراقية في المدينة والمحافظه ، المناطق النفطية في اقليم المدينة والتي تعد كمحددات للتوسع وأثرها على المدينة ، مشاكل تتعلق السكن العشوائي ، دراسة النقل (المطارات - سكك الحديد - طرق النقل) ، الحالة العمرانية للمدينة ، دراسة المناطق التراثية ، الأهمية الإستراتيجية لمدينة البصرة... الخ (. أما ثانياً فقد تطرقت إلى مجمل المقترحات المبنية على الاستنتاجات المستوحات من طبيعة المشكلات التي تعاني منها مدينة البصرة وإقليمها . لذلك سوف تتعطف الدراسة بعرض المشكلة والمقترح بحسب منظور الجهات التخطيطية لغرض إبراز أهداف التصميم الجديد بحسب الفقرات التالية :

١. المنشأة الصناعية

تضمنت الدراسة جرد للمنشأة الصناعية الكبيرة والمتوسطة في العراق انتهاء لعام ٢٠٠٧ التي أحصيت (١٦٣٤) منشأة ، احتلت محافظة بغداد مركز الصدارة (٣٤٨) منشأة بنسبة (٢١.٣%)، بينما كان نصيب محافظة البصرة (٥٦) منشأة بنسبة (٣,٤%) فقط من مجمل الصناعات في العراق ، ينظر جدول (٥١) وهذا العدد والنسبة لا تتناسب مع دور البصرة ومكانتها الاقتصادية وعدد سكانها وموقعها الجغرافي . اذ نلاحظ ان الصناعات الكبيرة تقع خارج نطاق مدينة البصرة أو عند أطرافها الخارجية ، في حين نجد ان الصناعات الصغيرة تتوزع بكثافة ضمن المنطقة التجارية المركزية إلى جانب توزيعها ضمن مناطق متناثرة لأحياء مدينة البصرة.

جدول (٥١)

اعداد ونسب المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة مصنفة حسب المحافظات لعام ٢٠٠٧

المحافظة	عدد المنشآت الصناعية	النسبة المئوية %	المحافظة	عدد المنشآت الصناعية	النسبة المئوية %
دهوك	٨٩	٥,٤	الأنبار	٤٤	٢,٧
نينوى	٨٩	٥,٤	بغداد	٣٤٨	٢١,٣
السليمانية	٢٨٠	١٧,١	بابل	٥٢	٣,٢
كركوك	٥١	٣,١	كربلاء	٤٧	٢,٩
اربيل	٢٢٠	١٣,٥	واسط	٣٢	٢,٠
ديالى	١٣٤	٨,٢	صلاح الدين	٢٨	١,٧
			المجموع	١٦٣٤	١٠٠%

المصدر : مديرية التخطيط العمراني ، إستراتيجية تطوير مدينة البصرة وتحديث التصميم الأساسي لها ، تقرير المرحلة الأولى ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٦. ص ١٣

بعد دراسة واقع حال الصناعات في المدينة والإقليم وضعت الجهات التخطيطية مقترحات لتطوير الواقع الصناعي فيها، فبخصوص المدينة فقد حدد التصميم منطقتين صناعيتين أحدهما غرب المدينة محور التوسع الغربي (الزبير حالياً) والأخرى جنوب قضاء شط العرب (محور التوسع الشرقي) وهذه الصناعات عبارة عن تجمعات صناعية مستقلة بذاتها الغرض منها تلبية الحاجة الملحة لإحياء اقتصاد البصرة وإعادة بناء المدينة بوصفها مركزاً رئيساً للتجارة والأعمال والموارد والصناعات التحويلية وتشجيع الاستثمارات من خلال إنشاء قاعدة صناعية حديثة من شأنها أن تزيد من الاستثمارات وبالتالي ستدعم نمو اقتصاد المدينة وتساهم في زيادة الدخل القومي ، وهذا بالتأكيد سوف يساهم في إيجاد منتجات صناعية تسد حاجة السوق المحلية وبالتالي تمنع خروج العملة الصعبة إلى خارج البلد هذا من جانب ، واستقطاب العمالة لان القطاع الصناعي يحتاج إلى قوى عاملة كبيرة تساهم في العملية الإنتاجية من جانب ثانٍ ، وهي متوفرة في ظل الزيادة السكانية المتنامية والمقترحة حتى عام ٢٠٣٥ التي قدرت بأكثر من (٢) مليون نسمة ، وهذا الأمر سيساهم في إحداث تغير في صنف استعمالات الأرض ، اذ سيغير من صنف الاستعمالات لاسيما الفضاءات المدينة التي ستستعمل صناعياً بحسب المحورين المشار لهما. وفي ضوء ما تقدم تحتاج الصناعات إلى مناطق واسعة تستخدم بوصفها ملاحقاً صناعية من قبيل الفنادق والاستعمال المختلطة ، والصناعات المتناثرة على طول الواجهة النهرية لشط العرب مثل(مصفى المفتية ، السايلو ، الصناعات في جزيرة الدوكيارد) فقد اقترح التصميم بضرورة تغيير صنف استعمالها وإعادة تخطيطها بشكل يتلاءم مع حالة الحدائق العصرية التي تمر بها مدن العالم مثل مدن دبي وغيرها، ولانتفاء الحاجة إليها ، على اعتبار ان معظم مؤسساتها نقلت خارج المدينة وبالتالي تحويل صنف الاستعمال الصناعي إلى استعمالات أخرى ومنها استعمالات تجارية وترفيهية وكل ما يلزم من الاستعمالات المكملة ، كما وضعت مقترحات عديدة تدعو إلى ضرورة إبعاد الصناعات الخفيفة عن عن الاراضي المخصصة للسكن لتوفير الأمان والبيئة الصحية كما تقتضي الضرورة عزل الصناعات الخفيفة عن الصناعات الثقيلة لتخطي حدة المشاكل المحتملة مثل الضوضاء والروائح غير محبذة وغيرها .

٢. الجداول النهرية

تناولت الدراسة جانباً مهماً من حياة المدينة ، اذ أعطى التصميم أهمية فائقة لتطوير الجداول النهرية ، نظراً لما تمتعت من بعد تاريخي وتجاري ساهمت بشكل أساس في حركة النقل لاسيما تنشيط حركة التجارة المحلية والعالمية منذ عقود من الزمن إلى جانب أهميتها الترفيهية ، اذ يشير الجدول (٥٢) إلى وجود (تسعة) انهار فضلاً عن شط العرب وشط البصرة الذين يشكلان الحدود الشرقية والغربية للمدينة ، ومن هذا المنطلق فقد حدد لكل نهر طوله الحقيقي داخل المدينة ونوعية المياه والقيمة البصرية ، اذ اعتمدت هذه الدراسة لبيان جدوى تحويل هذه الأنهار إلى مناطق سياحية أو ترفيهية ، فضلاً عن تطويرها بما يتناسب مع إعادة حيويتها أو تغيير صنف استعمالها لكونها جزءاً من التصميم الأساسي المقترح ومنها خطة تطوير

كورنيش العشار المطل على شط العرب لكونه متنفساً حقيقياً للترفيه سيما لسكان المدينة والإقليم على حدٍ سواء ، لذلك لابد من إعطاء فرصة لاستعادة الواجهة المائية إلى ما كانت عليه خلال عقود الخمسينيات - السبعينيات (من القرن الماضي مع ربط منطقة القصر (الواقعة على ضفة شط العرب في حي الربيع) واتصالها مع الكورنيش لكونه معلماً حضارياً ، لذ يتطلب إعادة تغيير صنف الاستعمال من خلال إنشاء مناطق ترفيهية نابضة بالحياة ومتنوعة لغرض إبقائه واجهة لجذب السائحين مع تجهيزها بالمقومات الترفيهية مثل (الفنادق ، المقاهي العامة ، المتاحف) ، لكن وقبل استثمار الواجهات النهرية لابد من تخليصها من الملوثات لاسيما أنها أصبحت مصارف لمياه الصرف الصحي وكذلك مكب للنفايات الصلبة ، ولغرض تنشيط كما هو مرتسم ضمن المخطط في التصميم الاساسي يجب معالجة هذه المشكلة ، وفي ضوء ما تقدم يعد استثمار الواجهات النهرية مطلب حضاري ما ينعكس على تغيير صنف الاستعمال منها الصناعات الخفيفة وتحويلها إلى استعمال ترفيهي ، لان استمرار وجود تلك الصناعات على النمط الحالي ينذر بمشكلات صحية لسكان المدينة مستقبلاً.

جدول (٥٢)

الجدول النهرية في مدينة البصرة حسب مسوحات الشركة BOCB لعام ٢٠٠٩

القيمة البصرية	نوعية المياه	عمق المياه		العرض داخل المدينة (م)		الطول داخل المدينة (كم)	أسم النهر
		نهاية	بداية	نهاية	بداية		
له قيمة بصرية جيدة	كثيرة التلوث	١٠	٧	٤٥٧ العشار	٣٠٥ المعقل	٢٠	شط العرب
له قيمة بصرية	كثيرة التلوث	١	٣	٥	٤٠	٤	السراجي
له قيمة بصرية	كثيرة التلوث	١	٣	٥	٤٠	٤	الخورة
له قيمة بصرية	كثيرة التلوث	١	٣	٣	٣٠	٣,٥	العشار
له قيمة بصرية	كثيرة التلوث	١	٢	٣	٣٠	٣	الخنوق
له قيمة بصرية	كثيرة التلوث	١	٢	٢	٣٠	٣,٥	الرباط
له قيمة بصرية	كثيرة التلوث	١	٢	٢	٢٠	٣	الجبيلة
له قيمة بصرية	قليلة التلوث	١٠	٧	٥٠	٣٠٠	٦,٥	نهر كرمة علي
لا توجد له قيمة بصرية	قليلة التلوث	٥	٥	٣	٣٠	١٠	شط البصرة

المصدر : مديرية التخطيط العمراني ، استراتيجية تطوير مدينة البصرة وتحديث التصميم الأساسي لها ، تقرير المرحلة الاولى ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٦ ، ص ١٠

٣. موانئ البصرة :

تناولت المسوحات واقع حال موانئ مدينة البصرة وإقليمها التي تمثلت (المعقل ، العمية ، العميق ، أبو فلوس ، أم قصر ، خور الزبير ، الفاو ، البصرة النفطية) مع الإشارة إلى سنة تأسيس كل ميناء وعدد الأرصفة .. الخ ، لكن المهم في الموضوع هو تعرض اغلب الموانئ إلى عمليات توقف خلال الحرب العراقية الإيرانية كما في مينائي (الفاو ، العمية) والبعض الآخر تأثر من جراء حرب الخليج الأولى والثانية (عقد التسعينيات) كما في مينائي (خور الزبير ، أم قصر) وبالتالي خضعت هذه الموانئ لعمليات ترميم وصيانة أعيد اغلبها بعد تغيير النظام لعام ٢٠٠٣ لكن ذلك لا يعني استعمالها بكامل طاقتها التشغيلية ، ومن المعلوم ان للموانئ دوراً مهماً في دفع عجلة الاقتصاد العراقي من حيث الاستيراد وتصدير البضائع

قديمًا وحديثًا. وبعد تقييم المعوقات اتخذت العديد من المقترحات لغرض معالجتها التي تنعكس أثارها على المدينة ، إذ اقترح التصميم بضرورة تحويل صنف الاستعمال لمينائي (المعل ، العشار) إلى مناطق سياحية وهي جزء من سياسية التجديد الحضري ويعزى ذلك إلى تساؤل أهميتهما التجارية واستحواذ بقية الموانئ المشار إليها على العمل التجاري إلى جانب وجود خطة استراتيجية لبناء (ميناء الفاو الكبير) على ساحل الخليج العربي ، وذلك لكون العراق شريك في التجارة الدولية والأهمية الاقتصادية في الاستيراد والتصدير .

٤. المحاور المقترحة لتوسع مدينة البصرة الكبرى :

إن توسع مدينة البصرة ليس بالشئ العشوائي وإنما يخضع لدراسات وفقاً لمعايير معينة وعند البحث والتقصي تبين ان المدينة اصطدمت بالعديد من المحرمات ، فمن جانب الشرق يحدها شط العرب ومن الغرب شط البصرة ومن الشمال نهر الكرمة ومن الجنوب نهر السراجي التي تمثل الحدود الشمالية لقضاء ابي الخصيب ، لذا تعد محرمات بطبيعة الحال ، ومن جانب آخر فإن إقليم منطقة الدراسة في بعض مناطقه يحتوي على محددات نفطية ، ينظر خريطة (٧٩) ، لذا وفي ضوء الزيادة السكانية المحتملة لعام ٢٠٣٥ التي قد تتجاوز (٢) مليون نسمة لذلك تحتاج المدينة إلى مناطق جديدة لتوسعها المساحي تغطي في استيعابها الزيادة السكانية والصناعات المفترضة وبقية استعمالات الحضرية الأخرى مستقبلاً ، ومن هنا تم اقتراح العديد من محاور التوسع كما يوضحها الجدول (٥٣) الذي يشير إلى وجود (٥) محاور مقترحة لتوسع المدينة وفق فلسفة إدارتها ونموها وشكل المدينة المقبل مع تشخيص مميزات وسلبيات كل محور وفقاً لمعايير محددة منها (أنظمة النقل ، الاعتبارات البيئية ، البنى التحتية... الخ) وبالتالي خلصت إلى نتيجة مفادها وذلك باختيار (٤) محاور للتوسع وأفضلها ان يكون إلى شرق المدينة لأنه يحقق (المدينة المتوازنة) وهذا من المقترح ان يكون ٦٠% من التوسع السكني ضمن محور قضاء شط العرب.

جدول (٥٣) محاور التوسع وفق معايير محددة

المعايير	النسبة %	البديل الأول : مدينة البصرة الشرقية الجديدة	البديل الثاني : المدينة الصناعية الغربية	البديل الثالث : المدينة المتوازنة	البديل الرابع : مدينة الحدائق الشرقية
ادارة النمو	٢٥	٤,٨	٣,٤	٥,٠	٤,٠
السمات الاقتصادية	١٠	٣,٥	٣,٠	٥,٠	٤,٠
البيئة	١٥	٤,٧	٤,٣	٤,٣	٤,٧
الخصائص الاجتماعية والعامة	١٥	٤,٠	٣,٠	٤,٣	٤,٠
نظام النقل	١٥	٣,٣	٤,٠	٤,٧	٤,٠
البنى التحتية والمدنية	١٥	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٣,٠
التراث / التصميم الحضري	١٠	٤,٣	٣,٦	٤,٧	٤,٠
التقييم المقارن التحصيلي	١٠	٤,٣	٣,٦	٤,٧	٤,٠

المصدر : مديرية التخطيط العمراني ، إستراتيجية تطوير مدينة البصرة وتحديث التصميم الأساسي لها ، تقرير المرحلة الأولى ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٦

* يقصد بالمدينة المتوازنة هو تركيز مجمل الفعاليات الحضرية السكنية والخدمية في مركز قضاء شط العرب وربط مدينة البصرة بمحور التوسع الشرقي (مركز قضاء شط العرب) بالجسور الرابطة .

في ضوء المحاور أعلاه يمكن استنتاج النقاط التالية:

- التوسع باتجاه المحور (الشرقي) الذي يشتمل (جزءاً من مركز قضاء شط العرب) ويمكن اعتبارها المحور الأساسي للتوسع إذا ما استخدمت وسائل النقل مثل الجسر والنفق للوصول إلى هذا المحور حتى يحقق الاتصال الوثيق بين المدينة الحالية ومحور توسعها المستقبلي .
- التوسع باتجاه المحور (الغربي) من شط البصرة الذي خصص حسب التصميم الأساسي المقترح لأغراض الخدمات المتعددة والصناعات الخفيفة والمكاتب نظراً لقرب هذا المحور من شبكة المواصلات الرئيسية وسكة الحديد والمطار .
- التوسع باتجاه محور (الجنوب) سيما جهة أبي الخصيب ويكون التوسع بمساحة قليلة ولأغراض سكنية وخدمات صناعية ، ولكون هذه الجزء يحتوي على محددات متنوعة (أنابيب النفط ، خطوط الكهرباء ، مناطق نفطية مكتشفة) وبالتالي لا يمكن التوسع خلالها لذلك اقتصر التوسع نحو أراضي محدودة من أبي الخصيب .
- التوسع بتأثير تغير صنف الاستعمال ضمن حدود مدينة البصرة (ميناء المعقل ، مصفى المفتية القديم ، السايو ، منطقة الداكير ، قيادة القوة البحرية ، أراضي سكنية المفروزة)

٥. استعمالات الخدمية

تمثلت إحدى مرتكزات الدراسة بإعطاء أهمية كبيرة للاستعمالات الخدمية (التعليمية، الترفيهية ، الصحية ، الدينية ، الإدارية) فضلاً عن دراسة موسعة للبنى التحتية (الطاقة الكهربائية ، مياه الشرب ، الصرف الصحي ، النفايات الصلبة ، الاتصالات) ، إذ شملت الدراسة واقع حال (الاستعمالات الخدمية ، البنى التحتية) والمشكلات التي تعانيها وانتهاء بإعداد جملة من المقترحات بحسب المعايير لوضع الحلول الناجعة لها ، على سبيل المثال اقترحت الجهات المعنية بضرورة إن يكون لكل روضة مثالية (١٢٠) طفلاً وتتألف من (٤) صفوف ... الخ . إما بخصوص البنى التحتية فقد أشارت الدراسة المسحية الى وجود (٣) محطات لتوليد الطاقة الكهربائية تولد ما مجموعه (٦٣٠ ميغاواط) من الطاقة لمدينة البصرة ، ونظراً لانقطاع التيار بشكل يومي هو أمر معتاد بالنسبة للسكان المحليين وبالتالي لا بد من مضاعفة أعداد المحطات الكهربائية بغية زيادة كمية الطاقة المولدة لاسيما وان سكان المدينة سيزداد الى أكثر من (٢) مليون نسمة عام ٢٠٣٥ وبناءً على ذلك فقد حسبت حاجة الطاقة الكهربائية في الوقت الحاضر بحسب معيار حصة لكل فرد التي سجلت (٠,٦١٣ كيلوواط) وهكذا بقية خدمات البنى الارتكازية حيث وضعت اقتراحات لمعالجة النفايات الصلبة والصرف الصحي ومياه الشرب .. الخ . كما تناولت الدراسة المسحية مواقع جامعات البصرة وهي (موقع باب الزبير ، موقع كرمة علي ، موقع غرب المدينة) لذلك فهي تعاني من حالة التشطي لاسيما وان لكل جامعة وضعها الخاص بها وإدارتها المستقلة ، ومع ذلك اقترح التصميم أن أفضل مكان لإنشاء جامعة متكاملة تكون ضمن محور الشرقي للمدينة (قضاء شط العرب) وهذا يتجلى أثره في البعد المستقبلي من خلال ما تحدثه من نقله حضارية تناسب الزيادة السكانية وتوزيع الوحدات السكنية والمرافق

الأخرى التي خصصت ضمن التصميم الأساسي، خصصت للجامعة مساحة (٣٥٤) هكتارا لاستيعابها بكل مفاصلها وذلك لخلق قطب تعليمي موحد ومتكامل وهذا التوجه هو السائد في العديد من بلدان العالم أو كما يسمى مدن الجامعات.

٦. دراسة شاملة لمركز مدينة البصرة

افرد تقرير المرحلة الرابعة دراسة شاملة (لمركز مدينة البصرة) لأهميته ووضعه الخاص لكونه يمثل الجزء القديم من المدينة لهذا تميز هذا التصميم عن غيره من التصاميم السابقة بتخصيص مرحلة كاملة لاحتواء هذا الموضوع الحيوي من جميع جوانبه . شغل مركز المدينة مساحة (٨٣٥) هكتارا إذ يحيط به نهر العشار من جهة الشمال والخورة من الجنوب ، ويضم (١١) حيا سكنيا وهي (العشار ، الزهور ، بريهة ، الساعي ، الجزائر ، عمان ، القاهرة ، التحرير ، صنعاء ، المهلب، العباسي) ، تمثلت الإحياء التجارية في (العشار ، الزهور ، المهلب) بمساحة (١٤٨) هكتارا) أو عند تقاطع شوارع الإحياء (تموز - التناير ، ١٤ تموز - الجزائر ، ١٤ تموز - فلسطين ، الوفود - الاستقلال) ، في حين شغل الاستعمال السكني مساحة (٤٦٥ هكتارا) من مساحة مركز المدينة البالغة ٨٣٥ هكتارا متضمنة المساكن ذات الكثافة المنخفضة إلى المتوسطة والمساكن ذات الكثافة المرتفعة وهذا يدل ان الاستعمال السكني شغل (٥٠%) من مساحة مركز المدينة . تعرض مركز المدينة إلى الضغط الشديد من قبل الاستعمالات الأرض الحضرية (السكنية ، التجارية ، الصناعية الخفيفة ، الخدمات بأنواعها) وبالتالي برزت لدينا العديد من المشكلات تناولتها الدراسة المسحية وهي (تداخل استعمالات الأرض ، الأسواق القديمة مثل سوق المغايز - حنا الشيخ - البصرة القديمة ، المؤسسات الصناعية لاسيما الخفيفة ، الهيكل العمراني المتهرئ ، ملكية الأرض ، تداخل الأراضي الزراعية مع المركز ، قلة ارتفاع العمارات التي لا تتجاوز أربعة طوابق ، صغر مساحة مركز المدينة) وبعد تحديد تلك المشكلات وضعت جملة من المقترحات التي من شأنها ان تضع الحلول الناجعة وأهمها مقترح توسيع مركز المدينة ليضم الأراضي الزراعية في جنوب المدينة لأحياء (الربيع ، المنتزه ، الفيحاء) بمساحة (٨٣٥,٣ هكتارا) لتصبح مساحة مركز المدينة مضاعفة (١٦٧٠,٦ هكتارا) ينظر الجدول (٥٤) وخريطة (٨٠) وهذا يعكس لنا مستقبلا تغير صنف الاستعمال من زراعي إلى سكني وفق المساحة المقترح توسعها .

تناولت الدراسة واقع حال طرق النقل في المدينة وإقليمها مبينة أهميتها بوصفها شرياناً نابضاً لمختلف الأنشطة على الرغم من الصعوبات والمشكلات التي تعترضها ومن جملتها ضيق الشوارع سيما الشوارع الفرعية وانتشار التصدعات والحفر نظرا لقدمها والتي ساهمت في بطئ سير المركبات من جهة ، وعدم صيانتها أو تجديدها من جهة ثانية فضلا عن حالة التجاوزات للوحدات العشوائية او المحال التجارية وغيرها على العديد من شوارع المدينة أسهم بالنتيجة باستفحال ظاهرة الاختناقات المرورية في معظم أجزائها وبالأخص في شوارع مركز المدينة ،

جدول (٥٤) استعمالات الأرض الحالية والمقترحة ضمن منطقة مركز المدينة الخاصة

حدود منطقة مركز المدينة المستقبلي				منطقة مركز المدينة الحالي				استعمالات الأرض
أراضي المناطق المقترح تقريبي		أراضي المناطق الحالية		أراضي المناطق المقترح تقريبي		أراضي المناطق الحالية		
النسبة %	مساحة/هكتار	النسبة %	مساحة/هكتار	النسبة %	مساحة/هكتار	النسبة %	مساحة/هكتار	
٢٠,٨	٢٢٥,٤	١٣,٨	١٤٩,٨	٣٣,٤	٢٧٩,٠	٤٠,٦	٣٣٩,٢	سكنية ذات كثافة واطنة
٦,٢	٦٧,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	سكنية ذات كثافة متوسطة
١,٠	١١,١	٠,٠	٠,٠	١,٢	٩,٦	١,٢	٩,٦	سكنية ذات كثافة عالية
٢,٦	٢٨,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	قلة سكنية
١٠,٧	١١٦,١	٠,٠	٠,٠	١٩,٣	١٦١,٦	١٢,٠	٩٩,٩	تجارية واستعمال مختلط
٥,٢	٥٧,٢	١,٨	١٩,٧	٥,٨	٤٨,٨	٥,٣	٤٤,٧	خدمات عامة
٤,٠	٤٣,٥	٠,٠	٠,٠	٢,٨	٢٣,٤	١,٩	١٥,٧	ثقافية
١,٣	١٤,٤	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٤,٥	٠,٢	٢,٠	جوامع وخدمات دينية
٢,٤	٢٦,٥	٠,٥	٥,٧	٢,١	١٧,٣	١,٩	١٥,٠	تعليمية
١,٩	٢٠,٤	٠,٨	٨,٣	٠,٨	٦,٥	٠,٨	٦,٥	الرعاية الصحية
١٥,٦	١٦٨,٣	٢,٠	٢٢,١	٧,٣	٦١,٠	٧,٢	٦٠,٤	المناطق المفتوحة والمنتزهات
٠,٠	٠,٠	٥٥,٥	٦٠٠,٨	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	التسلية والمناطق المفتوحة
٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٧	٠,٠	٠,٠	١,٤	١١,٣	صناعية
٠,٤	٣,٩	٠,٤	٣,٩	٠,٢	٢,٠	٠,٢	٢,٠	مرافق
٠,٠	٠,٠	٠,٤	٣,٩	٠,٠	٠,٠	٠,٩	٧,٢	التنمية المستقبلية
٢٥,٠	٢٧١,٠	٢٥,٠	٢٧١,٠	٢٧	٢٣٥,١	٢٧	٢٣٥,١	البنى التحتية للنقل
١٠٠	١٠٨٢,٠	١٠٠	١٠٨٢,٠	١٠٠	٨٣٥,٣	١٠٠	٨٣٥,٣	المجموع
	٦٢,٢		٦٤,٢					الجدول النهري
	١٩١٧,٠		١٩١٧,٠					حدود منطقة مركز المدينة الكلية

المصدر : مديرية التخطيط العمراني ، إستراتيجية تطوير مدينة البصرة وتحديث التصميم الأساسي لها ، تقرير المرحلة الرابعة ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٦ ،

لذلك وضعت الجهات التخطيطية العديد من المقترحات تمثلت النقاط التالية:

- استخدام حافلات النقل العام بدلاً من السيارات الشخصية لتقليل الازدحام سيما في مركز المدينة .
- تطوير أنظمة شوارع المدينة إذ اقترح التصميم ضرورة تشييد الشوارع الرئيسة قبل الانتقال إلى تشييد بقية استعمالات الأرض الأخرى لاسيما في المناطق المقترحة للتوسع ، لما لعنصر النقل الدور الحاسم في رسم صورة استعمالات الأرض الحضرية .
- إدخال تحسينات على أنظمة النقل مثل (التنقل المفرد والنقل الشخصي ، الحافلات التقليدية ذات الجودة العالية ، الترامواي ، خدمات العبارات المائية) .
- تشييد مترو الإنفاق لتسهيل حركة نقل السكان والبضائع لاسيما في مركز المدينة .
- تشييد السكك الحديدية في شرق المدينة لاسيما في قضاء شط العرب على الرغم من كونه يمر بالمناطق السكنية ذات الكثافة العالية لكن ذلك يعد ضرورة لغرض ربط المناطق مع بعضها البعض من خلال تكثيف طرق النقل فيها لتتناسب مع الحجم السكاني المتوقع.

• إخضاع طرق النقل الخارجية إلى المعايير إذ يكون الطريق ذا (ثلاثة) مسارب يحتوي كل مسرب على أماكن لوقف المركبات وجزرة وسطية واسعة وهكذا بقية طرق النقل الأخرى ووضعت التصاميم بخرائط تفصيلية في مسودة التصميم .

• ربط البصرة الحالية بمحاور توسعها المقترحة بواسطة طرق متنوعة (الجسور ، النفق ، سكة حديد) .

وبصورة عامة تعد شبكة النقل وقدرتها على تنمية واستيعاب ومعالجة مشكلة الاكتظاظ الموضوعي الحالي وتكثيف الطلب المروري يتطلب إستراتيجية كاملة لتحسين الشبكة الحالية واعتماد نظام نقل متعدد الصيغ وتشمل (نظام نقل متعدد الصفات النقل النهري والجوي والبري، شبكة طرق ذات جودة عالية ، تطوير شبكات الطرق الشريانية والثانوية ، صيانة وتشغيل نظام النقل ...الخ) هذا إلى جانب تطوير البنى الارتكازية في المدينة وقد أفردت عدة مقترحات لتطوير واقع خدمات البنى الارتكازية في المدينة .

إن طبيعة المقترحات المشار إليها تتطلب تطوراً تدريجياً مرحلياً لغرض تطبيقها لاسيما في مناطق التوسع المستقبلية إذ شمل البديل الأول ان تأخذ الجهات المعنية على عاتقها حملة الاستملاكات للأراضي الزراعية الواقعة الى الجنوب من المدينة بغية ضمها الى مركز المدينة وهذا يتطلب صرف اموال طائلة لغرض التوسع المستقبلي ، وثانيا تخضع هذا المناطق لعملية التخطيط من حيث توزيع استعمالات الأرض الحضرية لكن المهم في التوزيع تخطيط شوارع المركز الجديد بما يناسب شوارع مركز المدينة القديم ويتجلى ذلك في تشييد الشوارع المقترحة في منطقة التوسع المسماة (مركز المدينة الجديد) وبالتالي تتلخص الفكرة في ترتيب الشوارع الرئيسية وتحويل الجزء الأكبر من حركة سير المركبات حول مركز المدينة القديمة (المنطقة المركزية) ، ولغرض الوصول إلى مركز المدينة القديم لابد ان يكون سير المركبات من خلال شبكة من الشوارع الرئيسية الحلقية ضمن المركز الجديد المقترح التي ترتبط من خلال شبكة من الشوارع الثانوية وبدورها ترتبط مع الشوارع الفرعية الأصغر وصولاً إلى المنطقة المركزية القديمة ، وبهذه الطريقة تقلل من ظاهرة الازدحام في مركز المدينة القديم، بينما أشار البديل الثالث إلى ضرورة إعداد نظام شمولي للنقل في المدينة بعد وضع إستراتيجية تنمية مدينة البصرة وتحديث التصميم الأساسي لها لغرض الحصول على انسيابية اكبر لحركة المرور في جميع أرجاء المدينة . وبالنظر إلى احتشاد استعمالات الأرض الحضرية المختلفة في مركز المدينة الذي انعكس سلباً في انخفاض المساحات المخصصة للمرائب أو ساحات وقوف السيارات لذلك دعت الحاجة إلى زيادة أعدادها عن طريق البدائل وهي متوافرة في ظل الفضاءات المفتوحة المرشحة والجديدة ويمكن ذلك فيما لو تبنت الجهات المعنية حملة استملاكات الأرض أو على الأقل التفاوض مع ملاك الأراضي لغرض إنشاء مرائب لوقوف السيارات وصولاً إلى إعادة تنميتها مستقبلاً . ونظراً لاحتواء مركز المدينة على شوارع كثيرة واغلبها شوارع ضيقة لذلك فهي غير ملائمة لاستيعاب نظام النقل الحالي وخصوصاً في ظل زيادة السكان وزيادة الضغط على استعمالات الأرض، ومن هنا اقترح التصميم ضمن فقرته الرابعة في إنشاء نظام المترو (مترو الأنفاق) البديل العملي الوحيد لتوفير خدمة نقل فاعلة ينظر خريطة (٨٠) وعند أخذ تكاليف إنشاء هذا النوع من وسائط النقل (التحت أرضية) بنظر الاعتبار لابد أن

يقتصر على مركز المدينة لاسيما المناطق التي لا يمكن فيها إعادة تشكيل الشوارع لاستيعاب النقل العام السطحي (فوق الأرض) واقترح أن يسود في مركز المدينة نظام النقل العام وفقاً للتصميم الجديد لتغلب الدور المميز في ذلك لغرض تخفيف الازدحام المروري وكذلك يشمل التصميم نظام النقل العام بالقطارات الخفيفة (LRT) * لخدمة المناطق ذات الكثافات السكانية المرتفعة . إما فيما يخص مشكلة تداخل استعمالات الحضرية في مركز المدينة لاسيما المنطقة التجارية المركزية الذي يعود مرده إلى طبيعة الناحية العمرانية وخصوصاً إذا ما عرفنا إن اغلب عمارات مركز المدينة الحالية ذات الارتفاعات المنخفضة وجزءاً بسيطاً منها عمارات لا تتجاوز في الغالب (٣ - ٤) طوابق إلا بعض العمارات المرتفعة كما في فنادق المدينة ، ومن هنا وضع المخطط مجموعة من المقترحات لتطوير بنيتها المعمارية منها البناء العمودي (٤-٦) طوابق حيث تخصص الطوابق السفلية (١-٣) للاستعمالات التجارية والمكاتب بينما تحتل الطوابق العليا (٤-٦) لإغراض السكن عالية الكثافة ليتناسب مع الزيادة السكانية التي أشار لها التصميم بأكثر من (٢) مليون نسمة عام ٢٠٣٥ وبالتالي فإن البناء العمودي يساهم في اختزال المساحة المحدودة لاسيما في مركز المدينة على شرط ان تتناسب واجهات المباني مع المحيط والشوارع لغرض الانسجام المعماري ، ومن الأفضل ان تتوزع تلك العمارات عند تقاطعات الشوارع الرئيسية لان ذلك سيضيف جمالية لمركز المدينة ويتناسب مع سهولة الوصول وكذلك إنشاء ساحات أو مواقف للسيارات متعددة الطوابق لتخدم مركبات سكان المدينة ومركزها ، وبطبيعة الحال أن هذا النوع من المقترحات سيساهم في تغيير في نمط الاستعمالات الأرض مما يجعل ضمن البناية الواحدة خليطاً من الاستعمالات المختلفة كالتجارية والسكنية.

٧. استنتاجات وتوصيات التصميم الأساسي لعام ٢٠١٤ من منظور شركة (التشيكية وشريكها العراقي)

خلصت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات تم التوصل إليها من خلال المشروع برمته إذ وضعت الخطوط العريضة لمسودة التصميم الأساسي وفق مجموعة من الاستراتيجيات اشرفنا إلى معظمها خلال البحث وما تبقى فهو عبارة عن خطوات هامة لتنفيذ التصميم الأساسي والتي تعد الأسس الصحيحة التي توجه مسار التخطيط الحضري في المدينة ، إذ ليس من المعقول إن تصرف مبالغ طائلة على إعداد هذا التصاميم ما لم تؤخذ المقترحات وأفكار التي وضعت بعين الاعتبار وهذا الخل رافق عملية تخطيط مدينة البصرة منذ عقد الخمسينيات والى الوقت الحالي ، واكتسب التصميم صفته القانونية عام ٢٠١٣ وبعد تعديلات على مسودة التصميم اكتسب الصيغة النهائية تم العمل بموجبه بداية عام ٢٠١٤ .

أشارت بعض التوصيات وبنود العمل بين الشركة المنفذة (BOCP) من جهة ومديرية التخطيط العمراني وبلدية البصرة من جهة أخرى على ضرورة تنفيذ المقترحات الواردة أعلاه بشكل تدريجي ، كما اشار

(*) يقصد LRT هو نظام الترام أو يسمى النقل العام بالقطارات الخفيفة يعمل على الكهرباء بموثوقية وسرعة عالية ، يعمل فوق الأرض أو تحت الأرض بحسب الحاجة الذي صمم لها ، توجد أمثلة على هذا النوع من القطارات كما في (شنغهاي ، اسطنبول ، مانيل ...)

التصميم بضرورة تشكيل لجان مختصة وظيفتها مراقبة والإشراف وتنفيذ البنود هذا التصميم فيما لو رغبت تلك الجهات أن تصبح البصرة مثلاً للتخطيط والتصميم ، وإلى جانب هذه اللجان لابد من إجراء العديد من الأمور لغرض تحويل ملكية الأرض لغرض تنفيذ تلك المقترحات التي تتناول جميع استعمالات الأرض الحضرية .

كما تم التطرق إلى القوانين (سارية المفعول) لاسيما إعادة تشريع أو إلغاء تلك القوانين التي تعد حجر عثرة أمام تطبيق مقترحات التصميم الأساسي الجديد نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر قانون الأبنية ٤٤ لسنة ١٩٣٥ وتعديلاته على الرغم من كون هذا القانون قد ساهم في فتح وإنشاء الشوارع للمدينة فضلا عن المباني والمنتزهات والمنشآت الصناعية بحسب استعمالات الأرض ، يقترح التصميم الغاء هذا القانون وتشريع قانون آخر يعتمد على مفاهيم التصميم الأساس الجديد واستعمالات ارض مع الإشارة إلى وجوب تدقيق تصاميم الأبنية من قبل المختصين الحصول على إجازة البناء لغرض السلامة النوعية من الناحية الإنشائية والبيئية ، وان هناك العشرات من القوانين التي يجب إعادة النظر فيها التي ضمنت خلال التصميم الجديد .

وبصفة عامة سجلت مساحة التصميم الأساسي لإستراتيجية البصرة وتحديث التصميم الأساسي لها لعام ٢٠١٤ (٤٧٣٨٠ هكتار) بما يعادل (٤٧٣,٨ كم٢) احتل الاستعمال السكني المرتبة الأولى بنسبة (٤١,٩%) بينما سجلت نسبة المخصصة للخدمات (٢٧,٤%) ثلثها أخرى بنسبة (١٥,٦%) بينما شغل الاستعمال الصناعي نسبة (١١,٨%) من المساحة المخصصة للتصميم وأخيرا احتلت نسبة التجارة (٣,٣%) من مساحة المدينة الكلية .

ثانيا : التغيرات المستقبلية المقترحة لتغير استعمالات الأرض السكنية من منظور التصميم

الأساسي لعام ٢٠١٤

اشرنا فيما سبق الى دراسة التصميم الأساسي (إستراتيجية تطوير مدينة البصرة) متخذين المشكلة والمقترح أساساً في إيضاح الهدف المنشود من إعداد هذا التصميم حتى عام ٢٠٣٥ ، باستثناء الاستعمال السكني الذي أفردنا إليه فقرة كاملة لإشباع هذا الموضوع في جميع جوانبه ولكونه يتعلق بمحور الدراسة الحالية .

أوضح التصميم الجديد لعام ٢٠١٤ ان من اكبر المشكلات التي تعاني منها المدينة حالياً هي الحالة العامة في جميع أنحاء المدينة اذ بعد سنوات من الحروب والدمار انعكس هذا الأمر على تردي واقع البنية المعمارية والبنى التحتية والمظهر العام فيها ، لذلك من الضروري إتباع السبل الكفيلة لغرض إصلاح كافة البنى التحتية الرئيسة ويشمل ذلك إلى جانب الوحدات السكنية ، المركز التجاري ، الخدمات العامة .. الخ . ويمكن الوصول الى حقيقة الاستعمال السكني وتغير صنف او نمط هذا الاستعمال من خلال النقاط التالية .

١. القطاع السكني

اعتمدت التصميم الجديد على التقسيم المادي (العناصر الأساسية لهيكلية المدينة) الذي شرع من خلال التصميم الأساسي لعام ١٩٨٥ من قبل المصمم العراقي وخبرته الميدانية الواسعة للمدينة الذي أهله ان يتخذ المعيار المناسب لذا قسمت المدينة إلى أحياء ومحلات وقطاعات سكنية ورتبت هذه المجاميع من أصغرها داخل النظام أي (المحلة) وصولاً الى أكبرها (القطاع) مروراً بالمرحلة الوسطى (الحي السكني) وصولاً إلى نسيج المدينة الكلي والذي تمثل في (المدينة) مع مراعاة ما يلائم كل مفردة من مفردات هذا التخطيط من طاقات استيعابية بحسب المعايير المعتمدة لكل استعمال من استعمالات الأرض الحضرية . أن الغاية الرئيسة من اعتماد هذا التقسيم هو لتسهيل التعامل مع المدينة فعلى سبيل المثال يتألف الحي السكني على مجموعة من المحلات (٣-٤) محلة سكنية ومجموعة من الأحياء السكنية تؤلف القطاع السكني وبالتالي قسمت المدينة إلى ستة قواطع رئيسة وهي (الخورة ، العشار ، الرباط ، المعقل ، الخليج العربي ، القبلة) كما في جدول (٥٥) والذي يمثل هذا المنظور .

جدول (٥٥)

قطاعات مدينة البصرة ومساحتها واعداد السكان لعام ٢٠٠٩ حسب منظور شركة BOCP

القطاع	المساحة/هكتار	عدد السكان	عدد الوحدات السكنية
الخورة	١٧٢٩,١	١٥٦٦١٩	١٧٠٨٧
العشار	٨١٨,٦	١٠١١٦١	١١٠١٧
الرباط	١٨٢٨,٤	٢٣٢٦١٠	٢٥٢٩٧
المعقل	١٣٨١,٨	١٨٠٢٤٠	١٩٦٧٣
الخليج العربي	٣٨١٠,٧	٢٦٥٤٨٠	٢٩٢٢٨
القبلة	٣٠٠٦,٢	٩٠٨٩٠	١٠١١٧
المجموع	١٢٥٧٤,٨	١٠٢٧٠٠٠	١١٢٤١٥
مساحة المناطق الأخرى في منطقة الدراسة	٤٤٧٥,٢	تعد هذه المناطق فيها فعاليات مختلفة ولكن قسم كبير منها فارغة غير مشيدة وفيها أيضا قطع سكنية مفروزة وموزعة غير مشيدة	
المساحة الإجمالية	١٧٠٥٠	—	—

المصدر : مسودة التصميم الأساسي لإستراتيجية تطوير البصرة وتحديث التصميم الأساسي لها، واقع حال مدينة البصرة ، تقرير المرحلة السادسة ، الفصل الثالث ، ص٤٠.

وهذا الأمر شكل حجر الزاوية في محاور توسع المدينة لاسيما الجزء الشرقي منها حيث وضعت المقترحات التي ترمي الى تقسيم هذه المحاور الى قطاعات سكنية وكل قطاع ضم مجموعة من الأحياء بحسب المعيار (*) الذي يجب ان يستوعب القاطع على عدد من السكان يتراوح (٤٨٠٠٠-٥٦٠٠٠) نسمة ويؤمن مجمل المرافق الحضرية والخدمات الاجتماعية لسكانها فضلا عن توفير الأسواق المحلية بما في ذلك

* المعيار الذي حددته الجهة القائمة على التصميم الأساسي لمدينة البصرة

المؤسسات التجارية ، مقاهي ، مطاعم ، مكاتب بمساحة (٢م٠,٧) للفرد الواحد، بينما الحي السكني يجب ان يستوعب ما بين (١٢٠٠٠-١٦٠٠٠) نسمة ويغطي مساحة (٢م٨٠٠٠) فضلا عن المراكز التجارية والخدمات، في حين المحلة السكنية يتراوح عدد سكانها ما بين (٣٠٠٠-٤٠٠٠) نسمة بما يقارب ٥٠٠-٦٠٠ وحدة سكنية فضلا عن مدرسة ابتدائية واحتياجات التسوق والخدمات .

وفي ضوء ما تقدم يتضح ان مساحة القطاعات المدينة لعام ٢٠٠٩ سجلت (١٢٥٧٤,٨) هكتارا يضاف إليها المناطق الفارغة (٤٤٧٥,٢) هكتارا ومن ثم فان مساحة التصميم (١٩٨٥-٢٠٠٠) سجلت (١٧٠٥٠) هكتارا ، بعدد سكاني (١٠٢٧٠٠٠) نسمة ، ومجمل الوحدات السكنية (١١٢٤١٥) وحدة سكنية . في حين نجد ان التصميم الجديد لعام ٢٠١٤ سوف تزداد فيه عدد القطاعات السكنية بواقع (٢٠) قطاع بضمنها القواطع الستة الأساسية لمدينة البصرة ، كما موضح في خريطة (٨١) لاسيما التوسع نحو المناطق الشرقية والغربية والجنوبية لتصبح مساحة المدينة (٤٧٣٨٠) هكتارا بزيادة مساحية عن التصميم ١٩٨٥-٢٠٠٠ (٢٩٨٧٥) هكتارا . ومن المؤكد أن المناطق المتوسع عليها حسب التصميم الأساسي الجديد سوف تضم مناطق زراعية كما في الأطراف الجنوبية ذات الملكية الخاصة في اغلبها ، فضلا عن الفضاءات الفارغة وملكيات خاصة وعامة في الأطراف الشرقية والغربية لمحاور توسع المدينة وبالتالي لابد من انتهاج سياسة طموحة من بدأ التصميم الجديد والتي تتمثل بحملة استملاكات واسعة للأراضي المشار إليها ، على اعتبار إن عملية تحويل الملكية الخاصة إلى الجهات الحكومية تتطلب مدة طويلة يتخللها عقد المفاوضات والمشاورات والاتفاق قانوني بين الجانبين على سعر الأرض بحسب السعر الحالي في السوق ، وبعد عملية استملاكات الأرض التي تتطلب وقت طويل تبدأ عملية إعداد الخرائط القطاعية بحسب ما ورد في التصميم وكل قطاع يحتوي على إحياء ومحلات سكنية وتنظم وفق المعايير المشار إليها أنفاً. وبهذا نصل إلى نتيجة مفادها إن تطبيق إستراتيجية التصميم لعام ٢٠١٤ معناه تغير الكثير من استعمالات الأرض لصالح استعمالات أخرى ويشمل ذلك تغير صنف الاستعمال من زراعي إلى سكني كما في المناطق الزراعية جنوب المدينة او نمط الاستعمال من الاستعمال السكني ذات الكثافة المنخفضة إلى العمارات السكنية بحسب ما خطط له في التصميم الأساسي.

٢. التوقعات المستقبلية للسكان والسكن

من الصعوبة التكهّن بتوقعات دقيقة عن الحجم السكاني لمدينة كبيرة ومهمة مثل مدينة البصرة نظرا لسرعة التغيرات الناجمة عن زيادة معدلات النمو واستمرار الهجرة إليها ، لكن هذا لا يمنع من تحديد حجم معين لاسيما وان شركة BOCIP استندت الى توقعات سكانية صادرة من وزارة البلديات والأشغال العامة وبالتالي أعطت تصوراً مستقبلياً عن النمو السكاني والوحدات السكنية حتى عام ٢٠٣٥ ، لهذا يتضح من خلال جدول (٥٦) إن عدد السكان المتوقع لعام ٢٠١٠ سجل (١٢٠٠٠٠٠) نسمة يقابلها عدد الوحدات السكنية التي بلغت (١٣٠٠٠) بينما المتوقع للحجم السكاني في عام ٢٠٣٥ سيبلغ (٢١٧١٣٠٠) نسمة ،

وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار ان الطلب المستقبلي للوحدات السكنية سيرتفع لذا وبحسب المعيار المعتمد سيما عدد الأفراد في الوحدة السكنية البالغ (٧ أفراد/ وحدة سكنية) بالمقارنة مع الحجم السكاني المتوقع فان الطلب المستقبلي على الوحدات السكنية سيزداد بوتيرة متدرجة تصاعديا لذلك فان العدد الكلي للوحدات السكنية المطلوبة وفق المعيار السابق ستبلغ (٨٠٥١٠) وحدة سكنية لعام ٢٠١٥ يرتفع في عام ٢٠٣٥ الى (١٩٩٦٩٠) وحدة سكنية عندما يبلغ حجم سكان المدينة من ضمنها محاور التوسع المقترحة (٢١٧١٣٠٠) نسمة . إما إذا طبق معيار (٥ أفراد في الوحدة السكنية) بالمقارنة مع الحجم السكاني المتوقع فمن المؤكد أن أعداد الوحدات السكنية سوف تتضاعف لتسجل (١٥٦٩٢٠) وحدة سكنية لعام ٢٠١٥ و (٣٢٣٧٦٠) وحدة سكنية لعام ٢٠٣٥ . وبما ان الهدف الأساسي هو معالجة أزمة العجز السكني والتي جزء من مشكلتها السكان المتجاوزين والتي سجلت (١٩٥٠٠) وحدة سكنية (السكن العشوائي) لذلك يتطلب سياسة تخطيطية قادرة على معالجة النقص في السكن وهذا يشمل (١٩٥٠٠) وحدة سكنية للتعويض عن المساكن المؤقتة التي أنشئت بشكل غير قانوني ، ، في حين إذا أخذنا بنظر الاعتبار الطلب المتزايد على الوحدات السكنية مستقبلا لكي تتواءم مع النمو السكاني المتزايد وبالتالي فان العدد الكلي المطلوب من الوحدات السكنية المتوقع سوف يتدرج ارتفاعا بحسب السنوات ، حيث ستسجل للأعوام (٢٠١٥ ، ٢٠٢٥ ، ٢٠٣٥) بتقديرات (١٥٦٩٢٠ ، ٢٤٣٨٠٠ ، ٣٢٣٧٦٠) وحدة سكنية على التوالي ، ومع ذلك يمكن توفير العدد المطلوب من الوحدات السكنية لتتناسب الزيادة السكانية في ظل محاور توسع المدينة والتي أخذت بالحسبان مجمل التغيرات المستقبلية المحتملة لان من المفترض إن تتجاوز خريطة تطوير مدينة البصرة مع كل من احتياجات إدارة النمو للسكان الحالية والمستقبلية وكذلك النقص الحالي في المساكن وهو هدف الأساسي لهذه العملية التخطيطية ، وهذا بدوره سيساهم في تغييرات لصنف او نمط استعمالات الأرض (كما سيأتي ذكره لاحقا).

وفي ضوء الطرح السابق تتضح العلاقة الترابطية ما بين الزيادة السكانية وزيادة الحاجة للوحدات السكنية وفق المعايير المشار إليها وهذا الأمر يقودنا إلى تحقيق أكثر لمعرفة الحاجة الفعلية المنشودة حتى عام ٢٠٣٥ ، لذلك يلخص جدول(٥٧) مجموع الوحدات السكنية المتوقعة حتى عام ٢٠٣٥ والتي سجلت (١٦٣١٣٠) وحدة سكنية بعد استبعاد الوحدات السكنية تحت الإنشاء وكذلك الوحدات السكنية المخطط لها.

جدول (٥٦)

التوقعات المحدثة للسكان والسكن في مدينة البصرة للمدة ٢٠١٠ - ٢٠٣٥

السنة	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٥	٢٠٣٠	٢٠٣٥
السكان	١٢٠٠٠٠	١٣٣٧٠٠٠	١٥٥٩٢٠٠	١٧٧١٥٠٠	١٩٧٨٩٠٠	٢١٧١٣٠٠
المتوسط على المستوى البعيد من ٧ أفراد / وحدة سكنية						
العدد المستهدف للوحدات السكنية	١٧١٤٣٠	١٩١٠١٠	٢٢٢٧٤٠	٢٥٣٠٧٠	٢٨٢٧٠٠	٣١٠١٩٠
العدد الحالي للوحدات السكنية	١٣٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠
الزيادة بعد ٢٠١٠	٤١٤٣٠	٦١٠١٠	٩٢٧٤٠	١٢٣٠٧٠	١٥٢٧٠٠	١٨٠١٩٠
مضاف عليها التعويض عن السكن المؤقت (التجاوزات)	١٩٥٠٠	١٩٥٠٠	١٩٥٠٠	١٩٥٠٠	١٩٥٠٠	١٩٥٠٠
العدد الكلي المطلوب من الوحدات السكنية حتى عام ٢٠٣٥	٦٠٩٣٠	٨٠٥١٠	١١٢٢٤٠	١٤٢٥٧٠	١٧٢٢٠٠	١٩٩٦٩٠
المتوسط على المستوى البعيد من ٥ أفراد / وحدة سكنية						
العدد المستهدف للوحدات السكنية	٢٤٠٠٠٠	٢٦٧٤٢٠	٣١١٨٤٠	٣٥٤٣٠٠	٣٩٥٧٨٠	٤٣٤٠٠٠
العدد الحالي للوحدات السكنية	١٣٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠
الزيادة بعد ٢٠١٠	١١٠٠٠٠	١٣٧٧٢٠	١٨١٨٤٠	٢٢٤٣٠٠	٢٦٥٧٨٠	٣٠٤٢٦٠
مضاف عليها التعويض عن السكن المؤقت (التجاوزات)	١٩٥٠٠	١٩٥٠٠	١٩٥٠٠	١٩٥٠٠	١٩٥٠٠	١٩٥٠٠
العدد الكلي المطلوب من الوحدات السكنية حتى عام ٢٠٣٥	١٢٩٥٠٠	١٥٦٩٢٠	٢٠١٣٤٠	٢٤٣٨٠٠	٢٨٥٢٨٠	٣٢٣٧٦٠
الملاحظات						
١. السكان والوحدات السكنية لعام ٢٠١٠ هي على أساس تقديرات وزارة البلديات والإشغال العامة						
٢. الوحدات السكنية المستهدفة تعكس المتوسط الطبيعي على المدى البعيد في المدينة ، والذي من المتوقع ان ينخفض من مستوى من ٧ أفراد إلى ٥ أفراد / وحدة سكنية						

المصدر : مسودة التصميم الأساسي لإستراتيجية تطوير البصرة وتحديث التصميم الأساسي لها ، المناطق السكنية ، تقرير المرحلة الثالثة ، الفصل الثالث ، ص ٥.

جدول (٥٧)

المتطلبات السكنية الجديدة حتى عام ٢٠٣٥

السنة	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٥	٢٠٣٠	٢٠٣٥
الوحدات السكنية المطلوبة	١٧١٤٣٠	١٩١٠١٠	٢٢٢٧٤٠	٢٥٣٠٧٠	٢٨٢٧٠٠	٣١٠١٩٠
الوحدات السكنية الحالية	١٣٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠
الزيادة على عام ٢٠١٠	٤١٤٣٠	٦١٠١٠	٩٢٧٤٠	١٢٣٠٧٠	١٥٢٧٠٠	١٨٠١٩٠
زائد استبدال المساكن المؤقتة (التجاوز)	١٩٥٠٠	١٩٥٠٠	١٩٥٠٠	١٩٥٠٠	١٩٥٠٠	١٩٥٠٠
مجموع الوحدات السكنية المطلوبة حتى عام ٢٠٣٥	٦٠٩٣٠	٨٠٥١٠	١١٢٢٤٠	١٤٢٥٧٠	١٧٢٢٠٠	١٩٩٦٩٠
مطروح : الوحدات تحت الإنشاء	١٠٧٩٠	١٠٧٩٠	١٠٧٩٠	١٠٧٩٠	١٠٧٩٠	١٠٧٩٠
مطروح الوحدات المخطط لها	٢٥٧٧٠	٢٥٧٧٠	٢٥٧٧٠	٢٥٧٧٠	٢٥٧٧٠	٢٥٧٧٠
مجموع المساكن التي تتطلب رصيد اراضي اضافي	٢٤٣٧٠	٤٣٩٥٠	٧٥٦٨٠	١٠٦٠١٠	١٣٥٦٤٠	١٦٣١٣٠
ملاحظات						
١. الوحدات السكنية المستهدفة هي على أساس متوسط عدد الأفراد في الوحدة السكنية والذي يعتقد بأنه اقرب المتوسط الطبيعي للمدينة على المدى البعيد						
٢. عدد الوحدات السكنية الحالية هو حسب معلومات وزارة البلديات والإشغال العامة.						

المصدر : مسودة التصميم الأساسي لإستراتيجية تطوير البصرة وتحديث التصميم الأساسي لها ، تقرير المرحلة الثالثة ، الفصل الثالث ، إدارة النمو ، ص ١٢.

٣. التوقعات المستقبلية لإعداد الأسر والمساحة

يتضح من جدول (٥٨) ان الحجم السكاني للمدينة في تزايد مستمر حيث سجل بحسب التقديرات (١٢٠٠٠٠٠) نسمة عام ٢٠١٠ سيصل إلى (٢١١٧١٣٠٠) نسمة عام ٢٠٣٥ ، لذلك ستزداد معها عدد الأسر بحسب متوسط حجم الأسرة (٧ أفراد / وحدة سكنية لعام ٢٠١٠ إلى (٥ أفراد / وحدة سكنية عام ٢٠٣٥ . وبالتالي فقد سجلت عدد الأسر وفق المتوسط المشار إليه (١٥٠٠٠٠) أسرة عام ٢٠١٠ سترتفع الى (٤٣٤٠٠٠) أسرة عام ٢٠٣٥ ، ومن المؤكد ان الزيادة المطردة لأعداد الأسر لابد ان تواكبها زيادة في حجم المساحة المخصصة للوحدات السكنية وهذا متوفر بحسب بدائل التوسع المقترحة . سجل في عام ٢٠١٠ نقصاً سكانياً ملحوظاً للوحدات السكنية التي بلغت ٢٠٠٠٠ وحدة سكنية بفعل انخفاض عدد أفراد الفعلي في الوحدة السكنية الواحدة إلى ٧ افراد/ وحدة سكنية ، لذا سوف يتطلب الأمر إنشاء (٣٠٤٠٠٠) وحدة سكنية إضافية لتلبية متطلبات السكن حتى عام ٢٠٣٥ مع مراعاة عامل انخفاض أعداد أفراد الأسرة الى (٥) أفراد / وحدة سكنية ، والخريطة (٨٢) مما يعني أن المتطلبات الكلية من الأراضي السكنية هي بين (٧٦٠٠ - ١٢٢٠٠) هكتار تقريباً خلال المدة (٢٠١٠-٢٠٣٥) فضلاً عن تخصيص الأراضي للاستعمالات الاجتماعية والمرافق العامة والمناطق المفتوحة والاستعمالات المدنية الأخرى وبالتالي نجد أن مجمل الأراضي الحضرية المطلوبة للاستعمالات السكنية وبقية الاستعمالات الأخرى يتراوح بين (١٣٥٠٠- ١٥٠٠٠) هكتاراً تقريباً.

جدول (٥٨)

توقعات إعداد الأسر والمساحة الكلية المطلوبة من الأراضي للسكن (هكتار)

السنوات	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٥	٢٠٣٠	٢٠٣٥
السكان	١٢٠٠٠٠٠	١٣٣٧٠٠٠	١٥٥٩٠٠٠	١٧٧٢٠٠٠	١٩٧٨٩٠٠	٢١١٧١٣٠٠
متوسط عدد افراد / وحدة سكنية	٧	٧	٧	٦,٥	٥,٥	٥
عدد الاسر	١٥٠٠٠٠	١٨٢٠٠٠	٢٢٣٠٠٠	٢٧٣٠٠٠	٣٦٠٠٠٠	٤٣٤٠٠٠
أقل : الحالي	١٣٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠
مساكن جديدة	٢٠٠٠٠	٥٢٠٠٠	٩٣٠٠٠	١٤٣٠٠٠	٢٣٠٠٠٠	٣٠٤٠٠٠
الاحتياجات من الأراضي الإجمالية						
٤٠ / وحدة سكنية لهكتار	٥٠٠	١٣٠٠	٢٣٠٠	٣٦٠٠	٥٧٠٠	٧٦٠٠
٣٠ / وحدة سكنية لهكتار	٧٠٠	١٧٠٠	٣١٠٠	٤٨٠٠	٧٧٠٠	١٠١٠٠
٢٥ / وحدة سكنية لهكتار	٨٠٠	٢١٠٠	٣٧٠٠	٥٧٠٠	٩٢٠٠	١٢٢٠٠
الاحتياجات						
١. بافتراض ان ٩٦,٥% من السكان يعيشون في منازل خاصة وان متوسط حجم الأسرة هو ٨,٨ أفراد على طول مدة التوقع						
٢. على افتراض ان متوسط حجم الأسرة سينخفض خلال المدة التوقع ٨ أفراد تقريباً إلى ٥ افراد بحلول عام ٢٠٣٥ .						

المصدر : مسودة التصميم الأساسي لإستراتيجية تطوير البصرة وتحديث التصميم الأساسي لها ، تقرير المرحلة الخامسة ، الفصل الثاني ، واقع حال مدينة البصرة واساس تحديث تصميمها الأساسي ، ص ٢٥.

٤. التوقعات المستقبلية لاستعمالات الأرض المقترحة وفق محاور التوسع

من الأمور المتعارف عليها ان شركات المتخصصة في إعداد التصاميم الأساسية تأخذ بنظر الاعتبار دراسة شمولية عن واقع المدينة الحالي والماضي من خلال الإشارة الى التصاميم الأساسية السابقة ، ومن هنا اعتمد التصميم الجديد أيضا على المعايير المحلية المنبثقة من وزارة التخطيط / التخطيط العمراني والتي شملت (التعليمية ، الصحية ، البنى التحتية .. الخ) اذ يتضح من سياق الجدول (٥٩) حجم المساحة المخصصة للاستعمال السكني مقارنة مع عدد السكان ، فضلا عن تخصيص مساحات أخرى بحسب المعايير لتلبية بقية استعمالات الأرض ذات العلاقة لاسيما الخدمية (التعليمية ، الصحية ، الترفيهية) والتجارية التي تتواجد عادة في المناطق السكنية .

جدول (٥٩) معايير البنية الاجتماعية الكلية للأحياء السكنية

المساحات المفترضة	المعيار	الاحياء
احياء للمنطقة الواحدة ٣ - ٤	١٦٠٠٠ - ١٢٠٠٠	السكان
٢٠٠٠ - ٢٤٠٠ وحدة سكنية	٧ - ٥ أشخاص / وحدة سكنية	عدد الوحدات السكنية
٢م ٩٨٠٠ - ٨,٤٠٠	٢م ٠,٧ للشخص	الاسواق المحلية
٢م ٢٨٠٠٠ - ٢٤٠٠٠	٢م ٢ للشخص	المدارس المتوسطة
مركز تجاري		الخدمات الأخرى

المصدر : مسودة التصميم الأساسي لإستراتيجية تطوير البصرة وتحديث التصميم الأساسي لها ، تقرير المرحلة السادسة ، الفصل الخامس تشكيل المدينة ، ص ١٧ .

ولغرض معرفة واستيعاب آلية توزيع السكان والوحدات السكنية في مدينة البصرة وفق تصميمها المقترح لابد من معرفة تقسيم المدينة المستقبلي على النحو التالي :

• المدينة الرئيسية : وتتضمن الأراضي الواقعة بين شط العرب وشط البصرة بما في ذلك المنطقة المركزية من المدينة.

• منطقة مركز المدينة : تتضمن مركز المدينة القديم والتوسع الجديد في الجنوب (مركز التوسع الجديد)

• منطقة التوسع الشرقي : هي منطقة التوسع العمراني المقبل في منطقة شط العرب لأكثر من ٦٠% سكني.

• منطقة التوسع الغربي الواقعة غرب المدينة وهي أراضي مخصصة للإعمال واستيعاب الأيدي العاملة ولن تستوعب حجوماً سكانية لإغراض إقامة السكن فيها.

ومما تقدم فقد وضع التصميم معياراً خاصاً للكثافات السكانية وفق المساحة التي يشغلها كما يلاحظ

ذلك من جدول (٦٠) و خريطة (٨٣) ، حيث ان مناطق ذات الكثافة المنخفضة هي النمط الأكثر سيادية بين الأنماط السكنية المختلفة في مدينة لذلك خصصت له مساحة في المتوسط العام ٣٠ وحدة سكنية للهكتار الواحد وهكذا تباعا بالنسبة للمساحات المخصصة للكثافات السكنية (المتوسطة ، المرتفعة ، الفلل السكنية ، الاستعمالات المختلطة) ، فضلا عن مقارنتها بحسب متوسط عدد أفراد الأسرة سواء كان (٥ أو ٧) أفراد ضمن الوحدة السكنية .

جدول (٦٠) تقسيم الكثافات السكنية ومتوسط مساحات قطع الأراضي لأنماط السكنية المختلفة

استعمالات الأرض	الكثافة السكنية	متوسط مساحة قطعة الأرض
الكثافة السكنية المنخفضة	٣٠ / وحدة سكنية للهكتار	٢٨٥ م ^٢
الكثافة السكنية المتوسطة	٤٠ / وحدة سكنية للهكتار	٢٢٠ م ^٢
الكثافة السكنية المرتفعة	١٠٠ / وحدة سكنية للهكتار	١٠٠٠٠-٥٠٠٠ م ^٢
الاستعمالات المختلطة	١٠٠ / وحدة سكنية للهكتار	١٠٠٠٠-٥٠٠٠ م ^٢
الفلل السكنية	٢٠ / وحدة سكنية للهكتار	٢٠٠٠ - ١٥٠٠ م ^٢

المصدر : مسودة التصميم الأساسي لإستراتيجية تطوير البصرة وتحديث التصميم الأساسي لها ، تقرير المرحلة السادسة ، الفصل السادس تصميم استعمالات الأرض لمدينة البصرة ، ص ٤ .

أ - التوزيع المقترح لاستعمالات الارض حسب محور التوسع الغربي للمدينة

يتضح من خلال الجدول (٦١) الذي يشير إلى أن هناك فرقا كبيرا بين متطلبات الأراضي السكنية الصافية ومتطلبات الأراضي السكنية الإجمالية ، إذ تشير متطلبات الأراضي السكنية الصافية إلى عدد الوحدات السكنية بالنسبة إلى مساحة القطع السكنية وعلى هذا الأساس تشير افتراضات الكثافة التي تم تطبيقها على التنمية منخفضة ومتوسطة وعالية الكثافة إلى عدد الوحدات المرتبطة بالقطع السكنية فقط ، حيث إن الجزء الغربي المعد كمحور لتوسع المدينة قد شغل مساحة مقدارها (٢٠٨٩٨) هكتارا ، قسمت بحسب المعايير إلى استعمالات الأرض منها سكنية (منخفض ، متوسط ، مرتفع الكثافة) إذا احتل الاستعمال السكني منخفض الكثافة المساحة الأوسع حتى سجلت (٥٣٦٠) هكتارا بنسبة ٢٥,٦% وخصصت مساحة محددة لكل استعمال من استعمالات الأرض الحضرية

ب - التوزيع المقترح لاستعمالات الأرض حسب محور التوسع الشرقي للمدينة

خصصت مساحة (١٧٥٣١) هكتارا لتوسع المدينة نحو محورها الشرقي ، وفي ضوء ذلك تم توزيع استعمالات الأرض بحسب جدول (٦٢) والمعيير المحدد لكل استعمال، حيث احتل الاستعمال السكني الصدارة بالنسبة لبقية الاستعمالات الأرض الأخرى بنسبة ٢٥,١% . وهناك تفاصيل عديدة أشار إليها التصميم الأساسي الجديد في العديد من مراحل الدراسة تنصب غالبيتها على الإشارة إلى سياسات استعمالات الأرض والخدمات العامة والاستعمالات المدنية .. الخ .

وبصفة عامة يلاحظ أن اهتمام التصميم لعام ٢٠١٤ هو تخصيص مساحات كبيرة تشغل للسكن المنخفض بحسب متوسط عدد أفراد الأسرة سواء كان (٧ ، ٥) أفراد في الوحدة السكنية لان إحدى غايات هذا التصميم هو استيعاب السكن لحد عام ٢٠٣٥ يتخلل استعمالات الأرض السكنية بقية الاستعمالات الأخرى والتي أشير إليها في سياق الجدولين المشار إليها.

جدول (٦١)

التوزيع المقترح لاستعمالات الأرض في (الجزء الغربي) من مدينة البصرة

المساحات الصافية للأراضي الرئيسية (تقريبا)		المساحات الصافية لمنطقة مركز المدينة (تقريبا)		استعمالات الأرض
النسبة %	المساحة / هكتار	النسبة %	المساحة / هكتار	
٢٥,٢	٤٩٦	٢٥,٦	٥٣٦٠	السكن منخفض الكثافة
٣,٧	٧٢	٢,٦	٥٣٩	السكن متوسط الكثافة
١,٠	٢١	١,٦	٣٤٠	السكن مرتفع الكثافة
٩,١	١٨٠	٠,٧	١٤٨	المناطق السكنية ذات الاستعمالات المختلطة
١,٧	٣٣	٦,٨	١٤٢٠	القلل السكنية
٢,٥	٥٠	٠,٣	٧٠	الاستعمالات التجارية - الاستعمالات المختلطة
٥,٢	١٠٢	٥,٤	١١٣٢	الخدمات العامة والاستعمالات الخدمية
٤,٠	٧٩	١,٦	٣٢٦	الثقافة ، الراحة والاستجمام ، الاستعمالات ذات الخصوصية
٣,٠	٥٩	٢,٧	٥٥٨	المساجد والخدمات الثقافية
٢,٢	٤٣	٣,٨	٩٠٢	التعليم
٣,١	٦١	٢,٤	٥٠٧	الخدمات الصحية
١٢,٥	٢٤٥	٩,٧	٢٠٢٩	الفضاءات المفتوحة ، المناطق العازلة ، المتنزهات
١,٤	٢٧	-	-	الفضاءات المفتوحة المحمية
-	-	٤,٦	٩٥٤	الصناعة
-	-	-	-	الاعمال
-	-	٠,٧	١٥٠	المرافق
٢٢,٠	٤٤٠	١٢,٥	٢٦٠٣	المرافق العازلة - غير القابلة للتنمية
٢٢,٠	٤٤٠	١٨,٠	٣٧٥٣	الطرق ، الطرق السريعة العازلة
٢,٨	٥٥	١,٠	٢٠٨	القنوات
%١٠٠	١٩٦٩	%١٠٠	٢٠٨٩٨	المجموع

المصدر : مسودة التصميم الأساسي لإستراتيجية تطوير البصرة وتحديث التصميم الأساسي لها ، تقرير المرحلة السادسة ، الفصل السادس ، تصميم استعمالات الأرض لمدينة البصرة ، ص ٣.

وبصفة عامة يمثل الجدول (٦٣) التوزيع الكلي المقترح لاستعمالات الأرض في مدينة البصرة بشكل إجمالي (محور التوسع الغربي مع محور التوسع الشرقي) فعلى سبيل المثال ان السكن ذا الكثافة المنخفضة احتل المساحة الأكبر من بين الاستعمالات الأرض الحضرية بمساحة (١٠٢٥٢) بنسبة ٢٢,١% فيما لو قورنت مع الكثافات السكنية الأخرى ويعزى ذلك الى طبيعة المساحة الكبيرة التي يحتاجها والأسباب المشار إليها أنفاً، وقد شغلت مساحة المدينة الإجمالية ضمن التصميم الجديد (٤٦٤٣٠) هكتارا (متضمنة بذلك كل استعمال من استعمالات الأرض وفق المساحة المخصصة له في التصميم الأساسي.

جدول (٦٢)

التوزيع المقترح لاستعمالات الأرض ضمن التوسع العمراني الشرقي والمنطقة الغربية للأعمال لمدينة البصرة

المساحات الصافية لمنطقة مركز المدينة (تقريبا)		المساحات الصافية للأراضي الرئيسية (تقريبا)		استعمالات الأرض
النسبة %	المساحة /هكتار	النسبة %	المساحة /هكتار	
-	-	٢٥,١	٤٣٩٥	السكن منخفض الكثافة
-	-	٨,٦	١٥١٢	السكن متوسط الكثافة
-	-	٠,٣	٥٧	السكن مرتفع الكثافة
-	-	٠,٧	١٢٣	المناطق السكنية ذات الاستعمالات المختلطة
-	-	٧,٠	١٢٢٢	الفلل السكنية
-	-	٠,٧	١٢٥	الاستعمالات التجارية - الاستعمالات المختلطة
-	-	١,٩	٣٣٠	الخدمات العامة والاستعمالات المدنية
-	-	١,١	١٩٦	الثقافة ، الراحة والاستجمام . الاستعمالات ذات الخصوصية
-	-	٢,٩	٥١٦	المساجد والخدمات الثقافية
-	-	٢,٨	٥٠٠	التعليم
-	-	٢,٥	٤٣٧	الخدمات الصحية
٩,٧	١٦٨٣	٩,٠	٢٢١	الفضاءات المفتوحة ، المناطق العازلة ، المتنزهات
-	-	١,٤	٢٥٢	الفضاءات المفتوحة المحمية
٤٤,٩	٢٧٠٧	٥,١	٨٨٧	الصناعة
١٧,٧	١٠٦٩	-	-	الاعمال
-	-	٣,٩	٦٧٦	المرافق
٣,٣	١٩٨	٢,٣	٤١٠	المرافق العازلة - غير القابلة للتنمية
٢٤,٠	١٤٧٠	٢٣,٠	٣٧٥٣	الطرق ، الطرق السريعة العازلة
-	-	١,٣	٢٣٣	القنوات
%١٠٠	٦٠٣١	%١٠٠	١٧٥٣١	الإجمالي

المصدر : المصدر : مسودة التصميم الأساسي لإستراتيجية تطوير البصرة وتحديث التصميم الأساسي لها ، تقرير المرحلة السادسة ، الفصل السادس ، تصميم استعمالات الأرض لمدينة البصرة ، ص ٣، بيانات غير منشورة .

جدول (٦٣)

التوزيع الكلي المقترح لاستعمالات الأرض في مدينة البصرة

النسبة %	المساحة (هكتار)	استعمالات الأرض
٢٢,١	١٠٢٥٢	السكن منخفض الكثافة
٤,٦	٢١٢٢	السكن متوسط الكثافة
٠,٩	٤١٧	السكن مرتفع الكثافة
١,٠	٤٥١	المناطق السكنية ذات الاستعمالات المختلطة
٥,٨	٢٦٧٥	الفلل السكنية
٠,٥	٢٤٥	الاستعمالات التجارية - الاستعمالات المختلطة
٣,٤	١٥٦٣	الخدمات العامة والاستعمالات الخدمية
١,٣	٦٠١	الثقافة ، الراحة والاستجمام ، الاستعمالات ذات الخصوصية
٢,٤	١١٣٣	المساجد والخدمات الثقافية
٢,٩	١٣٤٥	التعليم
٢,٢	١٠٠٥	الخدمات الصحية
٩,٦	٤٤٣٤	الفضاءات المفتوحة ، المناطق العازلة ، المتنزهات
٠,٦	٢٨٠	الفضاءات المفتوحة المحمية
٩,٨	٤٥٤٨	الصناعة
٢,٣	١٠٦٩	الاعمال
١,٨	٨٣٢	المرافق
٦,٩	٣٢١٢	المرافق العازلة - غير القابلة للتنمية
٢١,٠	٩٧٤٩	الطرق ، الطرق السريعة العازلة
١,١	٤٩٧	القنوات
%١٠٠	٤٦٤٣٠	المجموع

المصدر : مسودة التصميم الأساسي لإستراتيجية تطوير البصرة وتحديث التصميم الأساسي لها ، تقرير المرحلة السادسة ، الفصل السادس ، تصميم استعمالات الأرض لمدينة البصرة ، ص١ ، بيانات غير منشورة .

٥. التوقعات المستقبلية للتنمية للسكان والإسكان

تلخصت التوقعات المستقبلية لمنظور إستراتيجية تطوير مدينة البصرة وتحديث التصميم الأساسي لها وفق منظور الشركة المختصة بالجدولين (٦٤ ، ٦٥) اللذين يشيران إلى الكثافات السكنية في المدينة والمساحة المخصصة وعدد الوحدات المطلوبة حتى عام ٢٠٣٥ ، ويبدو ان الكثافة السكنية المنخفضة تحتاج الى مساحات كبيرة فيما لو قورنت مع الكثافات السكنية المتوسطة والعالية ، بمعنى آخر هناك علاقة طردية بين زيادة الكثافة السكنية المنخفضة مع المساحة المخصصة وبالتالي تحتضن زيادة سكانية كبيرة و جدول (٦٤) خير مثال على ذلك الذي سجل الحاجة المستقبلية لعام ٢٠٣٥ من الوحدات السكنية المفترضة

والتي سجلت (٥٤٣٤٠٠) وحدة سكنية . في حين نجد ان جدول (٦٥) يوضح أهداف العامة للتنمية للوحدات السكنية والسكان وأشارت للمفهوم نفسه ، اذ كلما ارتفع عدد الوحدات السكنية ذات الكثافة المنخفضة رافقها زيادة عدد الوحدات السكنية والسكان على حدٍ سواء ، وبالتالي نجد ان الكثافة المنخفضة في عموم المدينة قد احتلت (٢٣٠١٠٠) وحدة سكنية ما نسبته ٥٣% من مساحة المدينة ، في حين احتل منقطة التوسع الشرقي بعدد وحداتها المتوقعة (١٦٥٤٠٠) وحدة سكنية بنسبة ٣٨% يقابل ذلك عدد السكان المتوقع لعام ٢٠٣٥ (٢٢٤٥٤٠٠) نسمة .

تتسم الصفة الغالبة في المناطق ذات الكثافة السكنية المنخفضة بكثافة سكانية اقل بكثير فيما لو قورنت مع المناطق ذات الكثافة السكنية الأعلى ، فضلا عن نمط وحداتها السكنية المنفصلة أو شبه المنفصلة عن بعضها البعض ، في حين نجد ان المناطق ذات الكثافة المتوسطة احتلت ما نسبته ١٧,٦% من إجمالي التنمية السكنية المقترحة وهذا النمط السكني في العادة من المنازل التي يقيم في كل منها أسرة واحدة ، كما أنها تمتاز بعدد سكاني اقل اذا ما قورنت مع الكثافة السكانية المرتفعة . وعند الإشارة إلى المناطق ذات الكثافة المرتفعة اذ سجلت (٧,٧%) والاستعمال السكني المختلط فانه احتل ما نسبته ٨,٣% من إجمالي التنمية السكنية في المدينة وبالتالي نجد ان شاغلي هذه المناطق (الكثافة العالية والاستعمال المختلط) يفترض ان يكون ٣,٥ أشخاص في المتوسط العام وهذا الأمر جعلها مناطق سكنية عالية الكثافة قدرت ١٠٠ وحدة سكنية للهكتار الواحد ويعزى ذلك ان لكل عائلة تسكن ضمن شقة سكنية واحدة والحيز نفسه المساحي يشغله عدد اكبر من السكان وهذا مبرر ارتفاع كثافتها السكنية. إما بخصوص الفلل السكنية المقترحة فإنها تحتل ٩,٨% من إجمالي التنمية السكنية وهي منازل يقيم كل أسرة ضمن مسكن منفرد لذلك قدرت ٢٠ وحدة سكنية للهكتار وهنا نلاحظ تشابهاً واضحاً مع الكثافة المنخفضة من حيث المساحة المخصصة وعدد اقل من الوحدات السكنية وهذا يدل على الكثافة السكنية المنخفضة. اما بخصوص الاستعمالات المختلطة فتشمل الاستعمالات التجارية والمختلطة وتوزع بحسب الكثافات السكانية والتي تشمل أيضاً (مكاتب ، متاجر ، خدمات تجارية متنوعة ، استعمالات سياحية ..الخ) وغالبا ما تستخدم كمراكز اقتصادية بما يخلق مواقع نابضة بالحياة ومفعمة بالنشاط لكن بالمقابل تحتل نسبة ٨,٣% من إجمالي التنمية المستقبلية وهي متفاوتة في النسبة فهي تزيد في الأماكن التي تتركز فيها الفعاليات التجارية والكثافات الأعلى كما في المنطقة التجارية المركزية فضلا عن مناطق التوسع العمراني الشرقي المقبلة (على الضفة الشرقية لشط العرب) .

جدول (٦٤)

الأرقام المستهدفة لمجمل التنمية والسعات السكنية وتوزيعها لعام ٢٠٣٥

النسبة الكلية للوحدات السكنية	منطقة التوسع الشرقية		منطقة مركز المدينة الخاصة هكتار		المدينة الحالية هكتار		استعمال الارض
	عدد الوحدات السكنية	المساحة الصافية للارض	عدد الوحدات السكنية	المساحة الصافية للارض	عدد الوحدات السكنية	المساحة الصافية للارض	
٥٦,٦ %	١٣١٩٠٠	٤٤٠٠	١٤٩٠٠	٥٠٠	١٠٦٨٠٠	٥٤٠٠	الكثافة السكنية المنخفضة
١٧,٦ %	٦٨٠٠٠	١٥٠٠	٣٢٠٠	٧٠	٢٤٢٠٠	٥٠٠	الكثافة السكنية المتوسطة
٧,٧ %	٥٧٠٠٠	١٠٠	٢١٠٠	٢٠	٣٤٠٠٠	٣٠٠	الكثافة السكنية العالية
٨,٣ %	١٢٣٠٠	١٠٠	١٨٠٠٠	١٨٠	١٢٢٠٠	١٠٠	الاستعمالات المختلطة
٩,٨ %	٢٤٤٠٠	١٢٠٠	٧٠٠	٣٠	٢٨٤٠٠	١٤٠٠	الفلل السكنية
١١ %	٢٤٢٣٠٠	٧٣٠٠	٣٨٩٠٠	٨٠٠	٢٦٢٢٠٠	٧٧٠٠	المجموع الكلي الوسطي
العدد الكلي المفترض للوحدات السكنية							
					٢٦٢٢٠٠	المنطقة الرئيسية من المدينة	
					٣٨٩٠٠	مركز المدينة	
					٢٤٢٣٠٠	منطقة التوسع العمراني الشرقي	
					—	منطقة الغربية للعمل والاعمال	
					٥٤٣٤٠٠	المجموع	

المصدر : مسودة التصميم الأساسي لإستراتيجية تطوير البصرة وتحديث التصميم الأساسي لها ، تقرير المرحلة السادسة ، الفصل السادس ، تصميم استعمالات الأرض لمدينة البصرة ، ص ٤.

جدول (٦٥) الأهداف العامة للتنمية والسكان والاستيعابية السكنية لعام ٢٠٣٥

منطقة التوسع الشرقية		منطقة مركز المدينة الخاصة		المدينة الأشمل		استعمالات الارض
السكان	الوحدات	السكان	الوحدات	السكان	الوحدات	
٥١١٠٠٠	١٠٢٢٠٠	١٧١٠٠٠	٢٢٤٠٠	٦٧٥٥٠٠	١٣٥١٠٠	سكن منخفض الكثافة
١٥١٢٠٠	٢٥٠٠٠	٢١٠٠٠	٣٠٠٠	٢٠١٦٠٠	٢٨٨٠٠	سكن متوسط الكثافة
—	—	١٢٠٠٠	٢٠٠٠	٣٥٠٠	١٠٠٠	سكن عالي الكثافة
٦٠١٠٠	٢٠٠٠٠	٤٢٠٠٠	١٠٠٠٠	٥٢٥٠٠	١٥٠٠٠	استعمال مختلط
٩٠٠٠٠	١٨٠٠٠	٣٠٠٠	٦٠٠	٢٥١٠٠٠	٥٠٢٠٠	فيلات سكنية
٨١٢٣٠٠	١٦٥٤٠٠	٢٤٩٠٠٠	٣٨٠٠٠	١١٨٤١٠٠	٢٣٠١٠٠	المجموع
تقديرات العدد الكلي للسكان		التوزيع الشامل للوحدات %		تقديرات العدد الكلي للوحدات		
١١٨٤١٠٠		٥٣ %		٢٣٠١٠٠		المدينة الأشمل
٢٤٩٠٠٠		٩ %		٣٨٠٠٠		منطقة مركز المدينة الخاصة
٨١٢٣٠٠		٣٨ %		١٦٥٤٠٠		منطقة التوسع الشرقية
—		—		—		منطقة الوظائف الغربية
٢٢٤٥٤٠٠		١٠٠ %		٤٣٣٥٠٠		المجموع

المصدر : مسودة التصميم الأساسي لإستراتيجية تطوير البصرة وتحديث التصميم الأساسي لها ، تقرير المرحلة الخامسة ، الفصل السابع ، المناطق السكنية ، ص ٣ .

٦. التغيرات في صنف ونمط الاستعمالات السكنية حسب منظور التصميم الأساسي لعام ٢٠١٤

إن التصميم لعام ٢٠١٤ لمدينة البصرة تحت عنوان (إستراتيجية تطوير مدينة البصرة وتحديث التصميم الأساسي لها) يعد خطوة رصينة نحو النهج الصحيح وذلك للتصور كيفية نمو المدينة العمراني ، الصناعي ، التجاري ، الخدمات حتى عام ٢٠٣٥ فيما لو طبقت جميع المقترحات المشار إليها في مسودة التصميم ، لكن هذا الأمر متوقف على الدعم المالي والسياسي من خلال تطبيق القوانين أو استملاكات الأرض ورفع المتجاوزين أو على الأقل تعويضهم من جهة، وكذلك الالتزام والمثابرة التي تقوم بها المؤسسات الحكومية ذات العلاقة في تطبيق بنود التصميم من جهة أخرى . ويلاحظ من خلال هذا التصميم إن هناك جملة من التغيرات سواء كانت في صنف او نمط استعمالات الأرض وعلى وجه الخصوص الاستعمال السكني التي سترافق تنفيذ بنود التصميم طيلة المدة المقرر تنفيذه فيها وبالتالي لابد من الإشارة إلى تلك التغيرات والوقوف على تفاصيلها ليتسنى لنا تحقيق الغاية من تحليل التصميم الأساسي الجديد، لهذا نتناول في هذا المجال رصد لحالة التغيرات الحاصلة في الاستعمالات السكنية للمدة (٢٠١٤ - ٢٠٣٥) وكالتالي .

أ - التغيرات في صنف الاستعمال السكني

تشتمل التغيرات في صنف الاستعمال السكني متغيرين يتمثل المتغير الأول بالتغير في صنف الاستعمال الموجب والمتغير الثاني يتمثل تغير صنف الاستعمال السالب وكما يتضح من خلال النقاط التالية:

• التغير في صنف الاستعمال السكني الموجب

إن هذا النوع من التغير في صنف الاستعمال يتمثل ما يستقطعه الاستعمال السكني من مساحات استعمالات الأرض الحضرية الأخرى (التجارية ، الصناعية ، الخدمية) لذلك نجد وطيلة المدة المقترحة للتصميم الأساسي التي من المفترض أن تتحول العديد من استعمالات الأرض الأخرى إلى الاستعمال السكني ، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول (٦٦) وخريطة (٨٤) الذي يشير إلى وجود العديد من مناطق التوسع المستقبلية (محاور التوسع) التي ستخضع لعملية تغير صنف استعمالها فعلى سبيل المثال إن توسع مركز المدينة القديم باتجاه الأراضي الجنوبية والتي هي بالأساس أراضي زراعية تعود لإحياء (الربيع ، المنتزه ، الفيحاء) لهذا سيضم مناطق عديدة منها لغرض توسيع مركز المدينة على حساب تلك الأراضي وبالتالي سيتغير صنف استعمالها من أراضي زراعية إلى استعمالات سكنية في أغلبها كما اقترحها التصميم بـ(فلل سكنية) بمساحة (١٧٧٨,٢) هكتار ونسبة ١١,٨% ، وكذلك الحال تم اقتراح مناطق خصصت (فلل سكنية) على طول ضفة شط العرب الشرقية وهي في الأساس مناطق زراعية وبساتين نخيل سيتم تغير صنفها إلى استعمال سكني لذا خصصت لها مساحة (١٥٦٤,٩) هكتار بنسبة (١٠,٤%)

. تجدر الإشارة إلى إن محور التوسع الشرقي المشار إليه قد خصص له مساحة كبيرة جدا ضمن التصميم الأساسي الجديد لغرض استغلالها كمناطق سكنية سواء كانت (منخفضة ، متوسطة ، عالية) الكثافة واقتضى ذلك تخصيص مساحي (٧٥٠٣,١) هكتار بنسبة ٤٩,٨% ، ويعزى سبب تركيز السكن ضمن هذا المحور للعديد من المزايا جعلته يحتل الأولوية من بين المحاور الأخرى حيث ان هذه المناطق هي فضاءات مفتوحة تأثر البعض منها بالعمليات العسكرية خلال الحرب العراقية الإيرانية خلال عقد الثمانينات هذا من جهة ، وغالبية هذه الأراضي تعود ملكيتها للدولة وبالتالي تجنب دفع مبالغ كبيرة لاستملاكها لاسيما المناطق بعد الشارع الدولي من قضاء شط العرب لذلك تعد من أفضل المناطق للتوسع المستقبلي لمدينة البصرة الكبرى من جهة ثانية ، ولعدم وجود محددات سواء كانت نفطية أو غيرها ثالثا ، لذلك سيقطع جزء كبير منها بحسب التصميم ليحول إلى استعمال سكني كما تمت الإشارة إليه وهذا الأمر يساهم في تغيير صنف الاستعمال الموجب على اعتبار تقليص من الاستعمالات الأخرى وإضافته إلى الاستعمال السكني . يبقى الاستعمال السكني متوقفا على بقية الاستعمالات الأخرى ، ان السكن يشكل قاعدة مهمة في هرم الحاجات ومن هذا المنظور تحتكم مدينة البصرة في مناطق متفرقة منها على فضاءات فارغة تركت بحسب التصاميم السابقة للتوسع المستقبلي لذلك نجد أن التصميم لعام ٢٠١٤ قد خصص هذه المناطق لاسيما الواقعة في غرب المدينة للاستعمال السكني (منخفض ، متوسط) الكثافة السكنية وهذا ما يفسر سعة المساحة المخصصة (٣٣٩٦,٣) هكتار وبنسبة ٢٢,٦% لكونها أراضي فارغة ستغير صنفها إلى الاستعمال السكني وفي الحقيقة ان اغلب هذه الأراضي المفروزة للسكن والبعض الآخر تم توزيعه على شرائح مختلفة (الشرطة ، الشهداء ، المهجرين ...الخ). وشمل التصميم بعض المقترحات ومنها تغيير صنف بعض الاستعمالات لاسيما بعض المواقع ليغير صنف استعمالها إلى الاستعمال السكني مثال ذلك إعادة تنمية مصفى المفتية وتغيير صنف استعماله الذي لم يعد يواكب ظاهرة الحداثة التي تمر بها مدينة البصرة للاستعمال السكني سواء كان منخفض الكثافة او متوسطة الكثافة ، وكذلك الحال تغيير صنف استعمال (مطار البصرة القديم) التابع إلى وزارة النقل بالنظر إلى إلغائه عقد السبعينات لذلك يقترح المخطط الجديد بضرورة تغيير صنفه فضلا عن تغيير صنف مخازن الحبوب التابع للسايلو وبالتالي فان معظم المساحة التي يمتلكها خطت لأجل الاستعمال السكني الأفقي ، وأشار التصميم أيضا إلى ضرورة إتباع سياسة التكتيف العمراني ضمن المناطق الحضرية الحالية التي قد تصل إلى ٢٠% من مساحة مدينة البصرة الحالية ، وهذه السياسة تهدف إلى عملية تنمية او إعادة تطوير المناطق الحضرية الموجودة التي لديها القدرة على استيعاب النمو السكاني المكثف مثل إعادة تطوير بعض المواقع الصناعية الكبيرة ، او القيام بملء بعض الفراغات العمرانية .

جدول (٦٦)

التغيرات المساحية المضافة لاستعمالات الأرض السكنية ٢٠١٥ - ٢٠٣٥

نوع استعمال المقترح	مناطق التوسع المقترحة (محاور التوسع)	نوع الاستعمال قبل التغير	المساحة (هكتار)	النسبة %
الكثافة السكنية المنخفضة والمتوسطة	منطقة التوسع الشرقية (قضاء شط العرب)	اراضي فارغة وبساتين زراعية	٧٥٠٣,١	٤٩,٨
الظل السكنية (كثافة منخفضة جدا)	منطقة التوسع الشرقية جنوب وشمال ضفاف شط العرب	اراضي زراعية	١٥٦٤,٩	١٠,٤
الظل السكنية (كثافة منخفضة جدا)	جنوب المدينة (شمال قضاء ابي الخصيب)	اراضي زراعية	١٧٧٨,٢	١١,٨
الكثافة السكنية المرتفعة (السكن العمودي)	مناطق متفرقة في شرق المدينة وغربها وفي وسط المدينة وعلى ضفاف شط العرب	اراضي فارغة اراضي زراعية ميناء العقل	٨١٤,٢	٥,٤
الكثافة السكنية المنخفضة والمتوسطة	غرب وجنوب المدينة على امتداد شط البصرة ومناطق متفرقة من المدينة (اعادة التنمية)	اراضي فارغة غرب المدينة مناطق إعادة التنمية (صناعية ، نقل ، تجارية) التكثيف العمراني	٣٣٩٦,٢	٢٢,٦
المجموع			١٥٠٥٦,٦	١٠٠

المصدر : الباحث بالاعتماد على برنامج Arc Gis 10.2 في استخراج المساحات .

لذلك فهي إستراتيجية طويلة المدى تتلخص بالاستغلال الأمثل للأرض وذلك من خلال توطين كثافات سكانية أعلى ضمن حيز مساحي محدود مما يقلص الحاجة لتعيين ارض حضرية جديدة لغرض استيعاب النمو المستقبلي^(١)، وبصورة عامة يشجع التصميم الأساسي مبادئ التكثيف العمراني في مواقع إستراتيجية لاسيما في مركز المدينة القديم لكن أولاً يجب إعادة النظر بالمساحات الفارغة او المشغولة بالسكن العشوائي والتي قدرت (١٩٥٠٠) وحدة سكنية بعد إتباع سياسة واضحة في رفع التجاوزات او تعويضهم . فعلى سبيل المثال ان إعادة تنمية بعض المواقع العسكرية كما في تحويل القيادة البحرية العسكرية إلى استعمال سكني (السكن العمودي) بمساحة (٨١٤,٢) هكتار وبنسبة ٥,٤ % هي احد أهداف سياسة التكثيف العمراني ، ومن الملاحظ ان اختيار مواقع السكن العمودي لا يقتصر على مدينة البصرة بل شغل ذلك محاور التوسع الجديدة وعلى وجه الخصوص في محور الجانب الشرقي (قضاء شط العرب) على حساب الأراضي الزراعية . وفي ضوء ما تقدم اتضح لنا ان التغيرات في صنف الاستعمال الموجب كما هو مقترح ضمن التصميم الجديد إن مدينة البصرة مقبلة على مجموعة من التغيرات البعض منها إعادة تطوير او تغير استعمال كما في (مصفى المفتية ، مخازن الحبوب التابع للسايلو ، القاعدة البحرية ، مطار البصرة القديم) والبعض الأخر تغيرات جذرية تشمل تحويل من استعمال إلى استعمال آخر يصب في صالح الاستعمال السكني كما في الأراضي الزراعية في جنوب وشرق المدينة والأراضي الفارغة في شرق وغرب المدينة.

(١) مسودة التصميم الأساسي لإستراتيجية تطوير البصرة وتحديث التصميم الأساسي لها ، تقرير المرحلة الثالثة ، الفصل الثالث ، إدارة النمو ، بيانات غير منشورة ، ص ١١ .

• التغيرات المستقبلية في صنف الاستعمال السكني بالسالب

أن هذا النوع من التغيير في صنف الاستعمال يتمثل بما تستقطعه الاستعمالات الأخرى من الاستعمال السكني، إذ بحسب منظور التصميم الجديد اقتصر هذا النوع من التغيير في مركز المدينة حيث وضعت مقترحات تقتضي بضرورة تحويل العديد من الوحدات السكنية إلى عمارات سكنية أو مراكز تجارية أو خدمات وبالتالي نجد ان بعض الوحدات السكنية سيغير من استعمالها فالبعض قد خصص استعماله كمرائب للمركبات والبعض الأخر من الوحدات السكنية بعد عملية الاستملاك والهدم تخصص للخدمات (مدارس ، مناطق تجارية ، ترفيهية .. الخ) .

ب - التغيير في نمط الاستعمال السكني

يشار إلى التغيير في نمط الاستعمال السكني إي تجزئة الوحدة السكنية إلى عدة وحدات سكنية أخرى أو إعادة طراز عمارتها بما يتناسب مع العمارة المتجدد ويشمل ذلك مثلاً تحويل المساكن واطئة النوعية كما في مركز المدينة القديم إلى وحدات سكنية أحدث أو يشمل التغيير في النمط البناء العمودي بدلاً من الوحدة السكنية الأفقية وبالتالي نجد إن التغيير في نمط الاستعمال السكني تم احتواؤه ضمن الفصل الثالث من الدراسة وبشكل مفصل . لكن هذا لا يعني عدم وجود بعض هذه التغيرات خلال التصميم الجديد فيمكن إن نستنتج بعض هذه التغيرات المقترحة لاسيما في مركز المدينة حيث من الممكن في ظل الزيادة السكانية المتسارعة الناجمة عن عاملي الولادات والهجرة ان تتغير العديد من الوحدات السكنية بعد هدمها وإعادة بنائها بشكل عمودي وهذا مقترح أشار إليه مخططو المدينة بضرورة بناء العمارات السكنية المرتفعة حيث تخصص الطوابق الأولى (١-٣) لاستخدامها كمكاتب المحامين أو عيادات للأطباء أو استعمالات مختلطة في حين تشغل الطوابق العليا شقق سكنية وهذا النوع يشمل تغيير في نمط الاستعمال السكني . ومما لاشك فيه ان اغلب الوحدات السكنية وعلى وجه الخصوص المناطق السكنية القديمة ذات المساحة الصغيرة (١٠٠-٢٠٠م^٢) ما في (حي الحسين ، المهلب ، الشعلة ، الجمهورية) قد أصابها التغيير في نمط البناء بعد عام ٢٠٠٣ نظراً لحالة التحسن في المستوى الاقتصادي على اثر الانفتاح وزيادة العمل مقارنة مع زيادة الدخل القومي الناجم من عوائد تصدير النفط انعكست هذه الحالة على رغبة الكثير من العوائل بالسكن المنفصل للحصول على الخصوصية في السكن ، لكن ومع ارتفاع أسعار الوحدات السكنية اضطر العديد من تلك العوائل بتغيير نمط الوحدة السكنية وبناء مشتمل أو بناء الطابق الثاني ، والبعض الأخر من العوائل قام بتحويل جزء من مسكنه إلى مؤسسات تجارية بغية النفع المادي وهذا النوع بشكل عام منتشر في مدينة البصرة لكن بنسب متفاوتة بين الأحياء السكنية (*) .

(*) للمزيد من المعلومات تخص هذا الجانب يمكن الرجوع إلى الفصل الرابع ضمن فقرة التغيرات في نمط الاستعمالات السكنية.

٧. إيجابيات وسلبيات ومعوقات التصميم إستراتيجية تطوير مدينة البصرة

إن إعداد التصاميم الأساسية يمر بمراحل عديدة وصولاً إلى صيغتها النهائية ، وقد أشير في بداية كل تصميم إلى أهمية الدراسة الميدانية سيما المسوحات لاستعمالات الأرض قبل وضع تصميم أساسي لها ومن ثم دراسة إبعادها التاريخية وأهميتها .. الخ . لكن لكل تصميم أساسي يشوبه بعض السلبيات والكثير من الإيجابيات وتقف بين تطبيق مقترحات التصميم العديد من المعوقات التي تقف حائلاً أمام تطبيق هذا التصميم وفق المراحل الزمنية التي خصصت له ، ومن ثم ومن خلال الدراسة المستفيضة التي أجراها الباحث عن واقع التصميم الأساسي (إستراتيجية تطوير مدينة البصرة) واللقاءات مع بعض المسؤولين في المؤسسات الحكومية لاسيما (مديرية التخطيط العمراني ، مديرية بلدية البصرة ، مديرية بلدية قضاء شط العرب) توصلت إلى مجموعة من الملاحظات وكالتالي .

أ - إيجابيات التصميم لعام ٢٠١٤

- يعد هذا التصميم احد أول التصاميم الاساسية ، فقد تعاطى مع جميع مرافق المدينة وإقليمها سواء كانت (سكنية ، اقتصادية ، تجارية ، موانئ ، طرق النقل .. الخ) لذلك فهو دستور متكامل ينبغي الاعتماد على مقترحاته بغية تطوير مدينة البصرة الكبرى .
- انفرد هذا التصميم عن غيره من التصاميم السابقة بكونه اعتمد بشكل أساسي على برمجيات نظم المعلومات الجغرافية كأساس للدراسة وبالتالي خرجت الدراسة بمراحلها الستة بتحديد أهم المشكلات التي تعاني منها المدينة وإقليمها ووضع الحلول الناجعة لها.
- أشار التصميم الى التعرض الى (خمسة) بدائل لتوسع المدينة وهي (الهارثة شمالاً ، قضاء شط العرب شرقاً ، أبي الخصيب جنوباً ، الزبير غرباً ، وشمال غرب المدينة قرب مطار البصرة الدولي) وبعد التحقق وتطبيق المعايير أقترح (ثلاثة) محاور للتوسع لتشمل الجهة الشرقية (قضاء شط العرب) لتحقيق المدينة المتوازنة ولهذا السبب احتل الاستعمال السكني فيها ٥٠% من مجموع المساحات المخصصة للاستعمال السكني وفق منظور التصميم ، وكذلك تم اختيار جنوب المدينة سيما إحياء (الربيع ، المنتزه ، الفيحاء) لانضمامها إلى مركز المدينة القديم ، والمحور الثالث غرب المدينة مجاور قضاء الزبير وخصصت للاستعمال الصناعي والخدمات الأخرى.
- خصص للمدينة ومناطق توسعها العمراني نظام دقيق للنقل فضلاً عن تطور وسائل النقل حيث اختير لمركز المدينة (القديم والجديد) مترو الأنفاق وإنشاء الشوارع الحلقية خارج مركز المدينة القديم بغية تخليص هذا المركز من ظاهرة الازدحام اليومية فضلاً عن اختيار وسط النقل العامة لغرض تقليل أعداد المركبات التي تسير في مركزها، اما بقية مناطق التوسع فقد خططت الشوارع بشكل دقيق يتناسب مع قطاعات وأحياء المدينة.

- إتباع إستراتيجية إعادة التنمية أو تطبيق مبدأ التكثيف العمراني في بعض أجزاء المدينة هذه الأمور من شأنها ان تعيد ترتيب استعمالات الأرض مثلا يتم نقل الصناعات المحاذية لشط العرب خارج المدينة وتأسيس مناطق ترفيهية أو سكنية محلها لكونها لم تعد تناسب التطور الحالي والمستقبلي للمدينة .
- كشف التصميم ان غالبية التوسع العمراني سوف يتركز في محور قضاء شط العرب لذلك اختيرت مساحة معينه بواقع (٣,٣٥٤) هكتار لغرض إنشاء جامعة متكاملة تلبى كل احتياجات المستقبلية والزيادة السكانية المتوقعة هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان هذا التوجه عالمي كما في مدن الجامعات .
- من المقترح وفق التصميم إعادة إحياء الجداول النهرية في المدينة ويشمل ذلك إنشاء حدائق ومنتزهات على جانبي تلك الأنهار بعد تخليصها من ظاهرة التلوث التي استفحلت مؤخرا والغاية الأساسية جعلها رئة يتنفس من خلالها سكان المدينة واقليةها .
- احتلت بعض فصول التقرير الإشارة إلى القوانين سارية المفعول على الرغم من كون البعض منها يتعارض مع منظور الجهات المعنية (بلدية البصرة ومديرية التخطيط العمراني) ويعزى سبب ذلك ان هذه القرارات قد سنت بشكل أني وطارئ (عامل سياسي) بغية تسهيل بعض الإجراءات لاسيما وقت الحرب العراقية الإيرانية لذلك أكد التصميم إجراء تعديلات على البعض منها او إلغائها وسن قوانين أخرى مدروسة بغية تطبيق ما ورد من أفكار ومقترحات ضمن التصميم الجديد .
- قسمت الوحدات السكنية في المدينة وفق تقسيم القطاعات وأشارت بحسب المعايير التي تعتمدها وزارة التخطيط وبالتالي وضع التصميم بعض المناطق ذات كثافة سكنية منخفضة وأخرى متوسطة وبعض المناطق خصصت للسكن المرتفع او العمودي وأخرى مناطق قلل سكنية وهذا المنظور انفرد به هذا التصميم عن التصاميم الأخرى التي أعدت سابقا للمدينة.
- أشار التصميم الى اثر الهجرة في زيادة سكان المدينة كما خصصت بعض الدراسات المسحية بالإشارة إلى حجم السكان والعمالة والبطالة والتركيب العمري والبنى التحتية ووضعت توقعات مستقبلية عن كل جانب لحد عام ٢٠٣٥ وفق المعايير المعتمد في العراق.

ب - سليات التصميم لعام ٢٠١٤

- على الرغم من اعتماد التصميم الجديد على التقسيم القطاعي المعتمد في المدينة كأحد جوانب وضع المقترحات النهائية إلا انه اغفل في إعداد خرائط قطاعية لكل قطاعات المقترحة والبالغة (١٤) قطاع من أصل (٢٠) قطاع على اعتبار ان المدينة الحالية تتكون من (٦) قطاعات رئيسة وبالتالي وقع في نفس الخطأ الذي وقعت فيه شركة ليلون ديفز عندما أعدت تصميماً للمدينة عام ١٩٧٥ وتم تصحيح هذا الخطأ في تصميم لعام ١٩٨٥ من مهندسي مديرية التخطيط العمراني ، لذا اكتفى التصميم بالإشارة إلى كل قطاع بحرف انكليزي يرمز له وإعطاء معيار لكل استعمال من دون الإشارة الى معلومات تفصيلية لذلك .

- تم توقيع استعمالات الأرض السكنية لاسيما الفلل السكنية بحسب التصميم ضمن مناطق زراعية ويساتين النخيل كما في مناطق شمال مدينة أبي الخصيب والضفة الشرقية لشط ، وأعطيت لها مساحات كبيرة اشرفنا اليها سابقا ، وهنا توجد مشكلة كيفية استملاكات هذه الأراضي علما ان اغلبها أراضي ذات ملكية خاصة تعجز الحكومة من استملاكها حتى ولو بعد عشرات السنوات نظرا لارتفاع أسعارها بشكل خيالي وبالتالي ليس من الممكن تطبيق هذا المنظور مستقبلا . وينسحب الكلام نفسه على الأراضي الواقعة إلى الغرب من الشارع الدولي في قضاء شط العرب فان اغلب تلك الأراضي تعود لأملاك خاصة ، وقد خصصت وفق التصميم مناطق سكنية ذات كثافة منخفضة ومتوسطة.
- لم يهتم التصميم الجديد بظاهرة السكن العشوائي التي استفحلت في المدينة بعد تغير النظام عام ٢٠٠٣ بعدما توالى تيارات الهجرة من المحافظات الجنوبية (ذي قار ، ميسان) لغرض العمل والسكن فيها وبالتالي استولى السكان المهاجرون على ارضي شاسعة من المدينة (أشرفنا اليها سابقا خلال الفصل الثالث بشكل تفصيلي) بل اكتفى المخططون بإعطاء حجم لتلك الظاهرة والتي سجلت (١٩٥٠٠) وحدة سكنية عشوائية معتمدين على بيانات صادرة من وزارة التخطيط من دون تحديد موقعها وكثافتها من الأحياء السكنية وبالنتيجة وضع التصميم العديد من استعمالات الأرض في مكان السكن العشوائي .
- أشار التصميم الى وجود أماكن فارغة ضمن مدينة البصرة الحالية لكن بعد التتبع من قبل الباحث وجد أن المناطق المشار اليها في اغلبها عبارة عن وحدات سكنية عشوائية (سكن عشوائي) والبعض منها أراضي زراعية وبالتالي لم يعطي التصميم ما الجدوى من تحديدها على اعتبار لم يخصص لها اي استعمال ضمن خريطة التصميم الأساسي .
- أن عملية ربط مدينة البصرة مع محاور التوسع (الشرقية التي هي جزء من مناطق قضاء شط العرب والغربية جزء من قضاء الزبير) تحتاج الى دراسة مستفيضة ووقفة جادة من الجهات المعنية ، ان الحدود الإدارية تحتاج الى عملية تغيير وهذا يتعلق بموقف جهات عليا في البلد لغرض إصدار قوانين بغية انضمامهما الى مدينة البصرة الكبرى وهذا الامر غير معمول فيه لحد الآن .
- أشار التصميم في لمرحلة السادسة بضرورة التعدي على الأراضي الزراعية لكون التوسع يتمدد نحوها كما في (جنوب المدينة لغرض توسيع مركز المدينة القديم او باتجاه الشرق) والتي هي في الاساس أراضي زراعية وبالمقابل أشار في بعض مقترحاته بعدم التجاوز على الأراضي الزراعية وإمكانية استثمارها وهذا بعد ذاته يعكس حالة الإرباك في وضع القرارات من منظور الجهات التخطيطية للتصميم الأساسي.
- جميع المسوحات الميدانية التي قامت بها الشركة التشيكية مثل (عمر المسكن ، الحالة التعليمية ، مقدار الدخل.... الخ) لم تحدد على أساس الأحياء السكنية بل شملت مناطق محددة أو جملة من الأحياء مجتمعة وبالتالي لا يمكن الركون إلى تلك المعلومات لكونها متداخلة بعضها مع بعض بحسب ما توضحه خريطة (٨٥)

- تم اختيار للتصميم الجديد مقياس رسم صغير (١ / ٤٠٠٠٠) وهذا الأمر اوجد صعوبة على الجهات المعنية بتنفيذ بنود التصميم وهذا ما تمت ملاحظته من المقابلات الشخصية في مديرية التخطيط العمراني وبلدية البصرة الذين كثيرا ما يشكون من عدم فهم نوعية استعمالات الأرض وكثرة الأخطاء التي وقع فيها القائمون على التصميم في إعدادة ، حتى ذهب الكثير من المسؤولين الذين تمت مقابلتهم (من دون ذكر أسمائهم) بان التصميم هي صفقة مالية استفادت منها جهات معينة (معروفة) لكونه لم يعط أية أهمية لمقترحات الجانب العراقي.
- من خلال الدراسة الميدانية للباحث تم ملاحظة عدم إسقاط الكثير من استعمالات الأرض الحضرية لاسيما ضمن مركز المدينة وهذا ناجم من تجاهل الجهات التخطيطية لهذه الاستعمالات وبالتالي تمت الإشارة إليها بكونها خدمات عامة او فارغة وهي في الحقيقة أما سكن عشوائي أو محطات تعبئة أو تجاوزات تجارية وصناعية او غير ذلك .

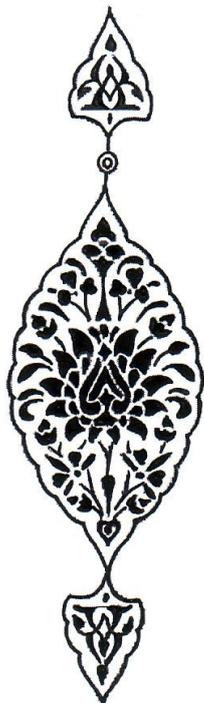
ج - معوقات التصميم الأساسي لعام ٢٠١٤

- هنالك العديد من المعوقات وقفت ولا زالت تشكل حجرة عثرة أمام تطبيق مفردات المقترحات التي اقراها العاملون على التصميم نذكر منها على سبيل الإيجاز .
- ضعف الأجهزة الرقابية التي تزامنت مع الوضع الأمني المتدهور انعكس هذا الأمر بعدم وضع الحلول المناسبة لأية مشكلة تواجه تطبيق مقترحات التصميم الأساسي على سبيل المثال لا الحصر مشكلة السكن العشوائي التي لا زالت تشكل حاجزاً أمام تطبيق ولو مفردة من مقترحات التصميم الأساسي الجديد.
 - مشكلة الحدود الإدارية المشار إليها لا زالت تشكل عقبة أمام تطبيق المشاريع على ارض الواقع نذكر على سبيل المثال ان بعض المشاريع التي أقرها مجلس محافظة البصرة كانت ضمن حدود قضاء شط العرب وهي جزء من التصميم الأساسي الجديد ونظرا لعدم الترابط الإداري والمهني بين مديرية بلدية البصرة مع مديرية بلدية قضاء شط العرب تم إبطال هذه المشاريع بحجة عدم التعاون بين المؤسسات الحكومية المشار إليها.
 - مشكلة العجز المالي الذي خيم مؤخرا على البلد وبالتالي انعكس سلباً على مجمل قطاعاته الاقتصادية والتجارية والاجتماعية ، لذلك يبدو ومن وجهة نظر الباحث ان هذا التصميم رغم العديد من ايجابياته فهو معرض للفشل وبالتالي سيبقى حبيس الخرائط والصور من دون ملامسة الواقع والمتمثل في الرقي لتطوير نسيج المدينة ووضعها في مصاب المدن الحضارية كما في مدينة دبي وغيرها .
 - مشكلة الاضطرابات السياسية وتذبذبها التي عصفت بالعراق عموماً والبصرة من ضمنها ، مما لها انعكاسات سلبية لاسيما على الشركات الرصينة المتخصصة في استثمارات البناء والعقارات وبالتالي تخوفها من الاستثمار في تحقيق ما يصبوا اليه التصميم الجديد انطلاقاً من مفهوم (رأس المال جبان)

لذلك لا ترجوا الكثير من الشركات الاستثمارية بالعمل في البصرة لحين تحقيق الاستقرار السياسي وضبط الأمن من خلال القضاء على حالات الابتزاز والخطف الذي تمارسه بعض الجهات والعشائر المعروفة ، لذا تعد نقطة سلبية في تطبيق مقترحات التصميم الأساسي الجديد حالياً ومستقبلاً.

- ما هي الألية المراد إتباعها في استملاكات الأرض لاسيما وان ٤٣% من الأراضي المقترح التوسع باتجاهها تابعة لجهات متعددة (خاصة ، أوقاف ، مالية... الخ) وهل توجد تخصيصات مالية لهذا الغرض وبالتالي نصل الى نتيجة مفادها ان التصميم الحالي لعام ٢٠١٤ على الرغم من صرف المبالغ الطائلة والجهود المبذولة الا انه سيلاقي الفشل حاله حال التصاميم الأساسية السابقة كونه نابعاً من ضعف الجهات المعنية القائمة على عملية التنفيذ مفردات هذا التصميم ، فضلا عن حاجته الى عمليات استباقية تمهد لتفعيل هذا التصميم منها على سبيل المثال ايجاد علاج لمشكلة التجاوزات السكنية والتجارية وغيرها التي من المفترض ان تخصص لاستعمالات مغايرة للواقع الحالي .

النتائج والمقترحات



النتائج

النتائج :

١. أظهرت الدراسة أهمية استخدام برمجيات الاستشعار عن بعد RS ونظم المعلومات الجغرافية GIS التي شكلت الدعامة الأساسية للدراسة الحالية ، إذ كانت لتطبيقاتها المتنوعة والدقيقة الأثر البالغ في تسهيل عملية تفسير المرئيات الفضائية لاسيما في مراقبة التغيرات في استعمالات الأرض الحضرية ومنها الاستعمال السكني ، فضلا عن حساب مساحة كل استعمال وبيان تغيراتها الزمانية والمكانية طيلة (٣٩) عاماً أي بمدة زمنية ١٩٧٧-٢٠١٦ ، لذا وفرت هذه التقنيات الوقت والجهد والأموال من جهة ، وإخراج خرائط عالية الدقة من جهة ثانية .

٢. توصلت الدراسة الى إن للمتغيرات (السكانية ، السياسية ، الاجتماعية ، الاقتصادية ، طرق النقل) دورا محوريا في إبراز التغيرات المساحية لاسيما الاستعمال السكني ، اذ نلاحظ ان الزيادة السكانية بفعل الزيادة الطبيعية وتيارات الهجرة الوافدة والنزوح قد شكلت زيادة مطردة في الحجم السكاني للمدينة من (٤٥٢١٠٢) نسمة عام ١٩٧٧ إلى (١٣٧٧١٠٤) نسمة حسب تقديرات السكان لعام ٢٠١٦ بما يعادل (ثلاثة أضعاف) طيلة أربعة عقود ، أما المتغير الأكثر تأثيرا على التغيرات في صنف او نمط الاستعمال السكني فقد كان من نصيب المتغير السياسي ويتضح ذلك من خلال سياسة توزيع القطع السكنية على شرائح مختلفة والتي ارتفعت اعدادها بشكل منقطع النظير خلال الحرب العراقية الإيرانية عقد الثمانينيات لتصل إلى (٤٧٦٨٨) قطعة سكنية ما يعادل نصف القطع السكنية التي وزعت خلال المدة (١٩٥٦-٢٠١٦) وبالبالغة (٩٨٣٤٣) قطعة سكنية، لذا شهدت بروز أحياء جديدة (المهندسين ، القبلية ، القائم .. الخ) إلى جانب أهمية المصرف العقاري في إعطاء قروض طويلة الأمد ساهمت في تشييد الوحدات السكنية لتلك الأحياء.

٣. اتضح من خلال الدراسة لاسيما تحليل المرئيات الفضائية والخرائط الرقمية بواسطة برمجيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية أن الاستعمال السكني شهد تغيرا مساحيا بحسب مدة الدراسة (١٩٧٧-٢٠١٦) حيث سجل في عام ١٩٧٧ (١٥٨٦) هكتار ارتفع إلى (٥٦٠٩.٧) هكتاراً عام ٢٠١٦ بزيادة مساحية مقارها (٤٠٢٣.٧) هكتارا ، مما يعني ان مساحة الاستعمال السكني ازدادت (أربعة أضعاف) خلال المدة المذكورة بنسبة تغير (٧١.٧%) .

٤. أشارت الدراسة بان عامل التوسع الحضري الذي أبرز التغيرات في صنف الاستعمال السكني كانت على حساب الأراضي الزراعية والفضاءات الفارغة، اذ نلاحظ ان مساحة الأراضي الزراعية بحسب ما تبين من تقنية مؤشر الاخضرار الطبيعي (NDVI) لعام ١٩٧٧ قد سجلت (٢٠٢٨) هكتارا انخفضت مساحتها

إلى (٢٤٥) هكتارا عام ٢٠١٦ ما يعادل تغيرا مطلقا بالسالب (-١٧٨٣) هكتارا بنسبة تغير سالبة (-٨٧.٩%) ، في حين نلاحظ ان الفضاءات الفارغة قد سجلت عام ١٩٧٧ (١٤٤٧.٩) هكتارا تقلصت في عام ٢٠١٦ إلى (١٩٠.٣) هكتارا ما يعني تغيراً مطلقاً سلباً (- ١٢٥٧.٦) هكتارا بنسبة تغير سجلت بالسالب (-٨٦.٨%)

٥. اوضحت الدراسة ان مدينة البصرة منذ التأسيس إلى عقد الخمسينيات من القرن العشرين كانت عبارة عن نوى متعددة ومتباعدة (البصرة القديمة ، العشار ، المعقل) ، اما خلال المدة (١٩٥٢-١٩٧٧) لا زالت المدينة عبارة عن انوية غير متصلة عمرانيا ما يعني سيادة النمط القافر الذي يشير إلى وجود احياء متناثر ثانوية لا تتصل بالانوية المشار اليها لكونها مفصولة بمناطق فارغة تركت للتوسع المستقبلي او مناطق مفتوحة حيث تمثل البعض منها بشكل مخطط (تدخل الجهات المعنية في إنشائها وتزامنت مع إنشاء التصاميم الأساسية للمدينة) والبعض الآخر غير مخطط (عفوي) ، بينما نلاحظ خلال المدة (١٩٧٨-٢٠١٦) فقد تمثلت هذه المرحلة بالنضوج والتكامل بعد ان استنفذت مناطق التوسع معظم محاورها وبالتالي امتازت بملء الفضاءات الفارغة .

٦. تتبعت الدراسة محلات وأحياء المدينة منذ بداية القرن العشرين ، إذ سجلت أعدادها (١٥) محلة سكنية عام ١٩١٠ بعدد سكاني (٤٠٠٠٠) نسمة ارتفعت بشكل متنامٍ تزامنا مع التغيرات السكانية و السياسية والاقتصادية إلى (٨٤) محلة او حيا سكنياً عام ١٩٧٧ بعدد سكاني (٤٥٢١٠٢) نسمة، وبعد عملية دمج المحلات السكنية بعضها مع بعض وصلت أعداد الأحياء السكنية حسب الصيغة الحالية لعام ٢٠١٦ إلى (٥٤) حيا سكنيا بعدد سكاني حسب الإسقاطات (١٣٧٧١٠٤) نسمة .

٧. وفرت المرئيات الفضائية ذات الدقة المكانية العالية للأقمار الاصطناعية Quick Bird2 – IKONOS والدراسة الميدانية والمكتبية تمييز (٥) أنماط سكنية في المدينة وهي (وحدات سكنية قديمة ، وحدات سكنية متوسطة النوعية ، وحدات سكنية جيدة النوعية ، العمارات السكنية ولمساكن المتماثلة ، السكن العشوائي) وفق معايير عدة أهمها (مساحة المسكن ، الطراز العمراني ، مادة البناء ، عمر المسكن ، وجود حديقة في المسكن) .

٨. أشارت الدراسة إلى استحواذ السكن العشوائي على مساحة (١٠٣٠,٦) هكتارا ما يعادل (١٨.١%) من مساحة المدينة البالغة (١٠٧٣٧) هكتارا وهي مساحة كبيرة اقتطعت من نسيج المدينة ويعد ذلك تجاوز صريح على ممتلكات حكومية ومن ثم حدوث تغير واضح لصنف ونمط الاستعمال السكني بصورة سلبية، ويعزى سبب ذلك إلى غياب تطبيق القانون من قبل الجهات المختصة فضلا عن ظاهرة الانفلات الأمني التي استفحلت بعد التغير في نظام الحكم عام ٢٠٠٣. وهذا التجاوز لم يكن متساوي في أحياء المدينة وإنما كانت بنسب متفاوتة بحسب ما توفر من فضاءات فارغة او خدمية حيث سجل أعلى نسبة للسكن العشوائي في أحياء التميمية والحسين بنسب (١٠.١% ، ٩.٦%) على التوالي.

٩. توصلت الدراسة إلى ان مساحة الاستعمال السكني في زيادة مستمرة (زيادة موجبة) في جميع إحياء المدينة طيلة مدة الدراسة المذكورة ، ما عدا أربعة أحياء وهي (العشار ، الزهور ، الساعي ، الجزائر) حيث سجل حجم المساحة المتغيرة بالسالب (-٤٨,٨ ، -٣٧,٥ ، -٠,٦ ، -٤) هكتاراً وبنسبة تغير (-٩٢,٢ ، -٨٧,٨ ، -٠,٣ ، -١٢,٥ %) على التوالي ، ويعزو ذلك إلى هيمنة استعمالات أخرى مثل التجارية والصناعية والترفيهية او تعليمية التي غيرت من صنف الاستعمال السكني إلى استعمالات أخرى ، فمن الملاحظ أن هناك عوامل عديدة ساهمت في بروز التغيرات في صنف الاستعمال السكني أهمها ضعف متابعة الجهات المعنية ووجود مساحات فارغة والتي سجلت نسبة كلية (٣١.١ % ، ٣٢.١ %) على التوالي بحسب الدراسة الميدانية.

١٠. أوضحت الدراسة ان التغير في نمط الاستعمال الأكثر شيوعا في المدينة فيما لو قورن مع التغيرات في صنف الاستعمالات السكنية ، اذ اعتمدت الدراسة على عدة متغيرات منها (متغير عدد الأسر في الوحدة السكنية ، متغير عدد طوابق الوحدة السكنية ، متغير الحالة العمرانية للوحدة السكنية ، ملكية الوحدة السكنية) وتبين من خلال الدراسة الميدانية ان ما يقارب (٥٧.٥ %) المساكن في المدينة تحتوي على أسرة واحدة ، بينما لاحظت الدراسة أن أكثر من نصف المساكن تتكون من طابقين والنسبة نفسها سجلت للمساكن المشيدة بعد تغير النظام لعام ٢٠٠٣ ما يعني زيادة حالات التغير والتجديد في نمط المساكن تبعاً لارتفاع المستوى الاقتصادي الذي ساهم بالضرورة في ارتفاع المدخولات الشهرية لأغلب سكان المدينة .

١١. توصلت الدراسة إلى ان التغيرات في صنف او نمط الاستعمال السكني لها انعكاسات سلبية على سكان المدينة حيث تمثلت بآثار عديدة (جمالية ، اجتماعية ، بيئية ، عمرانية ، اقتصادية) .

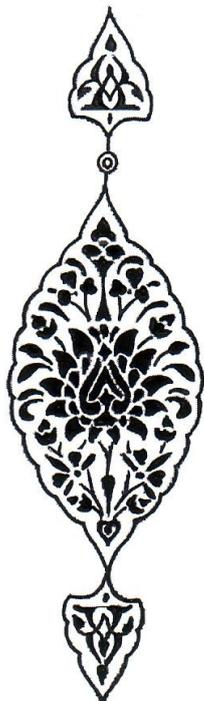
١٢. خضعت مدينة البصرة إلى ممارسات تخطيطية عدة بحسب السنوات (١٩٤٢ ، ١٩٥٦ ، ١٩٧٥ ، ١٩٨٥ ، ٢٠١٤) وهذه الممارسات تم الاعتماد على شركات متخصصة في إعداد تصاميمها الأساسية والتي أخذت على عاتقها إجراء مسوحات ميدانية للمدينة وكافة نواحيها ومن ثم إعداد خرائط مستقبلية لها، لكن بصفة عامة لم تطبق اغلب ما ورد من مقترحات لتلك التصاميم وإنما أصبحت حبيسة الورق نظرا لعوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وقفت حجر عثرة في تطبيق تلك المقترحات.

١٣. خلص مسودة التصميم الاساسي إلى نتيجة مفادها وذلك باختيار (٤) محاور للتوسع وأفضلها ان يكون إلى شرق المدينة لأنه يحقق (المدينة المتوازنة) وهذا من المقترح ان يكون ٦٠% من التوسع السكني ضمن محور قضاء شط العرب.

المقترحات :

١. لابد من سن قوانين جديدة او تفعيلها من قبل الجهات المعنية حيث تقضي بالضرورة بعدم التجاوز على الممتلكات الحكومية والخاصة ، فضلا عن ايجاد بدائل لحالة العشوائيات المنتشرة ضمن حيز مدينة البصرة والتي شوهت المظهر الحضاري للمدينة وغيرت من صنف الاستعمالات الحضرية ، كونها قد احتلت مساحة ١٨% من اجمالي مساحة المدينة .
٢. تفعيل الدور الرقابي للجهات المعنية لاسيما بلدية البصرة وذلك بضرورة الجولات الميدانية ضمن احياء المدينة وشوارعها بغية تخليصها من ظاهرة التلوث المتنوعة (نفايات ، قطع كهربائية مستعملة ، انشائيات....) وفرض غرامات معينة على المواطنين الغير ملتزمين بقوانين البلدية .
٣. توفير فرص عمل للعاطلين عن العمل بغية الاستفادة من الطاقات الشبابية في مجالات تفيد المجتمع ، اذ نلاحظ ان أكثر الشباب العاطل عن العمل قد اتخذ من ارصفة الشوارع مصدر للرزق وذلك ببناء محل تجاري او صناعي مستفيدا من ضعف القانون وغياب تطبيقه وهذا يعني تغيير لصنف الاستعمال وبالتالي تشوية نسيج المدينة ، وخصوصا اذا ما عرفنا ان ارصفة الشوارع هي استعمال مثبت ضمن تخطيط المدينة .
٤. على الجهات المعنية أعداد خطط مستقبلية ومن ضمنها سياسة توزيع القطع السكنية للمواطنين وفق ضوابط معينة ، إلى جانب تفعيل دور المصرف الإسكاني بغية تشييد تلك المساكن ، مما يعني الحد من ظاهرة التشوية لمعالم المدينة لاسيما التغير في نمط الاستعمال وبالتالي تخليصها من حاله التداخل بين استعمالات الأرض التي برزت بعد عام ٢٠٠٣.

المصادر



المصادر

مصادر اللغة العربية

-القرآن الكريم

الكتب

١. ابو صبحة ، كايد عثمان ، جغرافية المدن ، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ٢٠١٠ .
٢. ابو عيانة ، فتحي محمد ، دراسات في علم السكان ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٥ .
٣. ابو صالح ، محمد صبحي وزميله عدنان عوض ، مقدمة في الإحصاء ، جامعة اليرموك ، الأردن ، ١٩٨٢ .
٤. اسماعيل ، أحمد علي ، دراسات في جغرافية المدن ، الطبعة الرابعة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٨ .
٥. الاشعب ، خالص حسني وصباح محمود محمد ، مورفولوجية المدينة ، مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٨٣ .
٦. الاشعب ، المدينة العربية التطور والوظائف والبنية والتخطيط ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٢ .
٧. بدوي ، عبد الرحمن، مناهج البحث العلمي ، القاهرة ، دار النهضة ، ١٩٩٣ ، ص ٩٧ .
٨. بركات ، رجب ، بلدية البصرة ١٨٦٨-١٩٨١ ، البصائر للنشر ، الطبعة الاولى ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٣ .
٩. الجنابي صلاح حميد ، جغرافية الحضر (أسس وتطبيقات) ، جامعة الموصل ، ١٩٨٧ .
١٠. الحديثي ، طه حمادي ، جغرافية السكان ، دار الكتب للطباعة والنشر الموصل ، الطبعة الثالثة ، ٢٠١١ .
١١. الحسن ، عصمت محمد ، معالجة الصور الرقمية في الاستشعار عن بعد ، كلية الهندسة ، مركز البحوث ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٧ .
١٢. حسن ، صالح فليح وزميلة ، جغرافية المدن ، دار الكتاب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٨٦ .
١٣. حيدر ، فاخر زيارة ، رحلة الى الماضي البصرة وجوله في حاضرها ، الطبعة الاولى ، شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة ، البصرة ، العراق ، ٢٠١٥ .

١٤. حمدان ، جمال ، جغرافية المدن ، الطبعة الثانية ، دار علاء للكتب ، ٣٨ شارع عبد الخالق ، القاهرة ، ١٩٨٨ .
١٥. الخفاف ، عبد على ، تطور حجم السكان في مدينة البصرة ، موسوعة البصرة الحضارية ، المحور الجغرافي ، جامعة البصرة ، المركز الثقافي ، ١٩٨٨ .
١٦. الخياط ، حسن ، الرصيد السكاني لدول الخليج العربية ، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ، جامعة قطر ، ١٩٨٢ .
١٧. داود ، جمعة محمد ، مقدمة في الصور الجوية والمرئيات الفضائية ، مكة المكرمة ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٣ .
١٨. الدليمي ، خلف حسين علي ، التخطيط الحضري أسس ومفاهيم ، الطبعة الأولى ، الدار العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٢ .
١٩. زنكنة ، حسن محمد حسن ، العشوائيات السكنية (دراسة في جغرافية المدن) ، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع ، بغداد ، ٢٠١٣ .
٢٠. السريح ، عبد الحسين جواد ، العلاقات الإقليمية لمدينة البصرة ، موسوعة البصرة الحضارية ، المحور الجغرافي ، جامعة البصرة ، المركز الثقافي ، ١٩٨٨ .
٢١. السريح ، عبد الحسين جواد ، للتركيب الداخلي لمدينة البصرة ، موسوعة البصرة الحضارية ، المحور الجغرافي ، جامعة البصرة ، المركز الثقافي ، ١٩٨٨ .
٢٢. السعدي ، عباس فاضل ، محافظة بغداد دراسة في جغرافية السكان ، الطبعة الأولى ، مطبعة الأزهر ، بغداد ، ١٩٧٦ .
٢٣. السماك ، محمد ازهر سعيد وآخرون ، استخدامات الارض بين النظرية والتطبيق ، جامعة الموصل ، ١٩٨٥ .
٢٤. الشامي ، صلاح الدين علي ، الجغرافية دعامة التخطيط ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٧٦ .
٢٥. الشمري ، أحمد صالح ، نظم المعلومات الجغرافية من البداية ، الجامعة التكنولوجية ، بغداد ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٧ .
٢٦. الصالح ، محمد بن عبد الله بن محمد ، التصحيح الهندسي لصور الاستشعار عن بعد الرقمية باستخدام برنامج ERDAS ، كلية الآداب ، جامعة الملك سعود ، ٢٠٠٧ .
٢٧. الصالح ، محمد بن عبد الله بن محمد ، معالجة صور الاستشعار عن بعد الرقمية باستخدام برنامج الوبس LWIS I ، جامعة الملك سعود ، كلية الآداب ، قسم الجغرافية ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠١٠ .
٢٨. الصالح ، محمد عبد الله بن محمد ، مرئية الاستشعار عن بعد (جمع بياناتها وتحليلها) كلية الآداب ، جامعة الملك سعود ، مركز البحوث ، الرياض ، ١٩٩٢ .

٢٩. عباس ، عبد الرزاق ، جغرافية المدن ، مطبعة أسعد ، بغداد ، ١٩٧٧.
٣٠. العجيلي ، محمد صالح ربيع ، جغرافية المدن ، مطبعة الكتاب ، العراق ، بغداد ، ٢٠١٠.
٣١. العمري ، محمد بن عوض ، تفسير وتقييم بيانات القمر الصناعي عالي الوضوح لإنتاج الخرائط كبيرة المقياس ، دراسة تطبيقية ، كلية الآداب ، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، ٢٠٠٧.
٣٢. العنقري ، خالد محمد الاستشعار عن بعد وتطبيقاته في الدراسات المكانية ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، ١٩٨٦ .
٣٣. غنيم ، عثمان محمد ، تخطيط استخدامات الأرض الريفي الحضري ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، عمان ، الأردن ، ٢٠٠١ .
٣٤. الفرحان ، يحيى عيسى ، الاستشعار عن بعد وتطبيقاته (الصور الجوية) عمان ، الاردن ، مطبعة جمعية عمال المطابع التعاونية ، ١٩٨٧ .
٣٥. المظفر ، عبد المهدي ، تطور ملكية الاراضي في البصرة ، موسوعة البصرة الحضارية ، المحور الجغرافي ، جامعة البصرة ، المركز الثقافي ، ١٩٨٨ .
٣٦. المظفر ، عبد المهدي سليم المظفر ، الممارسات الحديثة لتخطيط المدن في البصرة ، موسوعة البصرة الحضارية ، المحور الجغرافي ، جامعة البصرة ، المركز الثقافي ، ١٩٨٨ .
٣٧. المظفر ، محسن عبد الصاحب وزميله عمر الهاشمي ، جغرافية المدن ، دار اليازوري للطباعة ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٠ .
٣٨. المملكة العربية السعودية ، الاستشعار عن بعد (تخصص المساحة عملي) ، المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني ، الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج ، ٢٠٠٩ .
٣٩. الانصاري ، جمال الدين محمد الأنصاري ، لسان العرب ، دار بيروت للطباعة والنشر ، ١٩٥٦ .
٤٠. النقشبندى ، ازاد محمد أمين ، صناعة النفط في محافظة البصرة ، موسوعة البصرة الحضارية ، المحور الجغرافي ، جامعة البصرة ، المركز الثقافي ، ١٩٨٨ .
٤١. هاشم ، جواد وآخرون ، تقويم النمو الاقتصادي في العراق ١٩٥٠-١٩٧٠ ، مطبعة وزارة التخطيط ، بغداد ١٩٧٠ .
٤٢. الهيتي ، صالح فليح حسن ، تطور الوظيفة السكنية لمدينة بغداد الكبرى ١٩٥٠-١٩٧٠ ، مطبعة دار السلام ، بغداد ، ١٩٧٦ .
٤٣. الهيتي ، صبري فارس وزميله صالح فليح حسن ، جغرافية المدن ، دار الكتاب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٨٦ .
٤٤. الهيتي ، صبري فارس ، جغرافية المدن ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان - الاردن ، ٢٠١٠ .

الرسائل والاطاريح الجامعية :

١. الجنابي ، صلاح حميد ،الوظيفة التجارية لمدينة البصرة ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٧٤.
٢. الجنابي ، صلاح حميد حبش ، التغيير في استعمال الأرض حول المدينة العراقية ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٧٧.
٣. الجوراني ،حميد عطية ، الصناعات النفطية واثارها التنموية في جنوب العراق ، أطروحة دكتوراه ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ٢٠١٢.
٤. حسون ، لقاء كريم خضير ، التحليل الجغرافي للواقع السكني لمدينة بغداد للمدة ١٩٧٧-٢٠٠٢ ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية تربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥.
٥. الحلفي ، إبراهيم حاجم لازم ، الحوادث المرورية في مدينة البصرة للمدة من (٢٠٠٣-٢٠٠٩) رسالة ماجستير ، (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٠.
٦. الازيرجاوي ، تحسين جاسم شنان ، الأنماط السكنية في مدينة الناصرية (دراسة في جغرافية المدن (رسالة ماجستير ، (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٤.
٧. الاسدي ، صلاح هاشم زغير مبارك ، التوسع المساحي لمدينة البصرة ١٩٧٤-٢٠٠٣ دراسة في جغرافية المدن ، اطروحة دكتوراه ، (غير منشورة) ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٥ .
٨. السكيني ، حميد غالب عجيل ، النقل في مدينة البصرة (دراسة في جغرافية النقل) ، اطروحة دكتوراه ، (غير منشورة) ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ١٩٩٨
٩. عبد العباس ، كفاية عبد الله ، الخدمات الصناعية لمدينة البصرة ،رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ١٩٩١
١٠. عبود ، عادل عبد الأمير ، التحليل الجغرافي للخدمات الصحية في مدينة البصرة ، أطروحة دكتوراه ، (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠١٢.
١١. العاني ، براء كامل عبد الرزاق ، تغير استعمالات الارض الحضرية لمدينة عنه للمدة (١٩٨٦-٢٠٠٦) دراسة حضرية ،كارتوغرافية رقمية ،رسالة ماجستير ، (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ .
١٢. العيداني، عباس عبد الحسن كاظم العيداني ، تباين التوزيع المكاني للخدمات المجتمعية في مدينة البصرة ، اطروحة دكتوراه ، (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٢ .
١٣. الغزالي ، جاسم شعلان كريم ، البعد الجغرافي للوظيفة السكنية لمدينة الحلة (دراسة في جغرافية المدن) ، أطروحة دكتوراه ، (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة المستنصرية ، ٢٠٠٧ .

١٤. الغزي ، حسن سوادي نجيبان الغزي ، تغيرات الغطاء الأرضي لمنطقة هور الحمار للمدة ١٩٧٣-٢٠٠٨ باستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد ، أطروحة دكتوراه ، (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٠ .
١٥. الكعبي ، مرتضى مظفر سهر ، الزحف العمراني لمدينة شط العرب على الأراضي الزراعية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (دراسة في جغرافية المدن) رسالة ماجستير ، (غير منشورة) ، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة البصرة، ٢٠١٣.
١٦. المحمدي ، مكي غازي عبد اللطيف ، استخدام تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية في التصنيف والتحليل المكاني لاستعمالات الأرض في قضاء الاعظمية (دراسة كارتوغرافية تحليلية) ، أطروحة دكتوراه ،، كلية تربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦.
١٧. محمد ، إيمان نعيم غضبان ، التباين المكاني لمشكلة التجاوزات العشوائية في مدينة البصرة وأثارها البيئية ، أطروحة دكتوراه ، (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠١٥ .
١٨. موسى ، ماهر يعقوب ، التحليل الجغرافي للوظيفة السكنية في مدينة البصرة ١٩٧٧-١٩٩٦ ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٧ .
١٩. المولى ، طارق جمعة علي ، التمثيل الخرائطي لتغيرات الغطاء الأرضي في محافظة البصرة باستخدام تقنيتي الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية للمدة ١٩٧٣-٢٠١٣ ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٤

الدوريات والأبحاث :

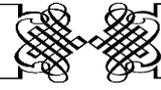
١. أحمد ، عزت السيد ، القيم بين التغير والتغيير المفاهيم والخصائص والآليات ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد ٢٧ ، العدد الأول ، ٢٠١١ .
٢. ابراهيم ، نسرین رزاق ، تأثير الإبعاد الزمانية والمكانية على تغير الإبعاد النوعية لحجوم المدن - حالة دراسية مدينة بغداد ، مجلة المخطط والتنمية ، العدد ٢٥ ، ٢٠١٢ .
٣. البلداوي ، زينب راضي عباس البلداوي ، المناطق العشوائية بين الواقع والطموح نحو بيئة مستدامة حالة دراسية ام الورد ، مجلة المخطط والتنمية ، العدد ١٨ ، ٢٠٠٨ .
٤. جواد ، سلام عبد الحسين ، التغير في مراكز المدن التاريخية ،مجلة المخطط والتنمية ، العدد ٢٤ ، ٢٠١١ .
٥. الجنابي ، صلاح حميد "مركز المدينة الاقتصادي ، دائرة في المركب الحضري" ، مجلة جمعية الجغرافية ، مجلة (١٦) ، بغداد ، ١٩٨٥ .
٦. حسن ، امين علي محمد ، التحليل المكاني للخدمات الصحية في الجمهورية اليمنية (دراسة في جغرافيا الخدمات) ، مجلة كلية الآداب ، جامعة عدن ، العدد ٣ ، ٢٠٠٦ .

٧. الخروفة ، عمر حازم ، سياسيات التجديد الحضري وفق مناهج الاستدامة (تقويم للمدن التقليدية - الموصل أنموذجاً) ، مجلة القادسية للعلوم ، المجلد ٧ ، العدد ٣ ، ٢٠١٤ .
٨. خليل ، بيداء ابراهيم ، أزالة الضوضاء من الصور الرقمية الرمادية باستخدام مرشحات تقليدية ومضية ، مجلة الرافيدين لعلوم الحاسبات والرياضيات ، مجلد ٦ ، العدد ٢ ، ٢٠٠٩ .
٩. خزعل ، خضير عباس ، دور طرق النقل بالسيارات في البناء والوظيفي والعمراني لمدينة الخالص ، مجلة ديالى ، العدد ٤٤ ، ٢٠١٠ .
١٠. الدليمي ، صفاء جاسم ، القوانين والتشريعات العمرانية التخطيطية وأثرها في التوسع المساحي للمدن (مدينة الدوانية أنموذجاً) ، مجلة أوروك للعلوم الإنسانية ، المجلد ٧ ، العدد ٣ ، ٢٠١٤ .
١١. الربيعي ، سعد عبيد جودة ، تغير صنف استعمالات الاراضي في مدينة بغداد ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد ٢٨ ، ١٩٩٥ .
١٢. الريادي ، حسن عليوي ناصر ، التوزيع الجغرافي لسكان محافظة ذي قار لعام ٢٠١٠ دراسة خرائطية - سكانية باستخدام GIS ، مجلة جامعة القادسية ، العدد ٤ ، المجلد ١٦ ، ٢٠١٣ .
١٣. الرزاق ، قصي عبد الرزاق ورياض خير الدين ، دراسة الأراضي الساحلية العراقية باستخدام صور الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية ، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك ، مجلد ٢ ، عدد ٣ ، ٢٠١٠ .
١٤. الاسدي ، صلاح هاشم زغير وزميلة عادل مكي ، واقع الخدمات التعليمية في مدينة الناصرية ، مجلة جامعة ذي قار ، العدد ٤ ، المجلد ٢ ، ٢٠٠٧ .
١٥. السعدي ، عباس فاضل ، جغرافية الفقر في العراق ، مجلة كلية التربية الأساسية ، جامعة بابل ، العدد ١٢ ، ٢٠١٣ .
١٦. السويدي ، مصطفى عبد الله ، طرائق التمثيل الخرائطي لتوزيع سكان محافظة القادسية ، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية ، مجلد ١٦ ، العدد ١ ، ٢٠١٣ .
١٧. صالح ، ابراهيم أحمد ، أظهر المعالم المخفية في الصور الرقمية باستخدام المدرج التكراري ، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية ، العدد ١٣ ، ٢٠٠٨ .
١٨. عطا الله ، عبد الجليل ويوسف حران ، أسباب تغير استعمال الأرض السكنية الى الاستعمال التجاري في مدينة النعمانية ، مجلة كلية التربية ، العدد ١٩ ، ٢٠١٤ .
١٩. عطا الله ، عبد الجليل ضاري ، المناطق الخضراء مفهومها واهميتها ، مجلة المخطط والتنمية ، العدد ٤ ، ٢٠٠٥ .
٢٠. عبد العزيز ، أكرم ، التمويل الإسكاني والحاجة السكنية في العراق مع إشارة الى بعض التجارب العربية ، مجلة المخطط والتنمية ، العدد ١٩ ، ٢٠٠٨ .

٢١. العبود ، سلمان مغامس ، الخدمات الدينية وتوزيعها المكاني وكفاءتها الوظيفية في مدينة البصرة ، مجلة اوروك للعلوم الإنسانية ، المجلد ٧ ، العدد ٣ ، ٢٠١٤ .
٢٢. العثمان ، باسم عبد العزيز وسلمان مغامس ، واقع ومستقبل المشكلة السكانية في مدينة البصرة وافاقها التنموية ، مجلة المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة - فرع البصرة ، مجلة محكمة لإغراض الترقيات العلمية / الدراسات الإنسانية ، العدد ٢ ، ٢٠١٥ .
٢٣. العطشان ، حسين عذاب عطشان ، السياسة الإسكانية في العراق واثرها في النمو السكاني له للمدة ١٩٧٧-٢٠٠٧ ، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية ، مجلد ١٤ ، العدد ١ ، ٢٠١١ .
٢٤. العجيلي ، محمد صالح ربيع ، اثر التغير العشوائي لاستعمالات الأرض على التصميم الأساسي لمدينة بغداد ، مجلة كلية التربية ، العدد ٢ ، ٢٠٠٨ .
٢٥. العسكري ، صلاح يوسف وعلي حسين وهيب ، دراسة التغير في استعمالات الأرض الإقليمية باستخدام تقنية الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية (منطقة الدراسة هور الحويزة) للأعوام ١٩٧٣-٢٠٠٤ ، مجلة المخطط والتنمية ، العدد ٢١ ، ٢٠٠٩ .
٢٦. العلي ، حسين اسماعيل ، العوامل المؤثرة في تغير النمط السكاني لمدينة كلار (دراسة في علم الاجتماع الحضري) مجلة ديالى ، العدد ٥٥ ، ٢٠١٢ .
٢٧. القيسي ، عبد الحميد وزميله ماهر يعقوب موسى ، ديناميكية البصرة في عيون التاريخ والرحالة ٨٠٠هـ - ١٩١٤م ، مجلة اداب البصرة ، العدد ٦٣ ، مجلد ٢ ، ٢٠١٢ .
٢٨. المظفر ، عبد المهدي سليم ، عوامل التوسع الحضري لمدينة البصرة ، مجلة كلية الآداب ، العدد ٢٥ ، ١٩٩٦ .
٢٩. اليعقوبي ، سليم ياوز جمال ، تصنيف استعمالات الأرض والغطاء الأرضي في ناحية الراشدية باستخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية ، مجلة كلية الآداب ، العدد ٩٤ ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٩ .

المطبوعات والتقارير الرسمية :

١. الجهاز المركزي للإحصاء السكاني ، أطار المنشآت في محافظة البصرة ، ٢٠١٤
٢. دائرة الهجرة والمهجرين في محافظة البصرة ، وحدة الرصد وجمع المعلومات ، ٢٠١٦ .
٣. دائرة صحة البصرة ، قسم التخطيط وتنمية الموارد ، شعبة السياسات والتخطيط الصحي ، ٢٠١٥ .
٤. مديرية تربية محافظة البصرة ، التخطيط التربوي ، شعبة الاحصاء ، الكراس الاحصائي للمدارس ٢٠١٥ .
٥. وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، مديرية الوقف الشيعي ، قسم الارشفة ، ٢٠١٦ .
٦. وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، مديرية الوقف السني ، قسم الارشفة ، ٢٠١٦ .



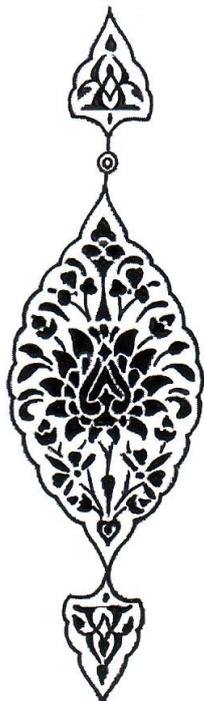
٧. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية
٨. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية ، الباب الرابع عشر ، الحسابات القومية ، ٢٠٠٧ .
٩. مديرية بلدية البصرة ، شعبة الاملاك ، وحدة التخصيص ، ٢٠١٦ .

المصادر باللغة الانكليزية :

1. J. Ronald Eastman ,Guide to GIS and Image Processing ,Volume1,clark university ,use ,2001.
2. John compdell ,Map use and Analysis .Third edition ,Mc Graw–Hill ,USA,1998.
3. K.M. Al–Saadi, Integrated environmental study in the central Mesopotamian plain(Iraq), PhD. thesis, Univ. of Gent, Belgium, 1986.
4. Qihao weng ,Remote sensing and Integration ,Ma Grow –Hill ,USA,2010,
5. John A. Richards. Xiuping Jia. Remote Sensing Digital Image Analysis , 4th Edition ,Australia University ,2006.
6. Thomas M. Lillesand , Ralph w. Kiefer, Remote Sensing and Image Interpretation, 2th. Ed., John wiley and sons, USA, 1987.
7. Lusch and Hudson ,Introduction to Environmental Remote Sensing ,center for Remote Sensing and GIS .Michigan State University ,1999.
8. John.A. Richards, XiupingJia , Remote Sensing Digital Image Analysis An Introduction 4th edition , Asutralian National University , 2006. .
9. John R. Jensen ,Remote Sensing of the environ mention earth resource perspective Pearson prentice Hall,2007 .
10. Brian Berry, Central future of Urban Commercial Structure London,1971.
11. James H.Johnson ,Urban Geography ,2nd,Printed in Great Britain,1972.
12. EDWARD . J. TAAFFE ,Geography of Transportation ,Unite state .1973.
13. Rupesh Gupta, The Pattern of Urban ,Environment and Urbanization ASIA , 5(1) .2014.
14. MAX LOCK. The New Basrah, Asurvey and planning report for the Basrah municipality,By Max lock & partnes, London ,1956.
- 15 . AL– Siraih,Abdul Hussain L. The Functional Region of Basrah City ,PH.D. Thesis .the Unversity of Durham , 1983 , P :385
16. Rupesh Gupta, The Pattern if Urban , Enveroment and Urbanization ,Asia ,Los Angles ,5 , (1) ,2014 .



الملائكة



الملاحق

ملحق (١)

المتبع التاريخي لتغير أسماء المحلات والإحياء السكنية في مدينة البصرة للمدة ١٩٧٧ - ٢٠١٦

ت	الإحياء السكنية عام ١٩٧٧	عدد السكان ١٩٧٧	الإحياء السكنية لعام ١٩٨٧	الإحياء السكنية عام ١٩٩٧	عدد السكان ١٩٩٧	الإحياء السكنية عام ٢٠٠٩ الأخيرة والمعتمدة	عدد السكان ٢٠٠٩	عدد السكان حسب الإسقاطات لعام ٢٠١٦
١	-	-	-	-	-	الطوبية والنخيلة	٦٠٨٤	٨٦٠٥
٢						جامعة البصرة	٧٨٣	١١٠٧
٣	النجيبية	٢٠١٠	النجيبية	خالد بن الوليد	٢٤٩١	خالد بن الوليد	٥٧٠٧	٨٠٧٢
٤						الأكاديمية	٢٢٢٢	٣١٤٣
٥	القادسية	٧٦١٧	القادسية	القادسية	١٢١٣٣	القادسية	١٣٤٠٧	١٨٩٦٣
٦	الهادي	٢٦٨٠٠	الهادي	الهادي ٢	٢٧٩٤٤	الهادي ١ و ٢ و ٣	٢٩٥١٨	٤١٧٥٠
٧	الابلة	٤٠٩٠٤		طارق الكندي حطين الابلة ٢	٣٣١٢٨	الابلة /إفراز العسكريين	٤٥٩٢٢	٦٤٩٥١
٨	السكك	٤٢٨٩	السكك	الكرامة	٥٠١٣	الكرامة	٧٠٣٨	٩٩٥٤
٩		١٠٣٧٦		الشهداء مسلم بن عقيل ٧نيسان	١٦٧٧٨	المعقل	٢٩٨٦٤	٤٢٢٣٩
١٠						ميناء المعقل	٣٥٩٤	٥٠٨٣
١١	أسكان الموائئ	٣٣٢٣	أسكان الموائئ	العامل	٩٦٨٧	العامل	١٠٩٨٨	١٥٥٤١
١٢	قطاع التحرير	٩٨٩	التحرير	المحارب	٩٢٢٧	المحارب	١٠١٢٩	١٤٣٢٦
١٣				ياسين خريبط		الغدیر /الكويبة	٣٨٨٦	٥٤٩٦
١٤						الاساتذه	٥٥٩٦	٧٩١٥
١٥	البعث	٦٩٢٨	الشعلة	الشعلة	١٥٣٣٠	الشعلة	١٨٨٨٢	٢٦٧٠٦
١٦			الاصدقاء	الاصدقاء	٢٤١٢	العباس	١٩١١٥	٢٧٠٣٦
١٧	دور نفط الجنوب	٥٧٩	دور نفط الجنوب	حي النفط	٤٢٧٦	التأميم	٥٥٩٣	٧٩١١

٣٤٢٢٨	٢٤٢٠٠	الموقفية	١٨٠١٤	الموقفية والبناء الجاهز	الموقفية والبناء الجاهز	٣٩٤٢	الموقفية البناء الجاهز	١٨
٢١٢٧٩	١٥٠٤٥	السلام	١١٧٠٠	دور الضباط المحاربين محمد القاسم	دور الضباط المحاربين محمد القاسم	١٦٤٤	الضباط والمحاربين القدماء	١٩
٤١٥١٩	٢٩٣٥٥	الجمهورية	٢٩٢٣٥	الجمهورية ١-٣	الجمهورية ١-٣	٤١٨٤٢	جمهورية ١-٤ رواسة الجمهورية	٢٠
٤٨١٩٤	٣٤٠٧٤	الاندلس	٢٦٠٠٠	الاندلس + الجنينة	الاندلس + الجنينة	١٤٠٨١	الاندلس + الجنينة	٢١
٥٦٥٢	٣٩٩٦	الزهراء	١١٠٩٣	الزهراء	الزهراء	١٩٢٩	الزهراء	٢٢
١٤٩٨٣	١٠٥٩٣	الخضراء	١٠١٣٤			٣٧٤٠		٢٣
٢٧١٢٩	١٩١٨١	الميثاق	٧٦٦٧	الجبيلة والمسفن	الجبيلة والمسفن	٥٨٣٥	الجبيلة والمسفن الخریطلية	٢٤
١٧٢٩٥	١٢٢٢٨	الرافدين	٤٣٢٩	الرافدين	الرافدين	٤٨٦٤	الحكيمية	٢٥
٩٢٨٧	٦٥٦٦	الشرطة						٢٦
٢١١٥٩٨	١٤٩٦٠٤	الحسين/المربع	١١٦٢٠٨	الحسين	الحسين المربع	٥٣٦٢٠	الحسين المربع المستطيل	٢٧
٤٠٢١٥	٢٨٤٣٣	الجمعيات	٢٤٦٦٧	الجمعيات	الخليج ١-٣	٤٨٢٤	الخليج العربي	٢٨
٤٣٧٤٣	٣٠٩٢٧	الاصمعي	٢٣٧٨١	الاصمعي الجديد والقديم اسكان الفاو	الاصمعي الجديد والقديم اسكان الفاو	١٥٣٤٥	الاصمعي جديد والقديم	٢٩
٥٠٧٦	٣٥٨٩	الكفاءات	٣٢٠١	سعد بن الوقاص	الكفاءات والكراج الموحد	٩٩٨	الكراج الموحد	٣٠
٦٩٦٦	٤٩٢٥	الرسالة	٩٤٢٠	نضران الرسالة	نضران الرسالة	٨٥٨٣	نضران والرسالة	٣١
١١٦٧١	٨٢٥٢	الفراهيدي	٦٥٦٩	البكر والاحرار	البكر الاحرار	٨٦٢٢	البكر والاحرار	٣٢
٥٢٥٧٣	٣٧١٧٠	عتبة بن غزوان	٢٣٢١٦	صبخة العرب عتبة بن غزوان	صبخة العرب عتبة بن غزوان	١٨٧٢٩	صبخة العرب عتبة بن غزوان	٣٣
٢٥٣٣٧	١٧٩١٤	الصمود	٩٠٦٦	الخضر والتحسنية	الخضر والتحسنية	٩٥٠٨	الخضر التحسنية	٣٤

				والصبيخة الكبيرة والصبيخة الصغيرة	والصبيخة الكبيرة والصبيخة الصغيرة		صبيخة الكبيرة والصبيخة الصغيرة	
٩٣٣٣	٦٥٩٩	كوت الحجاج						٣٥
٢٨٣٢٣	٢٠٠٢٥	النصر	١٥٠٠٥	النصر	الطويصة	١٤٠٢٨	الطويصة	٣٦
١٧٠٥٣	١٢٠٥٧	التميمية	٤٦٧٣	محلة الرباط الصغيرة	الرباط الصغير	٢٢٥٧٨	الرباط الصغير والكبير	٣٧
٦١١٠	٤٣٢٠	الساعي	٢٩٠٤	الساعي	الساعي	٢٨٣٥	الساعي	٣٨
١٠٤٤٤	٧٣٨٤	العشار	١٢٦٧٧	الخدق القشلة الصالحية الداكير مقام علي	الخدق القشلة الصالحية الداكير مقام علي	١٠٦١٧	الجباري الصالحية مقام علي القشلة الخدق الداكير والرواسة	٣٩
٢٣١٧٧	١٦٣٨٧	المهلب	٩٤٤٩	الصفاء قبلة قديمة	الصفاء قبلة قديمة	١٠٧٧٢	الصفاء قبلة قديمة المنطقة الصناعية	٤٠
٢٥٨١٠	١٨٢٤٨	التحرير	١٧٢١٦	الفرسي السيمر	الفرسي السيمر	١٧٢٥٢	الفرسي والسيمر	٤١
٨٨٣٨	٦٢٤٩	الجزائر	٥١٧٣	العباسية	العباسية	٥٣٣٤	العباسية	٤٢
٩٨٠٠	٦٩٢٩	بريهة	٥٧٦١	بريهة الهاشمي	الكرارة وبريهه	٥٤٦١		٤٣
٥٥٧٧	٣٩٤٣	الزهور	٢٨٦٢	الزهور	العزيزية	٣٢٦١	السعودية ١-٣	٤٤
٣٢٣١٦	٢٢٨٤٨	الامن الداخلي / الجهاد	١٣٤٣٤	الضباط والامن الداخلي	قوى الامن الداخلي			٤٥
٢٥٣٨١	١٧٩٤٥	المهندسين	٣١١٠	مهندسين اطباء	المهندسين والاطباء			٤٦
٤٥٨٤٣	٣٢٤١٢	القبلة	٩٨٤١	الضباط والامن الداخلي	نواب الضباط			٤٧
٥٥٦٦٤	٣٩٣٥٦	القائم	١٧٤٣٥	القائد/المكرمة				٤٨
٢٧٣٩٩	١٩٣٧٢	البلديات	٩٦٠٨	البلديات الجامعة	الجامعة			٤٩
٢٧٢١١	١٩٢٣٩	العباسي/ المشراق	١٣٣٥١	المشراق والعباسي	المشراق	٧٢٦٢	المشراق القديم	٥٠
١٤٨٦٦	١٠٥١١	صنعاء	٧٩١٧	الخليبية	الخليبية	٥٤١٨	الخليبية بستان	٥١

رقم	قصب	الجزائر	الجزائر	السكان	الوحدات السكنية	حجم العينة %	رقم
٥٢	الجزائر	الجزائر	١٨٢٦	٢٩٤٥	عمان	٢٨٧١	٤٠٦١
٥٣	مناوي باشا	مناوي باشا	٥٠٥٢	٥٥٦٠	القاهرة	٦٤٦٤	٩١٤٢
٥٤	السمود		٥٣٧٨	١٢٣٤٣	الفيحاء	١٤٢٢٤	٢٠١١٨
٥٥	مناوي لجم		٤٠٢٠	٦٧٥١	المتنزه / الخورة	١٩١٧٥	٢٧١٢١
٥٦	البراضعية سراجي وميتان	البراضعية	٨٧٠٢	٨٠٢٦	الربيع	١٢٧٠٨	١٧٩٧٤
	المجموع		٤٣١٧١٧	٦٥٨٧٦٠		٩٧٣٦٤٦	١٣٧٧١٠٤

ملحق (٢)

حجم العينة ٢٪ بالنسبة للوحدات السكنية في مدينة البصرة لعام ٢٠٠٩

ت	الإحياء السكنية لعام ٢٠٠٩	السكان ٢٠٠٩	الوحدات السكنية ٢٠٠٩	حجم العينة %٣
١	الطوبة والنخيلة	٦٠٨٤	٨٢٩	٢٥
٢	خالد بن الوليد	٥٧٠٧	٨١٩	٢٥
٣	الأكاديمية	٢٢٢٢	٣٠٢	٩
٤	القادسية	١٣٤٠٧	١٤١٩	٤٣
٥	الهادي او٢ او٣	٢٩٥١٨	٣٤٣٠	١٠٣
٦	الابلة / افراز العسكريين	٤٥٩٢٢	٥٨٩١	١٧٧
٧	الكرامة	٧٠٣٨	٩٧٤	٢٩
٨	المعقل	٢٩٨٦٤	٧٢٢	٢٢
٩	ميناء المعقل	٣٥٩٤	٤٤٢	١٤
١٠	العامل	١٠٩٨٨	١٤١٤	٤٢
١١	المحارب	١٠١٢٩	١٢١٨	٣٦
١٢	الغدير / الكوبية	٣٨٨٦	٥٤٦	١٦
١٣	الاساتذه	٥٥٩٦	٨٠٧	٢٤
١٤	الشعلة	١٨٨٨٢	٢٧٧٧	٨٣
١٥	العباس	١٩١١٥	٢٣٩٩	٧٢
١٦	التأميم	٥٥٩٣	٧٨٧	٢٤
١٧	الموقفية	٢٤٢٠٠	٣٣٢٥	١٠٠
١٨	السلام	١٥٠٤٥	١٨١٠	٥٤
١٩	الجمهورية	٢٩٣٥٥	٣٧٥٧	١١٣
٢٠	الاندلس	٣٤٠٧٤	٤٤٦٨	١٣٤
٢١	الزهراء	٣٩٩٦	٤٦٣	١٤
٢٢	الخضراء	١٠٥٩٣	١١٣٢٥	٣٤٠
٢٣	الميثاق	١٩١٨١	٢٥٧٩	٧٧
٢٤	الرافدين	١٢٢٢٨	١٤٣٨	٤٣
٢٥	الشرطة	٦٥٦٦	٥٥١	١٦

٥٠٩	١٦٩٥٨	١٤٩٦٠٤	الحسين/المربع	٢٦
١٠١	٣٣٧١	٢٨٤٣٣	الجمعيات	٢٧
١٣٣	٤٤١٦	٣٠٩٢٧	الأصمعي	٢٨
١٥	٥٠٥	٣٥٨٩	الكفاءات	٢٩
١٩	٦٢٢	٤٩٢٥	الرسالة	٣٠
٣٦	١١٧٩	٨٢٥٢	الفرهيدي	٣١
١٤٣	٤٧٨٤	٣٧١٧٠	عتبة بن غزوان	٣٢
٧٩	٢٥٣٤	١٧٩١٤	الصمود	٣٣
٢٨	٩٢٣	٦٥٩٩	كوت الحجاج	٣٤
٧٩	٢٦٣١	٢٠٠٢٥	النصر	٣٥
٤٦	١٥٤١	١٢٠٥٧	التميمية	٣٦
١٩	٦٤٥	٤٣٢٠	الساعي	٣٧
٣٥	١١٦٠	٧٣٨٤	العشار	٣٨
٧٦	٢٥٣٣	١٦٣٨٧	المهلب/الصفاء	٣٩
٨٢	٢٧١٣	١٨٢٤٨	التحرير	٤٠
٢٨	٩٢٣	٦٢٤٩	الجزائر	٤١
٣٤	١١٢٠	٦٩٢٩	بريهة	٤٢
٢٣	٧٤٢	٣٩٤٣	الزهور	٤٣
٨٤	٢٨١٨	٢٢٨٤٨	الامن الداخلي	٤٤
٦٤	٢١٤٢	١٧٩٤٥	المهندسين	٤٥
١٦٦	٥٥٢٧	٣٢٤١٢	الرشيد	٤٦
١٥٢	٥٠٦٢	٣٩٣٥٦	القائم	٤٧
٧٨	٢٥٩٥	١٩٣٧٢	البلديات	٤٨
٥١	١٧٠٤	١٩٢٣٩	العباسي/المشراق	٤٩
١٤	٤٥٤	١٠٥١١	صنعاء	٥٠
١٣	٤٠٩	٢٨٧١	عمان	٥١
٣١	١٠٤٨	٦٤٦٤	القاهرة	٥٢
٥٦	١٨٧١	١٤٢٢٤	الفيحاء	٥٣
٩٤	٣١٥٠	١٩١٧٥	المتنزه / الخورة	٥٤
٤٣	١٤١٦	١٢٧٠٨	الربيع	٥٥
٣٩٦٣	١٣١٩٨٨	٩٧٢٨٦٣	المجموع	

ملحقة (٣) استمارة الاستبيان

أن هذه الاستمارة مخصصة لإغراض البحث العلمي فقط ومكرسة لمساعدة الباحث في أعداد أطروحة الدكتوراه الموسومة ((التحليل المكاني لتغير استعمالات الأرض السكنية في مدينة البصرة باستخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية GIS)) لذا يرجى الإجابة بكل دقة وعلى جميع الأسئلة من أجل تحقيق أفضل السبل والحصول على أفضل النتائج بما يخدم مدينتنا والمسيرة العلمية ... علماً بأن المعلومات الواردة في هذا الاستبيان سيتم التعامل معها بسرية تامة . وشكراً لتعاونكم .

طالب الدكتوراه : مرتضى مظفر سهر

- الحي السكني
- الجنس : ذكر أنثى
- ١- كم عدد الأسر في الوحدة السكنية : أسرة واحدة أسرتان ٣ أسر فأكثر
- ٢- ما هي مهنة رب العائلة : موظف حكومي متقاعد عاطل عن العمل كاسب
- ٣- كم يبلغ الدخل الشهري للعائلة : ١٠٠-٥٠٠ ألف دينار ٥٠٠-١ مليون دينار أكثر من مليون دينار
- ٤- كم عدد طوابق الوحدة السكنية : طابق واحد طابقين ٣ طوابق فأكثر
- ٥- الحالة العمرانية للوحدة السكنية : قديمة جدا قديمة نوعا ما جديدة بعد عام ٢٠٠٣
- ٦- هل يوجد تحويل (تغير) في نمط الوحدة السكنية : نعم كلا
- إذا كانت الإجابة بنعم ، ما هو نوع التغير : بناء طابق ثاني بناء مشتمل
- ٧- هل يوجد تحويل (تغير) في صنف الوحدة السكنية : نعم كلا
- إذا كانت الإجابة بنعم ، ما هو نوع التغير : محل تجاري محل صناعي
- ٨- ما هي دوافع التغير في صنف الاستعمال من السكني إلى استعمال آخر أو بالعكس : ضعف متابعة الدولة
- التجارة والريح وارتفاع الأسعار بيع المسكن بسبب الإرث وجود مساحات فارغة
- ٩- ما هي دوافع التغير في نمط الاستعمال (بناء مشتمل او طابق ثاني) : كثرة أفراد العائلة
- مشاكل عائلية والرغبة في الانتقال التحسن في المستوى الاقتصادي صغر مساحة المسكن
- ١٠- كم في اعتقادك سعر القطعة السكنية ضمن الحي السكني الذي تسكنه :
- ٥٠ مليون دينار ١٠٠ مليون دينار من ١٠٠ - ٢٠٠ مليون دينار أكثر من ٢٠٠ مليون
- ١١- ملكية الوحدة السكنية : ملك خاص حكومي إيجار تجاوز
- ١٢- هل تم بناء الطابق إضافي بعد مدة زمنية من بناء الطابق الأرضي أن وجد : نعم كلا

الوحدات السكنية في مدينة البصرة لعام ١٩٧٧

ت	الحي او المحلة	عدد الاسر	مجموع السكان	الوحدات السكنية
١	المنطقة التجارية وما يجاورها حي العشار النجارية الصالحية مقام علي القشلة الخنديق الداكير الرواسة حي الزهور السعودية ٣-١ العزيبية حي القاهرة مناوي باشا بريهة / الكزاره الجزائر (عمان حاليا)	٣٣٦ ٣٩٨ ١٩٩ ٢٤٠ ٣٦٩ ١٤٠ ٢٤ ٧٠٩ ٨٥٢ ٦٠٣ ٧٤٢ ٩٩٠	٢٢٤٤ ٢١٤٨ ١٠٩١ ١٤٢٩ ٢٧٠١ ٨٨٧ ١٠٧ ٣٢٦١ ٥٠٥٢ ٣٥٠٢ ٣٧٨٥ ٥٣٣٤	١٣٣ ٢٦٦ ١٣٦ ١٥٠ ٢٨٦ ٦٤ ٨ ٥٩٠ ٨١٨ ٥٠٣ ٦٤٤ ١٠٠٩
	المجموع	٥٦٠٢	٣١٥٤١	٤٦٠٧
٢	التحرير الفرسي والسيمر المهلب الصفاء القبلة القديمة المنطقة الصناعية العباسية المشراق القديم صنعاء الخليبية وبستان قصب الفراهدية الاحرار (البلوش) البكر (الباشا)	٢٠١٨ ٥٨٠ ١١١٦ ١١١ ٧٠٨ ١٠٩٤ ٨٦٣ ٨٢٨ ٤٧٧	١٢٤٨٠ ٣١٣٧ ٦٨٦٤ ٧٧١ ٤٧٧٢ ٧٢٦٢ ٥٤١٨ ٥٣٦١ ٢٨٢٦	١٦٩٥ ٤١٥ ٨٧٨ ٨٤ ٦٢٦ ٩٤٥ ٧٣٣ ٨٢٨ ٢٩٨
		٧٠٨٧	٤٤١١٩	٦٥٠٢
٣	المعقل المعقل والارصفة مسلم بن عقيل + الحسين بن علي الشهداء الايلة الايلة + الوثبة والرشيدي الكندي حطين طارق النجيبية الهادي ٣-١ اسكان المواني / العامل حاليا قطاع التحرير (المحارب) الكزيبه (القادسية) الكرامة	٤٣٠ ٣٨٠ ٨٧٩ ٣٠٩٦ ٧٣٩ ٧٥٩ ٧٨٣ ٢٩٢ ٣٦٨٨ ١٩٩ ١١٣٦ ٥٤٤	٢٥٦١ ٢٧٣٤ ٥٩٨٣ ٢٥٧٦٢ ٥٠٤١ ٦٣٧٨ ٥٧٤٤ ٢٠١٠ ٢٦٨٠٠ ١٢٥٨ ٧٦١٧ ٤٢٨٩	٤١٩ ٣٦٤ ٧٤٩ ٢٤٨٨ ٥٧٤ ٦٣٢ ٦٥١ ٢٦٢ ٣٠٢٠ ١٤٠ ٩٧٢ ٥٥٦
		١٢٩٢٥	٩٦١٧٧	١٠٨٢٧
٤	حي الخليج العربي حي الحسين ٤-١ والمربع والمستطيل البعث (الشعلة حاليا)	٧٣٥ ٩٦٢٢ ١٠٠٠	٤٨٢٤ ٦١٩٩٧ ٦٩٢٨	٧٩٧ ٩٥٣٧ ١٨٠٠
		١١٣٥٧	٧٣٧٤٩	١٢١٣٤
٥	النطاق الجنوبي البراضعية سراجي ميثان مناوي لجم (المتنزّه حاليا) الصمود او المطيحة (الفيحاء حاليا)	١٣٨٢ ٤٠٢٠ ٥٣٧٨	٨٧٠٢ ٥٦٢ ٦٨٣	١١١٥ ٥١٦ ٦٣٦
		١٠٧٨٠	٩٩٤٧	٢٢٦٧
٦	المحصورة بين الشوارع وسط المدينة الاصمعي القديم والجديد الجمهورية ٤-١ والرواسة الجمهورية	٢٠٠٣ ٥٧٥٥	١٥٣٥٦ ٤١٨٤٢	١٧٦٧ ٤٩٩٤

٦٠١	٤٥٢١	٦٠٠	الموقفية دور نفط الجنوب
٢٣٧٨	١٨٧٢٩	٢٦٦٧	صبخة العرب والعالية (عتبة بن غزوان حالياً)
١٩٣	١٩٢٩	٢١٤	الزهراء
١٣٤٧	١١١٤٢	١٥٩٤	الحكيمية + الرباط الكبير (الرافدين)
٣١٠	١٦٤٤	٢٧١	الضباط والمحاربين (السلام حالياً)
٢٩٢٧	٢٩٢٠٤	٤٣٠٧	الطويسة + الرباط الصغير (النصر)
٢٠٨٣	١٤٠٨١	٢٠٣٥	الجنينة (الاندلس)
٦٩٨	٥٨٣٥	٨٣٣	الجبيلة والمفتية والخربطلية (الميثاق)
١١١٠	٨٥٠٨	١٣٤٣	الخضر والتحسينية وصبخة الكبيرة وصبخة الصغيرة
٩٧٢	٨٥٨٣	١١٩٣	نظران (الرسالة)
١٦٥	٩٩٨	١٤٠	الكراج الكوحد (الكفاءات)
٢٤٢			الخضراء
١٩٧٨٧	١٤٦٦١٧	٢٠٦٠١	
٥٦١٢٤			المجموع

ملحق (٥)

الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والدوائر التابعة لها في محافظة البصرة

ت	الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة	العدد	المؤسسة الادارية	الموقع الجغرافي
١	وزارة الاتصالات	١	مديرية اتصالات و بريد البصرة	العشار مقابل الكراج
٢	وزارة البلديات والإشغال العامة	٢	مديرية بلدية البصرة	تقاطع الجزائر مقابل احصاء البصرة
		٣	مديرية بلديات البصرة	قرب المحافظة
		٤	مديرية ماء البصرة	البصرة القديمة
		٥	مديرية مجاري البصرة	شارع كازينو لبنان
		٦	مديرية اسكان البصرة	نهاية شارع كازينو لبنان
٣	وزارة الأعمار والإسكان	٧	مديرية مباني البصرة	نهاية شارع كازينو لبنان
		٨	مديرية طرق وجسور البصرة	مقابل بناية محافظة البصرة
		٩	مديرية الأشغال والصيانة	نهاية شارع كازينو لبنان
		١٠	مختبر البصرة الانشائي	مقابل مجمع كليات باب الزبير
		١١	صندوق اسكان البصرة	نهاية شارع كازينو لبنان
		١٢	شركة المعتمصم العامة	نهاية شارع كازينو لبنان
		١٣	شركة الرشيد العامة	نهاية شارع كازينو لبنان
		١٤	شركة أشور الهندسية	العشار قرب ديوان الرقابة المالية
		١٥	شركة الفاروق الهندسية	شارع الزبير
		١٦	شركة الفاو الهندسية	تقاطع المرور وغرفة التجارة
٤	وزارة البيئة	١٧	مديرية بيئة البصرة	الجمعيات خلف مستشفى ابن البيطار
		١٨	المركز الاقليمي للالغام	شارع الكورنيش خلف مستشفى التعليمي
٥	وزارة التجارة	١٩	الاسواق المركزية	العشار
		٢٠	الشركة العامة للسيارات	العشار مقابل المحافظة سابقا
		٢١	شركة الحبوب	شارع السايلو
		٢٢	المطاحن	مقابل قيادة الشرطة
٦	وزارة التخطيط	٢٣	مديرية احصاء البصرة	تقاطع الجزائر
٧	وزارة التربية	٢٤	مديرية تربية محافظة البصرة	المعقل مقابل الجنينة
		٢٥	التخطيط والاحصاء التربوي	الجمعيات قرب معهد المعلمات
		٢٦	الاشراف التربوي	حي الزهراء قرب المرور

شارع الكورنيش	رئاسة جامعة البصرة	٢٧	وزارة التعليم العالي	٨
شارع السعدي	مركز حقوق الانسان / محافظة البصرة	٢٨	وزارة حقوق الإنسان	٩
طريق النجيبية قرب الاكاديمية البحرية	قيادة عمليات البصرة	٢٩	وزارة الدفاع	١٠
مقابل المطاحن	قيادة شرطة البصرة	٣٠	وزارة الداخلية	١١
شارع السريع البصرة	قيادة حرس الحدود	٣١		
مجاور شركة نفط الجنوب	شرطة النفط	٣٢		
مقابل غرفة التجارة	مديرية المرور / البصرة	٣٣		
الرافدين مقابل الجمهورية	شرطة السكك	٣٤		
المعقل	شرطة الكهرياء	٣٥		
النجينية	مديرية جنسية البصرة	٣٦		
الجبيلة	وكالة الاستخبارات والتحقيقات	٣٧		
مع قيادة شرطة البصرة	مديرية الشؤون الداخلية	٣٨		
قرب مستشفى ابن غزوان	مديرية كمرك المنطقة الرابعة	٣٩		
العشار المحافظة القديمة	مكتب المفتش العام لوزارة الداخلية / البصرة	٤٠	وزارة الزراعة	١٢
شارع الاستقلال	مديرية زراعة محافظة البصرة	٤١	وزارة الزراعة	١٢
شارع الاستقلال	الشركة العامة للتجهيزات الزراعية	٤٢		
الطويسة	مديرية شباب ورياضة البصرة	٤٣	وزارة الشباب والرياضة	١٣
شارع السعدي	مديرية صحة محافظة البصرة	٤٤	وزارة الصحة	١٤
شارع الزبير	شركة ابن ماجد	٤٥	وزارة الصناعة	١٥
	اتحاد الصناعات الصغيرة	٤٦		
قرب المحافظة	دائرة التسجيل العقاري الاول	٤٧	وزارة العدل	١٦
قرب المحافظة	دائرة التسجيل العقاري الثاني	٤٨		
مجمع كليات باب الزبير	مديرية العلوم والتكنولوجيا البصرة	٤٩	وزارة العلوم والتكنولوجيا	١٧
الجمعيات	شبكة حماية الاجتماعية في البصرة	٥٠	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	١٨
شارع السعدي	دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي	٥١		
الجمعيات	قسم ذوي الاحتياجات الخاصة	٥٢		
القبلة	قسم العمل والتشغيل والقروض	٥٣		
الجزائر تقاطع قصر السلطان	مديرية توزيع كهرياء الجنوب	٥٤	وزارة الكهرياء	١٩
الطويسة التقاطع	مديرية انتاج الطاقة الكهربائية / البصرة	٥٥		
الطويسة التقاطع	مديرية نقل الطاقة / الجنوب	٥٦		
الجمعيات قرب الشؤون سابقا	مديرية مشاريع توزيع كهرياء الجنوب	٥٧		
قرب مستشفى الفيحاء	مديرية مشاريع نقل الطاقة / القابلات	٥٨		
قرب مستشفى الفيحاء	مديرية مشاريع انتاج الطاقة	٥٩		
العشار	مندوبية مصرف الرافدين	٦٠	وزارة المالية	٢٠
العشار	مندوبية مصرف الرشيد	٦١		
قرب مجمع شقق ساحة سعد	الهيئة العامة للضرائب / العشار	٦٢		
قرب مجمع ساحة سعد	الهيئة العامة للضرائب / البصرة	٦٣		
العشار قرب سكن الجامعة	المصرف العقاري	٦٤		
العشار قرب جامع المظفر	المصرف الزراعي التعاوني	٦٥		
العشار قرب سكن الجامعة	المصرف الصناعي	٦٦		

٦٧	مديرية تقاعد العامة	ساحة الطيران قرب مطعم مناوي باشا
٦٨	خزينة البصرة	خلف ساحة سعد
٦٩	مديرية الكمارك البصرة	الداكير
٧٠	شركة التأمين الوطنية	العشار شارع الكويت
٧١	دار عقارات الدولة	شارع الكورنيش
٧٢	مكتب المفتش العام لوزارة المالية/ البصرة	شارع الكورنيش
٢١	وزارة الهجرة والمهجرين	شارع الكورنيش
٢٢	وزارة الموارد المائية	قرب محافظة البصرة
٧٤	مديرية الموارد المائية / البصرة	قرب محافظة البصرة
٧٥	مديرية مشروع ماء البصرة	قرب محافظة البصرة
٧٦	مديرية صيانة مشاريع الري والبزل	قرب الضريبة / مجمع شقق ساحة سعد
٧٧	مديرية كروي الانهر / البصرة	دور النفط
٢٣	وزارة النفط	قرب ساحة سعد
٧٨	شركة نفط الجنوب	قرب ساحة سعد
٧٩	شركة تعبئة الغاز	المفتية قرب السابلو
٨٠	شركة ناقلات النفط	مقابل طليات باب الزبير
٢٤	وزارة النقل	المعقل
٨١	شركة الموانئ العراقية	المعقل
٨٢	شركة النقل البحري	قرب كلية شط العرب
٨٣	شركة النقل النهري	قرب كلية شط العرب
٨٤	شركة النقل البري	ساحة سعد
٨٥	الشركة العامة للسكك الحديدية	المعقل قرب المصرف
٢٥	وزارة السياحة والآثار	شارع الاستقلال
٨٦	دائرة سياحة البصرة	شارع الاستقلال
٨٧	مفتشية آثار البصرة	البصرة القديمة
٢٦	مجلس القضاء الاعلى	شارع بغداد
٢٧	البنك المركزي العراقي	العشار قرب سكن الجامعة
٢٨	ديوان الرقابة المالية الاتحادي	العشار مقابل الجوازات
٢٩	ديوان محافظة البصرة	المحافظة
٣٠	ديوان الوقف الشيعي	الامانة العامة للمزارات الشيعية الشريفة/ البصرة
٣١	ديوان الوقف السني	ديوان الوقف الشيعي/ البصرة
٣٢	هيئة الحج والعمرة	مقابل كراج ساحة سعد
٣٣	هيئة النزاهة	التحسينية تقاطع الجزائر
٣٤	الهيئة الوطنية للاستثمار	شارع الكورنيش
٣٥	مؤسسة الشهداء	قرب الخورة
٣٦	مؤسسة السجناء السياسيين	الساعي قرب الجسر الاحمر
٣٧	المفوضية العليا المستقلة للانتخابات	شارع الاستقلال
٣٨	مجلس محافظة البصرة	مؤسسة السجناء السياسيين / البصرة
١٠٠	المفوضية العليا المسقلة للانتخابات/ البصرة	الطويسة قرب الجسر الاحمر
١٠١	مجلس محافظة البصرة	الطويسة شارع مركز الشرطة
		الساعي

Ministry of Higher Education & Scientific Research

University of Basrah

Collage of Education For Human Sciences



Spatial Analysis of the Change in Residential Land Use in the City of Basrah by Using Remote Sensing and Geographic Information Systems

(Part 1)

A Thesis

**Submitted To The Council of The College Of Education for
Human Sciences /University of Basrah In Partial Fulfillment of the Requirements
for the Degree of Ph.D. Geography**

By

Murtada Mudafer Saher Al-Kahby

Supervised By

Prof.

Dr. Abbas Abdul Hasan Kadhum

Al-Iedan

First Supervisor

Prof .

Dr. Tariq Jumaa Ali

Al-Mawla

Second Supervisor

2017

Abstract :

This present study is based on remote sensing RS and geographic information systems GIS as a basis applied to draw Cadastral changes to the residential land use in order to detect the temporal and spatial variations that contributed to the change in the residential land use in the city of Basrah for (1977-2016) nearly four decades , they have resulted in changes in the category of use which refers to the Cadastral Acquisitions For residential use on the Cadastral of the rest of the other urban uses (commercial, industrial, service) .This is called positive change, while if the urban uses cut off which is referred as a part of the area of the residential using which annexed , this change is called in the category of use negative , as well as the study of the spatial variation to change the pattern of the residential land use which specialized in building a second floor and a tenement was added to the residential units and these differences included all the city's neighborhoods according to the field study which was based on the distribution of the questionnaire Form .

The study goes from a basic premise which says that the whole fundamental changes that hit the residential land use in the sort or the residential use pattern was a result of increasing population growth , Immigration and the Cases of displaced as well as the absence of law and the rise of the economic level of the residents from this point of study, it aims to conduct a remote sensing RS and geographic information systems GIS ,depending on several satellite visuals which are different in dates for the production of high-definition maps representing the total Cadastral changes for residential use in the city of Basrah during the four decades of her life.

In order to achieve the goal the study were divided into an introduction and four chapters, as the first chapter dealt with digital processing and interpretation of visual and space analysis of the factors influencing the change of residential land use in the city of Basra, while the second chapter touched on the spatial distribution of land use in the city and changes cadastral study, according to availability the visuals of the satellite to four points, which included maps of selected years (1977.1989, 2002.2016) as well as a field study of the researcher. The third chapter pointed to changes in the category of residential uses and patterns in the city, according to (5) vertebrae represented (the stages of growth of the city of Basra and that historically tracked and spatial analysis of the development of residential land use, analysis of residential patterns in the city, changes in the use of residential land in terms of style or class whether in the negative, the study of the most important implications of changes in a class or style residential use. go on fourth chapter in the study of the planning practices of the city's future and the changes of uses of residential land for the period 1942-2014 which was addressed

to all the basic designs that addressed the city of Basra seemed pre-prepare her basic designs and finishes basic design (development of the city of Basra strategy and updating its basic design) in 2014, So the study reached to a number of important conclusions like :

1. The increasing population growth in the city and the contrast differences in economic levels of the families and the security situation and the availability of labor is a way compressor to changes in the residential uses, either positively or negatively .
2. The (populated, political, social, economic, and transport variables play a pivotal role in the Cadastral variables for residential use .
3. The absence of activation of Laws and the deterioration of Oversight reality, especially after the regime change in 2003 was an important catalyst in the encroachment on farmland and empty spaces within the city which belongs to government agencies so the secretion status of random housing is done ,so we find that the freedom of the disposition of the residential units (irregular or random) and in the absence of law this reflected on the residential changes whether this change in the sort or in the pattern positively or negatively.
4. The country policy which represents Stakeholders for four decade has its deep impact in finding changes cadastral For the residential use which is marked by the distribution of residential blocks on different segments according circumstances experienced by the country including the study area.